بسم الله الرحمن الرحيم

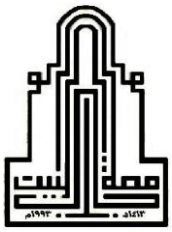

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان:

البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية من (١٩٩٩-٢٠٠٩)

The Dimensions of Political and Economic in Jordan - Emirates Relations (1999- 2009)

الباحث:

إلياس محمد علي الشديفات

الرقم الجامعي ٠٧٢٠٠٦٠٠٠١١

المشرف:

الدكتور محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت للعام ٢٠١٢م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية
من (١٩٩٩-٢٠٠٩)
The Dimensions of Political and Economic in Jordan - Emirates Relations (1999- 2009)

الباحث:

إلياس محمد علي الشديفات

الرقم الجامعي ٠٧٢٠٠٦٠٠١١

المشرف:

الدكتور محمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. محمد المقداد	مشرفاً ورئيساً	.....
د. علي الشرعة	عضـواً	.....
د. صايل السرحان	عضـواً	.....
د. محمد بني سلامة	عضـواً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت واجيزت بتاريخ ٢٩ /٢٠١٢/٥م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى من زرع الطموح في نفسي وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى معلمي الأول صاحب القلب الكبير إلى من علمني حب العلم وربـاني على الجد والعمل والاجتهاد والطموح.. إلى روح والدي المرحوم بإذن الله الذي غرس في القيم الإنسانية وعلمني تعاليم الإسلام السمحة.

وإلى نبع المحبة ورمز الحب وبلسم الشفاء.. إلى القلب الكبير النقي.. إلى من كان دعائها سر توفيقي ونجاحي.. إلى أمي الغالية.

وإلى زوجتي التي شجعتني وحاكت بخيوط الحب المنسوجة من قلبها صبراً وتضحية ووفاء وساندتني في مشواري العلمي لتكون وراء نجاحي وسعادتي..

وإلى أبنائي وقرة عيني.. إسلام ومحمد وبتول وريتاج ومريان..

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي حباً ووفاءً وتقديراً وعرفاناً بجميلكم جميعاً لكونكم سر نجاحي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـــر وتقديـــر

الحمد لله، العلي الأعلى، خالق الأرضين السبع، والسماوات العلى، فالأرض بسطها ودحا، والسماء رفعها وعلا، ثم على العرش استوى..

الحمد لله الذي أمدني بالصبر حتى بلغت هذه الأطروحة نهايتها، فإني أحمده وأشكره وأصلي وأسلم على رسوله ونبيه الأمين وبعد،

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، لصاحب الفضل الأستاذ الدكتور محمد المقداد، الذي تفضل بقبول الإشراف على أطروحتي، ولما منحني من وقته وجهده وعلمه، ولصبره علي في كل خطوة من خطوات هذه الأطروحة.

وأتقدم بعظيم الامتنان وجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتورمحمد بني سلامة والدكتورعلي الشرعة والدكتور صايل السرحان، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة ولما أبدوه من نصح، وتوجيهات قيمة وملحوظات أسهمت في تجويدها.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي عون أو مساعدة لإنجاز هذه الأطروحة.

الياس شديفات

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

العنوان: البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الاماراتية .....أ
الإهداء .....ب
الشكر والتقدير ..... ج
قائمة المحتويات .....د
الملخص باللغة العربية .....هـ
المقدمة، مشكلة الدراسة، فرضيات الدراسة، منهج الدراسة، أهميتها، الدرسات السابقة ١
الفصل الأول: العلاقات الأردنية الإماراتية (دراسة نظرية وتاريخية) ١١
المبحث الأول: محددات العلاقات الأردنية الإماراتية ١٣
المطلب الأول: محددات العلاقات الأردنية الدولية ١٥
المطلب الثاني: محددات العلاقات الإماراتية الدولية ٥٤
المبحث الثاني: تطور العلاقات الأردنية الإماراتية ١٠٩
المطلب الأول: العلاقات السياسية ١١٠
المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية ١١٦
الفصل الثاني: البعدين السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية
"المؤشرات والأثر" ١٢٦
المبحث الأول: مؤشرات العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية ١٢٩
المطلب الأول: الاتفاقيات ١٣٠
المطلب الثاني: القضايا الإقليمية والدولية ١٣٦
المبحث الثاني: مؤشرات العلاقات الاقتصادية الأردنية الإماراتية ١٦٠
المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري ١٦٠
المطلب الثاني: الاستثمارات والعمالة ١٧١
المبحث الثالث: اثر البعد السياسي والاقتصادي على مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية ١٩٢
المطلب الأول: أثر المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.....١٩٤
المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية ٢١٣
الاستنتاجات ٢٤٦
الملخص باللغة الإنجليزية ٢٤٩
المصادر والمراجع ٢٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية من ١٩٩٩-٢٠٠٩م

الباحث: الشديفات، إلياس محمد علي

المشرف: الدكتور محمد المقداد

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية للفترة الزمنية ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٩م، حيث شهدت هذه الفترة تولي تولي جيل جديد من القيادات الشابة في كلا البلدين ، بالإضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية والمحلية الداخلية التي حدثت في تلك الفترة.

استخدم الباحث منهج تحليل النظم حيث تعتمد الدراسة بالأساس لاختبار فرضيتها على هذا المنهج الذي يدور حول مفهوم النظام المركزي وحدة التحليل، باعتباره وحدة التحليل الرئيسية، ونظرية الدور وهي التي تبين أهمية النظام السياسي، وهي التي تحدثت عن محددات فعاليته وتأثيره في صناعة القرار في المجتمع.

ويقصد بالنظام في هذه الدراسة مجموعة العناصر أو الأجزاء المرتبطة وظيفياً مع بعضها بشكل منتظم، بما يتضمنه ذلك التفاعل من المدخلات والمخرجات، اعتماداً متبادلاً وبالتالي النظام يصبح عبارة عن حالة من التواصل بين الأجزاء، وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية، المرتبط بالسياسة الخارجية فإنها تجيء على مدرك تفسير السلوك الخارجي للنظام نظامياً، بمعنى التفاعل وظيفياً إلى درجة الاعتماد المتبادل. وينجز هذا النظام نظام السياسة الخارجية الأساسية، وهي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية وتنفيذها تحقيقاً للأهداف التي يطمح إليها، وبهذا يتحرك نظام السياسية الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل البيئة الداخلية المحلية والبيئة الخارجية الدولية والإقليمية والتي تجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام.

ولجانب منهج تحليل النظم استخدم الباحث تكامل المناهج العلمية لتوظيفها في الدراسة، المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي من خلال استخدام المؤشرات السياسية والاقتصادية والاتفاقيات والتبادل التجاري والاستثمارات والعمالة وحوالات العاملين بالخارج لمعرفة واقع وقوة العلاقات السياسية والاقتصادية ودورها في التأثير على السلوك والعلاقات السياسية والاقتصادية.

استندت الدراسة على المتغيران

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المتغير المستقل: الاقتصادي،المتغير التابع: السياسي.

وقد طرح الباحث السؤال المحوري: ما هو واقع العلاقات الأردنية الإماراتية خلال فترة الدراسة؟

وتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي مؤشرات العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدولتين الأردن والإمارات؟
- ما هو أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الإماراتية؟
- ما مدى التأثير المتبادل على المستويين السياسي والاقتصادي على مستقبل العلاقات بين البلدين؟

وكما انطلقت الدراسة من الفرضية الرئيسية وهي أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية الإماراتية ونبثق عنن الفرضية الرئيسة فرضيات فرعية.

اجابة الدراسة على السؤال المحوري والتساؤلات الفرعية كما اثبت الدراسة صحة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية و خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثل أبرزها بأن هناك تناسق وتفاهمات بين دولتي الدراسة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة باتجاه القضايا الإقليمية والدولية والداخلية مما يسهم في تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية وأوصت الدراسة بالاستفادة من المناخ السياسي المعتدل بما ينعكس على مصلحة المجتمعين الأردني والإماراتي من خلال التنمية في البلدين وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية وتعزيز الاتفاقيات والتبادل التجاري والاستثمارات والعمالة بما يحقق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعبين وأن مستقبل العلاقات من خلال المعطيات وواقع العلاقات السياسية والاقتصادية بأن هناك علاقات جيدة سوف تؤدي إلى عملية التكامل الاقتصادي والتفاهمات السياسية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

توصف العلاقات الأردنية – الإماراتية بأنها عِلاقات متميزة، حيث تشكل نموذجاً في العلاقات الدولية ،وكان للنتائج المترتبة على العلاقات الأردنية – الإماراتية دور حيوي في عملية صنع الأحداث وطريقة سيرها. وهذه الأهمية دفعتنا لدراسة هذه العلاقات تاريخياً وسياسياً واقتصادياً، للوصول إلى نتائج منطقية لها، والتحديات والمشكلات التي واجهتها هذه العلاقات.

وقد تأثرت العلاقات الأردنية – الإماراتية بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية لكلا البلدين، قبل فترة الدراسة فمن ناحية العوامل الدولية تأثرت العلاقات بالصراع الدولي الثنائي القطبية الذي ميز الفترة من عام ١٩٤٥إلى١٩٩٠، حيث اختار الأردن كما اختارت الإمارات علاقات مع الغرب ضد المعسكر الشيوعي، منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي. وإقليمياً كان لارتباط الأردن بالقضية الفلسطينية أثرا كبيرا على طبيعة العلاقات الأردنية – الأمريكية. وكذلك تأثرت العلاقات بعد حرب الخليج واحتلال العراق الكويت، باعتبار أن الإمارات إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، و قد أسي فهم موقف الاردن من احتلال العراق للكويت حيث كان ينادي الاردن في انهاء الازمة داخل البيت العربي وعدم تدويل الازمة ،ودول الخليج كانت تطالب من الاردن موقف صريح ادنت العراق والمشاركة في تحرير الكويت ، فالموقف الاردني كان لا يحسد علية يريد الحيادية ليتمكن من انهاء الازمة بطريقة دبلوماسية واحلال السلام وانهاء الازمة، وهذا الموقف كلف الاردن خسائر اقتصادية وفتور في العلاقات مع دول المجلس التعاون الخليجي ودولة الدراسة احد اعضاءه ، فقد بعث الملك حسين ابنه الملك عبدالله الثاني بن الحسين حيث كان أميراً آنذاك إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وإلى دول مجلس التعاون الخليجي لشرح موقف الاردن فقد تأثرت العلاقات خلال تلك الفترة مع دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها الإمارات وكان لها أثر سلبي على العلاقات الأردنية الإماراتية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات الأردنية – الإماراتية في الفترة الزمنية من عام (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٩م)، حيث شهدت هذه الفترة تولي قيادات شابه في البلدين، بالاضافة الى التطورات الدولية والإقليمية والمحلية التي حدثت في تلك الفترة، مع الأخذ بالاعتبار دراسة الفترة السابقة الفترة الضابطة.

أولاً) مشكلة الدراسة: شهدت فترة الدراسة١٩٩٩ من م–٢٠٠٩م الكثير من التغيرات والاحداث والتوترات والحروب كان لها تاثير على دولتي الدراسة وتكمن اشكالية الدراسة في معرفة تاثير الاحداث والتوترات والتغيرات في البيئة الداخلية والاقليمية والدولية على دولتي الدراسة ، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تولت قيادات شابة لكلا الدولتين، بالاضافة للحروب الاقليمية بالمنطقة، الاحتلال الامريكي للعراق ،والحرب الاسرائيلية على لبنان، وحربها على غزة بالاضافة الى الازمات الاقتصادية الدولية، وغموض ظاهرة التعاون الاقتصادي واثره على العلاقات السياسية وفتراض الباحث ان التعاون الثاني سيؤي بالمستقبل الى التكامل الاقتصادي واذا صح ذلك يكون من المتغيرات المؤثرة على العلاقات السياسية، مما اثار الباحث السؤال المحوري في مشكلة الدراسة ،

ما هو واقع العلاقات الأردنية – الإماراتية خلال فترة الدراسة؟

وتفرع عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية هي:

- ما هو أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الإماراتية؟
- ما هي مؤشرات العلاقات السياسية و الاقتصادية بين الدولتين الأردن والإمارات؟
- ما مدى تأثير المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي وما هو مستقبل العلاقات بين البلدين؟

ثانياً) فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية وهي:

* إن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- كلما كان هنالك استقرار في البيئة المحلية والدولية والاجتماعية ، أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – الإماراتية.
- كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.
- كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية.

ثالثاً) منهج الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهج تحليل النظم

تعتمد الدراسة بالاساس لاختبار فرضيتها على على منهج تحليل النظم الذي يدور حول مفهوم مركزي هو النظام باعتباره وحدة التحليل الرئيسة ونظرية الدور وهي التي تحدثت عن النظام السياسي وأهميته وفاعليته وتأثيرة في المجتمع الدولي.

ويقصد بالنظام في هذه الدراسة مجموعة من العناصرالتي ترتبط بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل ، وبالتالي فأن النظام السياسي يغدو حالة من التواصل بين الاجزاء .

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأية دولة من الدول فإنها تجيء على دائما على مدرك تفسير السلوك الخارجي نظميا ، بمعنى يكون التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظاما متحركا يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفيا إلى درجة الاعتماد المتبادل وينجز هذا النظام نظام سياسة خارجية أساسية هي اتخاذ القرارات السياسية الخارجية وتنفيذها تحقيقا للأهداف إلي يطمح إليها ، ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية ، تجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام .

فقد ذهب "ديفيد ايستون"[١] إلى دراسة السلوك الخارجي انطلاقا من أربعة مفاهيم أساسية لها تأثيرها على مجمل السياسة الخارجية ، وبالتالي صناعة القرار السياسي وما يمثله من موقف دولي تعتمده الدولة في اطار علاقاتها الخارجية وفي نمط علاقاتها الدولية :

فسيحاول الباحث الاستفادة من منهج النظم في دراسة البيئة المحيطةبه سواء كانت المحلية الداخلية أوالبيئة الاقليمية والدولية وستم التركيز المؤشرات السياسية والاقتصادية والتي يمكن اعتبارها مدخلات شكلت بيئة للنظام وبيان مدى استجابة هذا النظام لهذه البيئة وخرجاته التي تمكن صانع القرار من الاستفادة من الايجابيات وتلافي السلبيات من خلال النتائج

١- المدخلات ، ومهي المطالب التي تتلقاها الظاهرة السياسية وتدفعها للحركة وتنبع من البيئة الداخلية والاقليمية والدولية .

1) David, Easton, a system analysis of political life, New York, 1966, p.30-34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التحويل : وهي عملية التفاعلات وهي عملية استيعاب عناصر المدخلات ليتم تحويلها الى مخرجات وهي عبارة عن تصورات صاحب القرار السياسي .

٣- المخرجات : وهي مدى الاستجابة الفعلية أو المتوقعة ويعبر عنه بالقرارات أو المواقف . أي السلوك الفعلي للعلاقات الاردنية الاماراتية .

٤- التغذية الاستراجاعية : الانعكاسات وردود الفعل " تقويم المخرجات للتعود مدخلات " .

اخذت هذه الدراسة منهج تحليل النظم في سياق الموضوع على النحو التالي :

١- المدخلات وهي متغير البيئة الداخلية والاقليمية والدولية .

٢- التفاعلات : تصورات صاحب القرار السياسي .

٣- المخرجات: السلوك الفعلي للعلاقات الأردنية – الإماراتية.

٤- التغذية الاسترجاعية : مدى اتساق السلوك االخارجي للأردن والامارات مع تصورات صانع القرار.

رابعاً) أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ضعف وغياب الدراسات الخاصة بالعلاقات الثنائية الأردنية الإماراتية فدولة الإمارات دولة حديثة النشأة ساهم الأردن في تطويرها منذ البداية، حيث ارتبط البلدين في علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وصحية وعسكرية وتبادل الخبرات وتدريب الشعب الإماراتي في الكثير من الميادين العسكرية والتعليمة والثقافية إلا أنه شابه نوع من التوتر والفتور خاصة بعد احتلال العراق للكويت .

أغلب الدراسات السابقة تدور حول التكامل الاقتصادي العربي، والتعاون العربي، ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي، وأثر التعاون الاقتصادي العربي على العلاقات السياسية الثنائية، ولا توجد دراسة وافية تغطي فترة العلاقات الثنائية الأردنية الإماراتية من سنة ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ وخلال هذه الفترة حدثت تغيرات في قيادات البلدين.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية الإماراتية للفترة ما بين (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللدراسة أهميتان، الأهمية العلمية والأهمية العملية

الأهمية العلمية: فهي تقدم للباحثين والأكاديميين وصناع القرار والمهتمين مرجعية نظرية.

الأهمية العملية: فهي تقدم للسياسيين والاقتصاديين وصانعي القرار واقع العلاقات الاردنية الاماراتية كمرجعية علمية عملية للاستفاده منها في تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية .

خامساً) متغيرات الدراسة : لدراسة متغيران يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع

المتغير المستقل : المتغير الاقتصادي

المتغير التابع.المتغير السياسي .

سادساً) الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

أولاً: الإطار الزماني:

قام الباحث باختيار الفترة الزمنية الممتدة من عام (١٩٩٩م إلى ٢٠٠٩م)، فترة الدراسة مدار البحث وما قبل عام (١٩٩٩م)، الفترة السابقة للدراسة من سنة (١٩٩٤م إلى ١٩٩٩م)، للقياس والمقارنة للأسباب التالية:

- بداية علاقات ثنائية أردنية إماراتية معتمدة على أُسس سياسية واقتصادية بسبب انتهاء البعد الأيديولوجي (تفكك مجلس التعاون العربي وانحلاله وفشله).
- انتهاء الأحداث والمسببات لتعارض المواقف الأردنية الإماراتية، والتي ظهرت بعد احتلال العراق للكويت. وأثرت على العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية الإماراتية وظهور أحداث ومستجدات بالعلاقات الأردنية الإماراتية بعد حرب الخليج وخروج العراق من الكويت وفهم الموقف الأردني. أدت إلى التوافق بالمواقف والآراء.
- تسلم "الملك عبدالله الثاني أبن الحسين" حكم المملك الأردنية الهاشمية بعد وفاة والده الملك حسين بن طلال وتسلم الشيخ خليفة بن زايد حكم دولة الإمارات العربية المتحدة بعد وفاة والده الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.
- ظهور بداية الأزمة العالمية المالية والاقتصادية وما يترتب على هذه الأزمة من تغيرات ذات مساس مباشر للعلاقات العربية العربية، والعربية العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الإطار المكاني:

سيقوم الباحث بدراسة العلاقات الدولية الأردنية الإماراتية السياسية للأسباب التالية:

أ. القرب الجغرافي، باعتباره من مميزات التعاون والعلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية فدولة الإمارات لا تبعد عن الأردن في الطائرة سوى ساعتان وفي البر مسيرة يومين وفي البحر كذلك.

ب. تعتبر الإمارات بالنسبة للأردن ذات عمق استراتيجي اقتصادي لها.

ج. التقارب الديني والاجتماعي والبنية الاجتماعية في كلا الدولتين تعتمد على القبائل فالقبائل الأردنية والإماراتية امتداداً إلى القبائل العربية التي خرجت من الجزيرة العربية واليمن في كلا الدولتين إضافة إلى وحدة الدين واللغة واعتناق الشعبين في الدولتين الدين الإسلامي ووحدة اللغة وهي العربية بالإضافة إلى العادات والتقاليد المتقاربة.

د. الاهتمام الشخصي للباحث وإعجابه بمسيرة التنمية والتعاون والعلاقات السياسية والاقتصادية ومتابعة تطورها على كافة الصعد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً) الدراسات السابقة:

١- دراسة راكز سالم العرود[١]

رسالة ماجستير بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦م الإمارات أنموذجا".

تناولت الرسالة السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي العربي والإمارات العربية أنموذجا كحالة دراسية في عهد الملك عبدالله الثاني من عام ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٦م فقد اجابت الدراسة على السؤال المحوري ما اسس ومرتكزات السياسة الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج بشكل عام والامارات بشكل خاص . وجاءت الدراسة امتداداً لمراحل سابقة بالعلاقات الأردنية الخليجية ويعني هذا وجود الكثير من الدراسات السابقة ولكن ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، فقد تأثرت العلاقات الأردنية الخليجية ،بالمتغيرات والعوامل الدولية والإقليمية، الاحتلال العراقي لدولة الكويت سبب فتور في العلاقات بالرغم ان الاردن كان اكثر حيادية تجاه الازمة والذي ارادها ان تحل في البيت العربي ولكن العجز العربي وقف حائل دون تحقيق ذلك وجاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر حيث اثرت ذلك على واقع العلاقات الدولية اما معنا او ضدنا ومع الارهاب فهي لاتقبل انصاف الحلول وجاء احتلال الامريكي للعراق يفرض العديد من الالتزامات على دول المنطقة وخاصة الدول المجاورة للعراق .

فوصفت هذه مرحلة بمرحلة الفتور والقطيعة ،بسبب الاحتلال العراقي لدولة الكويت، دامت ستة سنوات من ١٩٩٠الى ١٩٩٦م . خلال تلك الفترة لم تشهد اي زيارات رسمية لكلا البلدين على اعلى المستويات وجات المرحلة الثانية بعد عام ١٩٩٦م مرحلة الانفراج وعودة العلاقات الاردنية الاماراتية تمخضت عن الانفراج بالزيارات المتبادلة على مستوى الرؤساء واولياء العهد والوزراء. تناولة عودة العلاقات في جميع المجالات

٢- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين الإمارات والأردن[١]: هذه الدراسة تدور حول العلاقات بين الإمارات والأردن، تناولت الدراسة مختلف المجالات في العلاقات

١) العرود ، راكز سالم، رسالة ماجستير بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبدالله الثاني من ١٩٩٩الى ٢٠٠٦م الإمارات العربية أنموذجاً" جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردنية الإماراتية ،الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، فقد غطت جزء بسيط في عهد "الملك عبدالله الثاني بن الحسين" لغاية عام ٢٠٠٢ . أن الدراسة لم تغطي فترة الدراسة مدار البحث والتي تنتهي ٢٠٠٩م.

٣- ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة في السياسة والحكم[٢]

تدور الدراسة عن موضوع الوحدة العربية بصفه عامة وعن تجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة باعتبارها التجربة الوحيدة القائمة في منطقتنا، كان إلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحكام شعب الإمارات في إقامة الاتحاد، وتجاوز العقبات التي اعترضت مسيرته.

٤- دراسة علي حسن الحمداني، دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها[٣]:

تدور الدراسة عن موقع الإمارات العربية المتحدة والسكان والحياة الاجتماعية وتاريخ السياسي للإمارات العربية ابتداءً من إمارات الساحل العماني،إلى مسيرة الاتحادية وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتناول الدراسة سياسة الدولة والمجلس الوطني الاتحادي، إضافة إلى أنها تضع بيانات وإحصائيات وأدلة رسمية وحديثة صادرة عن الإمارات العربية المتحدة في كافة المجالات والنواحي في الدولة وهي تبين مدى التطور الذي وصلت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة. .

٥- دراسة علي محمد راشد وأحمد السويدي، الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي[٤].

قدمت الدراسة للباحثين والدارسين كتاب بعنوان دولة الإمارات العربية، حيث تناولت فترة هامة من عمر ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة والاستطلاعات والآراء والتي تم نشرها في مجلة العربي بالكويت قبل استقلال الامارات وبعد ميلادها كدولة ، ليتعرف الباحث على ما قدمه

---

١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين الإمارات والأردن، دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، ٢٠٠٢م.

٢) شراب ناجي صادق، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في السياسة والحكم، العين –الإمارات، دار الكتاب الجامعي ١٩٨٧م.

٣)الحمداني علي حسن، دولة ا لإما ر ات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، مكتبة المعلا، الكويت ١٩٨٦م

٤) علي محمد راشد، أحمد خليفة السويدي، الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي، مطابع البيان التجارية، دبي، ١٩٨٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسلاف من مقاومة المستعمر البريطاني ومن جهد وتضحية مثلى في شتى المجالات بهدف الحفاظ على التراث ليكون نبراسا يضيء الطريق أمام الأجيال القادمة.

٦- أحمد عبدالله بن سعيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي[١].

الدراسة من اربعة فصول ، تناولت نشاة الامارات واوضاعها السياسية التي عملت بريطانيا على اخضاع امارات ساحل عمان تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية فقد عزلت الامارات عن بقية الاقطار العربية ووقوفها حائلا امام أي اتصال معهم ،حتى تهيئة العوامل التي ادت الى استقلال الامارات عام ١٩٧١ وقرار بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج العربي والاطماع التي تعرضت لها الامارات عشية انسحاب بريطانيا في استيلاء ايران على الجزر الاماراتية الثلاثة طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة ابو موسى كما تناولت الدراسة المتغيرات الداخلية والخارجية لدولة الامارات واثرها في السياسة الخارجية ومن المتغيرات الاقليمية الحرب العغراقية الايرانية ومجلس التعاون الخليجي العربي والمتغيرات الدولية الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والاتحاد السوفيتي وبالفصل الثالث اهداف السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها مع الدول العربية وموقف الامارات من القضايا العربية والاقليمية .

تعقيب الباحث على الدراسات السابقة .

الدراسة الاولى: راكز سالم العرود : لم تشير الدراسة السابقة الى محددات العلاقات الدولية والاقليمية لدولتي الدراسة و أغفلت الدراسة المؤشرات السياسية والاقتصادية ولم تتناول حجم التجارة والاستثمارات والعمالة واحوالات العاملين وجاءت دراسة الباحث لتلافي ذلك و في استكمال ما لم يتطرق اليه في دراسته، كمحددات العلاقات الدولية والاقليمية لدولتي الدراسة وطرح المؤشرات الاقتصادية والسياسية وتاثيرها على العلاقات السياسية وتغطي الفترة مابين ١٩٩٦ الى ٢٠٠٩ مع استكمال واضافة على الدراسة التي لم تناولها الدراسة السابقة كالمؤشرات السياسية والاقتصادية كالاتفاقيات السياسية والاقتصادية والتبادل التاجاري والاستثمارات والعمالة واحوالات العاملين ،ومرتكزات السياسة الخارجية والتحديات التي تواجه

١) سعيد ، أحمد عبدالله ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة اتجاة الوطن العربي من ١٩٧١- ١٩٩٠ ، المجمع الثقافي أبو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولتي الدراسة ومستقبل العلاقات ،حيث ان دراسة الباحث في" البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الاردنية الاماراتية من ١٩٩٩م الى ٢٠٠٩.

الدراسة الثانية : مركز زايد للتنسيق والمتابعة: أن الدراسة لم تغطي فترة الدراسة مدار البحث والتي تنتهي ٢٠٠٩م، والتي سيقوم الباحث في تغطية هذه الدراسة ومقارنتها بالفترة السابقة قبل الدراسة لتكون فترة قياس حيث حدثت تطورات إقليمية ودولية أغفلتها الدراسة كان لها تأثيرها على العلاقات الأردنية الإماراتية منها احتلال الأمريكي للعراق، وأيضاً تولي سمو الشيخ خليفة بن زايد الحكم خلفا إلى والده المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، والأزمة المالية العالمية الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لكلا البلدين الولايات المتحدة الأمريكية، والحرب الإسرائيلية على غزة.

الدراسة الثالثة: ناجي صادق شراب: أغفلت الدراسة دور الدول العربية التي ساهمت في تطوير التنمية في دولة الامارات وخاصة الاردن الذي كان له ومازال دور ريادي وفعال في التنمية فيدولة الامارات في كافة المجالات الثقافية والتعليمية والصحية والاعلامية والعسكرية وتدريب قواتها حيث أن الأردن كان له دور كبيرفي نقل خبراته وتجربته في تطوير دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال وتزويدها بالكوادر التعليمية والعمالة الماهرة على الصعيدين العسكري والاجتماعي والصحي وفي كل المجالات سيقوم الباحث في تغطية هذا النقص بهذه الدراسة.

الدراسة الرابعة: علي حسن الحمداني: لم تتناول الدراسة مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الامارات والتحديات ، وقد أغفلت الدراسة الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي عقدتها الإمارات العربية المتحدة مع الدول العربية والصديقة والمعاهدات ،وخاصة الاتفاقيات مع الأردن التي تربطها فيها علاقات سياسية واقتصادية مميزة قبل ظهورها ككيان سياسي كدولة عام ١٩٧١م ، دراسة الباحث سيكون تركيزها على مرتكزات السياسية الخارجية لدولة الامارات والاتفاقيات الدولية والاقليمية التي ابرمتها وخاصة مع الاردن.الدراسة الدراسة الخامسة : علي محمد راشد وأحمد السويدي: سيقوم الباحث في تعريف دولة الإمارات كدولة ذات كيان سياسي حديث النشأة والاستقلال والولادة، وما وصلت إليه لثراء الدراسة ولتطير الإطار النظري لدولة الإمارات العربية المتحدة وبداية العلاقات الأردنية الإماراتية.

الدراسة السادسة : سعيد أحمد عبدالله : يتضح ان الدراسة جاءت قبل احتلال العراق للكويت، لم تتطرق الدراسه لها، ستتطرق الدراسة اليها وتاثيرها على الدول العربية والاردن خاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

العلاقات الأردنية الإماراتية (دراسة نظرية وتاريخية)

وصفت العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة بأنها نموذجاً متميزاً ومنفرداً في العلاقات بين البلدين، فهي تعكس بوضوح مدى تفاهم ومدى قوة ومتانة الروابط والتعاون في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والعسكرية بين البلدين، وهذه العلاقات المتينة والقوية والممتدة لسنوات طويلة مضت، ليست وليدة الساعة واليوم، فهي نتاج لتطور متراكم في العلاقات سعت خلاله كلا البلدين في تنميته، وقد جاءت ومرت في محطات مختلفة قبل تأسيس وميلاد الاتحاد لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تشكل من سبع إمارات وقيامه ككيان سياسي عام ١٩٧١م .

تتمتع الشقيقتان المملكة الأردنية الهاشمية والإمارات العربية المتحدة بعلاقات ودية أخوية صهرتها الاهتمامات المشتركة والمصالح المتبادلة وروابط دين وجوار وأخوة وأمن واستقرار لا يتجزأ وموروث تاريخي ووحدة جغرافية وفكرية واجتماعية متميزة حافظت البلدين عليها بالتواصل والتعاون والتنسيق المستمر، ومن خلال تبادل الخبرات والمنافع والاحترام المتبادل وقراراً قطعياً بأن تكون كل منهما عمقاً استراتيجياً للأخرى، وتماثل في المواقف إزاء قضايا المنطقة وتنسيق مستمر ثنائي وإقليمي ودولي، وكان للقيادتان الحكيمتان الدور الكبير في ذلك.

إن العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية الإماراتية، لا تخرج عن باقي الدول في العلاقات السياسية البينية، التي تنطلق من السياسة الخارجية،

فالسياسة الخارجية تحكمها وتحددها عدة محددات منها المحددات الإقليمية والمحددات الدولية وقد أدركتها كلا الدولتين وتفهمتا خطورة المرحلة ومزالقها وإحداثياتها فعمدتا على المحافظة على العلاقات بينهم وتم قراءة التاريخ في تمعن ودراسة واعية راعت مصالحهم المشتركة ومصالح الأمة العربية والإسلامية وبروز متغيرات أدت إلى تحسين العلاقات البينية بين البلدين وتطويرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناء على ما تقدم فقد قسم الباحث هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول محددات العلاقات الأردنية الإماراتية حيث سيتم مناقشته من خلال مطلبين:

المطلب الأول: محددات العلاقات الأردنية الدولية.

المطلب الثاني: محددات العلاقات الإماراتية الدولية.

والمبحث الثاني: تطور العلاقات الأردنية الإماراتية وسيتناوله من خلال مطلبين:

المطلب الأول: العلاقات السياسية.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

محددات العلاقات الأردنية الإماراتية

إن بروز المتغيرات الجديدة المتسارعة على الساحة الدولية التي أصابت العالم المعاصر في كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في العقد الأخير، ومن أبرز هذه التغيرات تمثل بالتغير الذي أصاب النظام الدولي أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، تربع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تمتلك بيدها قواعد اللعبة الدولية.

هذه التغيرات دفعت بالسياسيين والمفكرين وأصحاب القرار بضرورة الإسراع بالبحث والتكيف مع الأوضاع الجديدة محاولة منها للوصول إلى أفضل الطرق التي تستطيع هذه الدول أن تجير هذه التغيرات لتحقيق مصالحها في كافة المجالات ضمن هذه البيئة الجديدة[١].

فالدول العربية ليست استثناء فهي أكثر المناطق تأثراً بهذه التغيرات فحرب الخليج الثانية وما تبعها من تداعيات، أحدثت تغيرات هائلة بالبيئة الإقليمية، أثرت على السياسات الداخلية والخارجية لدول المنطقة، وبالرغم من مرور نصف قرن تقريباً على إنشاء إسرائيل، وتفاقم الصراع العربي – الإسرائيلي مازالت إسرائيل تشكل توترا بالمنطقة برغم من السلام العربي الاسرائيلي الذي مازال باردا فمازالت تشكل تهديدا وخطرا على المنطقة العربية وممنطقة الشرق الاوسط.

فقد أدركت كلا الدولتين المتغيرات الدولية وتفهمتا خطورتها، فعمدتا على المحافظة على العلاقات بينهم وتمشي بما تطلبه هذه المرحلة والتحرك في إطار ما تطلبه المنظومة الدولية في مكافحة الإرهاب وتوقيع على اتفاقيات ومعاهدات نزع أسلحة الدمار الشامل.

فقد أدت هذه المتغيرات إلى تحسين العلاقات بين البلدين وتطورها، فالعلاقات الأردنية الإماراتية تحكمها عدة محددات لا يمكن إغفالها لكونها ذات أهمية وصلة فهي محكومة بها.

---

١) الغريبة، مازن، ورقة بحث بعنوان، الدور في السياسة الخارجية إطار تحليلي مقترح، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م، دار الحامد، عمان-الأردن، ١٩٩٩م، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا تتطلب السياسة الخارجية في كلا الدولتين مراعاة هذه المحددات التي تحكمها وتحددها وهذه المحددات منها في إطارها الإقليمي والعربي والإسلامي وينطوي تحتها المحددات الفرعية، المحدد الجغرافي والتاريخي والثقافي والتعليمي بالإضافة إلى محددات ما تملكه الدول من المعلومات وتكنولوجيا والموارد الاقتصادية، ومحددات في العلاقات الدولية الأممية، الجامعة العربية، الأمم المتحدة، دول عدم الانحياز، المنظمات الدولية بالإضافة إلى المحددات الإقليمية، المحددات الدولية وما تفرضه عليه في التعامل مع المستجدات والظواهر الجديدة كظاهرة مكافحة الإرهاب و محاربة الإرهاب، ونزع أسلحة الدمار الشامل، وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات كما تطلبه المنظومة الدولية.

وقد حصر دكتور مازن اسماعيل، محددات السياسة الخارجية لكافة الوحدات السياسية في ثلاثة عوامل[١]:

أولاً: محددات تتعلق بالموقع الجغرافي وبالموارد الطبيعية للدولة، وهي محددات تتصف بصفة الديمومة بشكل نسبي.

ثانياً: محددات مادية ولكن ليست ذات ديمومة طويلة ومنها القوة الصناعية أو القوة العسكرية للدولة.

ثالثاً: محددات ترتبط بالبعد الإنساني كنوعية القيادة والايدولوجيا والأعلام وأولها وقبل كل شيء العامل السكاني فالسياسة الخارجية تخضع بالضرورة لهذه المحددات بشكل عام وهذه المحددات هي التي تفرض على صاحب القرار هوية أجرائية أو صورة قرار وبتالي تكون الدولة لديها القدرة على التحرك بصدد سياستها ضمن إطار يشكله مجموعة من هذه الضوابط.

---

١) الرمضاني، مازن إسماعيل، اطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٧، ص٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: محددات العلاقات الأردنية الدولية.

تمهيد:

أدى التغير السريع في العلاقات الدولية وتشابك المصالح والاعتماد المتبادل وسرعة التطورات الدولية إلى مسايرة التطورات الدولية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتحقيق الأهداف الوطنية والمكاسب في تسيير أمورها ولتحقيق مصالحها حيث تتبنى الدول استراتيجية خاصة في العلاقات الدولية تعتمد على طبيعة تكوين الدولة وتأثيرها في الوسط العالمي وعلى مدى اتساع مصالحها ومطامعها وطموحاتها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وترتكز الدول في علاقاتها السياسية على مقوماتها وسبل قوتها وحجم تأثيرها على المستوى الدولي لتحقيق الأهداف المواجهة إليها، وتشكل المقومات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية عوامل دعم وتعزيز في علاقاتها.

إن الأردن كغيره من دول العالم المعاصر له علاقات مع معظم دول العالم تقريباً فقد اعتمد الدبلوماسية في علاقاته معها كوسيلة ونهجاً ارتضاه واختطه لنفسه من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وهي بالتالي تتأثر بعوامل عديدة أهمها العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخي والتي بدورها تحد من طبيعة تحركه وتحدد اتجاهاته وسبل تنفيذه.

فموقع الأردن الجغرافي في بؤرة التوتر والصراع في منطقة الشرق الأوسط بكل ما تمثل من عوامل عدم استقرار نتيجة لتطورات القضية الفلسطينية وتداعيات المسألة العراقية والاحتلال الأمريكي للعراق وحرب إسرائيل على لبنان وعلى غزة.

و التوتر الحاصل على الساحتين السورية واللبنانية، وكون الأردن صاحب أطول حدود جغرافية مع إسرائيل هذه العوامل جميعها تشكل معاضل أمامه، نظراً للواقع السياسي والاقتصادي وشح الموارد الاقتصادية والطبيعية.

ويمكننا القول أن الأردن يتأثر في علاقاته الدولية في محددات تحد من علاقاته الدولية وهذه المحددات هي، البيئية الداخلية، والإقليمية،والدولية، فهناك علاقة مابين البيئية الداخلية وبين علاقاته السياسية الخارجية علاقة عضوية ومباشرة، فالعلاقة بين أمن الأردن واستقراره في بيئته الداخلية وبين البيئية الخارجية علاقة طردية. التي يندرج تحتها، موقعه الجغرافي، و ديمغرافي، وبنيته الاقتصادية، وبين القضية الفلسطينية ببعدها الإسرائيلي الأمريكي الفلسطيني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي، علاقة متشابكة ومتداخلة وجميعها تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض في اتجاهات مختلفة ومتنوعة.

ويرى الباحث أن محددات البيئية الداخلية من المحددات الطبيعية والتي يندرج تحت مظلتها المحدد الجغرافي، وديمغرافي السكان،، المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية) ومنها ما هو سياسي المحدد التاريخي (الرسالة القومية للقيادة الأردنية)، نظام الحكم الأردني (النظام السياسي) والمحدد الثاني الإقليمي (البيئة الإقليمية) الجوار الأردني وفي محيطها العربي والإسلامي والشرق الأوسطي، البيئية الدولية (علاقاته مع الغرب) بريطانيا وأمريكا، المعاهدات والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية هذه مرتبطة مع المحددات البيئية وتتناغم معها وتدور ومرتبطة بها، هذه المحددات التي تتحكم في العلاقات الأردنية الدولية سيتناولها الباحث على التوالي:

أ – محددات البيئة الداخلية

فمن المعروف أن البيئية الداخلية لأية دولة لا تعتبر من خصائص النظام الإقليمي أو المتغيرات الخارجية، ولكن عندما ترتبط متغيرات البيئة الداخلية في متغيرات البيئية الخارجية لها تأثيرها على إمكانات الدولة وسلوكها فمن خلال دراستها وتحليلها باعتبار أن لها وعليها تأثير من قبل العوامل والمتغيرات النابعة من البيئة الإقليمية الخارجية أو البيئة الدولية التي تحدد على ضوءها معطيات بيئتها الداخلية ومدى اعتمادها على البيئية الإقليمية[١].

وسيناقش البحث من خلال دراسة هذه المحددات والعلاقات التفاعلية بين متغيرات الدراسة للوصول للنتائج المنطقية لربط العلاقات الأردنية الدولية في البيئية الداخلية والبيئية الإقليمية والدولية ضمن منهج تحليل النظم لكونها متشابكة.حيث سيتم تثبيت نوعية المدخلات المؤثرة على سلوك صانع القرار السياسي في العلاقات الأردنية الدولية كمخرجات.

أ) محددات البيئية الداخلية، وهي المحددات الطبيعية[٢] التي يندرج تحت مظلتها:

---

١) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ١٥١–١٧١.

٢) محافظة، علي، ورقة بحث بعنوان الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية المحددات الطبيعية والسياسية، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨–٢٩ نيسان ١٩٩٨م، العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، ص٧١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحدد الجغرافي (الموقع الجغرافي – جيو سياسي)، المحدد ديمغرافي (السكان)، المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية)، المحدد التاريخي (الرسالة القومية للقيادة الأردنية)، نظام الحكم الأردني (النظام السياسي).

أولاً: المحدد الجغرافي (الموقع الجغرافي – جيو سياسي).

الموقع الجغرافي:

فالموقع الاستراتيجي لدولة له تأثير كبير في مشاركتها في المجتمع الدولي وفي تحديد المجال الحيوي المباشر لسياستها الخارجية وماهية التهديدات الموجهة إليها من قبل الدول الطامعة فيها والتي تهدد أمنها واستقرارها ووجودها.

الموقع الجغرافي والتأثير الإقليمي والدولي :

للموقع الجغرافي الأردني أهمية بالنسبة إلى الدول العربية، وخاصة السعودية ودول الخليج العربي، فمنذ ظهور الأردن ككيان سياسي مستقل ولكثر من ستت عقود مضت من تاريخ الأردن السياسي والموقع الجغرافي الأردني يفرض نفسه كأحد أهم المحددات وأكثر العوامل ديمومة في التأثير في علاقاته الدولية وعلى سلوك سياسته الخارجية وتوجهها فهو أحد العوامل المؤثرة بالسياسة الخارجية الأردنية، وإن أهمية الموقع الجغرافي ليس بالحجم وإنما من طبيعة ما مارسته لاعتبارات جغرافية من تأثير مباشر وغير مباشر على عناصره الداخلية لبيئة الدولة وقوتها وما يحيط به من مصادر تهديد خارجية ومصادر محتملة للتنمية فضلاً لما يوجد من قضايا في إقليمه ومحيطه، توجب عليه أن يتعامل معها ضمن التفاعلات والتغيرات السياسية في المنطقة[١].

ويمكننا إجمال ذلك فما يلي:

١- يقع الأردن وسط الوطن العربي وأهم ما يميز موقعه قربه من الحدود الفلسطينية من خلال موقعه كخط محاذي لفلسطين لمسافة ٦٥٠ كم، فالأردن يشكل دولة عازلة بالنسبة إلى السعودية ودول الخليج وبين تمدد وتوسع الكيان الصهيوني فهو على أطول حدود مواجهة وخط دفاع أول عنهم فلذلك بقاء الأردن قوياً وصامداً ومستقراً وآمناً من أولويات السعودية

١) تليلان، أسامه عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، المكتبة الوطنية ط٢، عمان، ٢٠٠١، ص ٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ودول الخليج[١]، هذا الموقع وضع الأردن في موضع تهديد مباشر من قبل الكيان الصهيوني، والأردن بهذا الموقع هو خط المواجهة الأول ويعتبر الأردن صمام الأمان لدول العربية الخليجية أمام التوسع والأطماع الإسرائيلية لذلك أحد أسباب دعم ومساعدة الأردن اقتصاديا من الدول العربية الخليجية السعودية والإمارات خاصة.

٢- ويظهر أهمية الموقع من خلال تفاعل الأردن مع العديد من الإحداث الإقليمية والدولية فقد تعرض الأردن إلى ضوغطات دولية شديدة للانضمام إلى حلف بغداد عام ١٩٦٥م، بالرغم أن انضمامه يجلب له مكاسب اقتصادية وعسكرية وتدعيم للعلاقات الأردنية الغربية، فقد اتخذ الأردن قراره من خلال اتخاذ خطوات إجرائية تنسجم مع طموحات الأمة العربية والطروحات القومية، بعدم الانضمام تجاوبا مع الضغوطات الإقليمية وخاصة المصرية والسورية والسعودية[٢].

٣- الأردن محاط بدول عربية تفوقة مساحة وقوة اقتصادية عسكرية وديمغرافية كسوريا والعراق والسعودية وإسرائيل، وليس له منفذ خارجي باستثناء خليج العقبة معبر مائي لا يتجاوز ٩كم مربع فقد استبدل الأردن ٦٠٠كم مربع من أرضية إلى السعودية مقابل الحصول لتوسعة الشاطىء من ٩كم مربع إلى ٢٥ كم مربع[٣].

٤- تشكل مشكلة المياه مصدر صراع إقليمي في منطقة الشرق الأوسط ولذا فهي تعتبر محدداً لسياسة الأردن الخارجية باعتبار أن نهر الأردن يجري عبر إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن، حيث يعاني الأردن بحكم تكوينه الجغرافي عدة مشاكل تتعلق بشح الموارد الطبيعية وعدم التنوع في الخصائص الجغرافية، كما أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة قليلة بالمقارنة مع المساحة الكلية لأراضي للمملكة فهي تشكل مساحة الأراضي الصالحة للاستثمار الزراعي ما نسبته ٦,٢% من مساحة الكلية، بينما تغطي الصحراء ٨٠% من الأراضي[٤]، ويعاني الأردن من شح في الموارد المائية، حيث يعتمد في الري على مياه

---

١) الشياب علي محمود قبيل، رسالة ماجستير بعنوان "العلاقات الأردنية السعودية، دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م" جامعة آل البيت معهد بيت الحكمة، ٢٠٠٩م، ص١٩.

2) Lauri A. Brand, Jordan-Arab Relations Center: The Political Economy of Alliance Making Jordan A State of Tension, New york, 1994, pp-8.

٣) بركات، نظام، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي في السياسة الخارجية تحرير أمين المشاقبة، أوراق المؤتمر الثالث من ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م ص ٢٩٢.

٤) علي الدين، هلال، وأبو الخير، كارين، السياسة الخارجية الأردنية عناصر الانكشاف ومقومات الاستمرار، في السياسات الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، د.ت، ص٣٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمطار وموارد نهر الأردن، حيث وقع الأردن مع سوريا عام ١٩٨٧، اتفاقية مشتركة لاستثمار مياه نهر اليرموك وبناء سد الوحدة، إلا أن الاتفاقية ظلت حبر على ورق نتيجة عدم تمويلها من البنك الدولي بسبب الضغوطات الإسرائيلية، وفي عام ١٩٩٥ تم تسجيل الاتفاقية لدى الأمم المتحدة كوثيقة رسمية ومضت خمس سنوات ولم يتم توقيع الاتفاقية إلا عام ٢٠٠٠م، والتي تم بموجبها تحديد حصة الأردن من مياه سد الوحدة الذي سيقام على نهر اليرموك واستخدامها لغايات الشرب والزراعة، فيما تستفيد سوريا من الطاقة الكهربائية المتولدة من السد، فقد بوشر العمل في بناء السد في شباط ٢٠٠٣م بعد أن تم تمويله من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومقره الكويت بنسبة عشرة في المائة من الإمارات وثمانية بالمئة من الكويت وتغطي الحكومة الأردنية باقي الكلفة، ففي عام ٢٠٠٠م تعرض الأردن إلى أزمة في مياه الشرب وقامت الجمهورية العربية السورية على أثر ذلك بضخ المياه إلى الأردن عن طريق سد باسل الأسد من درعا بمعدل ٦٠٠ لتر في الثانية ولمدة أسبوعين[١].

٥- لقد جعلت المكونات الجغرافية من السياسة الخارجية في الأردن مصدراً رئيسياً من مصادر دعم الدخل القومي من خلال المنح والقروض.

٦- زاد من مشاكله الاقتصادية التي حددت السياسة الخارجية مجاورته المباشرة لإسرائيل الأمر الذي حمله نفقات دفاع زادت عن ٥٠% من إجمالي الإنفاق العام في العقود الماضية من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٧م[٢].

٧- الأردن بهذا الموقع يكون قد أجتمع لديه رقعة ضيقة شحيحة الموارد وحدود طويلة يشترك فيها بتماس مباشر مع قوى إقليمية كبرى ولا يفصله عنها حدود طبيعية وقد عرضه هذا إلى ضغوط خارجية دفعته لتركيز حيز من سياسته الخارجية نحو حماية أمن حدوده، كما جعلت من تحكمه في سياسته الخارجية وأخذه في الحسبان الأوضاع العربية، وحسابات توازن القوى الإقليمية أمراً لا بد منه من أجل بقائه، ويتمتع الأردن بنقطة ارتكازية واتصالية، وذلك بالتقاء وتقاطع طرق التجارة ومصالح وأهداف حيوية للقوى

---

١) العلاونة موسى محمد أحمد، رسالة ماجستير بعنوان "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين السعودية – العراق – سوريا من سنة ١٩٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م" جامعة اليرموك، ٢٠٠٦م، ص ١٦٨الى ١٦٩.

٢) تليلان، أسامه عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، المكتبة الوطنية، ط٢، عمان ٢٠٠١، ص ص٣٦، وأيضاً تقرير البنك المركزي الأردني السياسة المالية في الأردن من ١٩٧٠ م إلى ١٩٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقليمية والدولية، ونقطة التقاء بين الدول العربية وبين إسرائيل، وبذلك تفاقمت حدة تأثره بالمتغيرات والأزمات والقضايا التي تطرأ في المنطقة، لقد كان الأردن يدير سياسته الخارجية في العقود الماضية وكأنه يدير أزمات.

ثانياً: المحدد الديمغرافي (السكان).

يلعب العامل السكاني دوراً بارزاً في تحديد مكانة الدولة وحجمها حيث يوفر التعدد الضخم للسكان للدولة أساساً بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية كما هو في الصين على سبيل المثال خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية وبتوافر القدرات الأخرى التي يمكنها الاستفادة من حجم السكان فحجم السكان بالعلاقات السياسية الخارجية للدولة لا يعني شيء إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى.

فالحجم الأمثل إلى السكان هو الذي يحقق فيه التوازن بين عدد السكان والموارد الطبيعية المتوفرة فيه[١]، ويبرز أهمية التعدد الضخم للسكان في المجال الاقتصادي الذي يساعد في توافر الإنتاج وإيجاد منافذ باستهلاك إنتاج الدولة واعتماد بعض الدول المنتجة على هذه الدولة في تصريف سلعها ويلعب ضخامة التعدد في المجال العسكري حيث يوفر القوة البشرية اللازمة للحرب ويؤدي إلى صعوبة احتلال الدولة والسيطرة عليها وهذا يخلق الإحساس بالأمن والثقة للدولة بينما يخلق الخوف والهلع في نفوس الدول المعادية وهذا مما يعزز من ممارسة الدولة لدورها في المجال الإقليمي والدولي[٢].

يتكون المجتمع في الأردن من خلايا اجتماعية عربية تلتقي في أصل الانتماء العرقي القومي للأمة العربية والاسلامية، ويغلب على المجتمع الأردني الطابع الإسلامي ويتكون المجتمع الأردني ما يلي[٣]:

(أ) الأردنيون. وتتصف هذه الشرائح بالصفات العربية الأصلية التي يغلب عليها طابع البداوة وهم سكان الأردن قبل عام ١٩٤٨.

---

١) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٨٩م، ص ١٦٠.

٢) مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٣، ١٨٣م.

٣) غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه أزمة الخليج، دار مجدلاوي، ص٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) قوميات موجودة بالأردن قبل عام ١٩٤٨م من الشركس والشيشان فهم يشكلون نسيج اجتماعي مع الأردنيون والقبائل الأردنية.

(ب) اللاجئون. بعد قيام الدولة الصهيونية في فلسطين عام ١٩٤٨ نتيجة ما شهدته المنطقة من حروب بين العرب وإسرائيل وقيام إسرائيل بالتوسع وضم المناطق العربية المحتلة قامت موجات من الهجرة من أراضي فلسطين باتجاه الدول العربية، وشهد الأردن أكبر موجة هجرة (١٩٤٨ و ١٩٦٧).

فالإيديولوجيات الفكرية والثقافية لتركيبة السكانية بالمجتمع الأردني تختلف فالسكان الفلسطينيون اللاجئون والنازحون لديهم أفكارهم واتجاهاتهم السياسية حيث تأثروا بالسياسة الغربية لاحتكاكهم المباشر معهم أثر الانتداب البريطاني على فلسطين، فالديمقراطية وإنشاء الجمعيات الشعبية العمالية وإصدارهم من عام ١٩٢٥ –١٩٤٤ عدد من الصحف اليومية والأسبوعية بلغت ١٨ نشرة مقارنة مع الأردن التي لم تنشر إلا صحيفة واحدة يومية فالمشاركة السياسية والوعي السياسي أثر في الثقافة السياسية للفلسطينيين ووعيهم السياسي وجعلهم أكثر تسييساً ووعياً بالمشاركة السياسية من نظرائهم الأردنيون.

فالأردنيون لم يمروا بنفس الظروف ولم تكن لهم تجارب فوجدوا أنفسهم تحت قيادة هاشمية وإدارة سياسية، اعتمدت على الشخصانية والتقليدية والعشائرية حتى أن استقطاب رجالات السياسة إلى المناصب الحكومية يقوم على أساس الولاء للقيادة السياسية والنخبة الحاكمة. وإن الاضطرابات والقلاقل التي حدثت عام ١٩٧٠ بين الجيش ومنظمات الفدائية الفلسطينية وبتعاطف الكثير من المخيمات الفلسطينيين وخاصة من سكان المخيمات مع المنظمات الفدائية لكونها كانت تشكل بنظرهم الأمل لاسترجاع فلسطين وتحريرها وإنشاء دولتهم، بالإضافة إلى مقولة الوطن البديل من قبل إسرائيل، وتصريحات بعض المسئولين في المنظمات الفدائية أمثال "نايف حواتمة" الداعية لقلب نظام الحكم الأردني هذا يؤدي إلى خلخلة دعائم الوحدة الوطنية وزعزعة الثقة بين المجموعتين.

فكان اتخاذ فك الارتباط عام ١٩٨٨م برأي الأردنيين صائب حيث بدد المخاوف وأعاد بناء الثقة بينهما من جديد،

إن تصريحات الإسرائيليين الاستفزازية بأن الأردن وطن بديل، دفع في الاردنيون في تأكيد هويتهم الأردنية، والالتفاف حول قيادتهم الهاشمية وإعلان القبائل الأردنية ولاءهم إلى القيادة الهاشمية بمثابة بيعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأيديولوجيات السياسية والاجتماعية للتركيبة السكانية لهذه المجموعات شكلت قوة هامة ومحركة في تاريخ الأردن السياسي وأثرت على عامل الأمن والاستقرار الذي يشكل بحد ذاته تحديا لصانع القرار وللسياسة الخارجية الأردنية. لذا ينتهج الأردن سياسة استباقية قبل حدوث الاضطرابات والقلاقل داخل الأردن، فالأردنيون لا يقبلون بهذه الاضطرابات والقلاقل ولا يتوانى الشعب الأردني وأبناء القبائل الأردنية بالتصدي لها قبل أن تتصدى لها الحكومة أو يتصدى لها مع الحكومة جنباً إلى جنب لكون القلاقل والاضطرابات تؤدي إلى عرقلة مسيرة التنمية وبعثرة الجهود، لذلك تبذل القيادة السياسية بالأردن جهداً كبيراً للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي لتدعيم الوحدة الوطنية التي تتخلخل بين الحين والحين، وهذا بسبب التفاوت بالثقافة السياسية التركيبية ولكون فلسطين مازالت ترزح تحت الاحتلال[١].

وهذا المتغير من المتغيرات الرئيسية المؤثرة إيجاباً أو سلباً على أهداف السياسة الخارجية للدول من خلال دعم أو تحجيم القرار السياسي الخارجي للدولة[٢]. ويرى الباحث ان المحدد ديمغرافي (السكان)، يظهر من خلال التحليل كأحد المحددات البيئة الداخلية وبالتالي له تأثيره في العلاقات الأردنية الدولية، ويبرز تحديات هذا المحدد السكاني فيما يلي:

إن التوزيع الجغرافي للسكان ومعدل الزيادة السكانية له تأثير على سياسة الدولة وخططها التنموية، فتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تشير أن نسبة اللاجئين الذين وفدوا إلى الأردن ٥٥,٤% من مجموع اللاجئين[٣] وتشير الإحصائية الأردنية ان عدد اللاجئين والنازحين إلى الأردن قارب من ٨٨٤ ألف نسمة ما بين عام ١٩٤٨-١٩٦٧ بواقع ٤٩٤ ألف لاجئ و ٣٩٠ ألف نازح على التوالي[٤] وهذا الوضع السكاني والضغط المتزايد على الموارد المتاحة كالمياه وقلة موارد الدولة أدى إلى تزايد وتردي الأوضاع الاجتماعية نتج عنه مشكلات اجتماعية انعكس سلباً على صانع القرار السياسي الخارجي في الأردن.

---

١) عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، تحرير أمين المشاقبة ، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م، العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق، ص ٦٠ إلى ص ٧١.

٢) الحديثي، إلياس ،عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢، ص٣٧.

٣) تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين ١٩٩٥، ص٩٥.

٤) غرايبة، فوزي وآخرون، البعد الديمغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الاستراتيجية الأردنية، عمان ١٩٨٩م، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية).

يعد الاقتصاد من أهم ركائز قوة الدولة حيث تنبع أهميته،من التأثير المباشر على مختلف عناصر قوة الدولة وعلى طبيعة الدور الذي تلعبه في محيطها الإقليمي والدولي، فتوفر الموارد الطبيعية وتنوعها مع قدرة الدولة على تعبئتها في خدمة سياستها الخارجية يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكن الدولة من الدخول في علاقات خارجية دولية، ويؤثر بشكل مباشر على تحسين مستوى قدراتها العسكرية من ناحية النوعية والكمية والتي تمكنها من ممارستها في النسق الدولي، فالقدرات الاقتصادية لا يقتصر تأثيرها على تحديد أهداف الدولة بل على وسائلها فتمكنها من استخدامها كأداة فاعلة لتحقيق أهدافها لسياسة الخارجية في علاقاتها الإقليمية والدولية[١]، فامتلاك الدولة للموارد الطبيعية الاقتصادية يمكنها من تأثير في سياسات الدول المحيطة بها وفي النسق الدولي.

ويرى الباحث أن امتلاك الدولة للموارد والمقدرات الاقتصادية يساعدها في المناورة وعلى التأثير في سياستها على الدول التي تقع في محيطها الإقليمي والدولي، من خلال استخدام الأدوات الاقتصادية بالمراوغة في العقاب والاحتواء عن طريق المساعدات من خلال علاقاتها الخارجية في أن تتقبل الدول سياستها ومجاملتها في علاقاتها وقضاياها بالإضافة قد تمكنها وتنجح في التدخل في شؤون الدول وتؤثر عليها، فهي بذلك تملك الأغراء والعقاب وتحصن الدولة نفسها من مغبة الضغوط الاقتصادية الخارجية و مقومتها، وهذا مم يساعدها في عدم وقوعها في شرك التبعية الأحادية، التي تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية التي تحول بين قدرة الدولة على الحركة السياسية المستقلة[٢].

لا بد من الإشارة بأن توافر الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة أن يعطي الدولة دور نشط في سياستها الخارجية إلا أن افتقارها للموارد الطبيعية لن يعطي الدولة خياراً لأن تكون قوة كبرى ومؤثرة وبالتالي تتركز في سياستها على محيطها المحلي والإقليمي ويتضح ذلك من قيام الدول الكبيرة والمتقدمة بسياسة خارجية نشطة قوامها المشاركة الفعالة في القضايا المثارة في النظام الدولي بعكس الدول الصغيرة محدودة الموارد والمفتقرة للتحديث، فإن سياستها تتجه في معظم الأحيان بانتهاج سياسات غير مكلفة نسبيا حتى ان حجم الموارد يؤثر في نوعية القضايا الاقتصادية لأنها تعلق بقضية ندرة الموارد وبالتالي يتجه جزء كبير من سياستها إلى قضايا

---

١) مقلد، إسماعيل صري، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص١٧٩-١٨٠.

٢) الرمضاني، مازن اسماعيل، اسياسة الخارجية، دراسة نظرية، بغداد، مطبعة الحكمة، ١٩٩١، ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنمية بينما الدول الكبرى تتجة إلى الهيمنة والمشاركة الفاعلة في مختلف القضايا في النسق الدولي بالإضافة أنها تؤثر في حجم توزيع علاقاتها وسياستها الخارجية[١].

الأردن دولة محدودة الموارد الطبيعية، فالإنتاج الزراعي لا يتجاوز ١٥% من حاجات البلاد، وذلك لاعتماده على الأمطار في الري، ومعظم أرضية صحراوية تقل فيها الأمطار الموسمية، والزراعة المروية قليلة المساحة، يوجد بالأردن الفوسفات والبوتاس وكميات محدودة مكن الغاز الطبيعي ويمكنا القول ان الاقتصاد الأردني هشا، يعتمد على المعونات والمساعدات الخارجية دائما، لذا يعد العامل الاقتصادي احد المحددات في العلاقات الخارجية وله أثره في سياسة الأردن وعلاقاتها الدولية وتحديدا مع الدول العربية والأجنبية، فالأردن منذ استقلاله كان يعتمد على ميناء بيروت واللاذقية في تصدير منتوجاته واستيراد حاجياته حتى إقامة ميناء العقبة بمعونة مالية في الستينات فكان له اثر في العلاقات السياسية الخارجية مع لبنان وسوريا فعندما تم بناء وانجاز ميناء العقبة شعر الأردن بحرية الحركة في علاقاته مع لبنان وسوريا حيث لم يبقى أسير أليهم فقد لعب ميناء العقبة دورا في تعزيز العلاقات الأردنية السياسية والاقتصادية مع العراق أثناء حربه مع إيران من ١٩٨٠الى ١٩٨٨م بعد ان أغلقت سوريا حدودها البرية والجوية مع العراق،ونظرا إلى هشاشة الاقتصاد الأردني فكان دوما بحاجة إلى المعونات الخارجية فقد حصل الأردن بالعشر سنوات الأولى قبل استقلاله على المعونات البريطانية المحدودة لقواته المسلحة ومعونات اقتصادية محدودة من اجل أعمار المؤسسات بالأردن فقد كانت المعونات نتيجة العلاقات التاريخية بين البلدين فقد نظمت بينهم معاهدات التحالف مابين ١٩٤٦-١٩٤٨م فهذه المعونات لها تأثيرها على العلاقات الأردنية الخارجية السياسية حيث ارتبطت بالسياسة الخارجية البريطانية والمخططات السياسية العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط وقد انحسر النفوذ البريطاني بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦م، وحل محله النفوذ الأمريكي بعد إعلان مبدأ ايزنهاور حيث لم تتردد الأردن في قبوله في يناير ١٩٥٧م، وقد استقبلت الأردن المعونات المالية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية، التي لم تنقطع إلى يومنا هذا فقد حصل الأردن على معونات مالية واقتصادية أيضا من ألمانيا الاتحادية ساهمت في إنشاء بنيته التحتية في بناء وإقامة ميناء العقبة ومد خط سكة حديد لنقل الفوسفات الأردنية لميناء

---

١) غرايبة، مازن،، ورقة بحث بعنوان، الدور في السياسة الخارجية إطار تحليلي مقترح، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م مرجع سابق ص١٠١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العقبة لتصديرها للخارج ولم تبخل دول السوق الأوروبية المشتركة في تقديم المعونات والمساعدات بهدف دعم اقتصاده الهش[١].

كما يعتمد الأردن على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة العامة للدولة، نتيجة الزيادة غير الطبيعية في عدد سكانه وضعف روافد اقتصاده وموارده الطبيعية والأولية الناجمة عن صغر المساحة الجغرافية[٢].

وعلى الصعيد العربي يرتبط الاقتصاد الأردني بالاقتصادات العربية، فهي تتداخل وتتعدد بالإضافة إلى رفد الاقتصاد الأردني بالمساعدات المالية فقد مثلت السعودية والعراق المصدر الرئيس لا ستيرادات الأردن النفطية والأسواق السعودية والعراقية من أهم الأسواق المفتوحة لاستقبال المنتجات الأردنية المصدرة إليها وهي من اهم الشركاء التجاريين للأردن في محيطه العربي سوي كان لمستوردات النفطية الأردنية او لحجم التجارة البينية.

وعلى الصعيد العربي أيضاً، فتحت الدول الخليجية أسواقها إلى العمالة الأردنية الماهرة التي أسهمت بصورة مباشرة في دعم عملته الوطنية وميزان مدفوعاته، بالإضافة أيضا تلقى الأردن المعونات المالية، من الدول العربية النفطية، ما بين ١٩٦٤الى ١٩٩١م، فكان لهذه المعونات المالية دورا مهما في تنمية اقتصاده والإسهام في زيادة إنتاجه ورفع مستوى المعيشة لمواطنيه.

وتظهر أهمية المحدد الاقتصادي على العلاقات الأردنية الدولية من خلال العلاقة التفاعلية والتداخلية بين الاقتصاد والسياسة حيث يمتزج فيها الجغرافيا مع الاقتصاد ويظهر التفاعل وتبادل التأثير بينهما تارة وبين العلاقات السياسية الخارجية الدولية تارة أخرى، فعلاقة الجغرافيا بالاقتصاد من خلال الموارد الطبيعية الأولية ومحدودية الأراضي الزراعية ومصادر المياه والطاقة حيث بالإضافة إلى جغرافيا الموقع نرى ان جغرافيا المكان فرض أعباء اقتصادية وكما فرضت جغرافيا الموقع تداخل بين الاقتصاد الأردني والاقتصاديات العربية، وهذا مما يؤدي

---

١) محافظة، علي، ورقة بحث بعنوان الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية المحددات الطبيعية والسياسية،، تحرير أمين المشاقبة ، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م، العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، مرجع سابق ص ٧٤.إلى ٧٥.

٢)ابراهيم، عبد الحق يوسف، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩م،ص ص ٨٣-٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأن يكون مرتبطا بمختلف التفاعلات والتغيرات والتيارات والتوترات الاقتصادية والسياسية في محيطه الإقليمي والدولي.

فالاقتصاد الأردني يتعرض إلى هزات عنيفة بسبب موقعة في المنطقة فالإنفاق العسكري يشكل نسبة ٢٥ % من حجم موازنته[١].

ويمكنا القول بأن محدودية الموارد الطبيعية، وهشاشة الاقتصاد الأردني وحاجته الدائمة للمعونات الخارجية في ظل الظروف الحالية، كان لهذا العامل المحدد أثره في سياسة الأردن الخارجية، وفي تحديد علاقاته مع الدول العربية والأجنبية. كما وتلعب العلاقة الأردنية – الأمريكية دورا محوريا في هذا المجال.

فالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والمالية التي تقدمها الولايات المتحدة للأردن تلعب دورا رئيسيا في تأمين قدرات الأردن الدفاعية ومساعدة الأردن على النهوض باقتصاده وتجاوز الاختلالات في ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات تنمية اقتصادية متوازنة، ويهدف الأردن من علاقاته مع الولايات المتحدة إلى ضمان استمرار المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية له حتى، تمكنه من بناء الاقتصاد الوطني والخروج من الأزمة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة والفقر التي يعاني منها المجتمع الأردني[٢].

كما أن العامل الاقتصادي لعب دوراً كبيراً وفاعلاً في التأثير على توجه الأردن السياسي، وبالتالي فالاقتصاد المعرض للتأثيرات الخارجية يؤثر في حرية القرار السياسي، الذي يتلاءم مع المصلحة القومية فالمساعدات الخارجية بطبيعة الحال تتعارض والاستقلال السياسي وتفرض قيودا على صانع القرار. إلا ان شح الموارد الاقتصادية الأردنية هو الذي دفع الأردن إلى قبول تلقي المساعدات من الولايات المتحدة[٣].

الأردن بهذا الموقع يكون قد أجتمع لديه رقعة ضيقة شحيحة الموارد وحدود طويلة يشترك فيها بتماس مباشر مع قوى إقليمية كبرى ولا يفصله عنها حدود طبيعية وقد عرضه هذا إلى ضغوط خارجية دفعته لتركيز حيز من سياسته الخارجية نحو حماية أمن حدوده، كما جعلت من

---

١) طهبوب، ناصر، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مطبعة القبس، عمان ١٩٩٤، ص ١٤٠.

٢) علي محافظة، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، (المحددات الطبيعية والسياسية) ورقة غير منشورة نظمت في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات عمان دار الحامد للنشر ١٩٩٨ط١ص٧٤.

٣) أبو دية ،سعد عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩١ص٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحكمه في سياسته الخارجية وأخذه في الحسبان الأوضاع العربية، وحسابات توازن القوى الإقليمية أمراً لابد منه من أجل بقائه، ويتمتع الأردن بنقطة إرتكازية واتصالية، وذلك بالتقاء وتقاطع طرق التجارة ومصالح وأهداف حيوية للقوى الإقليمية والدولية، ونقطة التقاء بين الدول العربية وبين إسرائيل، وبذلك تفاقمت حدة تأثره بالمتغيرات والأزمات والقضايا التي تطرأ في المنطقة، لقد كان الأردن يدير سياسته الخارجية في العقود الماضية وكأنه يدير أزمات.

إن قوة تأثير العامل الاقتصادي تكمن في مدى توفر الامكانات الاقتصادية الوطنية وطريقة استثمار هذه الامكانات، وفقاً لخطط تنموية مدروسة وبكفاءات علمية متخصصة، ولإتمام ذلك لابد من توفر التعاون الإيجابي بين عوامل الجغرافيا والمناخ السياسي والموارد والسكان والتخطيط العلمي وهذا يحتاج لفترة طويلة من الزمن، ونتيجة لهذا التفاعل يكون الناتج تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد الوطني مما يؤثر على نمو الناتج الكلي للاقتصاد، والمتغير الاقتصادي يلعب دوراً في توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم والمواصلات وغيرها، ويؤثر كذلك على إعداد وتجهيز القوات المسلحة من حيث الكم والنوع أي أن الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في سياستها وقراراتها الخارجية يتأثر بنوعية إمكانياتها الاقتصادية وبالكيفية أو الطريقة التي يتم من خلالها توظيف ما يتوفر في الدولة من إمكانيات وطنية وبأعلى فاعلية لتحقيق مصالحها وبأقل الخسائر الممكنة.

كما فرضت الموارد الاقتصادية الأردنية واقعاً معيناً على العلاقات الدولية الأردنية نتجت عن قلة الموارد الطبيعية والأولية ومحدودية الأراضي الزراعية ومصادر المياه والطاقة، ففي الوقت التي تعد فيه الزراعة إحدى الروافد الرئيسية للاقتصاد الأردني فإن الزراعة تواجه مشكلات تتعلق بمساحة الأراضي المزروعة الذي لا تزيد عن١٠%من مساحته[١]، وانخفاض عدد القوى العاملة في مجال الإنتاج الزراعي يضاف إلى ذلك ما يعانيه الأردن من نقص شديد في المياه وانخفاض معدلات الأمطار مما أثر على زراعة القمح والشعير كناتج استراتيجي لاعتمادها على مياه الأمطار في الري.

رابعاً: المحدد التاريخي (الرسالة القومية للقيادة الأردنية).

برز الأردن ككيان سياسي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فهو الوارث الشرعي للثورة العربية الكبرى، وفي جو سياسيي إقليمي يرزح بالكثير من المشكلات التي هيمنت على المنطقة، بالإضافة إلى بروز أنظمة جديدة نتيجة الاستقلال والتحولات السياسية الإقليمية والدولية، وهذه

١) تليلان، أسامه عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مرجع سابق ص ٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنظمة ساد بينها التنافس مع بعضها البعض وظهر اختلافات بينهم في وجهات النظر والمصالح حيال العديد من القضايا والإحداث، ومن ضمنها شكل الوحدة العربية ومضمونها، والقومية العربية، والتكامل العربي والاقتصادي، بالإضافة إلى القضية الفلسطينية المستعصية والصراع العربي الإسرائيلي، وأولويات التنمية والتحديث بالإضافة إلى تولد الشعور الديني والعرقي في المنطقة والرغبة في الاستقلال والتحرر من الهيمنة الأجنبية.

شكلت مجموعة هذه القضايا برمتها تحديات للأنظمة السياسية العربية، والأردن وقف وجها لوجه لمواجهة كافة التحديات بالإضافة انه محاط بالعديد من الدول العربية والغير عربية التي تفوقه مساحة و قوة اقتصادية وعسكرية وديمغرافية كسوريا والعراق والسعودية وإسرائيل، وإسرائيل ومصر التي كانت تشكل مصدر إزعاج وضغوط على سياسة الأردن الداخلية والخارجية.[١]

لقد تعرض الأردن إلى ضغوط عربية لمنعه من الانضمام إلى حلف بغداد من قبل السعودية ومصر وسوريا واستجابة لهذه الضغوطات والتي تتمشى أساسا مع مبادئه ومع طموحات الأمة العربية واطروحات الأردن القومية آثر على نفسه عدم الانضمام رغم أن هذا يحقق له مكاسب اقتصادية وعسكرية وتدعيم للعلاقات الأردنية الغربية هو بحاجة إليها لتنمية بالداخل فقد اتخذ قراره بعدم الانضمام، فقد اتخذ الأردن قراره من خلال اتخاذ خطوات إجرائية تنسجم مع طموحات الأمة العربية والطروحات القومية، بعدم الانضمام[٢].

كانت هناك محاولات من جمال عبد الناصر باحتواء كل من الأردن و السعودية في تحالف دفاعي مع مصر إلا أن مصالحهم القطرية لا تنسجم مع التوجهات الناصرية ومحاولات الإطاحة بالنظام الهاشمي في الأردن فقد أدركت الدولتان مخططات نظام جمال عبد الناصر ونيته لنيل من النظام الأردني فقد أرسلت السعودية جزءا من قواتها للتمركز في الأردن دعما للنظام الهاشمي لكون استقرار الأردن من استقرار السعودية، ولم يقتصر هذا الدعم على الدعم العسكري بل الدعم المادي وقد تعدى ذلك واخذ النظام السعودي يروج للنظام الأردني إعلاميا

---

١) العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، *السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات*، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م،، دار الحامد، عمان الأردن، ١٩٩٩م، ص٣٣.

2) Lauri A. Brand, Jordans Inter- Arab Relations: The Political Economy of Alliance Making Jordan: A State of Tenion, New York, 1994, pp-8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاء هذا التوافق في وقت لم يكن العالم قد اعتاد بعد على رؤية توافق بينهم[١] وبذلك تكسرت وتبخرت مخططات ومحاولات جمال عبد الناصر وتلاشت.

فقد أدركها الأردن حكومة وشعبا، وبدا بمواجهتها داخليا وخارجيا، فكان لزاما عليه انتهاج سياسة خارجية واقعية وسطية معتدلة ومرنة، لتضمن له الأمن والاستقرار والتنمية والتطور وبنهجه لهذه السياسة، استطاع التعامل مع هذه المشكلات العديدة بجدارة واقتدار .داخليا عزز الحياة الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وسعى لتطوير البنية الاقتصادية من خلال الاهتمام بالبنية الأساسية وتعزيز شرعية النظام السياسي من خلال اتخاذ خطوات إجرائية تنسجم مع طموحات الأمة العربية والطروحات القومية. كعدم دخول حلف بغداد، والوقوف على جانب مصر في حربها ضد العدوان الثلاثي، وتوقيع على اتفاقية التضامن العربي عام ١٩٥٧م وإنها المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٧م وإجلاء القوات البريطانية عن البلاد.

الأردن منذ أن نال استقلاله سنة ١٩٤٦ تحكمت في علاقاته الخارجية عدة محددات منها المحددات الطبيعية ومنها المحددات السياسية، والأردن كغيره من دول العالم المعاصر اعتمد الدبلوماسية وسيلة ونهجاً ارتضاه واختطه لنفسه من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

لقد عانى الأردن من بعض الدول العربية والجمهوريات العربية، مصر وسوريا التي استمرت في شن هجماتها ضد النظام السياسي الأردني لإضعافه والتخلص منه[٢].

فقد شنت في برامجها وشعاراتها عالية الهمة التي كانت تهاجم الدول الملكية وتنعتها برجعية، وما برامجها وشعاراتها إلا تنظير وحبر على ورق ولا يملكون من الديمقراطية إلا اسمها وأنها جمهوريات الصراعات والانقلابات على السلطة ومن أجل السلطة أدخلت شعوبهم في فلتان أمني تحت نظام سلطوي عاجز عن تقديم الرفاهية أو تحرير فلسطين التي كانت محور برامجهم وأهدافهم في كل من مصر وسوريا والعراق، فرئيس يبقى رئيسا في السلطة حتى يموت أو يتم اغتياله أو توريث ابنه كما حصل في سوريا ومحاولة التوريث في مصر.

---

1) Benjamin Shwadran Jordan: A state of Tenion, New York, 1959, pp325.-326.

٢) العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، *السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات*، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م،، دار الحامد، عمان الأردن ١٩٩٩م، ص ٣٤-٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد اتخذ النظام السياسي الأردني إجراءات جديدة على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية لتقوية النظام وتعزيزه في وجه هذه التحديات لتدعيم الأمن والاستقرار في الوطن وعزز النظام السياسي في وجه المعارضة المدعومة من الخارج للحفاظ على استقلال الأردن واستمرار يته فعمد الأردن على بناء تحالفات إقليمية لضمان دعمها ومساندتها ضد الشيوعية والناصرية فقد استفادت الأردن من مشروع ايزنهاور الأمريكي لمواجهة الناصرية والشيوعية السوفيتية بالمنطقة[١].

ألغى الملك حسين بن طلال معاهدة التحالف التي كانت قائمة بين بريطانيا والأردن، في ١٣ فبراير ١٩٥٧م، وألحق ذلك بإجلاء القوات البريطانية عن الأردن في صيف عام ١٩٥٧م. وتخلص الملك حسين والشعب الأردني من عناء الثقل البريطاني المسلط على كاهلهم والذي استمر منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن حتى عام ١٩٥٧م.

وطد الملك عبدالله بن الحسين علاقاته مع جميع الدول العربية، وأعاد العلاقات الدبلوماسية بين المملكة ودولة الكويت بعد أن تجاوز الأشقاء في البلدين تداعيات حرب الخليج الثانية.

المحدد الخامس: نظام الحكم وأجهزة الدولة في صنع العلاقات الخارجية الأردنية.

إن دراسة أية ظاهرة سياسية يستوجب دراسة الإطار النظري لها بالإضافة لدراسة القرارات والأفعال أو ردود الأفعال التي تتخذها دولة تجاه دوله أخرى أو بالنسبة إلى أحداث خارجية تتطلب ذلك من اجل الحفاظ على سيادتها وكرامتها ولتحقيق أهدافها وتلبية مصالحها.

إن عملية صنع القرار الخارجي عملية تتم من خلالها تحويل المدخلات السياسية والمادية إلى مخرجات فالمدخلات تتضمن مطالب الأفراد والمؤسسات ومصالحهم والبيئة التي تتفاعل فيها هذه المطالب وبالنسبة للمخرجات فتتمثل في القرارات المتخذة من قبل صانعي القرار، فعملية التحويل من قبل صانعي القرار تتم بواسطة إجراءات يتم اتخاذها وهذه تكون بالعادة متأثرة بسلوكهم وشخصياتهم القيادية ومعتقداتهم الدينية وما تكون لديهم من خلفية ثقافية واقتصادية واجتماعية، فانا نؤكد ان عملية صنع السياسة الخارجية في العلاقات الإقليمية والدولية غير مقصورة على مرحلة اتخاذ القرار بل هي عملية متكاملة ومكونه من عدد من الإجراءات بداءا

---

١) العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، *السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات*، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م،، دار الحامد، عمان الأردن ١٩٩٩م، ص ٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأعداد القرار من جمع المعلومات والحصول عليها ودراستها وتحليلها ووضع البدائل المناسبة ثم اتخاذ القرار الأنسب من بين مجموعة البدائل والذي يتأثر بتحيز صانع القرار اليه وبعدها تأتي مرحلة تنفيذ القرارات فإن صنع السياسة الخارجية في العلاقات الإقليمية والدولية حيوية ومركزية في السياسة الخارجية لدولة لكون القرار والفعل لا يتخذ إلا بعد دراسته وإعداده وفقا للمدخلات السياسية ولنوضح ذلك فانا نرى أن الأفعال التي تأخذ مكانها في البيئة التي يعيشها صانع القرار وبالتالي فإن التأثير على عملية صنع القرار غالبا ما يأخذ مكانه قبل مرحلة اتخاذ القرار أي مرحلة إعداد القرار وان التأثير يمكن أن يمارس إثناء جمع المعلومات او تقديم النصح والمشورة من قبل المستشارين ومن خلال الضغط من قبل جماعات المصالح والرأي العام والمستشارين والمؤسسات الاجتماعية والسياسية المختصة.

فمن هم صانعوا القرار؟ صانعوا القرار أولئك الأشخاص الذين يمارسون السلطة السياسية لرسم السياسات واتخاذها في النظام السياسي وغالباً ما يتميزون بالنفوذ السياسي والاقتصادي.

صانعوا القرار في السياسة الخارجية الأردنية تقع مسؤولية صياغة السياسة الخارجية على نخبة صغيرة من المسؤولين المطلعين يرأسها جلالة الملك حسين أثناء فترة حكمة والآن يرأسها الملك عبدالله الثاني بن الحسين ومن أجل الوصول إلى صياغة فلسفة السياسة الخارجية الأردنية فإن النخبة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الوضع السياسي الأردني ومصلحة الأردن والنظام السياسي الأردني في الاعتبار[١].

تتفق وتجمع جميع الدراسات على أن الملك "حسين بن طلال" هو صانع للقرارات الهامة في السياسة الخارجية وأن باقي أجهزة الدولة في هيكل صناعة القرار كانت تقوم على تنفيذ التوجيهات الملكية في علاقات الأردن العربية والعالمية. بالرغم ان الدستور الاردني ينص على أن ادارة جميع شؤون الدولة من مسؤولية الحكومة، الا ان الواقع مخالف لما جاء في الدستور والأردن ليس الدولة الوحيدة التي يتفرد فيها القائد رأس الدولة بهذه السياسة، فمعظم دول العالم الثالث قادة دولها هم صناع القرار لعدم الالتزام بالدستور فالاردن حسب الدستور نظام الحكم نيابي ملكي وراثي وان تشكيل الحكومة يجب ان يكون من الاغلبية النيابية لتنفيذ برامجها وتداور على السلطة

---

١) السعودي، فيصل الرفوع، ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية، مكتبة الوطنية، عمان ١٩٩٥ ص ٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن نظام المملكة الأردنية الهاشمية نظام الحكم نيابي ملكي وراثي ، والملك يرأس السلطات الثلاث ويحكم من وصانع القرار السياسي في البلاد. إن استراتيجية صاحب القرار السياسي في الأردن وفق فلسفة ومفاهيم الملك الحسين ورؤيته ومواقفه وتوجهاته فهو مؤسسة قائمة بذاتها، له دور في عملية السياسة الخارجية العامة والمفاوضات الفلسطينية[١].

يرى الباحث أن الأمور اختلفت الآن وقد تعالت الاصوات المطالبة في تعديل الدستور وتقليص صلاحيات الملك ، وان تكون الولاية للحكومة وان تكون تشكيل الحكومة من الاغلبية النيابية ، الآن الاحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والإدارات الرسمية التي تتمتع بالنضج والفكر والرؤية الثاقبة تطالب بحقوقها الدستورية من باب الديمقراطية والاحتكام الى الدستور ، فقد توفر لدى الاحزاب والنقابات من نضوج فكري ومعرفي ومعلومات و ثقافات معرفية وعلمية دقيقة أسهمت في نضج هذه المؤسسات وتفاعلها.

ثانياً: محدد البيئة الإقليمية والدولية

إن النظام السياسي الإقليمي العربي، يمكن تعريفه من خلال تعريف الإقليم العربي "انه مجموعة مجملة من التفاعلات بالعلاقات، ضمن النظام السياسي العربي، وتشمل العلاقات العربية على مستوى ثنائي أو جماعي والعلاقات العربية ضمن المنظمة الإقليمية، الجامعة العربية وعلاقات الدول العربية مع إسرائيل".

لا بد من الإشارة بأن السياسة الأردنية تتأثر بالقضايا والسياسة الإقليمية وخاصة القضية الرئيسية بمشكلة فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن هناك تأثير للسياسة الإقليمية على سياسة الأردن الخارجية.

تشكل الظروف الداخلية الصيغة التي يستمد منها اتخاذ قراره حيث يتم بحث قراره وفقا الاهتمامات الداخلية الأردنية وقضية فلسطين بالإضافة إلى ارتباط الأردن بأيدلوجية سياسته وهذه الايدولوجية مبنية على قواعد تاريخية دينيةورسالة قومية الثورة العربية الكبربوهي مناوئة للاستعمار[٢].

لذا نجد أن هناك محددات في العلاقات الأردنية في البيئية الإقليمية وهذه المحددات لا يخرج عنها النظام الأردني لقناعته بها ولكونها تمشى مع طموحاته وأفكاره وأماله اذا تم توجيها

---

١) طهبوب، ناصر محمود، الساسة الخارجية والبحث عن السلام، المكتبة الوطنية، عمان، ١٩٩٤ م، ص ١٥.

٢) اسماعيل، طارق، العلاقات الدولية للشرق الاوسط المعاصر، جامعة سيراكوز، نيروك، ١٩٨٦م، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبل الدول العربية بشكل الصحيح فمن محددات العلاقات الأردنية الدولية في البيئة الإقليمية (محيطة الإقليمي) الذي يعتبره الأردن العمق الاستراتيجي بالنسبة له من الدول العربية المحيطة به والتي تعتبر من محددات علاقاته الدولية:

أ) الأردن والمحيط العربي في (جامعة الدول العربية).

ب) الأردن ودول الجوار العربي في محيطه الإقليمي ومحددات علاقاته معها.

ج) الأردن ومحددات علاقاته في محيطه الإقليمي والدولي.

أ) الأردن والمحيط العربي في (جامعة الدول العربية).

كان الأردن في طليعة الدول العربية التي ساهمت في وضع ميثاق الجامعة العربية والانضمام إليها في عام ١٩٤٥م الأردن عضواً في الجامعة العربية ووقع على ميثاقها قبل إعلان الاستقلال وانظم إلى معظم الاتفاقيات التي تمت في إطار التعاون والعمل العربي المشترك، وانطلاقا من إيمان الأردن بدور الجامعة العربية فقد كانت الدولة العربية الأولى التي تجاوبت مع مبادرة مصر عام ١٩٦٤ لعقد أول مؤتمر قمة عربية يهدف إلى إنهاء الخلافات وتصفية الأجواء العربية المشحونة من الشوائب وإيقاف الحملات الإعلامية والتركيز على الخطر الإسرائيلي وإنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش العربية وإعلان قيام هيئة عربية لاستغلال مياه الأردن وروافده[١].

يرى الباحث أن الأردن من الدول العربية التي دعمت الجامعة العربية والتزمت بتنفيذ قراراتها والوفاء لأهدافها وتطلعاتها لكونها تتطابق مع ما تبناه وأن ظهور الجامعة العربية جاء في وقت كان معظم العالم العربي يئن تحت الاحتلال الأجنبي وأن معظم الدول السبعة المؤسسة للجامعة لم تستكمل بعد كل مقومات استقلالها وكما هو متعارف عليه ان بريطانيا تنكث العهود والوعود التي تعهدوا فيها لشريف حسين بن علي من تمكينه ومساعدته لإقامة دولة عربية في البلاد العربية التي يتم تحريرها من الأتراك لذا وجد الأردن في الجامعة العربية الخطوة

---

١) القاضي، نايف، ورقة بحث بعنوان الأردن والمحيط العربي (جامعة الدول العربية) تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، *السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات*، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م، دار الحامد، عمان الأردن ١٩٩٩م، ص٢٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبشرة في تحقيق الاتحاد العربي أو الدولة العربية الواحدة[١]، لذا تعتبر من محددات العلاقات الأردنية الدولية

ب) الأردن ودول الجوار العربي في محيطه الإقليمي ومحددات علاقاته معها.

إن العلاقات الأردنية ضمن المحيط الإقليمي العربي ينظر إليها كمعادلة وعلاقة بينية وتبادلية بين طرفين يكون الطرف الأول الأردن كفاعل في المحيط الإقليمي يؤثر ويتأثر بما يدور من حوله وما يجري في محيطة من أحداث وقضايا من صنع وحداته السياسية أو من خارجها والطرف الثاني هو المحيط العربي الإقليمي بكل أقطاره المجاورة أو المؤثرة في حركته السياسية العربية ولا بد من التنويه بأن التلاصق الجغرافي يوفر الفرصة الأكبر بأن يتفاعل الأردن مع دول الجوار العربي مقارنه مع الدول العربية الأبعد.

تؤثر على العلاقات الخارجية الأردنية مجموعة من العوامل المختلفة والقضايا، السياسية والاقتصادية، منها الداخلية والخارجية، فعلاقة الأردن تتأثر في المحيط السياسي العام الذي تعيشة منطقتنا العربية، وبالواقع الدولي والداخلي فمن ناحية الموقع يقع الأردن في وسط الوطن العربي وفي قلب الأزمات وقربه من فلسطين المحتلة التي تشكل حدوده على أكبر خط محاذ لفلسطين ويتعرض للتهديد المباشر من الكيان الصهيوني وتطلعاته التوسعية[٢].

لقد فرضت تلك العوامل والقضايا نفسها على الحكومات الأردنية المتعاقبة وعلى بيئة القرار السياسي الأردني وتجلى ذلك في مجموعة من المحددات التي لازمت الدولة الأردنية وتحكمت في مرتكزاتها وسلوكها السياسي فأصبحت سياسات الأردن وعلاقاتها الخارجية هي في الأساس سياسات من أجل البقاء حيث تنطلق من مؤثرات يأخذها صانع القرار في الاعتبار هـ :

---

١) القاضي، نايف، ورقة بحث بعنوان الأردن والمحيط العربي (جامعة الدول العربية) تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، *السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات*، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م مرجع سابق ص ٢٣١..

2) Hussien Omar: To go: The National Security Adminisstration of the Hashemite Kingdom of Jordan: Los Angeles, Calfornia, Ph.D, Thesis, June, 1983, pp109-112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الواقع الداخلي الضعيف (مكونات قوة الدولة) ضعف الاقتصاد الأردني أفسح المجال أمام الضغوطات السياسية الخارجية وخصوصاً للدول المركزية في النظام الدولي والإقليمي في محيطة العربي[١].

٢- الواقع الجغرافي المحيط ودول الجوار: فنجد أن الأردن أسير الجغرافيا القوية التي تحيط به من جميع الجهات التي تشغلها قوى إقليمية تتمتع بقوة وتفوق نسبي بكل النواحي الحياتية والاعتبارات لذا تسعى هذه الدول إلى محاولة التأثير وتوجيه السياسة الأردنية والقرار السياسي الأردني تبعا لسياستها ومصالحها الخاصة[٢].

٣- سياسات التدخل التي تعمل عليها بعض دول الجوار العربي للأردن، من خلال ممارستها ضد الأردن بما في ذلك التدخل في شؤونه الداخلية أو توجيه سياسته الخارجية كما ترغب ويكون هذا واضح من خلال التنافس كل من سوري والعراق على العلاقة مع الأردن الذي يعكس أحد مظاهره التأثير على سياسة الأردن، فإن مشاكل وقضايا هذه الدول يتأثر فيها الأردن، العراق في حربه مع إيران واحتلال الكويت وحربه مع الولايات المتحدة واحتلال العراق، والتخبط السياسي والاضطرابات في العراق الفلاتان الأمني في العراق وتصدير العمليات الإرهابية من العراق إلى الأراضي وممتلكات الأردنية (تفجيرات الفنادق)، كلها تؤثر على العلاقات والسياسة الأردنية وكذلك سوريا ولبنان وما يتعرض له كلا البلدين من حملات إعلامية ومن حرب إسرائيل على لبنان، واتهامات إعلامية توجه إلى سوريا وحصار سوريا، وتحذير الأردن من الهلال الشيعي والتشيع، كلها بالمحصلة تؤثر على السياسة الخارجية الأردنية[٣].

٤- تكمن صعوبة في عملية الموازنة بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية، في سياسات الدول العربية، عند اتخاذ القرار طبقا لخطورة آثاره ومساسه على الصالح الوطني مع عدم المساس بالصالح القومي ففي العادة تقوم الدول بتدريج أهدافها في السياسة الخارجية من

---

١) الحوارني، هاني، الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية، نظرة حول المستقبل في ندوة العلاقات الأردنية – الفلسطينية ومستقبلها، عمان من ١٠-١١ كانون الأول ١٩٩٤م مجلة الندوة، المجلد السادس العدد٢، آذار ١٩٩٥م، ص١١٦.

٢) الحوارني، هاني، المرجع نفسه، ص ١١٦.

1) المصالحة محمد، تعقيب على محور الأردن في المحيط العربي تحرير أمين المشاقبة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق ٢٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينها أهدافها الحيوية، كالأمن المتعلق بوحدة الشعب بالدولة وإقليمها وإشاعة حكم القانون وهي أهداف لا يمكن التساهل ،

الأردن يبني سياسته الخارجية وعلاقاته ضمن محيطه العربي على قناعه مطلقه منه بتأمين مصالحه الوطنية والالتزام بالتنسيق مع الدول العربية على المستوى الثاني او الجماعي في جامعة الدول العربية ووكالاتها ومجالسها المتخصصة فهي لا تقوم على التعارضية أو المجابهة، وتؤمن بالحوار والدبلوماسية المباشرة لشرح سياستها او حل الخلافات العربية والدولية، بالإضافة أنها تنتهج سياسة التوفيق والمصالحة في العلاقات العربية فقد قامت بمصالحة مصر مع الدول العربية أثر دخولها معاهدة الصلح مع إسرائيل كامب ديفيد، والمصالحة بين شطري اليمن ومحاولة حل الأزمة العراقية الكويتية، وحل الخلافات مع القيادة الفلسطينية وحل الخلافات الفلسطينية– الفلسطينية فإن سياسة العراق وسوريا والسعودية والمنظمة التحرير الفلسطينية تدخل ضمن حسابات صناعة القرار في السياسة الخارجية الأردنية، فالأردن يدير سياسته الخارجية مع دول الجوار ومع الدول العربية وفقا لمنهجية تقوم على تأمين مصالحة الوطنية وأمنه الوطني وسلامة أراضية واستقراره السياسي من الدعم الاقتصادي فقد ساهمت دول الجوار العربي والدول العربية بدرجات متفاوتة في مواجهة خطر التوسع الإسرائيلي، في معاهدات ثنائية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والقيادة العربية الموحدة وقد رابطت قوات عربية في الأردن واقصد فيها السعودية والعراقية.

ج) الأردن ومحددات علاقاته في محيطه الإقليمي والدولي.

الأردن يستلهم أيمانه العميق الثابت بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية وان أولى الواجبات السير نحو تحقيق الوحدة العربية بشكل الذي يتفق عليها أقطار الأمة العربية وقيادته وجماهير شعوبها.

سعى الأردن في دفع عجلة الوحدة حيث كان يؤمن بتوحيد أقطار بلاد الشام والعراق في وحدة اندماجية عرفت بمشروع الهلال الخصيب لان الفرقة والتشرذم والإقليمية لم تكن ترسخت جذورها بعد، وكان معظم جماهير الأمة العربية تؤمن بمبادىء الثورة العربية الكبرى بقيادة "الشريف حسين بن علي "باعث النهضة العربية التي أيقظت وعيهم بانتمائهم العربي.

الأردن في محيطة العربي وعلاقاته العربية مقيد في محددات فرضت عليه وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الموقع الجيوسياسي: وقد سبق ان تناوله الباحث في شرحه مطولا ،بالنسبة للموقع الاردن بوجهة نظر السعودية تعتبر الأردن دولة عازلة بينها وبين إسرائيل و فهي منطقة عازلة من الناحية النفسية أكثر من الناحية الفنية أو الجغرافية حيث انه لا يوجد هناك فرق بين الحدود الجنوبية الأردنية والحدود الشمالية السعودية من ناحية بعدها عن إسرائيل، فقد استخدمت اسرائيل المجال الجوي السعودي في قصفها للمفاعل العراقي (الازيرق) في تموز ١٩٨١م على الرغم من احتجاجات السعودية المتكررة من خلال الولايات المتحدة على أن إسرائيل استمرت باختراقها للأجواء السعودية ولكن السعودية لم تعتبر دولة مواجهة فالأردن باعتباره دولة مواجهة حصل على الدعم والمساعدات السعودية المتكررة من جهة الأردن كانت تشارك السعودية موقعها من التطرف العربي ومفهوم وحدة الأهداف العربية الذي كانت تمثلة مصر، بمعنى أن الأردن كان حليفا طبيعيا للسعودية وقد فقد التحالف مبرارته بعد احتلال العراق الكويت.

المحدد التاريخي: وقد سبق ان تناوله الباحث في شرحه مطولا ، والاردن تربطة مع الدول العربية التبعية الايديولوجية فهو ينتسب لها سياسيا الى دول القلب العربية ولم يكن الأردن يوما بعيدا عن الأقطار العربية أخرى ليست مجاورة جغرافيا له كدول المغرب العربي، فقد أبقى على صلات حارة معها سواء عن طريق الاتصالات الثنائية على أعلى المستويات القيادة من خلال الزيارات القيادة الأردنية المتكررة لتباحث والتشاور والتعاون والتنسيق وتبادل الآراء والأفكار والتصورات ومناقشات القضايا التي تطرى على الساحة العربية والدولية وعن طريق التعاون الاقتصادي فيما يتعلق بالجزائر وتونس والتنسيق مع المغرب ووضع امكانات الأردن في المجال التعليمي للدول العربية الخليجية ايضا.

فقد ارتبط الأردن بالنظام الإقليمي العربي كوحدة أساسية من الوحدات السياسة ألمكونه له وكان هذا الارتباط هو النقطة التي يقاس منها مدى ابتعاد الأردن في حركته السياسية نحو دول الهامش من الدول الإسلامية أو الغير الإسلامية، مثل إيران وتركيا إسرائيل، وقد شكل ذلك قيدا على الحركة الأردنية لا يخفف منها إلا قدرة النظام الدولي القائم على التغلغل في النظام العربي والتأثير فيه بأشكال مختلفة[١].

١) الطويل، فالح،، ورقة بحث بعنوان، الأردن في محيطة الإقليمي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق من ص٢٤٩ إلى ٢٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الاتفاقيات العربية المتنوعة والتعاون الاقتصادي[١] وانفتاح وإغلاق الأسواق العربية، واهم الاتفاقيات التي أجراها الأردن مع الدول العربية، الاتفاقيات الاقتصادية والدفاعية والسياسية، وأهمها اتفاقية الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٢م، ثم اتفاقيات السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧م بالإضافة إلى الاتفاقات ثنائية مع دول الجوار العربي الأردن والعراق وسوريا ولبنان والسعودية وفلسطين ومصر، خاصة تسهيل التبادل التجاري و الترانزيت ١٩٥٣م وانتقال رؤوس الأموال عام١٩٥٣م، واتفاقية التعرفة الجمركية ١٩٥٧م[٢]، وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري، والسياسية والثقافية والاجتماعية، مع الجزائر والمغرب وتونس، والاتفاقيات المتنوعة والمختلفة مع دول الخليج الاقتصادية والتعليمية والصحية وتبادل المعلومات والجمارك، ان انفتاح وإغلاق الأسواق العربية من محددات العلاقات الأردنية العربية السياسية والاقتصادية فأسواق الدول العربية مهمة جدا إلى الاقتصاد الأردني فقدرات الإنتاج وزيادته نتيجة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي لم تعد تسمح بالتقوقع في إقليم الدولة، فانفتاح وإغلاق الأسواق العربية يؤثر إيجابا أو سلبا، على الاقتصاد الأردني وخاصة الأسواق المملكة العربية السعودية والإمارات وسائر دول الخليج والعراق وسوريا وكذلك السودان ودول المغرب العربي وليبيا وموريتانيا، وإذا لم تتخذ خطوات لإزالة أو تخفيف العوائق والعراقيل، فإن عجلة التنمية سوف تصاب بانكماش خطير لا مجال للتقليل من آثاره، فإن تطبيق العولمة التي جسدتها اتفاقية التجارة الحرة العالمية مع معظم دول العالم وبينها الأردن ومعظم الدول العربي أو في طريقها للتوقيع سوف تحل العوائق والعراقيل.

٤- إيمانه برسالة القومية العربية الممتدة من تاريخ العرب وتراثهم وقيمهم الروحية كانت دعوة الأردن للوحدة نابعة من وجوده التاريخي ووعيه له وإدراكه للفوائد الايجابية الكبرى بالإضافة إلى أنها الضمان الوحيد لبقائه في مواجهة الأطماع الإسرائيلية

---

١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية المعقودة في نطاق الجامعة العربية، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢) حماد مجدي، مستقبل الجامعة العربية مدخل إلى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٩، ديسمبر ٢٠٠٣م، مطابع سياسة الكويت، ص٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الفجوة بين المصلحة الوطنية (القطرية) وبين المصلحة العربية. حيث يفترض وجود مصلحة وطنية خاصة لكل دولة عربية على حده إلا انه لا يفترض وجود تناقض بين المصلحة الوطنية والمصلحة العربية[١].

ويرى الباحث أن هذه الفجوة أدت إلى أسباب فشل تكتل عربي او تحقيق تكامل اقتصادي فعدم توفر الإرادة السياسية الكفيلة في التغلب على جميع المشاكل الاقتصادية التي اعترضت إقامة السوق العربية المشتركة فالسياسة كما يرى الرميحي في جوهرة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية[٢] وقد ذهب الدجاني إلى أبعد من ذلك في توضيح الأسباب المانعة لقيام التعاون الاقتصادي في مراحله المختلفة يعود إلى الحساسيات السياسية بين الدول العربية والحرص على السيادة. وبالتالي إخضاع مفهوم التعاون الإقليمي لحاجات السيادة، بالإضافة إلى اختلاف النظر للسياسة الخارجية والارتباط الدولي مع معسكرين متناقضين، واختلاف العلاقات الاقتصادية الخارجية بين تيار قومي توحيدي يسعى إلى مزيد من سيادة القطرية مما خلق تيارين متصارعين[٣]، كما لعبت التباينات في التراكيب الاجتماعية والأنظمة الاقتصادية والسياسية ومستويات النمو والاختلافات الديمغرافية من حيث حجم السكان بالإضافة إلى تركيبات المصالح الاقتصادية المحلية الضالعة وتنوع آثار هذه المصالح على السوق المشتركة، وأخيرا التلكؤ من قبل الإدارات السياسية نتيجة للمخاوف وعدم وضوح الرؤيا ومبدأ الشك وتفضيل السلوك الثنائي بدل أسلوب السلوك الجماعي[٤]، فقد ساهمت التطورات الأخيرة في انهيار النظام الإقليمي العربي وأضعاف القومية والوحدة وإلى تكريس القطرية والتجزئة[٥].

كانت الأهداف الوطنية والقومية للقيادة الهاشمية الأردنية تقوم على أهداف الثورة العربية الكبرى القائمة على توحيد البلاد العربية الهلال الخصيب على الأقل ولكن الهدف أحبط وتم

---

١) مصطفى / محمد خير، ورقة بحث بعنوان العلاقات الأردنية – العربية منذ أزمة الخليج، السعودية مصر، سوريا تحرير أمين المشاقبة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، مرجع سابق ٢١٧.

٢) الرميحي، محمد، الأعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك، في العمل العربي المشترك: دوافعه أهدافه، مشكلاته، آفاقه، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الحلقة النقاشية العاشرة، ابريل ١٩٨٧م ص ٢١١.

٣) الدجاني، ابراهيم، الاقتصاد العربي بين الماضي والحاضر، الاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ج٦، ص١٦.

٤) الإمام، محمد، محمود، السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ١٩٩٦،ص ٢٣.

٥) العلاونة، موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان " أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين – السعودية – العراق – سوريا، من ١٩٩٠الى ٢٠٠٣مم"، جامعة اليرموك ٢٠٠٦، مرجع سابق ص٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقاومته منذ ١٩٤٣، وفي ضوء الصراعات العربية التي احتدمت حول الأردن أصبح الهدف هو الحفاظ على أمكن المملكة الأردنية الهاشمية السياسي واستمرار النظام، وتحقيق الأبعاد الأخرى للأمن الوطني السياسي في المجالات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية من خلال الحصول على القوة من خلال التنسيق والتضامن العربي كوسيلة متاحة بسبب تصاعد التهديد لهذا النظام ومواجهة التحديات المفروضة علية[١].

العلاقات الأردنية مع محيطها الدولي مع الدول الغربية

بعد انتهاء كافة مظاهر النظام الدولي القديم فيما يخص الأردن والمنطقة العربية وأصبح النظام الدولي ثنائي القطبية حيث حلت الولايات المتحدة الأمريكية قائدة للمعسكر الغربي في النظام الدولي الجديد محل بريطانيا في علاقاتها مع الأردن اعتبارا من نيسان ١٩٥٧م.

فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٨م التزامها بدعم استقلال ووحدة الأردن،بموجب مبدأ ايزنهاور حيث تعهدت بمد الأردن بمبلغ عشرة ملايين دولار، وخلال مدة قصيرة، قللت ألمعونه الأمريكية من اعتماد الملك "الحسين بن طلال" على الدعم المالي العربي تحت ظروف إقليمية وسياسية غامضة فلاعتماد على المعونة الأجنبية بغض النظر عن مصدرها مرهونة وعرضة لتقلبات السياسية والمصالح المتغايرة الأجنبية فكلما تعارضت المصالح القومية لبريطانيا في الأردن مع تشكيل توجهات الملك حسين الوطنية وأهدافه السياسية ستكون متطلبات الأردن المالية عرضة لقيود وشروط خارجية ومن خلال استعراض المساعدات العربية والأمريكية للأردن نجد أنها كانت دائما ترتبط بمواقف تجاه القضايا مثل قضية مباحثات السلام في الصراع العربي الإسرائيلي وموقف الأردن اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية[٢].

تعرضت الدول العربية إلى الاستقطاب الإيديولوجي بين ثنائي القطبية وان الاستقطاب بين المعسكرات العربية اخذ يستقر بعد هزيمة ١٩٦٧ فقد شهدت العلاقات الأردنية الأمريكية بعد الحرب انقطاع مدة قصيرة إلى ان عاد الملك حسين واخذ يتكلم باسم العرب في محاولة منه لاستعادة الضفة الغربية ولتطبيق قرار ٢٤٢ بمعونة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شهدت المنطقة حرب الاستنزاف وحروب أهلية وحرب ١٩٧٣م وشارك الأردن مع سوريا في حربه مع إسرائيل، ودخلت مصر كامب ديفد في سلام منفرد مع إسرائيل وتأجيل النظر في محادثات

---

١) الطويل، فالح،، ورقة بحث بعنوان، الأردن في محيطة الإقليمي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق ٢٦٤.

٢) طهبوب، ناصر محمود، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مرجع سابق، ص٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصلح بين البلدين في مسالة حل جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ونشبت الحرب الأهلية اللبنانية ودور سوريا في إفشال مهمات قوات الردع العربية في لبنان، والحرب العراقية الإيرانية ووقوف دول الصمود لجانب إيران،وبعد عودة مصر إلى الصف العربي ليس بسبب عودتها عن الاتفاق مع إسرائيل فهي لم تعد عن الاتفاق، بل لتعزيز العمل العربي المشترك مع العرب ولسد النقص فيه بعودة مصر وفي الثمانينيات ظهور التجمعات الإقليمية العربية، مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغربي، التي لم تكن الغاية العمل العربي المشترك بل تبين إلى مصالح بعيده عن التزامات الدول العربية بالمواثيق الجامعة، في المقابل كان بنفس الوقت العد التنازلي لتفكك الاتحاد السوفيتي باتجاه نهاية الحرب الباردة فقد ظهر الاتحاد السوفيتي عدم الاهتمام بالشرق الأوسط وفي منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تقدم فيما سبق مواقفها المؤيدة له بصورة معبره عن نسق المواجهة الدولية في المنطقة، وقد جاء قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية بناء على مؤتمر الرباط ورغبة منظمة التحرير والدول العربية وبذلك تخل الأردن عن دوره التقليدي المتعلق بواجبة الذي حدده لنفسه باستعادة الضفة الغربية من الاحتلال وبدء الأردن الحياة الديمقراطية في تجربة جديدة لإشراك الشعب بتحمل لمسئولياتهم ضمن الظروف الدولية المستجدة وكانت الصدمة وبداية تفكك الجامعة العربية والعمل العربي المشترك ونهاية للوجود للنظام الأمني العربي الجماعي كإطار محتمل، على اثر احتلال العراق للكويت في آب ١٩٩٠م[١].

كان إشارة إلى بدء الفترة الانتقالية نحو نظام دولي جديد تميز بوراثة الولايات المتحدة الأمريكية والاستيلاء على مناطق النفوذ السوفيتية السابقة وتركة الكتلة الشرقية في المنطقة العربية من اجل تحقيق كافة أهدافها الاستراتيجية في المنطقة دون منازع وقامت بترتيب الشرق الأوسط ترتيبا يتناسب ويتفق وعملية تحقيق أهدافها ومصالحها وقد تمثل ذلك، بتدويل النزاع العراقي الكويتي، وإنها دور الجامعة العربية في إيجاد حل للنزاع،واحتلال منابع النفط ووضع يدها عليه لضمان تدفقه بأسعار مقبولة للغرب،تشكيل تحالف عربي غربي ضد العراق وإشراك جيوش عربية بتدمير العراق وإعادته إلى ما قبل الثورة الصناعية، وهذا ضمان امن إسرائيل وقوتها المطلقة بالمنطقة ولتمكنها من الدخول بعملية السلام، والمناورة والتنصل من أي التزامات نحو السلام العادل والشامل الذي تضمنته الوعود والرسائل الأمريكية لدول العربية المعنية قبل مؤتمر مدريد في تشرين الأول سنة ١٩٩١م وإدخال إسرائيل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق القمم والمؤتمرات الاقتصادية، وحصار دول عربية كالعراق والسودان وليبيا

---

١) الطويل، فالح،، ورقة بحث بعنوان، الأردن في محيطة الإقليمي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق من ص ٢٦٨-٢٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بقصد إخضاعها وتأديبها لتستجيب للمطالب الأمريكية بدون شروط، وتم تجريد مصر من دورها الإقليمي بعد الانتهاء من مهمتها ومشاركتها في حربها ضد العراق بل بحثت لها عن متاعب ومشاكل داخلية.

بالنسبة للأردن كان ثمن إعفاء الأردن من العقاب دخوله في اتفاق سلام مع إسرائيل في سنة ١٩٩٤م، وبذلك سحبت القضية الفلسطينية من التحالف العربي بتوقيع اتفاقية أسلو في البيت الأبيض في ١٣ أيلول ١٩٩٣م ولم يعد في العملية السلمية سوى محاولة الدول المعنية بالسلام اللحاق بمصالحها في ضوء عدم الثقة بين أطراف العملية السلمية في التنسيق، وبدخول الأردن عملية السلام مع إسرائيل كانت السياسة الرسمية الإسرائيلية التي قامت عليها الحكومة العمالية الإسرائيلية تقوم على التزام بمرجعية مدريد وتنفيذ الاتفاقات التعاقدية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والتي قامت بناء عليها اتفاقات أوسلو ووادي عربة، ولكن بوصول الليكود نتنياهو للحكم في ايار١٩٩٦م بقي الأردن مستمر في بناء علاقاته مع إسرائيل على أسس تعاقدية لتنظيمها في كافة المجالات المياه والاتصالات والصناعة، فمن محددات العلاقات الأردنية الإسرائيلية معاهدات السلام والاتفاقيات الموقعة بينهما فالأردن يلتزم بها، فالقيادة الأردنية ترى أن تعنت الإسرائيلي في المسارات الفلسطينية واللبنانية والسورية إنما هي حركة ضد اتجاه التاريخ وبتصرف نتنياهو هذا إنما يتصرف كأشد أعداء نفسه فهو يكسب أعداء كل يوم ويجند العالم ضد سياسته، والأردن لاتريد المساهمة في خطوات تساعده على اكتساب شرعية يفتقدها فهو يقف وحيدا في مواجهة العالم والعمل الأردني مستمر بالتطبيع مع إسرائيل محاولة لتجاوز نتنياهو نحو إسرائيل مسالمة فالقضية هي كسب الوقت لصالح العرب.

قوبلت هذه السياسة في النقد العربي ،ويعتبرونها تفريطا بالحقوق وانفرادا بالتصالح مع إسرائيل أو هرولة غير منضبطة نحوه كما قال عمر موسى في مؤتمر القمة الاقتصادية في عمان في تشرين الثاني ١٩٩٥م فكان الرد علية مصر سبقتنا، وهذا الموقف قريب من الموقف المصري الرسمي عندما قال عمر موسى وزير خارجية مصر في مقابلة مع الحياة نشرت بتاريخ ١٩٩٨/٤/١٦م مصر لا تريد عقد مؤتمر قمة عربي لا مصغر أو مكبر لان المطلوب من المؤتمر كهذا هو تحديد موقف عربي موحد ضد التعنت الإسرائيلي هذا الموقف سيكون متصلبا على سياسة إسرائيل اليمينية المتطرفة فهذا الموقف تتمناه إسرائيل والمطلوب حاليا عدم مجابهة التعنت بتعنت مقابل وبالتالي اللعب بورقته بل جعله يستنفذ قوته وحيدا في مجابهة ليست قائمة.

فلم تكن المرة الأولى الذي ينفرد الأردن في قراره السياسي ففي تاريخ الأردن عدد من الأمثلة أقربها موقفه من تدويل قضية الصراع العراقي الكويتي التي أدت إلى تفكك الجامعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية ووقف الأردن فيه وحيدا تقريبا بالنظر لموقعه الجيو سياسي الدقيق أراد أن تحل مشكلة احتلال العراق للكويت داخل الجامعة العربية[١].

ويرى الباحث ان هذه الإحداث والاضطرابات وعدم استقرار المنطقة وظهور ظاهرة الإرهاب، وما يشهده العراق من حرب أهليه وقتل وجرح وتدمير في الممتلكات ما هي إلا نتيجة التدخل الأجنبي وتدويل النزاع العراقي الكويتي وعدم الأخذ في رأي الأردن بضرورة الحل داخل البيت العربي لا بتدويل النزاع الذي يحقق ذريعة للاستعمار وإلى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مصالحها وأهدافها، وان العلاقات الأردنية الإسرائيلية لا تجد فهما كبيرا داخل البيئية الأردنية فهناك عدم الرضا الشعبي ومن يقاوم التطبيع ويرى ان الدولة في عدم سماع الشارع والرأي المقابل بأنها حكومة قمعية، وهم يعلنون إذا كان القمع يخدم الاستقرار فإن التصرف من خلال المؤسسات الديمقراطية الحزبية والنقابات والجمعيات واعتماد التعددية الديمقراطية بدون حرج يخدم الاستمرار والنجاح وإن رأي الحكومة أحد الآراء وليس كلها وهو قرار في السياسة الخارجية وعلاقاتها الخارجية.

العلاقات الأردنية مع الدول الهامش هي في مساندة وخدمة القضايا العربية ودعمها والوقوف لجالنبها ، فالعلاقات الأردنية التركية، الأردنية الإيرانية، هاتان الدولتان ليست عربيتان بل مسلمتان متواجدات في الجوار العربي وفي محيطة ،

لا تخرج عن هذا التحليل والتفسيرفهي تقف لجانب القضايا التي تهم بعض الدول العربية وبوقفها لجانب القضايا العربية الدولية ومساندتها وخاصة القضية المركزية قضية العرب قضية فلسطين، بالاضافه أنها من الدول إلاقليمية لها جوار وحدود ومصالح مشتركة مع الدول العربية، فإن تطور العلاقات معها لخدمة القضايا ولحل المشاكل فيما بينها وبين الدول العربية ويعزز من التقارب والتفوض وتفويت الفرص على الطامعين في ثروات البلاد من خارج المنطقة وللمحافظة على الاستقرار وإغلاق النوافذ والمنافذ لمنع اختراق المنطقة فالعلاقة بين الأردن وتركيا لا يجاد حل للمشاكل التي تضع العراق في وضع صعب وتجعل تركيا تلجأ إلى إجراءات قد تضر بالتعاون الإقليمي ولذلك أكد مؤتمر عمان في اقتراح قيام إطار إقليمي لحل المنازعات إلى ضرورة دمج العراق في المنطقة، كما أن الإطار يعني دولا أخرى عربية غير العراق، بالإضافة أن تركيا كانت على هامش اجتماعات وزراء الخارجية الدول الإسلامية في الدوحة في

---

١) الطويل، فالح،، ورقة بحث بعنوان، الأردن في محيطة الإقليمي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، مرجع سابق، من ص٢٦٩الى ٢٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منتصف آذار ١٩٩٨م حيث عمل المؤتمر على تواصل مع سوريا وتركيا في الاجتماع الذي جرى بين وزيري خارجية البلدين إلى نوع من الاتفاق.

لإيجاد حل مقبول للقضايا العالقة بين البلدين وتكثيف الاتصال، وهو موقف يختلف كثيرا عن المواقف الذي أدى لانسحابها من مؤتمر قمة الدول الإسلامية في طهران في كانون الأول ١٩٩٧م بعد دعوتها من قبل المؤتمر إلى إعادة النظر في اتفاقها الاستراتيجي مع إسرائيل وكانت تركيا تؤكد طيلة الوقت أن الحلف ليس موجها ضد أحد[١].

يرى الباحث أن حضور الأردن المناورات التركية الإسرائيلية ما هو إلا دليل على ضعف هذا التحالف وهو تأكيد تركي للأردن انه ليس موجها إلى أحد في المنطقة و هو بمثابة التخفيف من حدة رفض هذا الحلف بطريقة تؤدي إلى المواجهة التي تعمل إسرائيل على المغالاة واستثماره في تهويل بأهميته وأهمية الاتفاق باعتباره أنه يهدف أمن واستقرار دول المنطقة وانه ضد سوريا والعراق وإيران بالإضافة إلى إبراز المنافع المادية التي تحصل عليه إسرائيل أو بوضع الحلف في سياق عداء إيديولوجي بين تركيا ودول العربية[٢].

فالعلاقات الأردنية التركية تريد ان تفوت على الأعلام الإسرائيلي واليمين المتطرف محاولاته تصوير العلاقات التركية العربية أنها في النهاية لعبة صفرية فما هو أحسن ومفيد لجانب يكون ضارا وسلبيا للجانب الأخر بنفس المقدار، وبعد أحداث الحرب الإسرائيلية على غزه كيف هاجم رئيس وزراء تركيا" اوردوغان " إسرائيل واعتبرها عنصرية وأنها مارست في حربها الهمجية غير متكافئة جرائم وحشية واستخدمت بحربها القنابل الفسفورية المحرمة دوليا ضد شعب اعزل ودمرت البيئية والممتلكات والأطفال والشيوخ والنساء والمدارس حتى طالت بحربها مستودعات الأمم المتحدة للإغاثة وانها ملطخة في دماء، و لقد تحولت تركيا إلى جانب القضايا العربية والإسلامية وقاطع الجلسة ولم يقطع الحوار أمين الجامعة العربية وقد تناقلت وسائل الأعلام ذلك وقد وثق التاريخ هذا ا الموقف الذي يسجل إلى تركيا[٣].

فإن محددات العلاقات الأردنية مع دول الإقليمية لا تخرج عن مصالح وقضايا العرب وأمنهم وان ما سقناه من أحداث ما هو إلا لتأكيد ما نرى.

---

١) الطويل، فالح،، ورقة بحث بعنوان، الأردن في محيطة الإقليمي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق من ص ٢٧٨.

٢) المرجع نفسه ص ٢٧٨.

٣)العلاونة، موسى محمد، موقف تركيا من القضايا العربية والاسلامية، جريدة الدرب بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الأردنية الإيرانية: ان العلاقات الأردنية أيام الشاه وقبل سقوطه كانت جيدة فقد كان للأردن تأثير على إيران حيث كان الأردن يطالب ويقنع الشاه إيران بالتخلي عن المطالبة بالبحرين بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس فقد أفرغت إيران للبحرين مقعدين في برلمانها بعد ضمها، ولعل هذه السياسة الإيرانية اتجاه البحرين هي نفسها التي أدت إلى احتلال لجزر أبو موسى والطنب الكبرى وطنب الصغرى التابعة للأمارات العربية المتحدة.

لقد حلت القوات الأردنية محل القوات الإيرانية في سلطنة عمان بعد ان دخلت القوات الإيرانية لمساندة القوات العمانية في حربها ضد ثوار ظفار بناء على ترتيب متفق عليه بين عمان وإيران من أجل استقرار المنطقة وإزالة نقاط الاحتكاك بين دولها وكبح الرغبة باستغلال تلك النقاط بالتدخل بالشؤون الداخلية للدول الخليج وقد نجح الأردن بذلك وكان تدخل الأردن أيضا من اجل العراق فالأردن يعمل من اجل مصالح الدول العربية حيث يستثمر هذه العلاقات فقد أشار الملك إلى احد مستشارين أن هذه العلاقة مع إيران هي في الأصل لخدمة العرب وخيارنا الاختيار المعروف نحن لجانب العراق[١].

لقد حذر الأردن من الامتداد الهلال الشيعي ومغبة التدخل في المنطقة والتدخل في العراق وفي الشؤون الداخلية عن طريق ممثليهم التبعية السياسية في العراق وهذا من اجل المحافظة على استقرار العراق وتماسك وحدة أراضية تخوفا من تقسيم إلى دويلات صغيرة ضعيفة تتحكم في مصيره إيران خاصة بعد احتلال الأمريكي للعراق بأن لا يترك العراق وحيدا بل لا بد من دمجة ومساعدته[٢].

يرى الباحث أن الأردن يهدف من علاقاته مع الدول الإقليمية هو التأكيد بأن الهدف الوطني الثابت من أدارته لسياسته في علاقاته الخارجية مع الدول الإقليمية ودول العالم على كل المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية كان الحفاظ على أمن المملكة الأردنية الهاشمية في إبعاده المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالأردن في علاقاته يحول عناصر الضعف إلى قوة لتحقيق الهدف بانطلاقة في علاقاته الخارجية، فهو يخرج من خانق سياسي وامني آخر في علاقاته العربية والدولية ويمكننا قراءة ذلك بالشكل التالي:

---

١) الطويل، فالح، ورقة بحث بعنوان، الأردن في محيطة الإقليمي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، مرجع سابق، من ص ٢٨٠.

٢) العلاونة، موسى محمد، الهلال الشيعي والتبعية السياسية الشيعية في العراق، جريدة الدرب، تاريخ ٢٠٠٨/١٧٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- كان الحليف الأول في بداية تأسيس الأمارة "المملكة الأردنية الهاشمية" فيما بعد بريطانيا فهو لم يتوان في البحث عن حليف قادر للوقوف لجانبه وأي كانت صفة الحليف ما دام يحقق له الأمن والاستقرار ويقدم له المساعدة في أوقات الخلافات العربية حيث يوجد الكثير من الدول تضمر الشر للأردن من الدول العربية وتتآمر عليه، فلم يكن أمام الأردن خيار في انتقاء الحليف والشريك الأول لتحقيق أجندته السياسية والاقتصادية والأمنية والإقليمية فقد كانت بريطانيا المهيمنة على مقدرات المنطقة، فانتقل الأردن إلى الحليف والصديق الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تولت قيادة العالم الغربي ورافق ذلك انحسار النفوذ البريطاني[١]، وقد أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق "بيل كلنتون" أن الأردن الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية دعم معنوي ومساعدات مالية سنوية من معدات وآليات وأسلحة عسكرية ومواد غذائية، والأردن في علاقاته وتحالفه مع أمريكا ليس ضد أي دولة عربية أو إقليمية بل تعطيه قوة ونوع من الحركة والتفاعل في شرح قضايا المنطقة وقد تم توكيل الأردن في مخاطبة الشعب الأمريكي باسم العرب في البيت الأبيض والكونغرس الأمريكي وشرح أهم القضايا والقضية المركزية والأساسية هي قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي وضرورة إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية الأرض مقابل السلام، وبعودة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس

٢- أستخدم الاردن علاقاته مع دول الهامش غير عربية لصالح العرب حيثما كان ذلك ممكنا، فقد كانت للأردن علاقة مع إيران عندما كان هناك توتر سائد بين مصر وإيران.

٣- الأردن في علاقاته مع دول الإقليم يعترف بالمصالح المشروعة لكل دولة هامشية أو دولية في المنطقة ويعتمد الحوار الذي لا ينقطع من اجل التعريف بتلك المصالح في أي ظرف أو حدث مستجد على الساحة الدولية، فإن اعتراف الأردن بمصالح الدول لا تؤثر على راية في قبول أو رفض فهو يمتلك حرية الرأي وله مواقف ثابتة ومتصلبة قد يختلف فيها مع الدول، فقد كان له موقف من تدويل حرب الخليج الثانية رغم انه حليف وصديق للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بمشاركته في مناورة التركية الإسرائيلية كمراقب، وكذلك في التطبيع مع إسرائيل وعدم قطع العلاقات معها فهو يؤكد حرص الأردن على استقرار المنطقة ويؤمن بالسلام بأنه الخير المناسب وتمنحه حرية الحركة.

---

١) عز الدين، ابراهيم، ورقة بحث بعنوان العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى النموذج البريطاني والأمريكي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق من ص٣٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- يؤمن الأردن في محددات العلاقات الأردنية الإقليمية والدولية فهو لا يكون أسير المواقف الإيديولوجية أو المواقف السابقة، دائم الحركة ويمكن ان ينتقل من طرف إلى طرف نقيض لتوفر قناعة لديه بأن أعداء الأمس، أن يكونوا أصدقاء اليوم، فهو دائم التقييم لعلاقاته وتطورها أما أن يوصل في علاقاته السياق او يخرج عنه ويكون غير متوقع كما خرج عن السياق التدويل فكانت تتوقع الولايات المتحدة ودول الخليج العربي أن يؤيد تدويل مشكلة العراق والكويت وكان الأردن يريد أن تحل داخل البيت العربي في الجامعة العربية،، لقد وقف الأردن مع العراق ضد الهجوم الثلاثيني عليه بعد غزوه للكويت ووقوع منطقة الخليج بأكملها تحت السيطرة الغربية بحجة الدفاع عن دولها من الخطر العراقي وحماية إنتاج النفط وتدفقه إلى الوصول إلى الدول الغربية، كان الموقف في السياسة الخارجية الأردنية وضع المصلحة القومية العليا هدفا أساسيا لها يحدد عملها وأسلوبها وكان نتيجة ذلك أن عوقب الأردن ومازال يعاني من جراء ذلك نتيجة أخطاء في تفسير هذه السياسة من قبل الأشقاء والأصدقاء[١].

٥- أن الخيارات الأردنية في الاتساع تدريجيا بعد حرب ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل فلسطين الضفة الغربية، نشأت حالة جديدة أدخلت الدول العربية في معادلة الدعم المنظم للأردن كما اتسعت علاقاته مع أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين واليابان وتلقى الأردن دعما ماليا واقتصاديا متسعا من الدول العربية القادرة ودعما أوروبيا ويابانيا بالإضافة لدعم الأمريكي المتواصل كما اتسعت أمامه فرص الحصول على السلاح تلك الفرص كانت مقتصرة على بريطانيا والولايات المتحدة فحسب فامتدت لتشمل فرنسا والاتحاد السوفيتي وأقطار أخرى، فقد ركزت الولايات المتحدة على أهمية المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ لها ولحصر النفوذ السوفيتي واحتواء انتشار الشيوعية اهتمت في المنطقة على أساس ان أمن الشرق الأوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغربي ومن هذا المنطلق بدأت الولايات المتحدة باحتواء المزدوج الذي تمارسها الإدارة الأمريكية في المنطقة سوى على الأردن وإسرائيل أو ضد العراق وإيران وهي تشكل أكثر الأمثلة وضوحا ومن هنا يأتي تركيز الولايات المتحدة على علاقاتها العربية في محاولة لا يجاد الأوضاع المناسبة والملائمة لضمان واستمرار تدفق النفط إلى أوروبا الغربية واليابان وسعي للمحافظة على خطوط المواصلات البحرية والجوية المفتوحة أمام الملاحة والطيران المستمر بالإضافة بأتباع تشجيع التبادل الاقتصادي والتجاري الذي من شأنه ايصال البضائع الغربية إلى العالم العربي والاستمرار من الاستفادة من فرص

---

١) ملكاوي، عصام، ورقة بحث بعنوان، السياسة الخارجية الأردنية وارتباطها بمفهوم الأمن، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق ص٢٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار المال العربي في الأسواق الغربية وتهيئة الفرص لتعميم ودعم الخصخصة وفتح الباب اما م العولمة وبعد حرب الخليج الثانية تمكنت الولايات المتحدة لبناء الأحلاف العسكرية في المنطقة التي تضمن حماية النفط بصورة مباشرة من خلال وجودها على الأرض وتوثيق صلاتها الأمنية مع السعودية ودول الخليج من جهة وممارسة سياسة الاحتواء المزدوج من جهة أخرى بالوقت التي تتصف فيه العلاقات الأردنية والمصرية والمغربية والتونسية مع الولايات المتحدة بالعلاقات المتميزة، فإن العلاقات مع ليبيا والسودان والعراق كانت تتصف بالنقيض حتى احتلال الأمريكي للعراق بقيت العلاقات مع ليبيا والسودان في حالة توتر وتقع بقية الدول العربية بين هذين المحورين في علاقاتها الأمريكية إلا أن هذه الدول في جميع المحاور تتعرض إلى ضغوطات الأمريكية من قبل الإدارة الكونجرس لتطبيق ثوابت السياسة الأمريكية للسلام مع إسرائيل حيث استطاعت إسرائيل أن تؤثر على العقل الغربي أثناء الحرب الباردة على الهاجس الأمني الغربي من خلال الهاجس الأمريكي المتمثل في مقاومة الشيوعية والاتحاد السوفيتي محاولة الظهور كواجهة متقدمة تستطيع الولايات المتحدة ان تعتمد عليها عسكريا وامنيا بالمنطقة وبعد انتهاء الحرب الباردة استطاعت إسرائيل ان تقنع الكونجرس والعقول الغربية بأن العدو لها الآن هو الإسلام وان الإسلام هو الإرهاب الدولي، وعلى هذا تعمل إسرائيل في إقناع العقول الغربية، والدول العربية متهمه فقد خسرت الثروة البترولية وبلادها مازالت متهمه بالإرهاب ودعم الإرهاب، والأردن بحكم علاقاته المميزة دافع عن مصالح الدول العربية والإسلامية وان الإرهاب بعيد عن الإسلام وكانت وثيقة عمان التي أدنت الإرهاب وحددت الإرهاب وان الإرهاب من يقوم باحتلال أراضي الغير وان الدفاع عن الوطن ومقاومة الاستعمار لا يعد إرهابا كما تزعم إسرائيل، والأردن في علاقاته لا يخرج عن مبادىء الدينية والأخلاقية وأهدافه السياسية والقومية فهي من محددات العلاقات الدولية[١].

فمنذ احتلال إسرائيل فلسطين فإن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية حافلة بمختلف أوجه الدعم والتعاون إلى إسرائيل مما اثر تأثيرا سلبيا على مجمل العلاقات العربية الأمريكية وقد تأثر الأردن تاثرا سلبيا بهذا الموقف الأمريكي خاصة انه كان مدعو دائما لان يؤدي دورا رئيسيا في هذا المسار إلا أن السياسة الأمريكية المؤيدة تأييدا مطلقا ودائما إلى إسرائيل لم تساعده مطلقا على

١) عز الدين، ابراهيم، ورقة بحث بعنوان العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى النموذج البريطاني والأمريكي، تحرير أمين المشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق من ص ٣١٢٣١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق تقدم ترضاه طوال سنوات التفاوض وقبل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية هذه المسؤولية منفردة[١].

إن الاهتمام الأمريكي بالأردن باعتبار الأردن جزءا من الحزام الأمني لحماية المنطقة والإسهام في الاستقرار المطلوب لاستمرار تدفق النفط بحرية من جهة ومقاومة الشيوعية من جهة ثانية ومن هذا المنطلق بدأت الولايات المتحدة في تقديم العون والمساعدات المالية والاقتصادية للأردن وأبدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة اهتماما خاصا بتسليح وتدريب القوات المسلحة، ألا أن المعونات كانت دوما لا تفي بالاحتياجات المالية والتنموية المطلوبة كما ان الدعم العسكري كان يرتبط دوما بالسياسة الأمريكية الداعمة بصورة مطلقة للتفوق العسكري الإسرائيلي.

ويتبدى الاهتمام الأمريكي حاليا بالأردن نتيجة اعتباره مع مصر الطرف العربي المؤهل لاتخاذ مواقف داعمة لتنشيط عملية السلام وقد تطور الموقف و الدور الأمريكي الذي لم ينفك لفترات طويلة قبل اتفاقية أوسلو، عن محاولة أقناع الأردن بأن يؤدي الدور الرئيسي في مسار السلام وكانت محاولة الأمريكية الجادة خلال مبادرة الرئيس الأمريكي ريغان للشرق الأوسط والتي لم تتحقق لها ظروف النجاح إلا أنها شكلت بداية اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية لدخول عملية السلام

لقد تعرض الأردن إلى متغيرات طرأت على الأوضاع العربية والإقليمية والدولية إلى تحديات بعيدة الأثر منذ مطلع عقد التسعينات، فقد أثرت حرب الخليج الثانية على معادلة القوى في المنطقة وأخلت بتوازناتها وكان الأردن في طليعة الدول المتأثرة بهذه الحالة خاصة بتغير طبيعة العلاقات مع السعودية ودول الخليج تغيرا جوهريا لم يعهده من قبل فقد تعرض لضغوطات إقليمية ودولية أسهمت في إذكاء ازمتة الاقتصادية وأصابت توجهاته السياسية بكثير من الاضطراب خاصة بعد أن تأزمت علاقاته مع الولايات المتحدة وبريطانيا تأزما لم يعهده من قبل أيضا فقد نقلت اتفاقية اوسلو ومعاهدة السلام مع إسرائيل الأردن إلى فلك جديد أدى دورانه إلى إدخال تعديلات جوهرية على المنظومة الثوابت في السياسة الخارجية الأردنية على الصعيد الإقليمي، فقد نقلته معاهدة السلام مع إسرائيل من سنوات الصراع إلى مرحلة البناء بناء السلام بالوقت نفسه باعدت بينه وبين العديد من الدول والمجتمعات العربية الرئيسية فقد تغيرت البيئة التي عمل وقام في ظلها النظام العربي وأفسحت المجال للأردن بالماضي لاتساع حركته وإظهار

---

١) المرجع نفسه ص ٣١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجالات تميزه المختلفة إقليميا إلى البيئة الجديدة التي أفسحت المجال لإسرائيل كي تعمل من خلالها وتشارك في المؤتمرات الاقتصادية العربية الجديدة[١].

لقد بدا الوعي العربي يدرك أهمية الأردن ومقدرته في مخاطبة الشعب الأمريكي، ففي مؤتمر اللبناني طلب من الأردن أن يتوجه بزيارة الولايات المتحدة ويتحدث إلى الكونغرس الأمريكي عن المبادرة العربية للسلام والتي أجمعت عليه الدول العربية عن عملية السلام السعودية مع كافة الدول العربية إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية على أرضها وعاصمتها القدس تحديدا" القدس الشرقية" وقد خاطب "الملك عبد الله الثاني بن الحسين" وحمل المبادرة العربية إلى الولايات المتحدة وإلى دول العالم من اجل السلام وخاطب العالم في المحافل والمؤتمرات الدولية وطالبها بالضغط على إسرائيل بالاستجابة إلى نداء العقل وإلى السلام وان لا تكون حبيسة القلعة.

يتفق الباحث مع الدكتور أحمد نوفل الذي يرى بان هناك عوامل تتحكم بالسياسة الخارجية الأردنية وتؤثر فيها وهذه العوامل هي محددات العلاقات الأردنية الدولية التي أثرت في علاقاته مع دول الجوار في محيطة الإقليمي العربي والبيئة الإقليمية والدولية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ويضيف إليها الباحث بعض من المحددات[٢].

١- لم يكن له الخيار باختيار الشريك والحليف من اجل تحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية والأمنية والإقليمية على أساس أن بريطانيا كانت القوة المهيمنة على مقدرات المنطقة في تأسيس الأمارة ومن ثم المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة الأمريكية حاليا مكانها.

٢- البعد الفلسطيني الداخلي الجغرافي ان من اولويات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك "عبدالله بن الحسين"كانت القضية الفلسطينية في مختلف إبعادها الإقليمية والدولية والداخلية.

٣- ابعاد القضية الفلسطينية الجغرافي، أيضا من اولويات" الملك حسين بن طلال" فهي تتحكم بالسياسة الخارجية وتؤثر فيها.

---

١) المرجع نفسه من ص٣١٧ إلى ٣٢٠.

٢) نوفل،أحمد سعيد، ، تعقيب على ورق الاستاذ ابراهيم عز الدين بعنوان العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى النموذج البريطاني والأمريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- المحيط الإقليمي العربي تعتبر من محددات العلاقات الأردنية بالإضافة إلى الجوار الإقليمي العربي فقد تحمل الأردن المسؤوليات الأمن الداخلي لدول الخليج فقد أسهم في تدريب وتنظيم الأجهزة الأمنية وشاركت قواته المسلحة الأردنية بشكل مباشر لحماية أمن بعض الدول كما أسلفنا الكويت وسلطنة عمان ووقع تحالف مع السعودية لنصرة قوات الأمام في اليمن ضد مصر والجمهورية اليمنية مما أعطى الأردن دورا إقليميا.

٥- دعوة الأردن في إعادة التوازن في العلاقات العربية العربية، من خلال إعادة العلاقات مع مصر ودمج العراق في المنطقة.

٦- إعادة النظر في علاقاته مع إسرائيل لمصلحة الأردن ومستقبلة في الدخول في عملية السلام حفظا على هدافه ومصالحه وأمن واستقرار الأردن والتنمية.

٧- يسعى الأردن إلى تحقيق الوحدة العربية العربية، منذ نشأته بشكل يتفق مع مبادىء الثورة العربية الكبرى.

٨- تعتمد العلاقات الأردنية الخارجية على موقف صانع القرار من القضايا الدولية وهو موقف ينسجم مع قناعة وعقيدة القائد الخاصة من تلك القضايا فالموقف الشخصي للملك بالأردن يلعب دورا مهما في العلاقات والسياسة الخارجية فإن جلالة الملك هو الذي يرسم السياسة الخارجية للأردن من خلال حرصة على أمن واستقرار الأردن وان التحالفات التي قام بها على الصعيد الدولي مع الدول العظمى بريطانيا والولايات المتحدة لا تخرج عن هذه القناعة بأنها تصب بالنهاية في مصلحة الأردن.

٩- المتغيرات الدولية والقضايا الإقليمية تتغيرالعلاقات الأردنية والسياسة الخارجية وفقا للمتغيرات الدولية حتى يتمكن من المناورة تبعا للتغيرات في النظام العالمي والقضايا الإقليمية فنجدة ينتقل في علاقاته ويقوم في توسيع دائرة العلاقات فقد كان الأردن من الدول المقاومة في إقامة علاقات التعاون مع الاتحاد السوفيتي ثم أقام علاقة رسمية معه، حيث وجد في ذلك ما يحقق مصلحة الأردن.

١٠- البيئة الإقليمية من المحددات العلاقاتالأردنية، فالأردن في علاقاته مع دول الهامش غير عربية لم تتأثر بمواقف العداء العربية من الدول المعنية فقد كان يقيم معها علاقات صداقة وود هي أشبه بجسور فوق المنطقة العربية غير الراضية، ويستخدم هذه العلاقة لصالح العرب حيثما كان ذلك ممكنا، فقد كانت للأردن علاقة مع إيران عندما كان هناك توتر سائد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين مصر وإيران، وعلاقاته مع إسرائيل باتجاه التطبيع الكامل وعلاقاته مع تركيا عندما كان هناك توتر بينها وبين العراق وبينها وبين سوريا وحضور الأردن كمراقب في المناورة التركية الإسرائيلية على الرغم من الاعتراض والضغوطات على الأردن.

١١- المعونات والمساعدات الاقتصادية من المحددات العلاقات الدولية، يرى دكتور جواد العناني "إن وجود الأردن على أطول خط مواجهة مع إسرائيل، شكل تحديا مباشرا للأمن الوطني الأردني و فرض عليه ضرورة الحفاظ على الأمن الداخلي وتقوية وتدعيم قواته العسكرية، مما جعله يلجأ إلى الاعتماد على العون الاقتصادي الخارجي لتلبية مطالبه الأمنية والعسكرية، الأمر الذي حتم عليه اتخاذ سياسات أكثر استجابة تجاه الدول الغربية"[١].

١٢- الضغوطات الدولية من المحددات الإقليمية، فقد ضغط على الأردن للموافقة في عملية السلام والانضمام إلى المفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٨م بناء على طلب أمريكي وهددت الولايات المتحدة بالتلويح بقطع المساعدات الأمريكية الاقتصادية وإعطاء دور سياسي للمنطقة على حساب الأردن، فقد وافق الأردن على الانضمام إلى مؤتمر القمة العربي في بغداد، ولم يوافق على الاشتراك في المفاوضات السلام التي تعقد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك رفض الأردن بالانضمام إلى قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة ضد العراق في عام ١٩٩٠م، وقد بدأت تنخفض المساعدات بسبب المقاطعة وعدم الانضمام إلى مفاوضات السلام وكذلك بالانقطاع المساعدات كليا بعد عام ١٩٩١م بسبب موقف الأردن من حرب الخليج الثانية ولكن المساعدات عادة بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل.

١٣- الموقف الشعبي الأردني من محددات العلاقات الأردنية الدولية. فقد رفض الأردن دخول حلف بغداد نتيجة الرفض الشعبي الأردني الدخول إلى حلف بغداد.

١٤- أدرك الأردن ووعي وفهم، الدول الكبرى وسياسات المصالح الخاصة والأطماع التي تدخل فيها أبعاد النفط والأمن والأسواق والموقع الاستراتيجي ومجرى الاتصالات والنقل

---

١) العناني جواد، فلسفة الاقتصاد الأردني بين الفكر والتطبيق خلال النصف قرن الماضي، في الاقتصاد الأردني : المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٤م، ص ٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال لحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة فلكل منها خصائصها في التأثير على السياسة الأردنية[١].

بدأ الوعي بين الدول العربية لوضع حدا للهيمنة الأمريكية المنفردة على المنطقة بالإضافة إلى بدء وعي لدى الدول العظمى على أهميتها ودورها وحقها في ضمان مصالحها المشروعة في المنطقة العربية وتمثل ذلك في مطالبة إسرائيل باستئناف عملية السلام وضغط على إسرائيل خاصة بعد حرب إسرائيل على غزة واستخدامها القوة العسكرية الغير متكافئة وسط غضب واحتجاج شعبي عالمي حيث بدأت الأصوات تتعطف مع الشعب الفلسطيني بعد نقل الفضائيات الانتهاكات الإسرائيلية وأخذت دول العالم توبخ إسرائيل على سلوكها الهمجي.

١) المصالحة محمد، تعقيب على محور الأردن في المحيط العربي تحرير أمين المشاقبة السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات مرجع سابق ٢٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: محددات العلاقات الإماراتية الدولية

تنتهج دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها الدولية خطا مستقلا متوازيا في التعامل مع الدول العربية في محيطها الإقليمي الخليجي والعربي ضمن الجامعة العربية ومع دول الجوار، ومع البيئة الإقليمية الدولية، القوى الإقليمية والعالمية، مع الدول الإسلامية والصديقة والدول الغربية الكبرى في محيطها الدولي.[١]

ففي المجال الدولي اتخذت سياسة غير منحازة شعارها العدل والمساواة بين دول منظومة المجتمع الدولي، بغض النظر عن حجم الدولة ومقدرتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية وديمغرافيتها السكانية، صغيرها وكبيرها، فإنها تدعو إلى إقامة علاقات سياسية واقتصادية متوازنة وعادلة بين الدول الكبرى الصناعية والنامية لتمكين المجتمع الدولي من تخفيف المعاناة الإنسانية والقضاء على جيوب الفقر في هذه الدول، فقد ساندت حركات التحرر للتخلص من نيران الاستعمار وشجبت التميز العنصري وأدنته، وان سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية تقوم على مبادئ إنسانية، على أساس الاحترام المتبادل والتفاهم والحوار وعدم التدخل في شؤون الآخرين بما يدعم السلم والأمن الدوليين ويشيع الاستقرار والعدل في العالم، فعلاقاتها الدولية قائمة على قواعد غير قابلة للقسمة وعلى رأسها مصلحة دولة الإمارات وشعبها ودول مجلس التعاون الخليج والدول العربية على أساس أن دولة الإمارات العربية جزء لا يتجزأ من الأمة العربية فهي عضو بالجامعة العربية وفي الأمم المتحدة وفي دول عدم الانحياز وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وفي مجلس التعاون الخليجي[٢].

حيث تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة عبر المراحل التاريخية المختلفة امتدادا جغرافيا للخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي وتشكل امتدادا ثقافيا واقتصاديا للدول الخليج النفطية، فهي بذلك تنفرد بسمة بارزة عن الدول العربية أنها تعتبر امتدادا ثقافيا لها ولشبه الجزيرة العربية واقتصاديا وبهذا الامتداد تشكل امتدادا امنيا لمنطقة الخليج ومنطقة الخليج العربي، فهي تدرك تماما أهمية موقعها الجغرافيا الاستراتيجي وما تملكه من موارد اقتصادية نفطية جعلت دول العالم تتقرب إليها وتبني علاقات اقتصادية وسياسية معها، وهذا مما شكل لدى الدول الكبرى الصناعية والدول المجاورة إطماع فيها تتسارع في السيطرة عليها أو بناء علاقات ومصالح معها، من خلال قيام اتفاقيات ومعاهدات دولية وتحالفات لضمن استقرار المنطقة ووصول النفط إليها

١) الزعبي، خالد يوسف، زايد والأمة، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١، ص ١٧.

٢) المرجع نفسه، ص ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأمن واستمرار وما تعرضت له المنطقة من استعمار كل من البرتغال والإنجليز عبر التاريخ وما اختزن في ذاكرة التاريخ لديها، مما أدى ذلك إلى قيام اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة من ست إمارات عام ١٩٧١م، وانضمامها إلى الجامعة العربية وقيام مجلس التعاون الخليج.

إن انطلاق العلاقات الإماراتية الدولية في ثلاثة اتجاهات ليست مطلقة الحرية بل تكون أسيرة لمحددات البيئية الداخلية والإقليمية في محيطها الخليجي (مجلس التعاون الخليجي العربي) ومحيطها العربي الجامعة العربية بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي فهي في علاقاتها تنطلق من خلال ما تحقق مصلحة الدولة وشعبها داخل البيئة الداخلية وضمن محيطها الإقليمي بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي وحرصا منها على توسيع علاقاتها الدولية فهي تبني علاقاتها مع الدول الغير عربية حرصا منها على مصلحة دولة الإمارات العربية بصورة خاصة و دول مجلس التعاون الخليج بصورة عامة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة في توسيع دائرة صدقاتها مع دول العالم وخاصة الدول الإسلامية والدول الصديقة والدول الكبرى، والتي اختارها الباحث لما لها من علاقة قوية معها وتربطها معاهدات واتفاقيات، كالهند، باكستان، بريطانيا أمريكا لا يمكن تجاهلها لما لها من علاقات تاريخية وعلاقات مصالح متبادلة على الصعيد ين السياسي والاقتصادي، و لتحقيق مصالحها وأهدافها الأمنية والتنموية والاقتصادية وتبادل المنافع السياسية والاقتصادية لنصرة القضايا العربية والإسلامية ولتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس مبادئ وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد الأخلاقية المثلى التي أقرها المجتمع الدولي فهي تختار سياسة الانفتاح إلى العالم الخارجي فهي تشارك بكل الفاعلية الدولية في النشاطات الحكومية والغير حكومية ولها مشاركات في النشاطات العالمية والسياسية والاقتصادية بالإضافة أنها عضو في كل الهيئات والمنظمات العالمية التابعة للأمم المتحدة.

هذه المحددات والعلاقات التفاعلية بين متغيرات الدراسة مرتبطة في العلاقات الإماراتية الدولية، في سلوك صانع القرار الاستراتيجي في البيئية الداخلية ومتغيرات البيئية الإقليمية والدولية لكونها متشابكة، وضمن منهج تحليل النظم، سيتم تثبيت نوعية المدخلات المؤثرة على سلوك صانع القرار السياسي في العلاقات الإماراتية الدولية كمخرجات.

العلاقات الدولية الخارجية إلى أي دولة تعبر عن سياسة الدولة الخارجية وهي جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية فهي مشاكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلاقات تطرح ما وراء الحدود ([1])إلا أن هذه العلاقات الخارجية تتأثر في محددات البيئية الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية.

يمكننا إجمال هذه المحددات التي تتحكم في العلاقات الإمارات الدولية التي سيتناولها الباحث فيما يلي:

محددات العلاقات الإمارات الدولية

أولاً: محددات البيئية الداخلية، التي سيتناولها الباحث، هي المحددات الطبيعية الدائمة نسبيا التي يندرج تحت مظلتها وتضم.

أ) المحدد الجغرافي الذي يندرج تحته

(الموقع الجغرافي – جيو سياسي والمساحة والتضاريس والمناخ والحدود).

ب) المحدد ديمغرافي (السكان). والو لاءات

ج) المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية)، ١– المعادن.٢– الطاقة.٣– الإنتاج الغذائي.

د) المحدد التاريخي.

ه) نظام الحكم الإماراتي (النظام السياسي).

ثانياً: محددات العلاقات الإماراتية مع البيئة الإقليمية والدولية

أ) الإمارات (ودول مجلس التعاون الخليجي)

ب) الإمارات والمحيط العربي في (جامعة الدول العربية).

ج) الإمارات ودول الجوار في محيطها الإقليمي ومحددات علاقاته معها. ´العراق، إيران"

د) محددات العلاقات الاماراتية البريطنية قبل الاستقلال وبعد الاستقلال .

---

١) سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط٢ القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٩٨م ص ٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: محددات البيئية الداخلية، التي سيتناولها الباحث بالدراسة، هي المحددات الطبيعية الدائمة نسبيا التي يندرج تحت مظلتها وتضم.

أ) ا المحدد الجغرافي الذي يندرج " المحدد الجغرافي (الموقع الجغرافي – جيو سياسي والمساحة والتضاريس والحدود والمناخ".

المحدد الجغرافي (الموقع الجغرافي – جيو سياسي). والتأثير الإقليمي والدولي

فالموقع الجغرافي: يعد احد المحددات البيئية الداخلية في العلاقات الإمارات السياسية والاقتصادية الدولية فالمتغير الجغرافي يعد عنصرا هاما من حيث الموقع والتضاريس والحدود والمناخ وطبيعة الموارد لأية دولة في تحديد طبيعة التفاعلات الخارجية (١).

بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فأنها تقع في قلب الخليج العربي فيحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي ومن الغرب دولة قطر وجزء من المملكة العربية السعودية، من الجنوب سلطنة عمان، ويمتد ساحلها على الخليج بطول ٦٤٤كم و ٩٠ كم من ساحل خليج عمان، وهي بذلك تشرف على مسطحات مائية بجبهتين ساحلتين على الخليج العربي وخليج عمان مما أعطى لها هذا الموقع إطلالة جيدة وإشراف على مسطحات المائية(٢).

خريطة دولة الإمارات العربية المتحدة التوضيحية موقعها وحدودها مع دول الجوار مبين عليها أيضا الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران

١) شراب، ناجي، صادق، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧م، ص١٨.

٢) أبو الحجاج، يوسف، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مسحية شاملة، ' معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ٣٣٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتكمن أهمية الإمارات العربية المتحدة في موقعها بوصفه جزءا من منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الجيو سياسية، التي تبرز كثيرا لكون الخليج العربي يعد الشريان الرئيسي للملاحة الدولية منذ مدة طويلة الذي تطل على مياهه سبع دول عربية وإسلامية، إذ تطل إيران على السواحل الشرقية بطول ١٢٠٠ كم من جنوب الخليج العربي في الشمال الغربي عند "جزيرة الفاو"، بينما تطل باقي الدول العربية على الساحل الغربي للخليج بطول ١٨٠٠كم، ابتداء من العراق وحتى "جزيرة مسندم "على مضيق هرموز في سلطنة عمان، ومما يميز الخليج العربي بتعدد الجزر الواقعة في مياهه حيث يوجد فيه مائتان جزيرة تتفاوت فيما بينها بالمساحة والأهمية، إلا أن الجزر تستمد أهميتها لاعتبارات سياسية واجتماعية وعسكرية بانتشارها قرب السواحل العربية، بالإضافة ان هذه الجزر تمثل أهمية سوقية كبيرة بسبب موقعها المطل على مضيق هرموز، ونظرا لما يمثله هذا المضيق،من أن القناة الضيقة التي تربط خليج عمان والخليج العربي، يبلغ عرضه ٤٨كم وعمقها ٦٠كم، فالدولة المسيطرة علية تستطيع ان تمارس ضغوطا على الدول الأخرى وفقا لمصالحها القومية، بالإضافة إلى أهمية المضيق من الناحية التجارية الدولية، من وإلى منطقة الخليج العربي، لنقل السلع والبضائع ولاسيما النفط حيث تبحر بهذا المضيق باليوم من ٤٠-٦٠ سفينة محملة بالبضائع والنفط [١]، ومما يميز الخليج اتصاله بممرات مائية دولية ذات أهمية قصوى فهو يرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي عبر مضيق هرموز، كما تتصل بالجزيرة العربية بالبحر الأحمر عبر مضيق باب المندب المطل على منطقة

١) السامرائي، خليل، إبراهيم، وآخرون، العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة المائدة الحرة ١٩، بيت الحكمة، بغداد، شباط ١٩٩٨م ص١٥-٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرق أفريقيا بكل ما تمثلة هذه الأهمية الاستراتيجية في صراع القوى العظمى ومما يؤدي ذلك إلى تشابك المصالح الدولية مما يولد لدول الكبرى مخاوف فيما إذ تم إغلاق المضيق وماذا يتولد عنه من مخاطر وأضرار في حالة اغلاقة فإن إعلان الجمهورية الإيرانية عن رغبتها في إغلاق مضيق هرموز سيتمخض عنه تحريك الأساطيل الأمريكية والبريطانية إلى بوابة المضيق[١] وبما ان الخليج العربي يتصل بممرات دولية ذات أهمية فهو يرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي عبر مضيق هرموز وكذلك تتصل الجزيرة العربية بالبحر الاحمر عبر مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية المتزايدة في صراع القوى العظمى حيث مثلت منطقة الخليج العربي ولا تزال للمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية استثنائية حيث أكد العديد رؤساء الولايات المتحدة وخاصة جورج بوش على أهمية منطقة الخليج ومصالحهم الحيوية فيها، تتنوع المصالح من مصالح استراتيجية اقتصادية حول حاجة الولايات المتحدة الأمريكية المتصاعدة لنفط الخليج العربي المرتبطة مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، والمصلحة الثانية هي استراتيجية أمنية تتصل بضرورات مواجهة الاتحاد السوفيتي آنذاك وفق متطلبات الحرب الباردة، أما الاتحاد السوفيتي فلم يتخل هو أيضا عن الهدف الاستراتيجي المتمثل بالوصول للمياه الدافئة في شمال وغرب المحيط الهندي لمواجهة أي تهديد محتمل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لأمنه القومي وحدوده الجنوبية وان الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م لم يخرج عن نطاق سعي الاتحاد السوفيتي لتأمين حدوده الجنوبية، فالخليج العربي مثل جسرا مهما لتحقيق الهدف بعد تطور القدرات النووية لكلا القطبين فهي تعد المنطقة الأقرب للاحتمال ان تثور وتبداء الحرب منها إذ تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية في حال سيطرتها على المنطقة ان تحتل موقعا استراتيجيا متفوقا، يؤمن لها تهديد الاتحاد السوفيتي من تخومه القريبة،واحتمال ذلك وارد في فكر صانع القرار الاستراتيجي السوفيتي، بان الولايات المتحدة تستطيع ان تحتل موقعا استراتيجيا متفوقا في معادلة التوازن[٢].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حدد ت المصالح الأمنية لها في الخليج العربي من قبل نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط بما يلي[٣]:

أ) احتواء القوة السوفيتية داخل حدودها.

---

١) **جريدة الثورة بغداد، في ٤/ آذار** ١٩٨٤.

٢) السامرائي، خليل، إبراهيم، وآخرون، العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة المائدة الحرة ١٩، بيت الحكمة، بغداد، شباط ١٩٩٨م، مرجع سابق ص١٧.

٣) الغزالي، أسامة، وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١م ص ٢٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) الحصول على نفط الخليج.

ج) ضمان حركة ملاحة سفن وطائرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة وخارجها.

هذه الأطماع الغربية لم تغب عن أبناء المنطقة فقد أدرك المسؤولين وصناع القرار أهمية الموقع الاستراتيجي وان هناك صراع دولي بين الشرق والغرب حول منطقة الخليج العربي.

فكان خير تعبير على ذلك قول الشيخ "زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بقوله " ان دولة الإمارات تعمل بكل قوة لكي تبقى منطقة الخليج العربي في منأى عن الأطماع والصراعات الدولية مؤكداً "أن الخليج ليس ميداناً لكل من أراده"[١].

لذلك قام بتأسيس كيان قوي يضم الإمارات المتناثرة على الساحل الغربي للخليج العربي، فقد دفع بالعمل الوحدوي فهو بذلك فرض انتهج سياسة خارجية هي العمل الوحدوي على الصعيد الخليجي وعلى المستوى العربي ثانيا فقد سارع الشيوخ قبل رحيل بريطانيا عام ١٩٧١م عن المنطقة في الاجتماعات والتشاور حتى قامت الإمارات العربية المتحدة[٢].

واعتمدت الإمارات سياسة خارجية في إبعاد المنطقة من الصراعات والمنافسات الدولية وذلك من خلال الاهتمام بأمن المنطقة وما يعزز الأمن القومي العربي[٣] ويرى الباحث ان انظما مها إلى الجامعة العربية و مجلس التعاون الخليجي هو تعزيز إلى أمنها القومي العربي.

فقد فرض الموقع على الإمارات بانتهاج سياسة خارجية متوازنة تبقى على الدوام في حالة تفاعل مع الأحداث الدولية وعلى الأصعدة كافة مما الزمها إتباع سياسة خارجية فاعلة ونشطة.

---

١) السخيني، أحمد علي، الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، مكتبة الرائد العلمية، عمان ١٩٩٨، ص ٢٣.

٢) شراب، صادق،، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مرجع سابق ص ٨٣٧.

٣) الجاسم، غانم، ملامح السياسة الأمريكية في الخليج، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الآسيوية، إسلام أباد، العدد ٢٣٥،تموز يوليو ١٩٩٤، ص ٤-٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساحة والتضاريس والحدود

إن المساحة الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة تبلغ ٨٣٦٠٠كيلو متر مربع موزعة على سبع إمارات،ومن ضمن المساحة الجزر الثلاثة المحتلة وهي جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى من قبل إيران، فهي تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون الخليج العربي بعد السعودية وسلطنة عمان موزعة على النحو التالي إمارة أبو ظبي "٧٣٠٠٠" كيلو متر مربع، إمارة دبي ٣٩٠٠كيلو متر مربع، إمارة الشارقة ٢٦٠٠كيلو متر مربع، إمارة رأس الخيمة ١٧٠٠ كيلو متر مربع، إمارة الفجيرة ١٢٠٠ كيلو متر مربع، إمارة أم القيوين ٨٠٠ كيلو متر مربع، إمارة عجمان ٤٠٠ كيلو متر مربع[١]، على الرغم من صغر مساحتها ألا أنها تتميز بوقع بالغ الحساسية وقد فرض عليها اتباع سياسة خارجية كباقي الدول الصغيرة في تفاعلاتها الخارجية وهي كالأتي[٢]:

١- انغماس في التفاعلات السياسية الدولية.

٢- نشاط مكثف في المنظمات الدولية، العالمية والإقليمية.

٣- الالتزام بقواعد القانون الدولي والأخلاقيات الدولية.

٤- عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لفض المنازعات السياسية.

إن دولة الإمارات تقع في قلب الخليج العربي وفي قلب المنطقة الرئيسية لصراع والأطماع الدولية وينطبق عليها قول نابليون بونابرت"أن الموقع الجغرافي للدول يفرض على قادتها سياسة خارجية معينة"[٣]، فتحدها من الشمال الغربي مياه الخليج ومن الغرب قطر والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب سلطنة عمان، والسعودية أيضا، ومن الشرق خليج عمان والسلطنة، فقد قسمت المنطقة من ناحية الجغرافيا السياسية إلى ثلاثة حلقات متداخلة مع بعضها وهي[٤]:

---

١) شراب، ناجي صادق، دولة الإمارات العربية لمتحدة، دراسة في السياسة والحكم، دار الكتاب الجامعي، العين، ١٩٨٧م ص ٨٢.

٢) الرمضاني، مازن، إسماعيل، السياسة الخارجية، دراسة نظرية، رونيو، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩١م، ص ١٥٥.

٣) بطرس، غالي بطرس، دراسات في الدبلوماسية العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٥.

٤) شراب، ناجي صادق، دولة الإمارات العربية لمتحدة، دراسة في السياسة والحكم، مرجع سابق، ص ٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحلقة الأولي: تمثلها الإمارات والكويت وعمان والبحرين وقطر وهي تقع في قلب المنطقة البترولية.

الحلقة الثانية: تمثلها إيران والعراق والسعودية وهي القوى الرئيسية الثلاث في المنطقة.

الحلقة الثالثة: ويدخل نطاقها تركيا وباقي الدول العربية.

إن سواحل الإمارات مطلة على الخليج العربي مساحة ٦٤٤ كيلو متر من قاعدة شبة جزيرة قطر غربا حتى رأس الخيمة ويمتد ساحل إمارة الفجيرة على ساحل الخليج عمان بطول ٩٥ كيلو متر وان حدودها الشرقية لإمارة رأس الخيمة يصل إلى مشارف مضيق هرمز، فهي بذلك تشارك سلطنة عمان ودولة إيران في التحكم بهذا الموقع الاستراتيجي الهام والمؤثر على الصعيدي الاقتصادي والأمني حيث تعتبر من أهم وأكثر المناطق حساسية في العالم بحكم مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي الممتاز عند مدخل الخليج.

التضاريس: إن معظم أراضي الإمارات من صحارى وخاصة المناطق الغربية الداخلية يتخللها واحات مشهورة مثل "واحة العين" المشهورة وضواحيها و"محاضر ليوا"، بالإضافة لتوفر مراعي خصبة في مناطق الظفرة، يوجد في الإمارات سلسلة من الجبال فيما يعرف عنها في جبل حفيد يبلغ ارتفاعها نحو "١٢٢٠م"، بالإضافة لوجود سلسلة جبال المعروفة باسم جبال حجر والتي يصل ارتفاعها إلى "٢٤٣٨م" وفي سفوحها الغربية يتواجد فيها الوديان التي تصلح وتستغل للزراعة، اما بالنسبة للسواحل فهي رملية معظمها باستثناء المنطقة الشمالية التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموما حيث يبلغ عمقها ٣٥م وأقصى عمق لها ٩٠م باستثناء المنطقة التي تقع فيها مضيق هرمز تصل إلى عمق ١٤٥م ويوجد فيها ٢٠٠جزيرة أهمها جزيرة داس وجزيرة دلما وجزيرة أم النار، والجزيرة الحمراء، ثم جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي احتلتها إيران عام ١٩٧١م.

نجد أن هناك توازن إقليمي بين طول السواحل والمساحة الكلية لدولة، عند مقارنة طول سواحل الدولة مع مساحتها الكلية،فنجد التوازن الإقليمي في أن كل كيلومتر طولي على الساحل يقابله نحو ١٠٠كيلومتر مربع من اليابسة، وهذا مما ييسر للدولة حماية أجزائها بسهولة أكبر[١]، بالإضافة إلى سعي دولة الإمارات بالاستفادة من تكنولوجيا المتقدمة واستخدامها في الاتصالات والموصلات البرية والبحرية والجوية في تطوير وسائل النقل بين أجزاء الدولة وربطها بالعاصمة ابوظبي،عن طريق شبكات موصلات وجسور ومطارات وربطها بالعالم الخارجي متجاوزه بذلك

١) السخني، أحمد علي، الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث امة، مرجع سابق ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر ضعفها الجغرافي وجعلها منفتحة على العالم الخارجي بحكم موقعها الاستراتيجي عند التقاء الخليج العربي بخليج عمان الذي يطل على المحيط الهندي وهذا مما عزز قدرة الدولة الاقتصادية أيضا واستثمار الموارد الطبيعية[١].

ب: المحدد ديمغرافي (السكان) والولاءات:

ومن أهم العوامل التي أدّت إلى قيام اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة هوأن مواطنين الإمارات والحكام تربطهم صلات قربى؛ فهم أبناء عمومة وخؤولة. ومن العوامل أيضاً حرص هذه الإمارات على تحقيق الاستقرار العسكري والسياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة، الذي لا يكون ممكناً في حالة التفرق، وتحقيقاً لهذه الأهداف، فقد اتحدت هذه الإمارات وكوَّنت دولة واحدة مترابطة.

تعاني دولة الإمارات العربية المتحدة كباقي دول الخليج العربي من معضلة قلة عدد السكان حيث تعد أحدى المشكلات ،وأدى اكتشاف وتدفق عائدات النفط على الإمارات خصوصا أبو ظبي ودبي إلى بروز بوادر التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فعجز الأيدي العاملة الوطنية من مواكبة خطط التنمية والتطوير التي قامت بها الدولة من جهة أخرى، إلى ان فتحت الإمارات أبوابها أمام الأيدي العاملة المهاجرة العربية والأجنبية وخاصة الآسيوية للعمل في مختلف القطاعات والمشاريع المستخدمة، ونجم عن هذه الهجرة انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة[٢].

يرى الباحث نتيجة هذه الطفرة والتطورات ونجاحات التي حققتها الحكومة من خلال خططها التنموية التي شهدت الدولة في مختلف المجالات، وفي كافة الخدمات المقدمة من قبلها في التعليم والصحة والرعاية الصحية من خلال المستشفيات والمراكز الصحية والاجتماعية والماء والكهرباء شجعت على تنامي وزيادة عدد السكان وعلى عدد المواليد وقلة عدد الوفيات في الأطفال من الرعاية الصحية من الأمومة إلى الولادة بأشراف ومتابعة طبية[٣]، فعلى سبيل المثال كان عدد سكان الإمارات حتى الخمسينات نحو ٨٠ ألف نسمة والجدول رقم (١) يمثل تطور عدد السكان خلال السنوات ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٩م.

---

1) Franke Heaard–By, From Trucial Start to United Arab Emirated, Asocicy in Traamsition. London, 1982,p.16.

٢) شراب، ناجي صادق، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق ص٩٥.

٣) الامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م ص ٢٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور التوزيع السكاني حسب الجنسية المواطنون والوفدون من ١٩٦٨الى ٢٠٠٩م

السنة	السكان المواطنون	النسبة المئوية	السكان الوافدون	النسبة المئوية	المجموع
١٩٦٨	١١٤,٤٤٤	٦٣,٥	٦٥,٧٨٢	٣٦,٥	١٨٠,٢٢٦
١٩٧٥	١٨٧,٣٦٦	٣٠,٠	٣٩٠,٥٢١	٧٠,٠	٥٧٧.٨٨٧
١٩٨٠	٢٩٠,٥٤٤	٢٧,٩	٧٥١,٥٥٥	٧٢,١	١,٠٤٢,٠٩٩
١٩٨٥	٣٩٩,٧٠٧	٢٨,٩	٩٨٢,٧٥٧	٧١,١	١,٣٨٢,٤٦٤
١٩٩٤	٥٥٠,٠٠٢	٢٥,٣	١,٦١٩,٢٥٨	٧٤,٧	٢,١٦٩,٢٦٠
١٩٩٥	٥٨٨,٢٩٤	٢٤,٤	١,٨٢٢,٧٤٧	٧٥,٦	٢,٤١١,٠٤١
٢٠٠٠	٧١٢,٣١٥	٢٢,٤	٢,٤٦٢,٣٤٥	٧٧,٦	٣,١٧٤,٦٦٠
٢٠٠٥	٨٦٢,٣٤٧	٢١,٠	٣,٢٤٤,٠٧٠	٧٩,٠	٤,١٠٦,٤١٧
٢٠٠٦	٩٤٢,٤٨٠	٢١,٠	٣,٥٤٥,٥٢٠	٧٩,٠	٤,٤٨٨,٠٠٠
٢٠٠٧	١,٢٣٨,٨٤٢	٢٢,٠	٤,٣٩٢,٢٥٨	٧٨,٠	٥,٦٣١,١٠٠
٢٠٠٩	١,٣٤٦,٤٠٠	٢٢,٠	٤,٧٧٣,٦٠٠	٧٨,٠	٦,١٢٠,٠٠٠

* الجدول رقم (١) من إعداد الباحث من تقارير إحصائية مختلفة

يوضح الجدول تراجع عدد نسبة المواطنين أمام تزايد نسبة الوافدين ففي عام ١٩٦٨ كانت نسبة المواطنين تشكل ٦٣,٣% من نسبة السكان والمقيمين في حين نرى أن نسبة المواطنين عام ٢٠٠٠ قد تراجعت إلى ٢٢,٤%، ان تزايد السكان والمقيمين يرجع بصورة مباشرة إلى تزايد العمالة الوافدة وفي سنة ٢٠٠٩ أصبح عدد السكان المواطنين الاصلين وعد ١,٣٤٦,٤٠٠ الوافدين المقيمين٤,٧٧٣,٦٠٠ ومجموع السكان والوافدين في عام ٢٠٠٩م ٦,١٢٠,٠٠٠ نسمة، يشكل المواطنون الإماراتيون ما نسبة ١٦,٥ % ويشكل نسبة الأجانب الوافدين والمقيمين ٨٣,٥%، حيث علقت أستاذة علم الاجتماع على ذلك انا أصبحنا أقلية وأنها ليست ضد التواصل بين الثقافات ولكن ضد ان نكون الأضعف فقبل الفورة النفطية كان الأجانب يشكلون في عام ١٩٦٨م نسبة، ٣٦,٥%، من التعداد العام السكان الاصلين المواطنين والوفدين المقيمين ، فقد بلغ مجموع تعداد السكان الاصلين والوافدين المقيمين على ارض الامارات العربية المتحدة حوالي ستة ملايين نسمة لا يشكل المواطنون الاصليون منهم إلا ١٦,٥ %، وكما يلاحظ ان هناك تباين في الهويات القومية والدينية والمذهبية لهذه العمالة الوافدة حيث يوجد أكثر من ١٢٠جنسية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة ولكن الجنسيات الكبيرة الوافدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتركز في الجاليات الهندية والباكستانية والبنغالية والإيرانية والسريلانكية والفليبينية والأندونيسية ومعظم الإناث العاملات في الدولة من الجنسيات الثلاث الأخيرة يعملن كخدمات في المنازل[١].

في التركيبة ألعمري للسكان حيث زادت نسبة السكان في عمر العمل على حساب نقص نسب الأطفال والشيوخ[٢].

ويمكننا القول بان سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية في علاقاتها الدولية تواجه تحديات داخلية في تحقيقها لسيادة والأمن والاستقرار بالبلاد، والتي تمثل في طبيعة التركيبة السكانية من المواطنين والوافدين المقيمين ، فمن خلال ما ذكر فإن التركيبة السكانية في الإمارات خليط غير متجانس، من حيث الانحدار الاجتماعي والولاء القومي من الجنسيات المختلفة، علاوة على ذلك التعصب الطائفي والنزعة العشائرية، ولا شك أن هذه المتناقضات ستفرز حركات سياسية مختلفة ومتباينة في ولاءاتها الخارجية، الأمر الذي يولد عامل ضغط على السياسة الخارجية في التعامل معها واحتوائها، لضمان تحقيق الوحدة والأمن والاستقرار، لذا شكل المحدد الديمغرافي السكاني احد محددات البيئة الداخلية في علاقات الإمارات الدولية التي يأخذه صانع القرار بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار.

ت: المحدد الاقتصادي (الموارد الاقتصادية).

أحد محددات العلاقات الدولية في البيئة الداخلية المحدد الاقتصادي والموارد الطبيعية الاقتصادية والتي ليس للإنسان دخل في وجودها مثل الأراضي الزراعية وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن ونفط وما يعلوها من الغابات والأشجار، فإن طبيعة الموارد لأية دولة تحد من طبيعة العلاقات والتفاعلات الخارجية الدولية[٣].

ويرى الباحث أن التقدم في التقنية الحديثة التكنولوجية، قد ساعد ومكن الإنسان من يحد من أثرها.من حيث إمكانية الاستغلال والتكيف البيئي والتغلب على نقص الكوادر البشرية أو زيادتها أو تأثير المناخ التي تؤثر على التعبئة البشرية الضرورية لاستغلال الموارد الطبيعية، بالإضافة لذلك فإن التقنية والثورة التكنولوجية والكترونية في العصر الحديث أدت إلى تغيرات

---

١) مطر، أحمد عبدالله مطر، واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٧٣-٨٠.

٢) فرجاني، نادر، اوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات، في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩م، من ص ٢٧٤ إلى ٢٧٩.

٣) شراب، ناجي صادق، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جذرية في العلاقات الدولية وتغير المفاهيم الاستراتيجية والكلاسيكية وتغير من موازين القوى التي كانت قائمة قبل عصر الثورة التكنولوجية والتقنية الحديثة.

ففي عالمنا اليوم لم يعد من الممكن القول في الفصل بين الحركة الاقتصادية، والحركة السياسية الخارجية للدولة في علاقاتها الدولية، فالاقتصاد كان وما زال أساس التفاعلات بين الدول مع بعضها البعض صراعا وتعاونا، فبسبب الاقتصاد ولجانب أسباب أخرى انهارت دول كانت في عهد قريب تعد من الدول العظمى القطبية (الاتحاد السوفيتي أنموذجا)[١].

فالقدرة الاقتصادية تؤثر بشكل كبير في عملية تحديد الدولة لسياستها ولعلاقاتها الدولية وأهدافها السياسية الخارجية، ويمتد التأثير ليشمل رفد عملية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بعناصر على قدر كبير من الأهمية، فنرى تأثير المتغير الاقتصادي الذي ينجم عنه من تفاعل متغيرات اقتصادية فرعية متنوعة ومتعددة، أبرزها وأهمها كمية المصادر الطبيعية المتوفرة في الدولة ونوعيتها ومدى نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى نوعية الاعتماد الاقتصادي الخارجي، الاعتمادية المتبادلة أو التبعية[٢].

على نقيض مما أشرنا إليه فالدول التي تتمتع بنظام اقتصادي متوازن وقوي ويحظى بقاعدة ضخمة نسبيا من الموارد الطبيعية أو من الطاقات والقدرات الإنتاجية تكون اقدر على مساندة أهدافها وقراراتها الاستراتيجية الخارجية في علاقاتها الدولية ودائرة انفتاحها أوسع في العلاقات وتمتلك الكثير من المناورة والبدائل.

تعتمد دولة الإمارات في اقتصادها على النفط فهو من أهم الموارد الاقتصادية التي أعطت الدولة أهميتها الدولية حيث تقدر احتياطياتها النفطية المتبتة عام ١٩٩٩م في "٩٨,١٠" بليون برميل من النفط الخام أي ما يعادل حوالي ١٠% من إجمالي الاحتياط العالمي الفعلي هذا الاحتياط النفطي وضع الإمارات بالمرتبة الثالثة على المستوى العالمي في الاحتياطيات النفطية والمرتبة الخامسة كأكبر دولة مصدرة للنفط والمركز الثامن كأكبر دولة منتجة للنفط الخام في

---

١) العلاونة، موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان "اثر التعاون العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا، من سنة ١٩٩٠الى ٢٠٠٣م"، جامعة اليرموك، ٢٠٠٦م، الفصل الأول علاقة السياسة بالاقتصاد (الاقتصاد السياسي)، ص١١.

٢) الرمضاني، مازن إسماعيل، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص ١٦٥-١٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالم، وتقدر المدة الزمنية الاحتياطيات النفطية بأكثر من (١٠٠عام) والقيمة السعرية للاحتياطيات النفطية حاولي ١,٥ تريلون دولار[١].

كما يحتل الغاز مكانة هامة أيضا حيث يقدر الإنتاج الاحتياطي من الغاز الطبيعي ٦٠٠٣ بليون متر مكعب حسب تقديرات ١٩٩٩[٢].

هذه الموارد الاقتصادية والثروة الاحتياطية من النفط والغاز التي تمتلكها الإمارات العربية المتحدة جعلت منها محط الإغراء للأصدقاء والأعداء على حد سواء وزاد من أهميه الإمارات الدولية ووسع مجال نفوذها السياسي والاقتصادي بقدر الاستخدامات النفطية على الصعيد العالمي.

فقد تم استعمال هذه الموارد الطبيعية في العلاقات الدولية كما حصل من حضر تصدير البترول إلى الدول الغربية سنة ١٩٧٣، فقد ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم الدول العربية من خلال مواقفها وسياستها الخارجية فقد قدمت الدعم للعديد من الدول العربية التي عانت من أزمات اقتصادية ومالية صعبة جدا فالتاريخ سجل هذه المكارم الأصيلة لدولة الإمارات العربية المتحدة حكاما وشعبا وسنتطرق لهذه المساعدات في الفصل الثاني في هذه الدراسة مدار البحث لما قدمته الإمارات للأردن.وعلى الصعيد القومي عندما وقعت حرب العاشر من رمضان في شهر تشرين ١٩٧٣م بين الدول العربية وإسرائيل حيث تجمع العرب وتحدوا بالمواقف وفي صف واحد ضد العدو الإسرائيلي متضامنين في وجه أعداء الأمة أطلق رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة أقوال سجلت في صفحات التاريخ المشع والمشرق لدولة الإمارات عندما قال الشيخ زايد " لن يكون النفط العربي أغلى من الدماء العربية " حيث أمر بقطع نفط الإمارات العربية عن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية الدول الآسيوية المساندة لإسرائيل في حربها ضد الدول العربية[٣].

على الرغم من موارد النفط والغاز يشكلان العمود الفقري للدولة، فإن هناك نجاحات حققتها الحكومة من خلال خططها التنموية التي شهدت الدولة في مختلف المجالات، فقد احتلت القطاعات الغير نفطية مكانا مهما من الناتج الإجمالي للدولة فقد ارتفع الناتج الإجمالي

---

١) الأمانة العامة، لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية العدد١٥، ٢٠٠٠م ص، ٧٠-٧١.

٢) عبدالله عبد الخالق، . المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١م، ص ٣٠.

٣) الزعبي، خالد يوسف، زايد والأمة، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقطاعات الغير نفطية على سبيل المثال من ما قيمته ١٣٧ مليار درهم عام ١٩٩٨م إلى ما قيمته ١٤١,٧ مليار درهم عام ١٩٩٩م بمعدل زيادة ٤,٣% في حين ارتفع الناتج الإجمالي للدولة من ٦,٥ مليار درهم عام ١٩٧٢ إلى ٢٦٠ مليار درهم عام ٢٠٠٠م[١].

فقد كان إلى إسهام قطاع الصناعات التحويلية خلال عام ١٩٩٩م بنسبة ١٦,٩% من الناتج المحلي الإجمالي حيث ركزت على الصناعات المنتجات النفطية والبتروكيماوية وصناعة الغاز المسال بالإضافة إلى صناعات الغذائية المتطورة، وصناعة الألمنيوم والاسمنت ومواد البناء وصناعة الدواء[٢].

كانت أنماط الحياة المعيشية والاجتماعية والاقتصادية قبل ظهور النفط، وقبل قيام الدولة وبعد قيامها بالاقتصاد التقليدي حيث كانت الاوضاع الاقتصادية عند نشوء الاتحاد لا تختلف عن باقي بلدان المنطقة، والنشاط الاقتصادي بدائي يعتمد على عملية صناعة اللؤلؤ وتجارته[٣]، والزراعة كانت تعاني في المنطقة عموما ومنها امارات ساحل عمان بسبب ندرة المياه الصالحة للري بالإضافة لضيق المساحات الصالحة للزراعة فكان النشاط الصيد البحري احد الموارد المهمة، فقد شكلت الثروة السمكية وصيد البحر أهم الموارد بالإضافة إلى الرعي وتربية الماشية التي مثلت الثروة الحيوانية والتي تعد احد أركان الاقتصاد الوطني في الإمارات[٤]، وبعد ظهور النفط أحدث تغيرا في أنماط حياة السكان وفي هيكل التركيبة الاجتماعية السياسية إذ صح التعبير .حيث يعد اكتشاف النفط في البلاد طفرة نوعية كبيرة أحدثته، ونقلة كبيرة أسهمت أسهاما فاعلا في رفد اقتصاد الدولة بعنصر هام مضاف لما هو موجود لديها من موارد، كان له اثر في قيام اتحاد الإمارات[٥]، ونتيجة هذه الطفرة والتطورات حققت الحكومة نجاحات من خلال خططها التنموية التي شهدت الدولة في مختلف المجالات، وتوفير متطلبات مواجهة عمليات التحديث في كافة الخدمات المقدمة من قبلها في نشر التعليم والخدمات الصحية والرعاية الصحية من خلال بناء وإقامة المستشفيات والمراكز الصحية والاجتماعية وتزويدها بالكوادر الطبية والمعدات

---

١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٠،- ٢٠٠١، لندن ص ١٧٧.

٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٣. ص ٢٢٤.

٣) الشراب، ناجي صادق، دولة الإمارات العربية لمتحدة، دراسة في السياسة والحكم، مرجع سابق ص ٦٣-٦٤.

٤) غنيم، عبد الرحيم، والشاعر محمد إبراهيم، الاستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مكان النشر بلا، دمشق ١٩٧٨م، ص ٩٠-٩١.

٥) إبراهيم، سعد الدين إبراهيم، التجارب الوحدوية المعاصرة، تجربة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط٤، ١٩٩٩م ص ١٨٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللازمة الحديثة وإقامة البنية التحتية والهياكل الأساسية بما في ذلك الموانىء والمطارات وطرق المواصلات والنقل بين الإمارات وتوفير الخدمات الأساسية للمدن، وإنشاء شبكة للمواصلات السلكية واللاسلكية والماء والكهرباء، وتنمية القرى الصغيرة ونقلها لمدن عصرية حديثة أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة في إعداد الدول التي تستطيع الاستفادة من مصادرها الطبيعية في تنوع الإنتاج والاستثمارات الداعمة لحركتها وعلاقاتها الدولية الخارجية وجعلها أكثر مصداقية وتأثيرا على الصعيدين القومي والدولي انطلاقا منها من قناعة انه لا يوجد استقلال سياسي دون الاستقلال الاقتصادي وتنمية حقيقية لذلك عملت على تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال سيطرتها على غالبية أسهم الشركات المتواجدة على أراضيها التي كانت تتحكم في إنتاج النفط وتسويق وتسعير الثروة النفطية في الدولة فلم تسمح في بقاء هذه الحالة فبذلت جهدا في مفوضات معها حتى استطاعت السيطرة على أسهم هذه الشركات إدراكا منها لمكانتها وهيبتها الدولية[١].

فقد أدرك صناع القرار في دولة الإمارات، السلبيات وانعدام التخطيط، وتم تلافي هذه السلبيات من خلال توجيه الاقتصاد وفق خطط إدارية سليمة تؤدي إلى تنمية، فقد أقامت العديد من الصناعات التحويلية للوفاء بالاحتياجات المحلية خاصة في صناعة مواد البناء وغيرها من الصناعات مستفيدة من التكنولوجيا المعاصرة وعملت على تطوير الزراعة وصيد الأسماك وإنشاء المزارع وتربية الأسماك وعمل السفن والقوارب، والإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات التجارية والمالية التي تعتبر من الموارد لاقتصاد الإمارات بالإضافة باهتمامها بالكوادر الوطنية واستيعابها التطورات العلمية والتكنولوجية، والاستفادة منها إلى أبعد الحدود، من خلال تحقيق وتنويع المشاريع الاقتصادية الصناعية الضخمة والتجارية في إمارتي أبو ظبي ودبي[٢]. حيث نجد العديد من دول العالم تعمل على أن يكون لها مكاتب ومشاريع تجارية في دبي، التي أصبحت اكبر مدينة اقتصادية حيث يتمركز فيها العديد من المشاريع الصناعية والتجارية.

ويمكننا القول لم يعد النفط والغاز شريان الاقتصاد الإماراتي، بل أصبحا من الشرايين العديدة التي تعتمد عليها، بعد تنويع مصادر دخلها القومي، بعد أن كان معتمدا على مصدر واحد او مصدرين، مما ينطوي عليه من مخاطر لكونها مادة ستؤول لنضوب مع مرور الزمن بالإضافة بأن هذه المادة تخضع أسعارها إلى تقلبات السوق العرض والطلب فهي بتالي تخضع

---

١)، ابراهيم سعد الدين ابراهيم،، التجارب الوحدوية المعاصرة، تجربة الإمارات العربية المتحدة مرجع سابق ص ٣٩٣.

٢) شراب ناجي صادق، دولة الإمارات العربية لمتحدة، دراسة في السياسة والحكم، مرجع سابق ص، ٧٦-٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى لظروف سياسية دولية أخرى تؤثر في عملية الإنتاج وتسويق برغم أنها مادة استراتيجية لا يمكن أن يستغنى عنها فهي تخضع وتتأثر بالأزمات كما حدث بأزمة النفط بالنصف الثاني عام ١٩٧٦م عند إغراق السوق العالمي بالنفط وعدم الالتزام الدول المنتجة للنفط بالحصص بالإضافة إلى جملة من الظروف المتشابكة في السياسة الدولية[١].

ومع ذلك فإن طبيعة اقتصاد دولة الإمارات يشكل احد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية في علاقات الإمارات الدولية لكون الاقتصاد يشكل احد تهديدات أمنها فإن اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة على العمالة الأجنبية بلا شك يؤدي بالدولة إلى تبعية اقتصاد الإمارات إلى السوق الرأسمالية والتأثر بأزمتها، بالإضافة إلى حوالات العمالة الخارجية الضخمة ودور الشركات الأجنبية متعددة الجنسية التي أصبحت أحد ركائز السياسة الخارجية الدولية بعد اكتسابها الكثير من الخصائص الدولية والتي تتطلب حمايتها وما تملكه من وسائل مؤثرة على الدولة المستقبلة، من كوادر متخصصة ومناطق نفوذ لممارستها للنشاطات الدبلوماسية والتجسسية[٢]، وما يتخذ من قرارات تضع في حسبانها مصلحة هذه الشركات الاستثمارية التي تؤثر على طبيعة صنع القرار السياسي الخارجي لتحقيق الأمن والاستقرار للدولة والحفاظ على كيانها لما لهذه الشركات من تأثير ثقافي واجتماعي وسياسي على الدولة المستقبلة حتى عند سن الدولة قوانينها فأنها تراعي ذلك وانتقلت من قانونيتها الخاصة إلى القانون العام الدولي المعولم حيث أصبح القانون المطبق هو قانون المنظمة التجارة العالمية الذراع الثالث للعولمة بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٣].

ث: المحدد التاريخي.

إنه من الضروري تناول تاريخ دولة الإمارات العربة المتحدة بشكل مؤجز وذلك لقلة ما هو مكتوب عن دولة الإمارات ولما تمتع به دولة الإمارات من مكانه دولية في إقليمها العربي وفي مجلس التعاون الخليجي وفي الجامعة العربية وما لها من علاقات دولية ومكانه مرموقة بين الدول ومن لها من إنجازات عظيمة يشار إليها بالبنان وما حققته من نجاحات وازدهار وتطور على الصعيد المحلي والدولي في علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية داخل المنظمات الدولية،

---

١) المرجع نفسه، ص، ٦٧-٦٨.

٢) فضة، محمد ابراهيم، مشكلات العلاقات الدولية، دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٠، ص ١٣

٣) العلاونة موسى محمد بحث بعنوان الشركات متعددة الجنسية والعولمة غير منشور، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٤م من ص ٤الى ١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعة العربية، ودول عدم الانحياز والأمم المتحدة ومن خلال انظما مها إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

كانت الإمارات العربية المتحدة مرتبطة تاريخيا بمنطقة ساحل عمان فقد أعلنت هذه القبائل استقلالها بعد انحسار النفوذ البرتغالي في منتصف القرن السابع عشر، وفي منتصف القرن الثامن عشر ارتبط تاريخ الإمارات بالساحل العماني وكان مرتبط بتاريخ قبيلة القواسم كقوة عسكرية ضاربة في نصف القرن الثامن عشر بعد ضعف الحكم في بلاد فارس، ، فقد قادت بريطانيا حملتها العسكرية لمساندة شركة الهند الشرقية عام ١٨١٩ ضد شيوخ القواسم وغيرهم من شيوخ الإمارات فقد حطمت الأسطول البحري لعرب القواسم وقد انتهت الحرب في معاهدة بين الحكومة البريطانية وحكام القواسم وغيرهم من الشيوخ الإمارات على اتفاقية المعاهدة العامة لعام ١٨٢٠م وتبعتها اتفاقية المعاهدة الدائمة للسلام عام ١٨٥٣م وتلتها معاهدة واتفاقية أهم ما جاء فيها المنع والتحريم لعام ١٨٩٢ والتي أدت إلى تولي الحكومة البريطانية الشؤون الخارجية لإمارات ساحل عمان، إلا أن بريطانيا كانت تعترف لحكام الإمارات بالسيادة على أقاليمهم التي ظلت مستقلة عن ارض التاج البريطاني كما اعترفت لهم بشبه استقلال محلي في إدارة شؤونهم الداخلية التي كانت تدار من قبلهم مباشرة.

أن فكرة الاتحاد بين الإمارات تعود لعام ١٩٣٥م ولكن الظروف لم تسعفها لقيامه لأسباب اقتصادية لقلة الموارد واعتماد بعض الإمارات على بريطانيا أما الناحية الإدارية الحكومية للإمارات ظلت متخلفة حتى بداية الستينات فقد كان الحكام يزولون سلطانهم بطريقة اقرب إلى النظام القبلي حيث يعرض الأفراد المتخاصمون مشاكلهم مباشرة إلى الحكام الذين كانوا يصدرون الأحكام المناسبة وقد ساعد على تنمية وتطوير الإدارة الحكومية في بعض الإمارات بتطوير الإدارة الحكومية في بعض هذه الإمارات من خلال أنشاء مجلس حكام إمارات الساحل حيث كان يعقد اجتماع أو اجتماعين في السنة لمناقشة كافة القضايا الإدارية التي كانت تهم الإمارات مثل التنسيق وتنظيم الأمن الداخلي والقضايا الإدارية المشتركة للإمارات.

وقد تم إنشاء بعض الدوائر الحكومية والأساسية كالجمارك والجوازات والشرطة والمعارف والمحاكم في بعض الإمارات الأكثر تقدما أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة في منتصف الستينات وفي عام ١٩٦٥م كانت تبدو إمارة دبي أكثر الإمارات السبع تقدما نظرا إلى موقعها وأهميتها التجارية بالإضافة إلى الإدارة الحكومية والتطور الاقتصادي والاجتماعي فقد أنشئت دوائر حكومية مهمة مثل الجمارك والشرطة والجوازات والصحة والتعليم والمالية والشؤون البلدية والمحاكم وفي أواخر الستينات أنشئت غرفة التجارة، بالإضافة للمحاكم الشرعية التي تنظر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلافات المدنية والجنائية، بالإضافة لوجود لجان مشتركة مشكلة من التجار للنظر في المنازعات التجارية على أساس العرف والعادة التجارية وقد كان حاكم الأمارة يباشر المحاكم وحكمه مطلق في مختلف الأمور وكان يحيل بعض القضايا والمشاكل إلى مدراء الدوائر للنظر فيها.

ج: نظام الحكم الإماراتي (النظام السياسي).

يقصد بالنظام السياسي للدولة، تلك الأنماط المتداخلة والمتشابكة في إطار ينظم فيه اتجاه القوة السياسية، التي تساهم في العمل السياسي الخاص بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية وهي الصادرة عن النظام الدستوري واستقرار الحكم ودور جماعات الضغط والتنظيمات الحزبية، من القوى الداخلية التي لها أثر في السلوك السياسي الخارجي للدولة.

يرى الباحث بأنه يأخذ بالاعتبار هيكل النظام السياسي في السياسة في العلاقات الخارجية، حيث يؤثر في السياسة الخارجية في العلاقات الدولية إذا كان الحكم مطلق، فهو بذلك يمتاز بالمر ونه، في تصريف الأمور السياسية الخارجية في علاقاته الدولية، بينما اذا كان الحكم مقيد غير المطلق حسب نص الدستور، فإن السلوكيات الخارجية لاتكون مرنه بل مقيده ضمن استحقاق الدستور فهي بذلك تمارس ضمن النظام الدستوري في علاقاتها وسياستها الخارجية بمقتضى مواد الدستور، فالنظام الاتحادي له خصوصيات منها ما يزداد الضغط في النظام الاتحادي من اجل مشاركة الأقاليم في الشؤون الخارجية وعلاقاتها الدولية.

فالدولة الاتحادية تكون واضحة المعالم في حال استطاعتها السيطرة على شؤونها الخارجية في علاقاتها الدولية أو عدم استطاعتها، حيث تلعب القناعة الشخصية للمسؤول أو القائد عن النظام السياسي في علاقاتها الخارجية الدولية في هذا المضمار فهي التي تحدد الاتجاهات والقيم والمبادىء والمعتقدات الشخصية لصانع القرار أو صانعي القرار في تعريف المواقف الخارجي ورؤيته في علاقاته الدولية الخارجية[١].

فهناك علاقة بين القناعة الشخصية البيئة النفسية لصانع القرار أو صانعي القرار، وبين المتغيرات البيئية الموضوعية في النسق الدولي والنظام السياسي والخصائص القومية المؤثرة في السياسة الخارجية في العلاقات الدولية،حسب إدراك وفهم القائد السياسي، فالعوامل هي تساهم

١) سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م، من ص ٧- ١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في بناء الحقيقة والقناعة لدى القائد صانع القرار، لذلك فكل واقعة أو حدث له تفسيراته وإدراكه الحسي[١].

إن نظام الحكم في دولة الإمارات العربية المتحدة يتكون من تركيبة اتحادية من سبع إمارات "ابوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القوين، الفجيرة "، فقد أعلن عن استقلالها وقيامها ككيان سياسي في الثاني من شهر ديسمبر ١٩٧١م، كانت تعرف ما قبل الاستقلال في الإمارات المتصالحة، فقد نالت استقلالها بعد ١٥٠ عاما من الاستعمار والتفرقة والحماية البريطانية التي ربطتها في علاقات تعاهدية.

فدولة الإمارات دولة حديثة الاستقلال صغيرة الحجم قليلة السكان تتميز بتعدد الجاليات الوافدة إليها وكثافتها، ومن هذا المنطلق تكمن حساسية وأهمية سياستها الخارجية.

فالتركيبة الاتحادية تختلف عن الدولة الموحدة، ، فالاختلاف يصيب جميع النشاطات ومن ضمنها العلاقات الدولية الخارجية في سياستها الخارجية حيث توجد حكومتان الإمارات حكومة مركزية وحكومة أخرى محليه، تحتفظ بنوع من الكيان الذاتي في سياستها على إقليمها ومواردها الطبيعية[٢].

وبالرغم من الدستور أكد على مبدأ علو دولة الاتحاد حيث نص بالمادة الأولى "إن الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية ذات سادة وعاصمتها واحدة" وقد جاء أيضا(بالمادة ٥) شعبها واحد"، وفي المادة ٦ الفقرة الثانية "يتمتع مواطنوها بجنسية واحدة"، وجاء أيضاً في المادة ٩ الفقرة الأولى "بأن لهم علم وشعار ونشيد وطني واحد".

ويمارس الاتحاد الشؤون الموكلة إليه بموجب ما نص عليه الدستور بنص المادة الثانية من الدستور وبمقتضى أحكام الدستور، السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للأمارات الأعضاء.

---

١) المرجع نفسه، من ص ٣٩٧.

٢) شراب ناجي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الجامعي، العين أبو ظبي، ١٩٨٧م، من ص ١١٦- ١١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فدولة الاتحاد تتمتع بسلطة عليا على الإمارات الأعضاء في المجالين الخارجي والداخلي وتمارس صلاحياتها واختصاصاتها في الشؤون الاتحادية وفقا للدستور ولا حاجة للموافقة أو قرار الإمارات الأعضاء[١].

إلا أن دستور الإمارات لم يأخذ بالفصل بين السلطات كما هو متعارف عليه بالأنظمة البرلمانية حيث أناط الدستور بالمجلس الأعلى للاتحاد ممارسة الوظيفة التشريعية والتنفيذية معا يعاونه بالتشريع هيئة استشارية تتمثل في المجلس الوطني الاتحادي وبالنسبة للوظيفة التنفيذية يعاونه مجلس الوزراء[٢].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية الدولية، فالمادة ١٢٠ بالفقرة واحد من الدستور نصت " على ان ينفرد الاتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الخارجية "بالرغم من أن "المادة ١٢٣ " استثنت من ذلك بعض الصلاحيات عن طريق إعطاء الحق للأمارات الأعضاء بعقد اتفاقيات محدده ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول والأقطار المجاورة لها على أن لا يتعارض مع مصالح الاتحاد وقوانين الاتحاد وشريطة أخطار المجلس الأعلى للاتحاد مسبقا[٣].

وأما فيما يتعلق في العلاقات الإمارات الدولية والتي ينبغي ان تنفذها وتمارسها وزارة الخارجية فقد نص القانون الاتحادي رقم ٤٥ لعام ١٩٩٢ بالمادة ٢ من القانون المذكور بشأن تنظيم وزارة الخارجية على ان تقوم بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية للدولة والإشراف على تنفيذ هذه السياسة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية كما جاء في"المادة ٣" من نفس القانون المذكور الذي نص على أن "وزير الخارجية هو المستشار الرئيس لرئيس الدولة في الشؤون الخارجية ويتخذ القرارات بالأمور السياسية التي تعرض من يوم إلى يوم وفقا للسياسة العامة للدولة التي يقرها المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الدولة، ويتقدم الوزير بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية التي تعلق بتخطيط سياسة الدولة الخارجية والموضوعات ذات الأهمية التي تستلزم اتخاذ القرارات السياسية العليا ويمثل الوزير الوزارة في أجهزة الدولة العليا مع الدول الأخرى والمنظمات ويستقبل رؤساء البعثات المعتمدين لدى الدولة والمبعوثين الخاصين[٤].

---

١) كامل، عبيد محمد، نظم الحكم ودستور الإمارات، ط٢، مطابع البيان، دبي، ١٩٩٧، ص٤١٠.

٢) المرجع نفسه، ص ٤٧٢.

٣) دستور الإمارات العربية المتحدة، الباب السابع، المواد ١٢٠، ١٢٣ الخاصة في توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية.

٤) الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة العدد ٢٤٥ نوفمبر ١٩٩٢م المادة ٣ من قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٩٢، بشأن تنظيم وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ص ١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث بالرغم من الإمارات العربية المتحدة تتكون من تركيبة اتحادية لسبع إمارات إلا أنها جعلت سياستها الخارجية في يد رئيسها حاكم أبوظبي الشيخ زايد بن سلطان وانتقلت إلى ابنه بعد وفاته الشيخ خليفة بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الذي سلك في سياسته سياسة والده ولا بد من التنويه بأن حكام الإمارات الست الأخرى يتمتعون باستقلال ذاتي بالعديد من المسائل المهمة منها استقلال مصادر الطبيعية والتجارة وتنظيم الجمارك ومسائل مالية وقضائية إضافة لمحافظتها على النظام العام.

إن الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية بيد رئيس الدولة الذي يتشاور مع الحكام الستة الآخرين حول المسائل الحاسمة وله الكلمة الأخيرة بشكل عام فقد انتخب الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ لمدة خمسة سنوات ثم تم إعادة انتخابه بالأعوام ١٩٧٦، ١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٩١، ٢٠٠١، فقد منح حق الإشراف العام على الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية بدون قيود[١].

فقد خول له الدستور صلاحيات تتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية حيث نص الدستور بالمادة ٥٤ البند ٩ "يقوم رئيس الاتحاد بتعين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل استقالاتهم ويعزلهم بناء على مجلس وزراء الاتحاد". وفي البند ٦ من نفس المادة ٥٤ أعطي صلاحية توقيع رئيس الاتحاد أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدولة الأجنبية لدى الاتحاد ويتلقى أوراق اعتمادها وله أن يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين الدبلوماسيين كما جاء بالمادة ٥٤ البند ٧[٢].

ويمكننا القول بأن المجلس الوطني الاتحادي قد كرس نهج الشورى في الحكم على مدى أربعة عقود من الممارسة الديمقراطية الفاعلة للمجلس الوطني الاتحادي منذ إعلان تأسيسه في العام ١٩٧٢ من قيام دولة الإمارات.

واستكمالاً للبناء الدستوري للدولة، فقد شهدت الإمارات تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية متلاحقة حيث اتخذت العديد من الخطوات الهامة على الصعيدين الاتحادي والمحلي بهدف إصلاح هيكلة الحكومة وتحسين قدرتها على تلبية مطالب الشعب ومواجهة التحديات ففي الناحية السياسية قد جرى عليها عملية الإصلاح السياسي على المستوى الاتحادي بتوجهات

---

٣ Wiliam Rugh " The foreign policy Of the united Arab Emirates" The(journal Middle East ,volume 50,N1, Winter,1976.

٢) عبيد، محمد كامل، نظم الحكم ودستور الإمارات مرجع سابق، ص ٤٤٨-٤٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد فقد أطلق برنامج "تمكين "في عام ٢٠٠٥، الذي شهد تطورات جوهرية ونوعية في إطار المشاركة السياسية حيث تجسدت أهم الخطوات في عملية الإصلاح السياسي في تعزيز المشاركة الجماهيرية عن طريق انتخابات لأول مرة في عام ٢٠٠٦م لتفعيل دوره ودعم المشاركة المواطنين في الحياة السياسية فكان أنجاز المرحلة الأولي من هذا البرنامج انتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي الذي يتكون من " ٤٠ عضوا" وبمشاركة المرأة واستحداث وزارة تعني بشؤون تطوير العمل البرلماني وهي وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني ومصادقة المجلس الاعلى للاتحاد في الثاني من ديسمبر ٢٠٠٨م على تعديل الدستور لتوسيع صلاحيات المجلس وتمكينة كسلطة تشريعية ورقابية من الاستمرار في ترسيخ العملية الديمقراطية وتطويرها فقد تميزت انتخابات عام ٢٠٠٦ باقبال كبير للمواطنين وبمشاركة واسعة للمرأة في التصويت والترشيح فقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز أول امرأة في الدولة في المؤسسة النيابية، وتعين سبع أخريات، وبذلك تمثلت في ثماني مقاعد، لتصل نسبة تمثيل المرأة في المجلس النيابي إلى ٢٢,٢% والتي تعتبر من أعلى النسب التمثيل النسائي في البرلمانات على مستوى العالم وتمثلت المرأة أيضا بأربعة مقاعد في مجلس الوزراء، فقد اكد رئيس الدولة على عزمة بالمضي على طريق التمكين السياسي وتعميق وترسيخ الممارسة الديمقراطية حتى تصل بالتجربة الديمقراطية إلى مقاصدها بتوسيع نطاق المشاركة وتعزيز دور المجلس الوطني كسلطة تشريعية ورقابية[١].

ومن مهام المجلس الأعلى للاتحاد رسم السياسة العامة لدولة في جميع المسائل الموكولة للاتحاد والنظر في كل ما يحقق مصالح الاتحاد وأهدافه المشتركة للأمارات انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه، والتصديق على القوانين الاتحادية والمعاهدات والاتفاقات الدولية، والموافقة على تعين رئيس مجلس الوزراء ووزراء الاتحاد وقبول استقالته وأعضائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد وتعين رئيس القضاء وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها وفقا لأحكام دستور الإمارات العربية المتحدة، وتعد قرارات المجلس بأغلبية خمسة أعضاء على أن تشمل صوتي إماراتي أبو ظبي ودبي وفقا لأحكام دستور الإمارات.

ويمكنا القول بأن النظام السياسي من محددات العلاقات الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وان رئيس الدولة هو المحرك وصانع السياسة الخارجية في العلاقات الإمارات الدولية، حيث نرى أن هناك اتفاق ضمني من قبل الأعضاء المجلس الأعلى والمسؤولين وعلى المستوى

---

١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧/ ص ٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعبي بأن الشيخ زايد بن سلطان رئيس الدولة له صلاحيات كاملة في اتخاذ القرارات في العلاقات الدولية والشؤون الخارجية انطلاقا من اعتبار مبدئي بأنه بأني الاتحاد والساهر على رعايته، وقد انتقلت هذه الصلاحيات والبيعة الشعبية إلى "الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان" رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الحالي وأصبحت الكلمة الأولى في العلاقات الإمارات الدولية إلى الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان.

ومن خلال تصرفات وأقوال الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر دليل واضح، و يمكننا استشفافه وقراءته وفهمه من تصرفاته،من خلال تصرفاته وأقواله على سبيل المثال عندما أمر " الشيخ زايد بن سلطان" رئيس دولة الإمارات بقطع النفط العربي على الدول ألمسانده لإسرائيل خلال حرب عام ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، و كلمته المشهورة التي قالها في مؤتمر صحفي " ليس النفط العربي بأغلى من الدم العربي "ولم يقتصر على ذلك فالشيخ زايد بن سلطان قد حدد معالم العلاقات الدولية لسياسة الإمارات الخارجية بقوله " نحن في الخليج تسير سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين فنحن في علاقاتنا مع الدول العربية والإسلامية نعتبرها علاقات الأخوة في الإسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف، ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة الأخ لأخيه، أما الخط الأخر لسياستنا مع الدول الغير الإسلامية فهو خط إنساني بحث فعلى اعتبار أننا جزء من العالم الكبير فعلينا واجب ونتعامل معها كثيرا نحترمهم كبشر ويحترمونا كبشر ونكن لهم بقدر ما يكنون لنا من صداقه وود[١].

ثانياً: محددات العلاقات الإماراتية مع البيئة الإقليمية والدولية

أ) الإمارات (ودول مجلس التعاون الخليجي).

ب) الإمارات والمحيط العربي في (جامعة الدول العربية).

ج) الإمارات ودول الجوار في محيطها الإقليمي ومحددات علاقاته مع الجمهورية العراقية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

د) ا محددات العلاقات الإماراتية البريطانية قبل الاستقلال وبعد الاستقلال

أ- الإمارات (ودول مجلس التعاون الخليجي)

١) دولة الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي، ٢٠٠٠-٢٠٠١ ص٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد الإمارات العربية المتحدة امتدادا جغرافيا إلى دول الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي بالإضافة أنها امتدادا ثقافيا لشبة الجزيرة العربية فقد شكلت الإمارات العربية المتحدة عبر المراحل التاريخية تداخلا وتشابكا بالعادات والتقاليد وتقاربا في سمات السياسية والاجتماعية فيما بينها وبين مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست والتي شكلت فيما بعد امتدادا أمنيا للمنطقة ومنطقة الخليج العربي.

إن فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي جرت بناء على اقتراحات متعددة قدمت من قبل الدول كان أهمها الاقتراح السعودي، والمشروع الكويتي والمشروع العماني، وقد تبعها عدت محادثات ثنائية من عام ١٩٧٥م، و بين الدول التي شكلت فيما بعد مجلس التعاون، في مايو ١٩٨١م[١].

وقد ظهرت الفكرة للعمل الجماعي بين دول الخليج في مؤتمر مسقط عام ١٩٧٦م وفي الكويت عام ١٩٧٨م، ثم لقاء قادة دول المجلس على هامش مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الأردن عام ١٩٨٠م ونتيجة للتطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي بعد انهيار نظام الشاه في إيران، واستيلاء الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، وظهور الجمهورية الإسلامية الإيرانية عقب الثورة، واكتساح السوفييت لأفغانستان عام ١٩٧٩م، واندلاع الحرب العراقية–الإيرانية، تبلورت الفكرة على هامش مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف حيث اتفق مبدئياً على قيام المجلس، وبعد سلسلة من الاجتماعات وقع الاتفاق في الرياض في فبراير ١٩٨١م، ثم كان الإعلان عن قيام المجلس في ٢٥ مايو ١٩٨١م في أبو ظبي[٢]، حيث عقد أول قمة للمجلس التعاون لدول الخليج الست "الإمارات، السعودية، سلطنة عمان، قطر، البحرين، الكويت" فقد لوحظ من الديباجة والبيان الختامي للمؤتمر التركيز على الجوانب السياسية التالية:

١- يلحظ من الديباجة أن عضوية المجلس تستهدف الدول المؤسسة فقط ولم يترك الباب مفتوحاً لإضافة دول جديدة، كما نص عليه ميثاق الجامعة العربية وبقية المنظمات الإقليمية والدولية، فهو إذن تنظيم إقليمي محدود العضوية، فقد ذكرت الدول بالاسم، والهدف الأسمى هو الوصول إلى الوحدة بين دوله، ولكن بأسلوب مرحلي يسعى إلى تنسيق أوجه التعاون والتكامل والترابط في جميع المجالات، في

---

١) عبيد، نايف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص ١٤٧الى ١٤٨.

٢) الأشعل، عبد الله ، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٣، ص١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى للوصول إلى الهدف الأسمى، وهو الوحدة بين دول المجلس ويتكون النظام الأساس من ٢٢ مادة، واستكمل النظام الداخلي للمجلس الأعلى، ثم النظام الداخلي للمجلس الوزاري[١]، وقد أبدت كل من دول المنطقة كالعراق واليمن والأردن الرغبة في الانضمام إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي، إلا أن دول المجلس لم تتخذ قراراً بالموافقة على توسيع عضوية المجلس، إلا أن المفاجأة كانت قبول كل من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية في ٢٠١١م في دخول هذا المجلس حيث قبلت عضوية الدولتان من قبل دول المجلس وقد دعم قبول الأردن كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة حيث تم عقد لقاءات وجلسات مكثفة من قبل دول المجلس تبعها لقاءات أردنية خليجية على مستوى وزراء الخارجية تمهيدا في دخول الأردن مع دول المجلس التعاون الخليجي، فقد خرج وزير الخارجية الإماراتي في بيان قال فيه أنه لا يوجد إجماع من قبل دول المجلس التعاون الخليجي في قبول دخول الأردن العضو السابع في مجلس التعاون الخليجي مبررا ذلك ما أصاب الاتحاد الأوروبي من مشاكل اقتصادية في بعض دولة.

٢- أمن واستقرار المنطقة من مسؤولية شعوبها ودولها، وان مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الأعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

٣- رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية.

٤- ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

٥- تأييد الجهود المبذولة لوقف الحرب العراقية الإيرانية[٢].

يرى الباحث أن دولة الإمارات العربية المتحدة بعد انضمامها للمجلس وتصديقها على كافة الاتفاقيات والقرارات الصادرة عن مجلس، اختلفت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية عن المرحلة السابقة قبل قيام المجلس حيث شكلت لحظة فاصلة في علاقاتها وسياستها

---

١) الأشعل، عبد الله : العلاقات الدولية لمجلس التعاون، مرجع سابق ص ١٩٥.

٢) عبيد، نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٣٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية الدولية، بعد انضمامها للمجلس باعتبارها عضوا في منظمة إقليمية لها مؤسساتها وشخصيتها وسياستها ومميزاتها عن المنظمات الإقليمية الأخرى، فهي تلتزم بالاتفاقيات الثنائية بين دول المجلس وتنتهج سياسة ما يحقق لدول المجلس أمنها واستقرارها، فإن التفكير السياسي الاستراتيجي لدى صانع القرار السياسي والاستراتيجي والأمني في دولة الإمارات،يدرك ان منطقة الخليج هي المنطقة الأكثر أهمية سياسياً واستراتيجياً وأمنياً، فالإمارات تقع في قلبها وتنتمي لها بحكم التاريخ والجغرافيا وان المنطقة مليئة بالتوترات والصراعات والحروب ومنطقة غنية بالنفط حيث تمتلك أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، فهي تتبع سياسة غير منحازة إلى حد ما .

فقد أكد ذلك رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في اجتماع لمؤتمر دول عدم الانحياز في كولومبو بتاريخ ١٩٧٦/٨/١٦م في خطاب ألقاه عنه وزير خارجية الإمارات "سيف بن غباش" أكد فيها تمسك الإمارات بمبادىء عدم الانحياز، وضرورة تطوير التعاون بين هذه الدول، وتوحيد مواقفها إزاء القضايا الدولية، وتدعيم الاستقلال الوطني، واحترام السيادة للشعوب وحقها في السلام والأمن، ورفضها التبعية للدول العظمى أو الانضمام لأحلافها العسكرية[١].

فقد كانت هناك محاولات من قبل إدارة" جيمي كارتر "رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، الطلب من دول المنطقة بعد الثورة الإيرانية والغزو السوفيتي لأفغانستان كلاهما جاءتا في عام ١٩٧٩، تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية كانت دولة الإمارات على رأس دول الخليج الرافضه مثل هذا الطلب، ولم توافق على عقد اتفاقية أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية،باعتبار أن الحفاظ على امن الخليج العربي من مسؤولية دولة[٢].

وجاء غزو النظام العراقي واحتلال الكويت ١٩٩٩م ليقلب كل هذه المسلمات والمواقف رأساً على عقب فقد وقفت الإمارات إلى جانب دولة الكويت مادياً وعسكرياً وسياسياً أثناء غزو النظام العراقي "صدام حسين" للكويت[١]. على الرغم من وقوف دول مجلس التعاون لجانب العراق في حربه مع إيران، ولم تكد دول مجلس التعاون الخليج العربي من التقاط أنفاسها بعد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية حتى جاء غزو العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ العضو في مجلس التعاون الخليجي بعد اقل من عامين ليمثل تحدياً أمنياً وسياسياً خطيراً غير مسبوق ومفاجأة لهذه الدول وللوطن العربي وليحدث بذلك شرخاً وأزمة في النظام العربي كادت تجهز

1) William Rugh. Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates, Abu Dhabi: The Emirates Center for Studies and Research, 2002, pp.55-60.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عليه وحربا شبه عالمية شاركت فيه ٣٥ دولة ضد العراق، في وقت شهد العالم تغيرا كبيرا وسريعا وتحولاً من نظام القطبية الثنائية إلى نظام آحادي القطبية تحتله وتتزعمه الولايات المتحدة وتتربع على هيكل النظام العالمي، فقد أعطى غزو العراق للكويت الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة باستخدام القوة ضده وإلحاق خسائر جسيمة بشرية ومادية بمنطقة الخليج واعتماد أمني اكبر على القوى الخارجية وهذه مفارقة كانت دول الخليج لا تريد تدخل أجنبي في المنطقة أو حماية أجنبية أو عقد تحالفات مع دول عظمى أجنبية رغم محاولات الإدارة الأمريكية السابقة بعد اندلاع الثورة الإيرانية أثناء رئاسة "جيمي كارتر "الولايات المتحدة الأمريكية، فدول مجلس التعاون تريد تجنيب المنطقة الصراعات والحروب وان قيام المجلس من اجل أمنها واستقرارها الذي ركز عليه البيان الختامي لقيام مجلس التعاون الخليج، حيث اعتبر أمن واستقرار المنطقة من مسؤولية شعوبها ودولها، وان مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الأعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

ولم يقتصر وقوف الإمارات لجانب الكويت ماديا وعسكريا وسياسيا أثناء الغزو، حتى تحرير الكويت، فلقد أرسلت الإمارات قوات عسكرية لدولة الكويت في شهر مارس ٢٠٠٣م بناء على طلب الكويت وفقا لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف الدفاع عن الكويت في حال تعرضها لأي هجوم خارجي.

وهذا لا يعني أن عضوية المجلس وصلت لمرحلة يلزم أعضاه بأتباع سياسة خارجية موحدة[١]، وعلى الرغم من الخطأ الذي ارتكبه النظام العراقي بغزوه الكويت كانت الإمارات أول دولة خليجية تدعو إلى التسامح العربي وعودة العراق إلى الصف العربي من منطلق التضامن العربي لتجاوز تداعيات أزمة الخليج، فقد كانت أول رحلة جوية تهبط مطار بغداد في ٥ أكتوبر عام ٢٠٠٠ تحمل وفداً رسمياً برئاسة وزير الصحة ومعدات أجهزة طبية وأدوية مهداة من شعب دولة الإمارات إلى شعب وأطفال العراق فكانت من أوائل الدول التي بادرت بفتح سفاراتها في بغداد عام ٢٠٠٠م بالرغم من وقوف الإمارات لجانب الكويت في معركتها لإخراج القوات العراقية من أراضيها.

ب- دولة الإمارات العربية الإمارات والمحيط العربي في (جامعة الدول العربية).

١) عبدالله عبد الخالق، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١م، من ص ٤٨-٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جامعة الدول العربية بعد أربعة أيام من استقلالها بتاريخ ١٩٧١/١٢/٦م ووقعت على ميثاقها والتزمت بكل ما نص عليه الميثاق من واجبات بالإضافة لذلك فإن دولة الإمارات عضو في المنظمات والمؤسسات والهيئات العربية التابعة للجامعة حيث يوجد فيها (٢٠٠) اتحاد ومنظمة وهيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عربية ومنظمات عربية للتنمية الإدارية بالإضافة لاتحاد إذاعات الدول العربية والعديد من المنظمات والهيئات والاتحادات[١].

ويحد من علاقات الإمارات الدولية محددات منها، ميثاق الجامعة ونصوصها، بالإضافة إلى الدول العربية أعضاء الجامعة، فقد التزمت بميثاق الجامعة وما يحقق لدول العربية من مصالح متفق عليها، كما التزمت بما ورد في معاهدة الدفاع العربي المشترك وما نصت عليه من بنود، وتعهدت بعدم أبرام أية اتفاقية تتعارض مع بنود المعاهدة أو أن تسلك في علاقاتها الدولية مسلكا يتناف مع أهداف الأمة العربية، وان الإمارات مازالت تتقيد في علاقاتها الدولية على ما نصت عليه المعاهدة وتعمل على تفعيل دور الجامعة من خلال ما يلي:

١- تقديم الدعم المادي والمعنوي إلى الجامعة العربية وإلى الدول العربية الأعضاء في الجامعة.

٢- تفعيل آلية معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون العسكري بين دول الجامعة العربية، وأن جيش الإمارات العربية المتحدة يضم العديد من أبناء الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة وان اولويات العمل والتعين في الجيش إلى أبناء الدول العربية الخليجية والدول العربية، وقد كان معظم العاملين والمدربين والمعلمين في السبعينيات والثمانينيات من تأسيس القوات المسلحة الإماراتية من الأردن لما لدولتين من علاقات حميمة واحترام متبادل بين القيادتين الحكيمتين.

٣- إنشاء محكمة عدل عربية مختصة تفصل بالمنازعات بين الأطراف العربية –العربية، تعمل تحت مظلة الجامعة العربية.

٤- السعي المستمر في تفعيل التكامل العربي سياسيا واقتصاديا وعسكريا ضمن إطار الجامعة العربية.

---

١) عبدالله عبد الخالق، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق ص ٦٠-٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- المطالبة والعمل في تعديل ميثاق الجامعة ليتماشى مع الأوضاع والقضايا والآليات المعاصرة في النظام الدولي والإقليمي.

ففي القمة العربية التي عقدت في عمان في ٢٨مارس ١٩٩٩م كرر "الشيخ زايد بن سلطان آنهيان" رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بضرورة رفع العقوبات المفروضة على العراق وعبر عن قلقة من تدهور الأوضاع المعيشية في العراق وحث بغداد في مواجهة التزاماتها تجاه الأمم المتحدة. وعبر عن وجهة نظر الإمارات بأن عزل العراق ربما يؤدي بالمستقبل إلى إبعاد شعبه عن شعوب دول الخليج العربية الأخرى وحدوث صرا عات على المدى البعيد، كما أكد مندوب الإمارات في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أكتوبر ٢٠٠١ على إعادة اللحمة بين العراق والكويت وحل المشاكل العالقة الناجمة عن الاحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠م كمسالة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشيا مع القرارات الدولية كما طالب بضرورة إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع الجزاءات الدولية المفروضة على شعب العراق وتحافظ بنفس الوقت على سيادة العراق ووحدة أراضية، كما رفضت دولة الإمارات الحملة الأمريكية لضرب العراق في شهر مارس ٢٠٠٣م وتقدمت في مبادرة للجامعة العربية، فبعد احتلال الأمريكي البريطاني للعراق قامت دولة الإمارات بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية للشعب العراقي.

تعد أهم المنظمات الإقليمية العربية، منظمتين هما: جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية،فدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر الإمارات احد أعضاءها فانها تنتهج سياسة مستقلة فقد تختلف مع بعض الدول الأعضاء في سياستها وعلاقاتها وهذا لا يعني أن عضوية المجلس وصلت لمرحلة يلزم أعضاه بأتباع سياسة خارجية موحدة[١].

الجامعة العربية عملت بكل جهودها لتدعيم الإمارات العربية من كافة النواحي وخاصة عند اجتماعها في عام ١٩٦٤م فد اتخذ فيها مجلس الجامعة عدة قرارات وتوصيات لتأكيد عروبة الخليج العربي وحق الإمارات فيه في فرض سيادتها واستقلالها الكامل.

كما أصدرت الجامعة العربية قرار بإنشاء صندوق تشارك فيه الدول الأعضاء المعنية في تلك الأمور لدعم الإمارات العربية ولكن الإنجليز عارضوا تدخل الجامعة في شؤون الإمارات العربية الداخلية خوفا من ظهور روح الاستقلال والوطنية والتحرر.

---

١) عبدالله عبد الخالق، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١م، من ص ٤٨-٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لموقف الجامعة العربية من الجزر الإماراتية الثلاث، يمكننا القول بأن موقف جميع الدول العربية ومن ضمنها سوريا حليفة إيران الاستراتيجي كان موقف تضامن ودعم للأمارات، فلم تتردد الدول العربية في التضامن ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة، اتجاه حقها في الجزر الثلاث جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي استولت عليهم الجمهورية الإسلامية إيران، فقد صدر قرار من المجلس الوزاري للجامعة العربية بالإجماع يرفع هذا النزاع إلى الأمم المتحدة فما كان من رد فعل الخارجية الإيرانية إلا وصفت هذا التحرك بأنه غير مسؤول فقد أقدمت إيران على إجراءات بضم هذه الجزر مما أدى إلى إحياء النزاع في الجزر فالإجراءات التي اتخذتها إيران، في جزيرة أبو موسى في ١٩٩٢/٨/٢٨ بأن منعت السلطات الإيرانية من القاء مراسي السفينة وطالبت ركاب السفينة في تأشيرات وهذا الأجراء ما هو إلا انتهاك للوضع القانوني للجزيرة التابعة لإمارة الشارقة، فقد سبق أن ضمت إيران جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عام ١٩٧١م بل لم تكتفي بذلك وطالبت بضم جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة لهذا دخلت إمارة الشارقة مع إيران في مفاوضات تم الاتفاق على مشاطرة الحكم في الجزيرة بين إيران والشارقة ولكن الوضع اختلف عن عام ١٩٧١م فهي تريد ضم الجزر الثلاث فالدول العربية كافة تضامنت مع دولة الإمارات العربية المتحدة ولم تكتفي بالتضامن بل أبدت استعدادها إلى ابعد من ذلك لأي أجراء يؤخذ من شأنه إعادة السيادة الإماراتية للجزر الثلاث،فقد اتهم الرئيس المصري حسني مبارك إيران بأنها تسعى من أجل السيطرة على منطقة الخليج، مما دعى إيران بالرد بالقول أن هذا الذي يدور الآن ما هو إلا مؤامرة أمريكية تهدف إلى زعزعة الاستقرار بين إيران والدول العربية[١]، وهذا ما يؤكد أن الجامعة العربية والدول العربية تدعم الإمارات العربية المتحدة في حقها الشرعي وسيادتها على الجزر المحتلة.

ج) الإمارات ودول الجوار في محيطها الإقليمي ومحددات علاقاته مع الجمهورية العراقية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الإمارات ودول الجوار في محيطها الإقليمي ومحددات علاقاته معها. العراق، إيران تقع في المحيط الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دول عربية وغير عربية ومن بين هذه الدول العربية، الجمهورية العراقية والجمهورية اليمنية، وهناك دولة غير عربية هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية، للأمارات العربية المتحدة علاقات مع هذه الدول علاقات سياسية وعلاقات اقتصادية وهناك اختلاف وتباين في العلاقات الدولية فيما بينها وبين الإمارات حسب الظروف الدولية

١) الفراء عبد الناصر، زايد والإمارات، وزارة الأعلام والثقافة أبو ظبي ص ١٥٦-١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمشاكل لذا يرى الباحث بان يتحدث عن هذه العلاقات الإماراتية مع كل من العراق وإيران كل على حدا من اجل أثراء هذه الدراسة وبيان أهميتها بالنسبة للأمارات ومدى تأثر العلاقات بينها وبين هاتان الدولتان حسب الظروف والأحداث والمستجدات التي طرأت ومدى تأثيرها على العلاقات حيث باتت التحولات والتغيرات المتسارعة في العلاقات الدولية السياسية والدبلوماسية تؤرق صناع القرار والقادة السياسيين لإعادة النظر في سياسات دولهم الخارجية بما يتناغم مع مصالحها وأهدافها من اجل تعزيز علاقاتها الودية والسؤال المطروح هو كيفية تعامل الإمارات مع هذه الدول بالرغم من تشابك المصالح والاعتماد المتبادل في خضم الإحداث المتسارعة فالمنطقة مليئة بالتوترات والصرعات والأطماع سواء بين الدول الإقليمية أو الدول الكبرى التي تبحث عن مصالحها بحكم موقعها الاستراتيجي ومواردها النفطية فقد شهدت ثلاثة حروب متتالية، الحرب العراقية الإيرانية وحرب تحرير الكويت وحرب احتلال العراق بالإضافة إلى احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

أولاً: الإمارات العربية المتحدة ومحددات علاقاتها مع العراق

تعد كلاً من الجمهورية العراقية والجمهورية اليمنية من دول الخليج العربي، إلا أن كلا الدولتين ليستا من دول مجلس التعاون الخليج، على الرغم أن العراق يعد العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليج العربي، وثقلاً مؤثراً في السياسات العربية والإقليمية الخليجية نظرا لموقع العراق الجغرافي الاستراتيجي، والإمارات إحدى هذه الدول وان اختيار الباحث دراسة العلاقات الإماراتية العراقية لبيان العلاقات البينية ومدى تأثير الحرب الخليج الأولى وغزو العراق للكويت على العلاقات الثنائية.

فقد أدى العراق دوره على الصعيد النظام العربي بعامه وعلى الصعيد النظام الإقليمي الخليجي فهو يشكل إرثا تاريخيا حضاري عميق بالإضافة إلى موقعة الجغرافي وتنوع موارده الاقتصادية وقوته العسكرية الكبيرة[١].

على الرغم من تأرجح العراق تبعا لمتغيرات أنظمته الداخلية إلا أنه كان يؤدي دوره بعد عام ١٩٦٨ بشكل حاضر ومستمر على الصعيد النظام العربي والإقليمي في ظل إطار البيئة الجغرافية التي ينتمي إليها والدول المختلفة في الإقليم الواحد[١].

---

١) جاسور، ناظم عبد الواحد، العراق المعادلة الخليجية الإقليمية رؤية مستقبلية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد العدد ٦، ١٩٩٩م، ص١٣٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهناك معايير عامة لمنظومات التعاون بين أطراف الإقليم الذي يشكل العراق والإمارات جزءا منه فالعراق كان ولا يزال ذو فلسفة قومية ينطلق في دوره المعبر في سياسته الخارجية كدولة إقليمية يسعى إلى التعامل مع المعطيات الإقليمية على أساس الموقف المبدئي القومي المقرون برؤية عقلانية حسب معطيات الموقف الإقليمي والدولي هذا الأمر جسده في الانفتاح على الساحة العربية باتجاهين أساسين[٢].

أولاً: تطور العلاقات مع أقطار الخليج العربي باعتباره جزءا من تكوينه الجغرافي.

ثانياً: الدخول في إطار محوري للتعاون الإقليمي ضمن إطار محلي التعاون العربي.

فالعراق يرتبط في دول الخليج العربي بوصفه دولة خليجية بروابط قوية، صلات تربط بين شعب العراق وشعوب هذه الدول الخليجية التي تمثل في اللغة والتاريخ والدين والعادات والتقاليد والمصير المشترك فالعراق ودول الخليج والإمارات مدار الدراسة لا يمكن تجزئته، فمن الناحية التاريخية عزز العراق صلاته مع دول الخليج العربي انطلاقا من أحساسة القومي وإيمانه بعروبة الخليج حيث تكمن نظرة العراق إلى الأراضي العربية كوحدة لا تتجزأ فقد ركز النظام العراقي على تلك الصلة، فقد وضع الرئيس صدام حسين قضية عروبة الخليج وأهمية الحفاظ على عروبة أقطاره فوق كل اعتبار، فرفض الوجود الاستعماري العدواني فيها، فقد دعم استقلال دول الخليج العربي من السيطرة الاستعمارية، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة فقد أعلن العراق وقوفه لجانب دولة الإمارات العربية المتحدة وانتقاده واستنكاره للموقف البريطاني والأمريكي الساكن إزاء هذا العدوان الإيراني، فيما يتعلق بقيام إيران بغزوها للجزر العربية الثلاث" طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى".

فقد استنكر العراق العدوان الإيراني المسلح على الجزر الإماراتية العربية الثلاث واحتلالها واعتبر قيام دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة على طريق الصحيح وضرورة لحماية عروبة الخليج[٣].

---

١) الحديثي هاني، العراق ومحيطة العربي، دور العراق كموازن اقليمي، مركز دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٦، من ص ٥٥ إلى ٥٧.

٢) المرجع نفسه ص ٦٠.

٣) صالح، غانم محمد، الخليج العربي والتطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢م، من ص ٣٣٩ إلى ٣٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد كانت حصيلتي الحروب التي خاضها العراق مع إيران واحتلال العراق الكويت عشرات الآلاف من القتلى ومئات الآلاف من الجرحى وإعداد لا تحصى من المهاجرين إضافة أن الخسائر تقدر ببلايين الدولارات كانت من نتائجها تقويض وأعاقت التنمية لهذه الدول لعقود من الزمن حيث قدر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ٢٠٠١,٢٠٠٢م عدد القتلى في الحرب العراقية الإيرانية من ١٩٨٠الى ١٩٨٨م حوالي" ٥٠٠الف قتيل "والخسائر المادية حوالي" ١٥٠ مليار دولار"، كما قدر المعهد عدد القتلى في حرب تحرير الكويت ١٩٩٠-١٩٩١م حوالي ٢٠الف قتيل والخسائر المادية تقدر حوالي ١٠٢ مليار دولار[١].

على الرغم من الخطأ الذي ارتكبه النظام العراقي، المتمثل بالقيادة العراقية في رئيس الجمهورية العراقية "صدام حسين"، من غزو الكويت وعدم السماع المناشدة العربية والخليجية ومطالبته في الانسحاب، فقد كانت الإمارات من أوائل الدول الخليجية والعربية الداعية إلى التسامح وعودة العراق إلى الصف العربي ورفع الحصار الاقتصادي عن الشعب العراقي،انطلاقا من حرصها على ضرورة التضامن العربي وتجاوز مرارات وتداعيات أزمة الخليج.

ففي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان في ٢٨ مارس ١٩٩٩ عبر "الشيخ زايد بن سلطان" رئيس دولة الإمارات عن وجهة نظره بضرورة رفع العقوبات المفروضة على العراق، فقد عبر عن قلقة من تدهور الأوضاع المعيشية في العراق، وحث بغداد على مواجهة التزاماتها تجاه الأمم المتحدة وان الإمارات ترى ان عزل العراق ربما يؤدي إلى إبعاد شعبه عن شعوب دول الخليج العربية الأخرى وسيؤدي إلى صراعات على المدى البعيد، كما كرر ذلك فيفي كلمته في ٢ ديسمبر ١٩٩٩م ودعا الدول العربية لوضع خلافاتها جانبا وإلى تجاوز الأزمة ومساعدة الشعب العراق وأطفال العراق وبضرورة رفع الحصار عن الشعب العراقي[٢].

فقد هبطت أول رحلة حوبة لطيران الإمارات مطار بغداد في ٥ أكتوبر ٢٠٠٠م وكانت تحمل على متنها وفدا رسميا برئاسة وزير الصحة يحمل معه معدات طلبة وأجهزة وأدوية مهداه من شعب الإمارات إلى أطفال الشعب العراقي، ولم تكتفي الإمارات بذلك فكانت من أوائل الدول الخليجية والعربية التي فتحت سفاراتها في بغداد في ٢٠٠٠م[٣].

---

١) عبيد نايف على، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ١٤٧-١٤٨.

2) Inteligence "United Arab Emirates" Country Report, April, p.14. Economist.

3) Wilim Rugh, Diplomacy and Defense Policy of United Arab Emirates, Abu Dhabi: The Emirates Cener for Strategic studies and research, 2002, p.p 55-59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة اكد مندوب دولة الإمارات في أكتوبر ٢٠٠١م على ضرورة إعادة اللحمة بين العراق والكويت وهذا يتطلب العمل الجاد في إيجاد حل للمشاكل العالقة الناجمة عن احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى تمشيا القرارات الدولية ومطالبة في إيجاد صيغة سياسية مقبولة من جميع الأطراف تكفل رفع الحصار عن العراق ووحدة أراضية، كما رفضت الحملة الأمريكية البريطانية لضرب العراق في شهر مارس ٢٠٠٣م وتقدمت في مبادرة للجامعة العربية في حينها.

ثانياً: دولة الإمارات العربية المتحدة ومحددات علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تعد إيران إحدى الدول الخليجية، غير عربية وهي تمتد على الساحل الشرقي للخليج العربي ففي بداية القرن العشرين بداء التطلع الإيراني على الساحل الغربي من الخليج العربي خاصة بعد اكتشاف النفط وتزايد لأهميته الاستراتيجية الحربية فقد رجعت إلى سجلاتها القديمة بأنها قد سيطرت على بعض المناطق حينا من الدهر وفي حقبة من الزمن في القرنين السابع عشر والثامن عشر وأنها بذلك يكون لها حقوق السيادة عليها بل ذهب ت إلى ابعد من ذلك على أنها إقليم من أقاليم فارس وجزء من أراضيها وتمسكت بتسمية الخليج العربي بالخليج الفارسي معتقدة بذلك بأنها سوف يكسبها حقوقا[١].

الإمارات تقع ضمن طموحات التوسع الإيراني فد اتسمت علاقة دولة الإمارات العربية مع إيران بالتوتر منذ احتلال إيران الجزر العربية الثلاث. طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى، عام ١٩٧١م واعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية.

أن الجزر التي تحتلها إيران هي جزر إماراتية وان إيران في موقفها وتعنتها وعدم إعادة الحقوق والجزر إلى الإمارات يعد مثل تعنت إسرائيل في قضمها الأراضي العربية[٢].

لقد تعددت الدعوات العربية من خلال القمم العربية والمؤتمرات إلى إيران بإعادة الجزر الثلاثة إلى الإمارات والجلوس مع الإمارات وحلها فقد أكدت دول إعلان دمشق في ختام اجتماعاتها في القاهرة لدولة الإمارات في مطالبتها باستعادة سيادتها الكاملة على الجزر التي احتلتها إيران وهي جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة العسكرية فقد كان لذلك اثر وموقع وتقدير

---

١) نوفل سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربية وجنوب الجزيرة معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٦٠ ص٩٢.

٢) العلاونة موسى، السلوك الأمريكي والإسرائيلي والإيراني في قضم واحتلال الأراضي العربية ونهب ثرواتها، الموقع الالكتروني الزرقاء نيروز، بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جيد في نفس الإمارات فقد أعربت المصادر السياسية والدبلوماسية عن ارتياحها وتقديرها لهذا الإعلان بينما استنكرت إيران ذلك ووصفته بأنه إذكاء لسوء تفاهم بين الإمارات وإيران وهذا من نوع التضليل السياسي بينما موقف الدول العربية دعم لموقف الإمارات السياسي في استعادة سياستها وسيادتها كاملة على الجزر وهذا يتفق مع القوانين والأعراف الدولية دفعا لإيران على الاستجابة إلى الدعوات السلمية التي أطلقتها الإمارات أكثر من مرة طوال السنين الماضية لحل النزاع سلميا في إطار القانون الدولي ومحكمة العدل الدولية[١].

فقد وضعت الدول العربية قضية الجزر الإماراتية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى" على جدول أعمالها في مؤتمرات واجتماعاتها المختلفة وأنها تؤيد الادعاءات الإماراتية بحقها بهذه الجزر وتطالب إيران في حلها من خلال مفاوضات المباشرة وبالطرق السلمية، كما أكد وزير الخارجية الإماراتي الشيخ "عبدالله بن زايد" أن قضية احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تشكل عاملا سلبا في العلاقة بين البلدين وستظل مؤلمة بالنسبة لكل مواطني الدولة، وان احتلال ارض عربية هو احتلال وليس سوء فهم ولا فرق بين احتلال إسرائيل للجولان أو الضفة الغربية فلسطين فالاحتلاح هو الاحتلال ولا توجد ارض عربية أغلى من ارض عربية أخرى وان المقارنة بين إسرائيل وإيران هو الاحتلال وان إيران تقف موقف التعنت والرافض لكل المبادرات الإماراتية والعربية لحل القضية بالتفاوض المباشر أو التحكيم الدولي، فالمواطنين الإماراتين على هذه الجزر عرب يحتاجوا إلى مد يد العون والمساعدة لهم وإيران تحول دون تقديم الإمارات أي مساعدة إلى الشعب الإمارات على هذه الجزر[٢].

فالإمارات منذ قيامها تنتهج سياسة خارجية تقوم على التعايش السلمي والتسامح لضمان استقرار المنطقة وازدهارها وهي تعمل على هذا المبداء في العلاقات الإقليمية والدولية وكما تؤمن بأن العيش بأمان وبدون تهديد الإنسان يعتبر حق مقدس للإنسان أفرادا وجماعات شعوبا ودولا فقد ترجمت ذلك بالعمل على إشاعة مفاهيم الصداقة واحترام حق الآخرين بالحياة الآمنة الكريمة غير خاضعة للتهديد فهي تواصل إتباع نهج السلمي والدبلوماسية المرنة بشأن احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث منذ عام ١٩٧١ بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الجادة والمباشرة أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، فقد حظى هذا النهج القبول والدعم من قبل

---

١) الكفروي، محمود عبد الحميد، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، دار قتيبة، القاهرة د.ت، ص ١٠٣.

٢) **www.albainh.net** بتاريخ ٢٠١٠/٦/٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دول مجلس التعاون وجامع الدول العربية والمجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة لدولة الإمارات العربية المتحدة[١].

ففي مناسبة العيد الوطني للإمارات جدد رئيس دولة الإمارات "الشيخ خليفة بن زايد" دعوة الجمهورية إيران الإسلامية للتجاوب مع المساعي السلمية لدولة الإمارات في استعادة حقوقها الوطنية وسيادتها على الجزر الثلاث التي تحتلها إيران وقال أننا مازلنا على مبادئنا نرفع رايات التعايش السلمي والاحترام المتبادل والتوازن مثمنين الاصطفاف الخليجي والعربي والإسلامي وراء حقنا المشروع في جزرنا الثلاث المحتلة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وبالرغم عدم تجاوب الجمهورية إيران الإسلامية فما زلنا نغلب منطق التعاون مؤكدين أهمية النأي بالقضية عن أي نزاعات أخرى متمسكين بأن لا سبيل أمام الطرفين غير المفاوضات ثنائية مباشرة أو بتحكيم دولي بما يعزز فرص الامن والاستقرار في المنطقة[٢].

إن علاقات دول الإمارات العربي المتحدة مع جمهورية إيرانية الإسلامية تحدها محددات لا يمكن إغفالها أو تجاهلها يأخذ بها صاحب القرار السياسي في دولة الإمارات العربية بعين الاعتبار ويمكن إجمالها بما يلي:

١- إن إيران دولة جارة قوية عسكريا واقتصاديا و لا يمكن الاستهانة بها.

٢- إن إيران دولة مسلمة.

٣- وجود جالية إيرانية كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن أن تسبب للأمارات مشاكل إرهابية وخسائر اقتصادية في حالة نشوب نزاع لا قدر الله.

٤- هناك اتفاقيات اقتصادية وتبادل تجاري ومصالح بين البلدين واستثمارات متبادلة في كلا الدولتين.

لذلك تنتهج الإمارات سياسة سلمية في التعامل مع إيران باحتلالها الجزر الإماراتية الثلاث فقد قال وزير خارجية الإمارات: "ان مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، مشكلة يجمع عليها العرب". وأشار إلى "وجود موقف عربي مع إنهاء احتلال هذه الجزر، بأي طريقة كانت". وقال "إن الإمارات تؤكد قبولها بمبدأ التحاور مع إيران لحل هذه المشكلة أو من خلال اللجوء إلى التحكيم من خلال المحكمة الدولية"، مضيفاً أن "الإمارات معنية بعلاقات عربية

١) الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص ٩٢.

٢) نفس المرجع الكتاب السنوي، ص ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايجابية وبعلاقات ايجابية أيضا مع دول الجوار" خاتماً جوابه بالقول: "الإيرانيون لا يتعاملون مع هذا الأمر بجدية نافياً أن تكون مطالبة الإمارات بجزرها مرتبطة بتلبية رغبات خارجية تريد التأثير سلبا على العلاقات العربية الإيرانية"، مؤكدا على ضرورة الابتعاد عن هكذا لغة بشأن مطالب الإمارات العادلة والشرعية على كافة المستويات، دوليا وعربياً وقانونياً وتاريخيا"[١].

فقد كان موقف الدول العربية من الجزر الثلاث بالاضافة إلى موقف سوريا الحليف الاستراتيجي لايران منسجما مع مواقف الدول العربية في الجامعة العربية فلم تتردد في التضامن ومساندة دولة الإمارات العربية المتحده اتجاه حقها في الجزر الثلاث جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي استولت عليهم الجمهورية الاسلامية إيران فقد صدر قرار من المجلس الوزاري للجامعة العربية بالاجماع برفع هذا النزاع إلى الامم المتحدة.

فقد أقدمت إيران على ضم هذه الجزر مما أدى إلى إحياء الاجراءات التي اتخذتها السلطات الايرانية في جزيرة أبو موسى في ١٩٩٢/٨/٢٨ بمنع القاء مراسي السفينة الاماراتية وطالبت ركاب السفينة في تأشيرات مثل هذا الاجراء يعد انتهاك للوضع القانوني للجزيرة التابعة لامارة الشارقة، فقد سبق ان ضمت إيران جزيرتي طنب الكبرى وطنب الضغرى عام ١٩٧١م بل لم تكتفي بذلك وطالبت بضم جزيرة أبو موسى التابعة لامارة الشارقة لهذا دخلت امارة الشارقة مع إيران في مفاوضات تم الاتفاق على مشاطرة الحكم في الجزيرة بين إيران والشارقة ولكن الوضع اختلف عن عام ١٩٧١م فهي تريد ضم الجزر الثلاث فالدول العربية كافة تضامنت مع دولة الإمارات العربية المتحدة ولم تكتفِ بالتضامن بل أبدت استعدادها إلى أبعد من ذلك لأي إجراء من شأنه إعادة السيادة الإماراتية على الجزر الثلاث، المحتلة من قبل إيران، فقد اتهم الرئيس المصري حسني مبارك إيران بأنها تسعى من أجل السيطرة على منطقة الخليج.

مما دعى الساسة الإيرانيين بالرد بالقول ان هذه مؤمرة أمريكية تهدف إلى زعزعة الاستقرار بين إيران والدول العربية فقد كان رد فعل الخارجية الإيرانية بأن وصفت هذا التحرك بأنه غير مسؤول[٢].

٥) محددات العلاقات الإماراتية البريطانية قبل الاستقلال وبعد الاستقلال

---

١) http://www.aawsat.com/details.asp تاريخ ٢٠١٠/٤/١٠

٢) الفراء عبد الناصر، زايد والإمارات، وزارة الاعلام والثقافة أبو ظبي ص ١٥٦-١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها الدولية السياسية سياسة حكيمة مستندة على قاعدة إحلال السلام العالمي لذا تنتهج في علاقاتها الدولية خطاً مستقلاً متوازياً في التعامل،.ففي مناسبة العيد الوطني ٣٨ لدولة الإمارات في الأول من ديسمبر قال "الشيخ خليفة بن زايد قد اثبت الأيام سلامة النهج الذي اتبعناه خلال العقود الماضية وسنظل منتهجين سياسة خارجية متوازنة أخذه بالانفتاح وبالصداقة مبدأ وبمصالح الدولة هدفا فالسياسة الخارجية غايتها تأكيد سيادة الدولة وصيانة كيانها وحماية أمنها، متخذين من الجيران أصدقاء وشركاء ساعين إلى توثيق أواصر التعاون مع الدول الخليجية والعربية والإسلامية والتكتلات السياسية والأمنية والاقتصادية داعمين الجهد ألأممي والإقليمي لمواجهة التطرف والإرهاب، والجهود الدولية لفض النزاعات وإخماد بؤر لتوتر وتحمل الالتزامات المترتبة عليها والمساهمة في تطوير نظام دولي أكثر عدلا وأنصافا[١].

فقد ارتبطت دولة الإمارات العربية المتحدة باتفاقيات ثقافية وتجارية وعسكرية مع بريطانيا والعديد من دول العالم الرئيسية خاصة الولايات المتحدة و وفرنسا واليابان انطلاقاً من السياسة الحكيمة لدولة الإمارات في مد جسور الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم أصبحت لدول الإمارات علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع ١٤٥ دولة من دول العالم البالغ عددها ١٩١ دولة وبلغ عدد السفارات المقيمة لدى الدولة ٧١ سفارة مقيمة مقابل ٣ سفارات عام ١٩٧١م وهي سفارات بريطانيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول التي اعترفت رسميا بدولة الإمارات وتبعها آخرون ففي عام ١٩٧٢ وصل عدد الدول التي اعترفت بدولة الإمارات ١٥ دولة حسب التسلسل التالي بريطانيا، باكستان، الولايات المتحدة الأمريكية و الكويت، الهند، السودان، لبنان، ليبيا، هولندا، اليمن الشمالي، فرنسا، مصر، العراق، الأردن، تونس كما بلغ عدد السفارات الغير قيمة لدى الدولة ٣٠ سفارة وعدد القنصليات ٥٢ قنصلية في دبي ويوجد في دول الإمارات " ٥" مكتب لبرامج إقليمية ودولية ومنظمات مقيمة ولدى الدولة "٥٦" سفارة في الخارج وبعثتان دائمتان في كل من نيويورك وجنيف إضافة إلى سبع قنصليات عامة[٢].

فقد ارتبطت الإمارات فقد ارتبطت الإمارات العربية المتحدة مع بريطانيا ومع الدول الأوروبية الصديقة ومع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصدر البرلمان الأوروبي في جلسته في

---

١) الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٠م ص ٨٤

٢) عبيد نايف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين لنظرية والتطبيق، مرجع سابق من ص ١٠٩-١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستراسبورغ في منتصف آذار ١٩٩٣ بيان في احقيت دولة الإمارات التاريخية في الجزر الثلاث التي تحتلهم إيران وتأييده ومساندته لموقف مجلس التعاون لدول الخليج من احتلال القوات الإيرانية الجزر الثلاثة جزيرة أبو موسى وجزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى، والتي تعود أحقيتها التاريخية لدولة الإمارات ولم يكتفي البيان بذلك بل طالب رئيس البرلمان بنقل هذا التأييد إلى حكومات الدول الأعضاء في البرلمان الأوروبي ووعدت بالقيام بالمساعي لإعادة الجزر للأمارات وكانت الأمانة العامة لمجلس التعاون قد أعلنت في جلستها التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٢م بالغ استنكارها لاحتلال إيران الجزر الثلاث باعتبارها عضوا في مجلس التعاون الخليجي وتضمن البيان الختامي التاييد التام والمطلق لدولة الإمارات العربية المتحدة والعمل من خلال الطرق السلمية لاستعادة الإمارات الجزر الثلاث فقد تلقت الامانة العامة لمجلس التعاون بالرياض البيان الأوروبي بارتياح أيضا على عدم الرضا لسياسة إيران الخارجية غير السليمة[١].

ولدراسة العلاقات الإماراتية البريطانية ومحدداتها لا بد من أن نفرق بين العلاقات قبل الاستقلال وبعد الاستقلال لذا يرى الباحث لإثراء الدراسة فانه من الضروري سرد تاريخي مؤجز لبيان العلاقات الإماراتية البريطانية أبان الاحتلال البريطاني الاستعماري، أثناء تواجده وسيطرته على منطقة الخليج والإمارات خاصة مدار الدراسة قبل وبعد الاستقلال نظرا لضعف وقلة الدراسات بهذا الخصوص وحتى يستفيد منها صانع القرار والأكاديميين والباحثين على أمل أن نكون قد أنصفنا الإمارات وقد أضفنا معلومة يستفيد منها المهتمين والباحثين.

أولاً: العلاقات الإماراتية البريطانية قبل الاستقلال ١٩٧١م ومحدداتها.

سيطرت بريطانيا على الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج ١٥٠ عاما، وان الدراسات التاريخية المتعلقة بالعلاقات منطقة الخليج مع بريطانيا بصفة عامة والإمارات بصفة خاصة التي تعد جزءا منها تعاني من نقص كبير، بالرغم من وجود كم هائل من الوثائق البريطانية، ومن وثائق الشركات الاستعمارية مثل شركة الهند الشرقية، وان رسائل ومراسلات الضباط ورجال السياسة والرحالة وغيرهم مما أقاموا أو جابوا منطقة الخليج تعد مرجع مهم ومادة تاريخية لمؤرخي التاريخ الحديث، حيث الدراسات التي تتطرق إلى مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية شحيحة، لذا تعد هذه الوثائق مرجع ومادة تاريخية حيث كانت منطقة الخليج والدول العربية تحت سيطرتها وهيمنتها، ولكونها كتبت بصفة رسمية من قبل رجال الإدارة والساسة البريطانيين لحكوماتهم، ولكونها كتبت في وقت ومكان الحدث من قبل السلطة المهيمنة

١) الفرا عبد الناصر زيد والإمارات، وزارة الاعلام والثقافة، ص ١٥٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صاحبة الكلمة والقرار بالمنطقة، إلا أنها كتبت بوجهة النظر البريطانية، وهذا لا يقلل من أهمية المعلومات والمراسلات والتقارير[١].

فالإمارات العربية المتحدة جزءا من الإقليم التي عرفت تاريخيا باسم ساحل عمان، أو الإمارات المتصالحة قبل ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت ضمن التاريخ العماني، ولا نريد سرد التاريخ ولكن نريد بيان طبيعة الحياة والعلاقة الإماراتية البريطانية، حيث ذكرنا في المبحث الأول وفي المطلب الثاني تحديدا عن أهميتها كموقع استراتيجي وكان تاريخها مليئا بالإحداث والتطورات ففي السلم كانت الأساطيل سكان المنطقة ولخبراتهم البحرية تجوب الدول المطلة على المحيط الهندي من أسيا وإفريقيا وبين أوروبا عبر الطرق التجارية المعهودة وكان لموقعها الاستراتيجي وأهميته مطمع وسببا للحروب في المنطقة وتداور الاستعمار عليها من الاستعمار البرتغالي والبريطاني وتنافس الهولندي والفرنسي فقد سيطر البرتغاليين على المنطقة قرابة القرنين كاملين تمكنوا خلالها وبأساليبهم الاستعمارية من تدمير كل اثر للتجارة العربية حيث تم احتلال مسقط وجزيرة هرمز ودمر مدينة خور فكان وإحراقها، وبعد ان توحد العمانيون بقيادة الأمام ناصر بن مرشد مؤسس دولة اليعاربة من ١٦٢٤الى ١٧٤١م، التي شملت عمان التاريخية أي سلطنة عمان وكان عاصمتها الرستاق فقد شن اليعاربة حربا ضد البرتغاليين ليس في عمان فحسب وإنما أيضا في مناطق الخليج العربي والسواحل الإفريقية وتمكنوا من مواجهتهم بقوة وأخرجوهم من جميع أراضيهم وهو ما اضعف شوكتهم في جميع أرجاء المحيط الهندي وساهم هذا في إخلاء الطريق للبريطانيين والهولنديين الذين تمكنوا من القضاء على الوجود البرتغالي.

بعد تحرير عمان من البرتغاليين وحلت الدولة اليعاربة مكانها عم الاستقرار بالمنطقة وحدث تنقلات بين القبائل ليس في عمان وحدها بل في شرقي شبه الجزيرة العربية كلها حيث ساد الأمان ساحل الخليج العربي بعد صراع طويل في عهد البرتغال وخلال (٧٠) عاما بين الانتهاء من الاستعمار البرتغالي وقدوم الاستعمار البريطاني بدأت القبائل هجرتها إلى الساحل وبرزت على سواحل الخليج منطقة تسمى ساحل عمان التي عرفت الآن بالإمارات العربية المتحدة وعلى اثر انحلال دولة اليعاربة التي حكمت عمان بأكملها ظهرت قوتان سياسيتان جديدتان مستقلتان:

---

١) الفارس محمد فارس، دراسات في تاريخ الإمارات قراءة في الوثائق البريطانية، وحدة الدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ٢٠٠٣م ص ٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوة البحرية: وهي بزعامة قبيلة القواسم التي حكمت كلا من الشارقة ورأس الخيمة وبسطت نفوذها على القبائل الأخرى في المنطقة وقد ظهرت كقوة عسكرية بحرية، بعد ضعف الحكم في بلاد فارس[١]، وهذه القوة البحرية تتألف من حلف قبائل بني عامر وهو احد حلفي القبائل العمانية يتزعمه القواسم، وقد بدأت زعامتهم على اثر انحلال دولة اليعاربة التي حكمت عمان بأكملها وهي ما تسمى اليوم في إمارة رأس الخيمة وإمارة الشارقة تم انتشرت لتشمل شرق الخليج بساحلية الشمالي الذي يتبع اليوم لإيران، والجنوبي إضافة للجزر وقد صار للقواسم أضخم قوة بحرية في المنطقة حيث امتاز لرجالها بالصلابة والشجاعة فاقلقوا بريطانيا في ذلك الوقت أكثر من أي دولة في الخليج وكانت حربهم لاجلاء الإنجليز عن السواحل العربية وليس كما يدعي الإنجليز بان أعمالهم أعمال قرصنة.

القوة البرية وهي بزعامة كل من آل نهيان في إمارة ابوظبي وآل مكتوم في إمارة دبي، وعرفت في قوة بني ياس وحلفائهم ومن ضمنهم الحلف الهناوي وهو الحلف الرئيسي الثاني للقبائل العمانية ولهم وجود هام على ساحل الخليج العربي فقد تحالفت بعض القبائل معها وقد أطلق عليها تحالف بني ياس وكانت زعامة الحلف بيد قبيلتا آل بو فلاح التي ينحدر منها آل نهيان وهم حكام إمارة أبو ظبي، وآل بو فلاسة التي ينحدر منها آل مكتوم حكام إمارة دبي[٢] فقد عرفت المنطقة في الخمسينات من القرن العشرين باسم إمارات ساحل عمان أما الإنجليز فكانوا يسمونها بساحل القراصنة، وان محددات العلاقات الإمارات البريطانية قبل الاستقلال تختلف عن محددات العلاقات بعد الاستقلال لذا يرى الباحث انه من الضروري الإشارة لذلك، حيث تم السيطرة البريطانية من خلال شركة الهند الشرقية ككيان اطارة تجاري واهدافة اقتصادية سياسية، وقد سيطر على الهند وجميع الدول بذلك الجزء بما فيها منطقة الخليج العربي واعتبرت جميع الأراضي التابعة لها جزءا من الإمبراطورية البريطانية العظمى، فلم يكن وجود بريطانيا بالمنطقة سهلا فقد أخذت قوة القواسم البحرية تظهر بأسطول بحري يضم (٦٠) سفينة ضخمة وعشرين ألف بحار، وبدأت تشكل تحديا للبريطانيين وكانت مواجهة بين الجانبين حيث يعتبر القواسم أن الإنجليز دخلاء ومنافسين لسيطرتهم البحرية ومناطق نفوذهم، فقد نشاء تحالف عمان بريطاني ضد القواسم، فقد كان إلى بريطانيا أطماع في السيطرة على طرق التجارة البحرية، والحفاظ على مصالحهم في الهند وجنوب شرق أسيا، فقد شنت بريطانيا ثلاثة حملات ضد القواسم في رأس الخيمة، فقد فشلت حملتين الأوليتين ونجحت الثالثة في تدمير أسطول القواسم بصورة شبه كاملة. فقد تم توقيع اتفاقية شاملة مع بريطانيا في عام ١٨٣٥م، لإعادة السلام البحري والتخلص من

---

١) عبيد، نايف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص٦٥.

٢) نفس المرجع ص ٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النزاعات القبلية مقابل اتفاق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف الإمارات، وقد تم مراجعة شروط اتفاقية الهدنة على مدى الثلاثين سنه التالية الأمر الذي أدى إلى توافق بين زعماء القبائل التي كانوا يتطلعون إلى إقامة الإمارات المتصالحة وفي عام ١٨٩٢م تم تعديل الهدنة وأصبحت الإمارات المتصالحة خاضعة للحماية البريطانية وهي المسؤولة عن الشؤون الخارجية والدفاع ولكن مع احترام سيادة مشايخ الإمارات المتصالحة أو إمارات الساحل المتصالح وقد استمر الوجود البريطاني قرابة المئة والخمسين عاما وخلال هذه المدة عملت انقطاع الإمارات عن العالم الخارجي حيث أثرت السيطرة البريطانية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعملت على إضعاف قدرات مجتمعات الإمارات من خلال إحكام السيطرة عليها وإخضاعها للإدارة الاستعمارية ومصالحها وقد تجسدت هذه الهيمنة من خلال إدارتها الشؤون الداخلية والخارجية حيث كانت بريطانيا تنوب عن الإمارات قانونيا وسياسيا في الخارج من خلال الاتفاقيات الملزمة التي أبرمتها وأعطت بريطانيا حق تمثيلها في المحافل الدولية والتوقيع عنها في الاتفاقيات والمعاهدات[١] فقد بدأت بريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر بحكم سيطرتها وتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج من خلال اتفاقيات بحرية وسياسية واقتصادية مع حكام الخليج العربي، ومن أسباب الانقطاع عن العالم الخارجي عوامل داخلية أيضا إمكانياتها المتواضعة والقدرات المتوفرة للإمارات وتواضع احتياجاتها ما قبل الاستقلال وقيام الدولة الاتحادية.

ويرى الباحث انه من الضروري الإشارة إلى الوثائق والمراسلات التي تبين بعض الأحداث التي مرت بها منطقة الخليج بصفة عامة والإمارات موضوع الدارسة مدار البحث بصفة خاصة والتي تبين مدى ارتباط الحرمان التعليمي بالحرمان الاقتصادي الذي كان سائدا طوال وجدود الاستعمار البريطاني حيث عاش المجتمع حياة تخلف وجهل وفقر، ساهم في تكريسها الغزو الأجنبي المتعاقب على المنطقة من الاستعمار البرتغالي إلى الهولندي إلى البريطاني فمن خلال وثائق بريطانيا على سبيل المثال التي وجدت مادتها في الأرشيف البريطاني موقف بريطانيا من بدء التعليم النظامي في الخليج والإمارات في الخمسينات حيث حل التعليم النظامي محل التعليم الديني بدءا من عام ١٩٥٣م بمبادرة من الكويت فقد كتب احدهم رسالة تبين وجهت نظر البريطانيين حيال هذا الموضوع بالنسبة للمساعدات العربية والبعثات التعليمية التي بدأت تفد إلى الإمارات من الكويت ومصر وقطر والأردن والأثر الذي أحدثه التعليم في المجتمع الإمارات واختراقه لحالات الانغلاق التي عاش فيها المجتمع عشرات السنيين وكيف اثر التعليم النظامي الذي يعد بداية الانفتاح على العالم الخارجي، حيث بدا ءت المخاوف تدب لدى الإنجليز من

١) عبيد، نايف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص ٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم النظامي من عام ١٩٥١، فقد كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج " روبرت هاي" رسالة يقول فيها " بدء التعليم النظام في كل من قطر والكويت والبحرين، سيؤدي إلى نشوء روح مضادة لبريطانيا بين المتعلمين، أما الإمارات فهي على درجة من البدائية تفرض علينا الإبقاء عليها تحت إشرافنا المباشر كمحميات مستعمرة لا طول فترة ممكنة"[١] من خلال الرسالة يستشف منها أن بريطانيا في قلق من التغيرات الاجتماعية التي بدأت تطرأ على منطقة وأهمها بدء التعليم النظامي وحلوله محل التعليم الديني التقليدي وان الدول التي تم ذكرها قد سبقت الإمارات في بدء التعليم النظامي وان كلمات هاي تشير بأن هناك خطر قادم فيدق ناقوس الخطر وانه يرى بتجريد الإمارات من التعليم وإبقاء الوضع على ما هو عليه في تخلف وجهل لا طول فترة ممكنه، وهذا التخوف لم يأتي من فراغ، فالتعليم من شانه أن يخلق وضعا جديا في المجتمع على النقيض عن الوضع السابق المتردي، وان وصف هاي للمجتمع الإمارات بالبدائية كان معبر عن حقيقة المجتمع وأحواله المعيشية وان المستعمر البريطاني كان وراء هذا التخلف فلم يراعي مصلحة المجتمع الإماراتي وتم إبقاءه في جهل وفقر وانغلاق ويريد الاستمرارية لهذه الأوضاع ولكن هذا لم يلبث طويلا فبعد أن رأت ووجدت الإدارة البريطانية هذه الأوضاع باتت مرشحة للتغيير، رأت من الضروري ان تتكيف مع المستجدات والمتغييرات بدلا من الوقوف في وجهها وخاصة أن الإباء بالإمارات كانوا يرسلون الأبناء إلى السعودية والكويت وقطر ليتلقوا تعليمهم وكانت العائلات تتنقل للعمل نتيجة لتوفر فرص العمل فيها في الخمسينات وقد أسهمت فرص العمل في هجرة واسعة من إمارات الساحل إليها مع ذويهم مما أتاح إلى أبناءهم التعليم والالتحاق بمدارس تلك الدول وقد الحقوا أبناءهم بمدارس تلك الدول، وتشير الوثائق البريطانية بأن أول بعثة كويتية زارت الإمارات في مارس عام ١٩٥٣م بناء على طلب من الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة وعرض الوفد الكويتي الزائر بإرسال عدد من أبناء الإمارات للكويت لإكمال تعليمهم هناك إلا أن الحكام الذين رحبوا بتلك الزيارة اقترحوا بدلا من ذلك، أن تقدم الحكومة الكويتية دعما ماليا لإنشاء مدارس في الإمارات أو إرسال عدد من المعلمين لتدريس الطلاب في الإمارات بدلا من اضطرارهم للاغتراب عن أهلهم سنوات طويلة، وتعهد رئيس الوفد " عبد العزيز حسين بمحاولة أقناع الحكومة الكويتية بهذا الاقتراح وقد لقيت مقترحات إرسال المعلمين إلى الإمارات الموافقة الكويتية وعلى الفور أرسل أول بعثة تعليمية إلى الشارقة من مدرسين اثنين أردنيان الجنسية من أصول فلسطينية وهما مصطفى يوسف طه وأحمد قاسم البوريني، وهذه التجربة تبين مدى روح التعاون بين الحكومة الكويتية او المدرسين العرب الذين قبلوا بكل طيب خاطر العمل في منطقة نائية لا توجد بها ادنى مستويات العيش المريح وكان

---

١) **Hay-Jan29,1951.Records of the EmiratesVO,9,PP,79.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترحيب وحماس من قبل المواطنين بقدوم التعليم إلى منطقهم فقد أرسلت الكويت قبل وصول البعثة المقاعد و الكتب والقرطاسية والأدوات الرياضية وكانت مدرسة الإصلاح التي أساسها محمد بن علي المحمود تضم ما بين ٢٥٠ إلى ٣٠٠ طالب وطالبة في العام الدراسي الأول وفي العام التالي ١٩٥٤م-١٩٥٥ أرسلت الكويت معلمة أردنية من أصول فلسطينية هي شريفة البعباع وقد تكاتف المواطنون في تلك الفترة لإنجاح هذه التجربة الجديدة كما ابدي بعض المدرسين المواطنين الذين كانوا يدرسون في المدرسة الدينية استعدادهم للعمل ضمن طاقم التدريس الجديد وانضم بعضهم إلى المدرسة الجديدة[١] وقد أرسلت الأردن بعثات تعليمية إلى الإمارات ابوظبي ودبي والشارقة فيما بعد.

فلم يقم الإنجليز خلال فترة تواجدهم في الإمارات التي امتدت لأكثر من ١٥٠ عاماً أية مساعدات تذكر وخاصة خلال فترة ما قبل الخمسينات من القرن العشرين ولكم مع التغيرات السياسية التي بدت تعم مختلف أرجاء الوطن العربي منذ بداية الخمسينات وتحديد ا بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في مصر وما أحدثته الثورة من صحوة عند العرب رأت الإدارة البريطانية ضرورة مسايرة المستجدات بان قامت في منح بعض المساعدات لتلك الإمارات وبالرغم من ضآلة تلك المساعدات إلا أن السلطات البريطانية كانت حريصة على إبرازها من خلال التضخيم و الدعاية من خلال بثها في الإذاعات التابعة لها الا ان المساعدات الكويتية السخية التي بدأت بالتعليم استطاعت إفشال المحاولات البريطانية التي كانت تريد إثبات ان مساعداتها بدأت تغير مجرى الحياة في الإمارات وكان للحماس الكويتي دافعا لبقية الدول العربية لتحذو حذوها، فقد قامت مصر بإرسال بعض من المدرسين والأطباء، وتبعها الأردن بإرسال البعثات التعليمية، ولم يكن أمام الإنجليز في مواجهة هذا المد القوي سوى مجاراته وقد آبدات الإدارة البريطانية رغبتها بالمساهمة بتطوير التعليم النظامي بمساعدة في أول مدرسة نظامية في الإمارات فأقمت بوضع حجر الأساس لإقامة أربع غرف تدرس وغرفة لإدارة تلك المدرسة وسميت في ذلك الوقت مدرسة القاسمية، ومن خلال الوثائق البريطانية يمكن ملاحظة مدى الاهتمام الإنجليز بدخول التعليم للإمارات حيث تشير معظم التقارير إلى مختلف الإحداث منذ افتتاح اول مدرسة نظامية عام ١٩٥٣م ومن ضمن اهتمامهم التقارير في الاتفاق الذي تم بين حاكم الشارقة والمسؤولين المصريين خلال زيارته للقاهرة في أكتوبر ١٩٥٥ وموافقة مصر بارسال مجموعة من المعلمين والأطباء وقد نصحت الحكومة البريطانية مسؤوليها في المنطقة في توخي الحذر من الانعكاسات السياسية لهذه الخطوة فقد بداء الإنجليز في مراقبة هذه التطورات عن كثب وأعربوا عن عجزهم

---

١) الفارس محمد فارس، دراسة في تاريخ الإمارات قراءه في الوثائق البريطانية وحدة الدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، ٢٠٠٣م، من ص ٧ إلى ١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إيجاد بدائل لهذه المستجدات وقد ذكر في التقرير بأن موقف بريطانيا ضعيف لان بريطانيا لا تملك تقديم بديل آخر لهذا الاتفاق "فقد اعترف المقيم البريطاني في الخليج مستر بوروز عام ١٩٥٥ حيث يقول ان تخلف هذه المنطقة وفقرها وافتقارها لرؤية سياسية يمثل نقطة ضعف لموقفنا في المنطقة ويتابع في المقام الأول هناك الخطر المصري الذي يتخفي في صورة عون ثقافي وفني، وربما كان الخطر المصري مدعوما من السعودية التي تزود مصر بالمال وهذا التطور ليس قاصرا على الإمارات فقد ثبت تنامي النفوذ المصري في منطقة الخليج[١]. فقد ربطت الثورة المصرية في انفتاحها على العالم العربي وبروزها كقائد من خلال زعيمها جمال عبد الناصر الذي يعد زعيم التنظير في بث خطبا حماسية لكل العرب تدعوهم للثورة ضد المستعمرين فقد وصل إلى مختلف المناطق التي تسيطر عليها بريطانيا ومن ضمنها الإمارات وقد بدأت خطبة الوطنية تثير حفيظة الإنجليز وأخذت تقاريرهم تعبر عن هذا القلق وكيفية معالجة تلك المشكلات الجديدة ومدى تأثيرها في المستقبل حيث يقول " من هذه الخلفية يجب أن نعالج تطور الإمارات بانتهاج سياسة بعيدة المدى وأكثر فاعلية مما تقدمه الآن من إعانات سنوية لهذا الغرض. ويضرب بورز على الوتر الحساس عند الإدارة البريطانية وهي المساعدات المالية التي تصرف بتقتير شديد تصاحبها دعاية أكبر من حجمها، وبالطبع يقصد بالسياسة التي ستنشاء كمنافس يلجم الاندفاع العربي ويحاصره نتيجة اعتمادها على مساعدات ثابتة وكبيرة بدلاً من المساعدات السنوية الضعيفة وان المساعدات التي تقدمها الحكومة البريطانية أو تلك المساعدات التي تستقدم من مصادر محلية في المستقبل ستكون محدودة الفائدة ما لم يرافقها تطور إداري ملموس ويحدد هذا التطور وقوفنا على الدخل الحقيقي للإمارات وتسخير هذا الدخل للمواطنين "ويمكننا تحليل كلام بوروز فما هو التطور الإداري الملموس الذي ينشده البريطانيون في منطقة تقتصر الإدارة عليهم، وان فشلهم في إقناع حكوماتهم بزيادة مساعداتها، يرى ان معرفة الدخل الحقيقي ومصادره واستغلال الدخل المحلي لأقصى ما يمكن يعد الخيار الوحيد لتطوير المنطقة في ظل عدم وجود خيارات أخرى ويتابع بورز " بدون معرفة الإحصاءات الحقيقية للدخل والمصروفات لا نستطيع أن نبدأ برامج التطوير المقررة للمنطقة فإن الإنجليز قرروا تطوير الإمارات من دخلها وان كان فيها دخل فأين هذا الدخل ولماذا لم يستغل من قبل الآن فهي محاولات لإيجاد مخرج لمأزق الدخول العربي إلى الإمارات عبر المساعدات[٢].

ويمكننا القول بأن العلاقات الإماراتية البريطانية أثناء سيطرتها قرابة ١٥٠ عاماً كانت في البداية صراعات بين مشايخ الإمارات المتصالحة والبريطانيين وحروب فقد شنت بريطانيا ثلاثة

---

1) Burros,Nov,1955,records Of theEmirates,Vol,PP.105-106.

٢) المرجع نفسه بالإضافة إلى، الفارس محمد فارس مرجع سابق من ص ٢٠الى ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حملات ضد القواسم في رأس الخيمة، فقد فشلت حملتين الأوليتين ونجحت الثالثة في تدمير أسطول القواسم بصورة شبه كاملة، وقد استطاعت بريطانيا احتواء مشايخ الإمارات بالمعاهدات والاتفاقيات الهدنة، فقد تم توقيع اتفاقية شاملة مع بريطانيا في عام ١٨٣٥م، لإعادة السلام البحري والتخلص من النزاعات القبلية مقابل اتفاق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لمختلف الإمارات، قد أدى مراجعة شروط اتفاقية الهدنة على مدى الثلاثين سنه التالية من الاتفاقية إلى توافق بين زعماء القبائل إلى إقامة الإمارات المتصالحة التي كانوا يتطلعون اليها مقابل تعديل الهدنة في عام ١٨٩٢م، بأن أصبحت الإمارات المتصالحة خاضعة للحماية البريطانية وهي المسؤولة عن إدارة الشؤون الخارجية والدفاع عنها،مقابل ضمان احترام سيادة مشايخ الإمارات المتصالحة (إمارات الساحل المتصالح)، وخلال التواجد البريطاني لم يؤل البريطانيون أي اهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية او البيئية او الخدمات الصحية او الطرق او التعليم او الزراعة كل ذلك في مجله أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وجعلها في عزلة تامة عن العالم الخارجي لذا كانت الحياة بالمنطقة تسير ببطء شديد غير قادرة على التكيف والتطور كل ذلك بسبب ما نتهجه المستعمر البريطاني الذي أهمل كل شيء وكان الحكام الشيوخ بأنفسهم يشقون الطريق نحو إرساء بداية التقدم والتطور والبني الأساسية من خلال اتصالهم مع الكويت ومن خلال التعليم والبعثات التعليمية ومن خلال المعلمين والإذاعة وتبعتها البعثات التعليمية الأردنية والمصرية.

ويمكننا القول أن محددات العلاقات ما بين (مشايخ الإمارات المتصالحة) دولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا ما قبل ١٩٧١م كما يلي:

- علاقة أحادية الاتجاه حيث كانت بريطانيا الطرف المتحكم بهذه العلاقة في منطقة الخليج العربي عبر مجموعة من الاتفاقيات الملزمة التي تم توقيع عليها بينها وبين بريطانيا وفي مقدمتها اتفاقية ١٨٢٠ واتفاقية ١٨٣٥ واتفاقية ١٨٩٢م التي أعطت بريطانيا الحق القانوني والاحتكاري في تمثيلها في التعاملات الخارجية كافة[١].

- كانت الإمارات قبل ١٩٧١ تعيش حالة من الانغلاق السياسي والانعزال الاجتماعي النسبي، كما كانت الإمارات منقطعة انقطاعاً سياسياً كاملاً عن العالم الخارجي الذي لم يكن يتعامل معها مباشرة وإنما عبر الوسيط البريطاني وفي أضيق الحدود الممكنة والسبب

---

١) راشد، محمد علي، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارة ساحل عمان وبريطانيا، من ١٨٠٦ إلى ١٩٧١م، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، دار الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، الشارقة ١٩٩٨٩م من ص ٦٧ الى١٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيسي بذلك هو الاستعمار البريطاني الذي حكم على هذه المنطقة بالانغلاق وتسبب في عزلتها السياسية التي استمرت ١٥٠ سنة[١].

- كانت بريطانيا خلال تواجدها واستعمارها المنطقة تنوب عن الإمارات قانونيا وسياسيا في الخارج وذلك بموجب الاتفاقيات المبرمة والملزمة التي أعطت لبريطانيا هذا الحق في تمثيلها في المحافل الدولية والتوقيع عنها بالنيابة عنها على الاتفاقيات والمعاهدات فقد كانت تدير علاقات الإمارات بالعالم الخارجي وتحدد طبيعتها واتجاهاتها وبخاصة على الصعيد الرسمي وبما يتوافق مع مصالحا الامبريالية.

- العلاقات الإماراتية البريطانية كانت رهينة الاتفاقيات المبرمة والملزمة، فهي من طرف قوي أحادي تم إملاء شروطه على الطرف الضعيف حيث الإمكانيات العسكرية والقوة والنفوذ الدولي والإمكانيات المادية والموارد المدعمة في القوة العسكرية الضاربة الغير متكافئة جعل منها الطرف الضعيف المنصاع إلى هذه الشروط والاتفاقيات بالرغم من وجود مقاومة وحروب نشبت الا أنها غير متكافئة من ناحية العدة و العتاد.

- الاتفاقيات الملزمة للإمارات والتي أبرمتها بريطانيا معها وأعطت لها الحق القانوني والسياسي في تمثيلها في المحافل الدولية والتوقيع عنها الاتفاقيات والمعاهدات، مقابل الحماية لها وعدم التدخل في إدارة شؤونهم لم تراعي بريطانيا احتياجات هذا الشعب أثناء تواجدها، ولم تقوم في الاهتمام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية او البيئية او الخدمات الصحية او الطرق او التعليم او الزراعة مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وجعلها في عزلة تامة عن العالم الخارجي فالحياة كانت تسير ببطء شديد وغير قادرة على التكيف والتطور كل ذلك بسبب ما نتهجه المستعمر البريطاني.

- تخلت بريطانيا عن الإمارات عشيت انسحابها ولم تقم في حماية جزرها الثلاث التي احتلتهم إيران بل كانت لديها علم وتأمرت مع إيران على الإمارات.

بالإضافة إلى العامل الخارجي في انقطاع الإمارات عن العالم الخارجي، هو الاستعمار البريطاني الذي فرض عليها شروطه ومعاهداته واتفاقياته، فإن هناك مجموعة من العوامل الداخلية ساهمت أيضا في هذا الانقطاع وهي كالآتي[١]:

---

١) الصايغ فاطمة، الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج لكتب،دبي،١٩٩٧،من ص ١٦٥الى١٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- يأتي في مقدمتها احتياجات الإمارات المتواضعة من الخارج.

٢- كانت البنية التحتية غير مجهزة والموارد البشرية المحلية غير متطورة في فترة ما قبل الاستقلال وقيام الدولة الاتحادية.

٣- كانت الثروات الطبيعية ضعيفة ان لم تكن منعدمة ولم تكن قد اكتشفت بعد.

٤- تدني المستوى المعرفي والتعليمي والفني حيث كانت الأمية تصل إلى ٨٠ % بين أفراد المجتمع.

٥- غياب وسائل الاتصال الحديثة والمؤسسات الحديثة وغياب الكوادر الجامعية المؤهلة.

يرى الباحث ان العوامل الخارجية والداخلية قد أسهمت في انقطاع الإمارات عن العالم الخارجي، وهذا أدى إلى عدم فهم حقيقة ما يجري في العالم من أحداث ومستجدات وتحولات فقد حالت هذه العوامل دون إقامة علاقات واسعة مع دول العالم الخارجي قبل ١٩٧١، فالانقطاع لم يكن انقطاع سياسي بل كان أيضا انقطاعا معرفيا ونفسيا فالوعي بما كان يجري في العالم الخارجي كان معدوم وفي أدنى المستويات وبالتالي الحاجة إلى العالم ضئيلة وتأثير التحولات غير ملموس، كما أصبح عليه الوضع حاليا بعد الاستقلال في ظل عالم معولم.

ثانياً: العلاقات الإماراتية البريطانية ومحدداتها بعد الاستقلال ١٩٧١م.

بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة اتحادية مستقلة عام ١٩٧١م، أصبحت الإمارات أكثر الدول الخليجية والعربية اندماجا وارتباطا بالعالم الخارجي سياسيا واقتصاديا، وتقيم علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة ومتشعبة مع كثير من دول العالم، كما أصبح مجتمع الإمارات أكثر وعيا وانفتاحا على ثقافات العالم المعاصر، وانه جزاء منه لا يتجزاء، وأكثر تأثرا بالتحولات العالمية المتسارعة.

ويعد قرار الإمارات الاندماج والانفتاح وزيادة الارتباط بدول العالم في كل المجالات، أهم قرار استراتيجي اتخذته الدولة الاتحادية لحظة الحصول على الاستقلال، بعد أن كانت تمثلها بريطانيا، وقرار هذا الانفتاح جلب للإمارات مكاسب وطنية عديدة ونجاحات على كافة

---

١) عبدالله، عبد الخالق، دراسات إستراتيجية، المبادرات والاستجابات في السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ا لعدد٦٥، ٢٠٠١ ص٣- ٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستويات، فقبل عام ١٩٧١ لم تكن الإمارات مندمجة في الاقتصاد العالمي ولم تكن علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول العالم بهذا الاتساع.

لقد كان لاستراتيجية الانفتاح الإماراتي على العالم هدفان مزدوجان[١]:

الهدف الأول: تسعى استراتيجية الانفتاح إلى التعويض عن سنوات طويلة من الانغلاق والحرمان والانعزال السياسي والحضاري والذي فرضه الاستعمار البريطاني على الإمارات.

الهدف الثاني: جاء قرار الانفتاح الايجابي على العالم الخارجي من أجل الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة لتدعيم مظاهر الاستقلال ورفد مسارات التنمية وبرامجها وتعزيز الثقة بالذات.

لقد جسدت استراتيجية الانفتاح التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة في علاقاتها بالعالم الخارجي الوعي المبكر بأنه لم يعد بالإمكان الانعزال فالانعزال يعني التخلف التنموي والانتحار الحضاري وهذا لا يجدي مع عالم تزداد فيه اقتصاداته اندماجا ومجتمعاته تقارباً وثقافاته تداخلاً، فقد أدركت الإمارات العربية المتحدة ان العالم الذي انضمت أليه كدولة مستقلة هو عالم منفتح بعضه على بعض وانه ينكمش يوما بعد يوم فهو لم يعد يؤمن بالحدود التقليدية والفواصل الجغرافية فقد بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة رحلتها الأولى مع البيئة العالمية فكان أول قرار هو الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول ديسمبر ١٩٧١م بعد مرور أسبوع واحد فقط على قيام الدولة الاتحادية فقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة احترامها العميق والتزامها الكامل بكل مبادئ هذه المنظمة والذي يأتي في مقدمتها احترام سيادة الدول، ومبدأ حسن الجوار والتعايش السلمي.

ولم يقتصر تفاعل دولة الإمارات العربية المتحدة مع بيئتها العالمية بالانضمام إلى الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها بل نسجت شبكة من العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع معظم دول العالم فقد جاءت هذه المبادرة منسجمة مع المادة ١٢ من دستور الدولة التي تنص على أن هدف السياسة الخارجية هو توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق الأمم المتحدة[٢].

---

١) المرجع نفسه س٧٤-٧٦.

٢) دستور دولة الإمارات مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن علاقات دولة الإمارات العربية مع دول العالم في تزايد مستمر وتزداد عمقا يوما بعد يوم، وبالرغم من أهمية العلاقات إلا أن لها علاقات خاصة ومميزة ومكثفة مع ثلاث من الدول وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إذا تستأثر هذه الدول الثلاث الاهتمام الأكبر من قبل صانع القرار السياسي الخارجي دون غيرها من دول العالم، على الرغم من التباين الواضح في القيم والتوجهات العقائدية، وبالرغم ما يبديه بعض هذه الدول من عداء للقضايا العربية والإسلامية، فهذا لم يمنع دولة الإمارات من إقامة علاقات واسعة وعميقة معها حيث تبدو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على رأس قائمة الحلفاء الطبيعيين والقريبين لدولة الإمارات على الصعيد الاستراتيجي والسياسي والاقتصادي([1])، والذي يهمنا بهذا المقام على التوالي، العلاقات الإماراتية البريطانية، ومن ثم علاقات دولة الإمارات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال دولة الإمارات ١٩٧١م وما هي محددات العلاقات

إن علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة مع بريطانيا بعد الاستقلال عام ١٩٧١م يعود للعوامل التالية[٢]:

١- اتسمت العلاقات بين بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بالتوازن النسبي حيث تعاملت بريطانيا مع دولة الإمارات كدولة مستقلة وذات سيادة وتم إلغاء الاتفاقيات التاريخية الاستعمارية والأحادية واستبدالها في معاهدات الصداقة واتفاقيات التعاون التي وقعت في ١٩٧٩م.

٢- عامل التاريخ، يعود جزء منه إلى التاريخ في علاقة دولة الإمارات العربية المتحدة مع بريطانيا فقد امتدت العلاقة بينهم بأكثر من ١٥٠ سنة ويصعب الانسحاب من هذه العلاقة نتيجة لما تم تأسيسه من روابط متداخلة خلال هذه الفترة التاريخية الطويلة المحدد التاريخي.

٣- عامل النفط، بريطانيا من الدول الصناعية التي تعتمد الكثير من صناعاتها على النفط والإمارات من الدول المنتجة لهذا النفط فبريطانيا تمثل سوق تجاري للإمارات لبيعها هذه المادة النفطية فالعلاقة بينهم علاقة مصالح متبادلة ومشتركة فالجزء الأكبر من النفط

---

١) عبدالله، عبد الخالق، دراسات إستراتيجية، المبادرات والاستجابات في السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد ٦٥، ٢٠٠١ المرجع السابق ص ٧٧.

٢) المرجع نفسه ص ٧٨-٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصدر إلى الدول الصناعية ومنها بريطانيا ويوظف الفائض المالي النفطي في بريطانيا على شكل استثمارات.

٤- العامل الأمني والسياسي، فدولة الإمارات دولة نفطية صغيرة نسبيا تعيش في منطقة مضطربة وغير مستقرة فهي بحاجة إلى الحلفاء الأقوياء وأصدقاء مهمين يعتد بصداقاتهم وقادرين على توفير الحماية في اللحظات الحرجة والصعبة والمصيرية.

٥- فبعد السبعينات حصل تطور في العلاقات الإماراتية البريطانية في كافة المجالات،فقد تم إنشاء لجنة مشتركة ١٩٧٥ برئاسة وزير خارجية البلدين تهدف إلى تفعيل العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة فقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات منذ إنشائها لبحث العديد من القضايا ذات الاهتمام والتي من شأنها تعزيز العلاقات التعاون الثنائية بين البلدين[١] وأصبحت بريطانيا الشريك التجاري الأول لدولة الإمارات، ووجد فائض تجاري لمصلحتها بلغ أكثر من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٨[٢]، وقد عزز ذلك الزيارات المتبادلة بين البلدين على أعلى المستويات فقد قامت الملكة إليزابيث الثانية بزيارتها الرسمية الأولى للإمارات في ٢٥ فبراير عام ١٩٧٩ عبر مطار دبي وشمل برنامج الزيارة افتتاح مقر بلدية دبي الحالي بحضور الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم وسمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم رئيس البلدية كما قامت بافتتاح مقر مركز دبي التجاري العالمي ومقر ميناء جبل علي وتسلمت مفتاح مدينة دبي، كما شملت الزيارة معالم مدينة أبو ظبي ومدينة العين[٣].

٦- ففي الثمانينات تعززت العلاقات بشكل ملحوظ فقد تم إنشاء اللجنة العليا المشتركة بين البلدين هدفها تدعيم التعاون في مختلف النشاطات والتنسيق في المواقف تجاه المستجدات بالإضافة إلى الارتقاء بالعلاقات في المجالات الاستراتيجية والعسكرية فقد تم شراء صفقة طائرات هوك التدريبية والقتالية لدعم سلاحها الجوي عام ١٩٨٤م كما تم توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين البلدين عام ١٩٨٥م من أجل تهيئة مناخ ايجابي يشجع على الاستثمارات المتبادلة الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد أفراد الجالية البريطانية المقيمة في الدولة حيث بلغ عددها حوالي ٣٠ الف شخص، وشهدت هذه

---

١) العلاقات بين الإمارات وبريطانيا، أبو ظبي، مركز زايد لتنسيق والمتابعة فبرير ٢٠٠١م، ص ٢٨.

٢) المرجع نفسه ص ٨١

٣) **http://www.alkhaleej.ae/portal/**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفترة زيارات عديد على أعلى المستويات السياسية بين البلدين بما في ذلك تلك الزيارة التي قام بها رئيس دولة الإمارات المرحوم الشيخ زايد بن سلطان "لبريطانيا عام ١٩٨٩م.

٧- بالتسعينات شهدت هذه الفترة تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين بشكل ملحوظ تمثلت في شراء مقاتلات "التورنادو " البريطانية ومشاركة بريطانيا في تحديث القوات المسلحة الإماراتية، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية دفاعية عام ١٩٩٦م وهي الاتفاقية الأولى التي توقعها بريطانيا مع دولة خارج حلف شمال الأطلسي هذه الاتفاقية الدفاعية اعتمدت على شبكة العلاقات التاريخية والشخصية المشتركة التي تدفع باستمرار في اتجاه تعميق هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مجالات جديدة ومتجددة حسب المعطيات السياسية المحلية والإقليمية والدولية[١].

يمكننا القول بأن العلاقات بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة " بريطانيا"قوية ومتطورة بالنظر إلى جذورها التاريخية وهذا ما يؤكده كبار المسؤولين في البلدين. وتكتسب هذه العلاقات أهمية محورية خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية. ويحرص كبار المسؤولين في البلدين الصديقين على إعطاء أبعاد أكثر عمقا وتطورا، أبعاداً استراتيجية مهمة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

يؤكد كبار المسؤولين في البلدين أن اللقاءات والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين خلال الفترة الماضية على أهمية العلاقة.فقد أكد ديفيد كاميرون أن بريطانيا تولي لعلاقاتها مع دولة الإمارات العربية المتحدة كل حرص واهتمام وتسعى للدفع بالعلاقات الثنائية إلى مدى أوسع وأرحب خدمة لمصالح البلدين المشتركة. وأشاد بالحكمة التي تنتهجها قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة في معالجة قضاياها وبما يخدم ويحقق طموحات شعبها ما جعلها تحظى باحترام وتقدير دولي كبير.

كما أكد ولي عهد أبو ظبي حرص "الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان" رئيس الدولة على تطوير العلاقات الثنائية المتميزة مع المملكة المتحدة إلى آفاق أرحب وأوسع وبما يلبي طموحات وتطلعات البلدين والشعبين الصديقين.وقد أشاد بتطور هذه العلاقات التاريخية التي أرسى دعائمها " الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه من خلال الثقة والاحترام المتبادل بين البلدين الصديقين وانعكاسها على زيادة التعاون المشترك في كافة المجالات.

---

١) المرجع نفسه ص ٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكننا ان نلمس تطور العلاقات بين دولة الإمارات والمملكة المتحدة في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية ففي المجال الاقتصادي تعتبر بريطانيا ثالث أكبر شريك تجاري للإمارات بعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وقد شهد حجم التبادل التجاري ارتفاعا ملحوظا اذا ما علمنا أن قيمة ما ستوردنه دولة الإمارات من بريطانيا عام ١٩٩٦م " ٥٦٤٥٩٣٦٨,٢٧٩ درهم" وقيمة صادرات الإمارات غير النفطية إلى بريطانيا "٢٣٩٦٤٨,٩٥١ درهم " وإعادة التصدير "٢٣٤٧٦٢,٤٠٥درهم" وفي عام ١٩٩٨م قيمة الواردات البريطانية غير النفطية حسب الإحصائيات كانت " ٧١١٢٠٥٠,٤٦٥درهم " في حين بلغت قيمة الصادرات الإماراتيه غير النفطية "٤٣٨٤٣٧,١٨٠درهم" وبلغت قيمة إعادة التصدير " ٨٣٣.،٤٢٤١٤٦درهم " وهذا يوضح أن حجم التجارة شهد ارتفاعا ملحوظا[١].

ويقول وليام هيج وزير الخارجية البريطاني "إننا نضخ دماء جديدة هنا في شرايين علاقاتنا التجارية مع دولة الإمارات العربية والتركيز على هذه العلاقة عبر مجموعة العمل البريطانية – الإماراتية".

ويؤكد هيج أهمية هذه العلاقات وقال "تكتسب علاقاتنا التجارية والاستثمارية مع دولة الإمارات أهمية محورية في تحقيق هذا الهدف وهي ما تعكسه لغة الأرقام والإحصاءات وحدها، فالإمارات تحتل المرتبة الثالثة عشرة للصادرات البريطانية، فضلاً عن أنها السوق الأكبر لصادرات بريطانيا في الشرق الأوسط حتى الآن". وتشير الإحصاءات إلى أن التبادل التجاري بين البلدين زاد بنسبة ١٠ في المئة بين البلدين خلال النصف الأول من العام ٢٠١٠ واحتلت بريطانيا المركز التاسع ضمن قائمة أكبر الشركاء التجاريين للإمارات، وقال: هدفنا المشترك توسيع التجارة الثنائية بين الإمارات وبريطانيا إلى ما تبلغ عائداته ١٢ مليار جنيه استرليني (ما يعادل ٧٠ مليار درهم إماراتي) بحلول عام ٢٠١٥.

كما شهدت العلاقات الإماراتية البريطانية افتتاح ملتقى أبوظبي الثالث للاستثمار بمركز إكسل للمعارض في العاصمة البريطانية لندن خلال أكتوبر ٢٠٠٩، بالتعاون مع مجموعة مصدر والمؤسسة البريطانية للتجارة والاستثمار، أحد شركاء دائرة التنمية الاقتصادية في تطوير الاستثمار والتجارة بين المملكة المتحدة وإمارة أبوظبي".

فقد أكد الوزير البريطاني للاستثمار والتجارة في الشرق الأوسط اليستر بيرت أمام الملتقى أن المملكة المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة التزمتا بتطوير تبادلهما التجاري إلى ١٢

---

١) الكتاب السنوي لدولة الإمارات مرجع سابق ١٩٩٩م ص ١٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليار جنيه إسترليني خلال السنوات الخمس المقبلة. كما أن المملكة المتحدة ترحب بالمستثمرين من أبوظبي خصوصا في مجالات البنى التحتية والمصارف والرياضة حيث يبدو أننا الوجهة المفضلة لدى المستثمرين من أبوظبي.

وقال إن علاقات البلدين نموذجية ومتطورة، حيث يعيش ويعمل في الإمارات أكثر من ١٣٠ ألف بريطاني وهناك ١٤٠ رحلة جوية مباشرة بين البلدين كل أسبوع ويزور الإمارات سنويا أكثر من مليون بريطاني وهذه الأرقام تعكس مدى عمق العلاقات التجارية والسياحية و أن التجارة المتبادلة بيننا، البالغ حجمها حالياً ١٤ مليار درهم إماراتي (٥، ٧ مليار جنيه إسترليني) سنوياً، يمكن أن تنمو أكثر من ذلك. وإلى جانب الروابط القوية بين حكومتينا نشهد توسع العلاقات بين بلدينا في المجالات كافة. في حقل التعليم والثقافة، إذ درس ما يزيد على ٢٨٠٠ طالب إماراتي العام الماضي في بريطانيا، كما أن المجلس الثقافي البريطاني يعتبر مصدراً رئيساً لتعليم اللغة الإنجليزية في الإمارات العربية المتحدة[١].

١) صحيفة البيان **http://www.uaeec.com/articles-action-show-id-5154.htm**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
تطور العلاقات الأردنية الإماراتية

تميزت بداية العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية ود ولة الإمارات العربية المتحدة منذ بداياتها في التعاون الواسع في الحقل الثقافي والتعليمي ، إضافة لذلك العلاقات الوطيدة مع حكام الإمارات قبل قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م[١].

وتبعها تطورات سياسية واقتصادية وثقافية بدا في العلاقات الدبلوماسية والإدارية والعسكرية وعلاقات متبادلة في كافة المجالات الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات المختلفة على الصعيد السياسي والاقتصادي لخدمة الشعبين والبلدين، وزيارات المتبادلة على مستويات مختلفة، والتي بدورها تدعم هذه العلاقات وتطورها باستمرار بالإضافة إلى اللجان المشتركة بين البلدين والتي تنعقد في دوراتها والتي تتابع التطورات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية التي تخدم الشعبين الشقيقين وتعد الزيارات من المؤشرات العلاقات السياسية وتطوها بالإضافة إلى التمثيل الدبلوماسي ودبلوماسية التعليم والثقافة والندوات والبعثات والدورات والاتفاقيات واللقاءات بين المسئولين من كلا البلدين ما هي إلا مؤشرات في العلاقات السياسية والاقتصادية وتطورها.

هذه العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية نتيجة جهد مشترك وإرادة سياسية لكل البلدين من قبل صناع القرار السياسي والاقتصادي، و بارتكازها على مبادئ المصالح المشتركة، وتعمل قيادة البلدين بشكل مستمر على تنمية هذه العلاقات وتوطيدها على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويرى الباحث أن الذي يهمنا في هذا المبحث هو دراسة هذه التطورات السياسية والاقتصادية لذا قسم الباحث المبحث إلى مطلبين، ففي المطلب الأول سيستعرض تطور العلاقات السياسية وفي المطلب الثاني العلاقات الاقتصادية بدون التطرق إلى مؤشرات العلاقات السياسية والاقتصادية وإبعادها وأثرها المتبادل والتي سيتحدث عنها في الفصل الثاني في شكل موسع.

---

١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، العلاقات بين الإمارات والأردن ،دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، ٢٠٠٢م ،ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: العلاقات السياسية

بداية العلاقات بين المملكة الأردنية الهاشمية ود ولة الإمارات العربية المتحدة كانت هناك دبلوماسية أردنية تطرق الإمارات العربية المتحدة وتحديدا إمارة أبو ظبي هذه الدبلوماسية هي دبلوماسية التعليم والبعثات التعليمية الأردنية

، فقد كان الأردن السباق في بعث دبلوماسية التعليم على دبلوماسية السياسة الخارجية و التمثيل الدبلوماسي، فهي التي سبقت إقامة السفارة الأردنية أو القنصلية الأردنية وهي التي عززت من روح التعاون والعلاقات.

نقل الأردن من خلال هذه الدبلوماسية خبراته التعليمية للإمارات، بعد أن حقق الأردن انجازا مهما وهاما في موضوع دبلوماسية التعليم في الصحراء الأردنية حيث نجحت المدارس المتحركة في تعليم البدو في الصحراء الأردنية فقد حققت هذه الدبلوماسية للأردن الأهداف السياسية المرجوة والمتوخاه منها في الرقي بسكان الصحراء حتى وصلت لمصاف المواطنين في الريف والمدن خلال فترة وجيزة قياسية وبنفس الجنود الذين نفذوا المهمة في تجربة المدارس الرحالة أو المدارس المتحركة ، فقد كانت النفوس في الأردن تعزف عن التعليم في البادية اعتقاد منهم أن التعليم يفسد الإنسان، وبطريقة راعت الناحية النفسية في شخصية البدوي بدأت فكرة تأسيس مدارس للأطفال ومحو الأمية بين الجنود ونجحت نجاحا هائلا وكانت فرصة أن ينقل الجيش نفسه التجربة لدول عربية فكانت طلائعه سفراء في أبو ظبي لقد كان التعليم هو الدبلوماسية التي بدأت بها العلاقات الأردنية مع أبو ظبي.

فقد بدا الجيش العربي الأردني بممارسة دورة العربي في العام الدراسي ١٩٦٩ –١٩٧٠، بإرسال البعثات من قسم الثقافة لمكافحة الأمية بين أفراد القوات المسلحة في أبو ظبي، مع انتهاج طريقة الدراسة نفسها التي انتهجها الجيش العربي في أوساط القوات المسلحة الأردنية ،فكانت أول بعثه أردنية تتألف من " ٦ مدرسين"من قسم الثقافة العسكرية وارتفع العدد إلى"٢٢ مدرسا" ومنذ مطلع السبعينات والقوات المسلحة الأردنية تعير لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠ مدرسا بين ضباط وضباط صف بصورة منتظمة وخلال خمسة عشر عاما وصل العدد الى ٥٠ ضابطا و ١٠ ضابط صف[١].

تميزت علاقات الأردن بالإمارات العربية المتحدة بالتركيز على النواحي التعليمية والثقافية وهذا مما أسهم في خلق ثقافة الاتحاد وإفهام إفراد القوات المسلحة الإماراتية أهميته حيث يظهر تأثير المعلم على المتعلم فصقل الفكر لديهم وعزز حب الوطن والوطنية والتلاحم

١) أبو دية سعيد ،ومهدي عبد الحميد ، دبلوماسية الصحراء ، المكتبة الوطنية عمان ١٩٨٦، ص ٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاتحاد،وبالإضافة إلى التعليم ،قيام الأردن بإرسال البعثات المدربين العسكريين بتدريب أفراد القوات المسلحة على كافة المهارات العسكرية والقتالية المختلفة، ولم تقتصر على ذلك فهناك أيضا البعثات التعليمية عن طريق وزارة التربية والتعليم، وعن طريق التعاقد وهذا أسهم في العلاقات والتبادل الفكري والثقافي والتعليمي وتعزيز العلاقات بين القيادتين والشعبين وقد ساعد في ذلك أن كلا المجتمعين الأردني والإماراتي يغلب عليهم الطابع القبلي والعادات والتقاليد المتقاربة واللغة العربية وحياة اجتماعية واحدة وهذا مما سهل واوجد التقارب بالعلاقات بالإضافة الى اللغة الأردنية ألمفهومه لديهم أكثر من أي لهجات من الدول العربية الشقيقة فقد اثبت المعلم الأردني جدارته ونال احترام وتقدير القيادة والشعب في دولة الإمارات.

فقد تميزت العلاقات الثقافية بين الأردن والإمارات بالتطور وبالتنامي والازدهار منذ البدايات، حيث كانت موضوع اهتمام القيادتين والعاملين في الثقافة، فكان التحاق أول طالب إماراتي في الجامعة الأردنية في عام افتتاحها سنة ١٩٦٤م، في كلية الآداب وبعدها بدأت جموع الطلبة بالتوافد على الجامعات الأردنية ومؤسساته التعليمية فقد لتحق بالجامعة الأردنية ما يقارب عشرين طالبا من ١٩٦٤الى ١٩٨٤م ، ولتعزيز وتطوير العلاقات الثقافية فقد تم افتتاح المكتب الثقافي في الأردن عام ١٩٨٥م وتم توقيع أول برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين الأردن والإمارات عام ١٩٨٦م وقد جدد البرناج وطور لسنوات متتالية للعوام " ١٩٨٧,١٩٨٦، ١٩٨٨ ،١٩٨٩، ١٩٩٠" فقد جاء بنص الاتفاق على تخصيص " ٤٠ مقعدا " في الجامعات الأردنية لطلبة البكالوريوس سنويا منها ١٢ مقعدا في تخصصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة مقابل ذلك تم تخصيص "٦ مقاعد" للطلبة الأردنيين في جامعة الإمارات سنويا، وقد شمل البرنامج التنفيذي أيضا على مجالات التعاون وتبادل الزيارات العلمية والتربوية، وتبادل أعضاء هيئات التدريس بين جامعات البلدين بالإضافة إلى التنسيق والتشاور والتنسيق في مجالات البحث العلمي والمؤتمرات والندوات العلمية وقد جدد البرنامج وطور لسنوات متتالية وقد حصلت الإمارات على نفس الامتيازات وستمر دفع التطور بالعلاقات الثقافية فقد وصل عدد مقاعد الدراسة لطلبة الإمارات في الجامعات الأردنية إلى "٥٠" مقعد دراسي لطلبة البكالوريوس في الجامعات الأردنية وحصل الطالب الإماراتي على نفس المعاملة وبنفس رسوم الطالب الأردني وهي رسوم رمزية جدا، وفي مجال الدراسات العليا وعلى الرغم من عدم اشتمال البرنامج على اتفاق على عدد المقاعد إلا أن الإمارات حصلت على خمسة مقاعد، وزيادة حسب الحاجة فقد استقبلت الجامعات الأردنية للفترة الواقعة مابين ١٩٨٥الى ١٩٩٩م حوالي ١٥٢ طالبا وطالبة موفدون من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،بالإضافة إلى عشرات الطلبة الموفدون على حساب جهات ، أخرى في الدولة مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار والقوات المسلحة والشرطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووزارة الصحة ومركز جمعه الماجد للثقافة والتراث وغيرها. بالإضافة إلى عشرات الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة في الجامعات الحكومية أو الخاصة أو كليات المجتمع . حيث تتولى رعاية هؤلاء الطلبة الملحقية وتقديم العون اللازم لهم من لحظة وصولهم وحتى تخرجهم.

هناك زيارات سنوية لوفود البلدين لتعزيز التعاون في مجال الشؤون التربوية وتبادل الخبرات في قطاعات المناهج والاختبارات والأنشطة الطلابية وأساليب التقويم وتقوم وزارة التربية والتعليم بإرسال لجنة إلى الأردن سنويا لأخذ عدد من المدرسين وأصحاب الخبرات التي تحتاجها فقد بلغ عدد المعلمين والمدراء المدارس الذين تم التعاقد معهم" ٣٥٠ معلما ومعلمة" للعمل في مدارس التربية والتعليم والمدارس الخاصة و" ٢٥ أستاذ لجامعة الإمارات لعام ٢٠٠٠الى ٢٠٠١ ، وان جامعة إلا مارات تستوعب سنويا عدد من الكوادر الأردنية من هيئات التدريس ، ويوجد مشروع مشترك بين جامعة الإمارات والجامعات الرسمية في الأردن وخاصة (الجامعة الأردنية والتكنولوجيا واليرموك)[١].

ولتعزيز التعاون تم فتح المكتب الثقافي في السفارة الأردنية / أبو ظبي.[٢]

للتواصل مع المكتب الثقافي/ السفارة الأردنية/ أبو ظبي

وبعد دبلوماسية التعليم جاء التمثيل الدبلوماسي والتبادل الدبلوماسي بين البلدين، حيث يعتبر التمثيل الدبلوماسي رمزا لوجود علاقات سياسية بين الدولتين ، وغالبا ما يتم التمثيل الدبلوماسي من خلال اتفاق الدول فيما بينها على ذلك ، فقد تزايدت أهمية التمثيل الدبلوماسي في العقود الماضية ، وذلك لعدم اقتصارها على البعد السياسي بل أصبح البعد الاقتصادي هو الأهم في عملية التمثيل الدبلوماسي.

يرى الباحث أن تدرج مستوى التمثيل الدبلوماسي يعتمد على درجة العلاقات السياسية بين الدولتين ومستوى متانتها، كما أن مستوى التمثيل الدبلوماسي قد يرتفع أو ينخفض من كلا الطرفين، أو من طرف واحد دون مجاراة الدولة الأخرى الطرف الثاني، حيث يمكن تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية الى إلقام بالإعمال، أو استدعاء السفير للتشاور، وفي هذه الحالة يبقى كل أعضاء البعثة الدبلوماسية في أماكنهم وتبقى السفارة مستمرة في أداء أعمالها، ويمكن تخفيض فعالية البعثة ، وذلك من خلال استدعاء كل البعثة بدون قطع العلاقات الدبلوماسية[٣].

---

١) http://uaecultural-jo.org/Relations.html المستشار الثقافي

٢) **sami.m.1@hotmail.com E-mail madonna.88@hotmail.com E-mail** :
Copyright@Jordanembassy.ae 2008-2009

٣) الجاسور ، ناظم عبد الواحد ، أسس وقواعد الدبلوماسية والقنصلية المرجع نفسه ،ص ٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أقام الأردن مع الإمارات علاقات سياسية و تم إقامة دبلوماسية وسفارة في أبو ظبي وقنصلية في دبي ، ويمثل الأردن في سفارة الأردنية سفير بالإضافة الى الملحق الثقافي والملحق العسكري وبالنسبة الى دبي توجد فيها قنصلية أردنية الهدف منها التسهيل الإجراءات على الأردنيين ولها نشاطات في العلاقات مع الإمارات نشاطات اقتصادية فهي يتم تسويق الاستثمارات والتجارة والتعاون والسفارة الأردنية تشارك الإمارات في كافة المناسبات الوطنية والدينية وتعمل على دعوة رجال الإعمال واطلاعهم على فرص الاستثمار داخل الأردن وتقوم بالتنسيق معهم في عقد المؤتمرات في الأردن وفي الإمارات فهي تتحرك في اتجاهين السياسي والاقتصادي .

هناك مؤشرات ايجابية وجهود كبيرة تبذلها السفارة الأردنية للاتصال برجال الإعمال ودعوتهم للمؤتمرات والتأشيرات والتسهيلات من اجل الاستثمار داخل الأردن(١)

والسفارة الأردنية في دولة الإمارات تعمل على تحقيق الغاية من وجودها وتركز على ما يقوله صانع وصاحب القرار الأول في المملكة الأردنية الهاشمية " الملك عبدالله الثاني بن الحسين" واستعراض المقومات التي تجعل من الأردن بيئة جاذبة للاستثمار من خلال الاتفاقيات التي تربط الأردن مع العالم من خلال التشريعات التي تمنح المستثمر العربي والأجنبي حقوقا ومزايا فريدة من نوعها أهمها انه لا يوجد قيود في الملكية على غير الأردني،وعقد الندوات ودعوة الشيوخ ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة ابوظبي وعدد من المسئولين في الغرفة وحشد رجال الإعمال الإماراتيين والعرب والأجانب المقيمين في الإمارات بالإضافة الى رجال إعمال أردنيين وتلقى الندوات واللقاءات حراك وتفاعل واهتمام رجال الإعمال والمستثمرين في دولة الإمارات بالاستثمار في الأردن والاستفادة من بنود اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين الأردن والولايات المتحدة وما توفره من دخول السلع والمنتجات الصناعية الأردنية الى السوق الأمريكي، ويلاحظ ان هناك ثقة تامة وتجاوب رجال الإعمال في الدول العربية من خلال الحوار الفضائي للاستفادة من بنود ومواد هذه الاتفاقية المتميزة والمناخ الاستثماري في الأردن. وفي إطار استعراض نجاح التجارب الاستثمارية وتجارب مستثمرين إماراتيين آخرين في الأردن شجع المستثمرين العرب والأجانب المشاركين في الندوات على الاستثمار في الأردن.

ومن أنشطة السفارة أن السفير الأردني في ابوظبي يعمل إضافة لعملة كدبلوماسي يجرى لقاءات مع الوزراء والمسؤولين لتسويق الكوادر الأردنية(١).

---

١) وكالة الإنباء الأردنية بتراء، تصريح يوسف بن علي مدر مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما بحث السفير الأردني في ابوظبي مع وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع الإماراتي مشروع البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين والتعاون في المجال الشبابي والرياضي وقد أعرب السفير الأردني عن رغبة الأردن في عقد اتفاقية أو مذكرة تفاهم بهذا الشأن ونقل السفير الأردني رسالة وزير الثقافة الأردني إلى وزير الإمارات لحضور حفل احتفال مهرجان الأردن للفنون خلال شهر تموز ٢٠٠٩م، [٢].

وكذلك يقوم السفير الأردني بالترويج للاستثمار داخل الأردن فقد افتتح بالعاصمة الاماراتية ابو ظبي الملتقى الاستثماري الأردني الذي تنظمه مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية تحت رعاية "الشيخة لبنى القاسمي" وزيرة التجارة الخارجية الإماراتية والسفير الأردني لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويهدف الملتقى الى عرض الفرص الاستثمارية الأردنية خاصة المدرجة على الخارطة الاستثمارية المعمول بها في المؤسسة حيث تقدر قيمة هذه المشاريع بحوالي ٦ مليارات دولار، والى التواصل المباشر مع رجال الإعمال والمسؤولين في دولة الإمارات لتوضيح المزايا والحوافز الاستثمارية التي تتمتع بها المملكة[٣].

العلاقات في مجال الصحة

التعاون الصحي بين الأردن والإمارات،حيث توجد آليات التعاون المشترك فيما بينهم وسبل زيادة استقدام الكفاءات الأردنية العاملة في المجال الصحي للعمل في دولة الإمارات وهناك تنسيق يتم عن طريق السفارة الأردنية والتي تخاطب وزارة الصحة.

كما بحث السفير الأردني في ابوظبي لقاءه مع وزير الصحة الإماراتي" الدكتور حنيف حسن" التعاون الصحي بين الأردن والإمارات ،آليات التعاون المشترك وسبل زيادة استقدام الكفاءات الأردنية العاملة في المجال الصحي للعمل في دولة الإمارات.

واستعرض السفير الأردني خلال اللقاء الذي عقد في مقر وزارة الصحة بابوظبي التطورات والإنجازات التي حققها القطاع الصحي في الأردن، ما جعلته مقصدا سياحيا وطبيا للعرب والأجانب،وتم الاتفاق مبدئيا على التحضير لزيارة وزير الصحة الأردنية" الدكتور نايف الفايز " الشهر المقبل إلى الإمارات للبحث في أوجه التعاون الصحي والطبي بين البلدين.

---

١) وكالة الإنباء الأردنية بتراء على موقع الانترنت بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٨م.

٢)وكالة الإنباء الأردنية بتراء بتاريخ ٢٣/حزيران ٢٠٠٩م. على موقع الانترنت بتاريخ ٢٠٠٩/١٨١٢م.

٣) وكالة الإنباء الأردنية بتراء تاريخ ٢٣حزيران ٢٠٠٩م. على موقع الانترنت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأشار وزير الصحة الإماراتي إلى عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين وبخاصة في القطاع الصحي الذي يشهد تبادلا للخبرات في الأنشطة الطبية المتنوعة وفي مقدمتها التعليم الطبي المستمر وقطاع التمريض[١].

ويمكننا القول لم يعد عمل السفارة والسفير الممثل الدبلوماسي مقصورا على تجديد الجوازات وتصديق الشهادات والوثائق ومنح التأشيرات لزيارة الأردن بل تعد ذلك في عقد اللقاءات وجلب الاستثمارات وإيجاد فرص عمل لمساندة الأردن اقتصاديا وتقليل من البطالة وما كان هذا ليحدث لولا حسن العلاقات وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين التاليتين:

- كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.
- كلما كانت العلاقات السياسية ألأردنية الإماراتية زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية.

١) وكالة الأنباء الأردنية بتراء بتاريخ ١٣/ تشرين الأول/٢٠٠٩م على موقع الانترنت بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية

يعد التعاون الاقتصادي من المرتكزات الأساسية في علاقة الأردن بالإمارات العربية المتحدة فبعد فترة التسعينات من القرن الماضي حدث تحول في العلاقات الثنائية من علاقات ذات طبيعة سياسية – إستراتيجية ، إلى علاقات ذات طبيعة اقتصادية سياسية ، ان طبيعة ونمط العلاقات الأردنية – الإماراتية قد تغير من ناحية بنيوية حيث تحولت العلاقات من التركيز على مفهوم التقارب والمشاعر المتبادلة الى التركيز على مفهوم المصالح المتبادلة فقد تطورت العلاقات وبدأت العلاقات تتحول من مشاعر الارتياح والتعاطف الى علاقات تحددها المصالح الذاتية لكل منهما وهناك مؤشرات لعلاقات الاقتصادية سيحاول الباحث استعراض أهم هذه المؤشرات التعاون الاقتصادي الأردني الإماراتي ، علما بأنه يوجد الكثير من المؤشرات منها، الاتفاقيات الاقتصادية و الاستثمارية والمساعدات والعمالة الا ان الباحث يكتفي في مؤشرين مهمين في تطور العلاقات الاقتصادية الاتفاقيات والتجارة البينية الأردنية الإماراتية.

تولد إحساس لدى معظم الدول العربية ببطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في اطار العمل العربي المشترك مما أدى الى تبني العديد من الدول العربية أسلوب الاتفاقيات والتجارة البينية على المستوى الثنائي وهذا أدى الى انتشار الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والأردن والإمارات ضمن الدول التي تسعى وسعت على عمل اتفاقيات فيما بينها حيث تقوم فلسفة التعاون الثنائي على مجموعة من المبررات هي[١]:

١- توفير المواد الأولية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

٢- ان عمليات تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول هي أهم العمليات لتحقيق حدوث التكامل بين اقتصاديات هذه الدول في حين ان اقامة الحواجز الجمركية والقيود على حركة السلع والبضائع يؤدي الى انفصال الاقتصاديات عن بعضها البعض .

---

١) الامام محمد محمود ، الاعتماد المتبادل ، تحليل الظاهرة وتحديد المفاهيم في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بيروت ١٩٩٠ ص ٢٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- التعاون الثنائي يساهم في تخصيص الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة كما يوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع المنتجة والتي يتم تصديرها خارج المنطقة [١].

٤- كما ان الاتفاقيات الثنائية تهدف الى تكوين حالات التعاون من خلال تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما وتذليل القيود وتحد من انتقال الاشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال فيما بينهما وفقا لاتفاق يقوم بين البلدين المتعاقدين ولنفيذ الاتفاق وضمان تحقيق ونتوسيع المنافع المتبادلة التي تتضمنها الاتفاقية المتفق عليها من قبل الطرفان المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تجتمع بصورة دورية على طلب احد الطرفين المتعاقدين[٢].

الأردن والإمارات وهناك العديد من الاتفاقيات فكانت السمة البارزة في السبعينيات على الاتفاقيات بأنها تربوية ثقافية على الأغلب وكانت محدودة جدا من نواحي النقل والزراعة نذكر منها ما يلي:

١- اتفاقيات تعاون زراعي بين الأردن والإمارات، وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م[٣].

٢- اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين الأردن والإمارات وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م[٤].

٣- اتفاقية التعاون الثنائي في مجال الكهرباء إلا انه لم يكتب لها التنفيذ بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

٤- اتفاقية نقل بري في ٢٨/نيسان/١٩٩٧م .

---

١) **Said ali, abdl monem,regionlism in the middle eset : coopration under the condition of protracted conflict regional economic cooperation in the medetrian, edited by olaf kondegn, konard adenawar institute, 1997.p63.**

٢) الكساسبة ، احمد ، أثر الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الاردنية ، وزارة الصناعة والتجارة ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، ص ٦٠.

٣) جريدة الرأي الاردنية بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م.

٤) جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاق للتعاون الاقتصادي حيث جرت في أبو ظبي بين وزيري الاقتصاد بتاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠م. وتوصل الاتفاق بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وإعداد اتفاق للتعاون الاقتصادي والتقني ينظم العلاقات المستقبلية .

٥- اتفاقية تعاون جمركي[١] وقعت اتفاقية تعاون جمركي بين الجمارك الاردنية وجمارك دبي يوم ٢٠٠٠/١٠/١١م.

٦- اتفاقية منطقة تجارة حرة[٢]، تم توقيع اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين الأردن والإمارات بحلول عام ٢٠٠٣م.

إن دفء العلاقات بين البلدين، والتي تتصدرها علاقات الاحترام والتقدير بين القيادتين تحتم عليهما الارتقاء بمستوى هذه العلاقات في كافة المجالات وبخاصة الاقتصادية والاستثمارية والارتقاء بحجم التبادل التجاري إلى مستويات أفضل تعكس المستوى الحقيقي لهذه العلاقات.

التجارة البينية الأردنية الإماراتية وتطورها

تعد التجارة الخارجية احد فروع الاقتصاد فهي تهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية ، وتكمن أهمية عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي ، وان مؤشر التجارة الخارجية يبرز في بيان حجم واتجاهات التجارة البينية مما يعكس مؤشر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والبروتوكولات بين القطاعات الإنتاجية .

كما يساعد التبادل التجاري على معرفة حجم الميزان التجاري واتجاهاته مما يعطي صورة واضحة لصناع القرار السياسي والاقتصادي لاتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة لتحسين الأوضاع ومعالجة السلبيات[٣] ويتم قياس هذا المؤشر من خلال حجم الصادرات التي تصدرها الدولة وحجم الواردات بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي[٤].

توجد بين الأردن والإمارات اتفاقيات وتبادل تجاري.

كما انها تبين درجة تزكز الصادرات أو الواردات ،وهل هي تتجه إلى عدد محدود من الشركاء التجاريين ، ام تنوع على عدد كبير منهم.

---

١) دائرة الجمارك الأردنية على موقع الانترنت ،

٢) مناطق الحرة على موقع الانترنت .**www.free-zonees.gov.jo**

٣) العلاونه ، موسى محمد ، رسالة ماجستير " اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية ، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي ، فلسطين ، السعودية ، العراق ، سوريا من ١٩٩٠الى ٢٠٠٣م" جامعة اليرموك ٢٠٠٦/٨/١٠م.ص. ٦٢-٦٣.

٤) مطر، موسى ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،ط١، ٢٠٠١، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال معرفة حجم التبادل يمكن صانع القرار السياسي والاقتصادي في كلا البلدين أن يعزز التبادل و ويحسن مستوى التبادل التجاري، وللوقوف على المعيقات وأسبابها وإيجاد الحلول لها، وإذا كان هناك تراجع في حجم التبادل التجاري ، هل هذا التراجع يرجع الى تأثير البيئة الدولية والإقليمية أو أسباب أخرى هذه الدراسة تدفع صانع القرار في إيجاد طريقة في تحسين الأوضاع وتلافي الثغرات والمعيقات وإيجاد الحلول لها إذا توفر لدى الطرفين حسن النية.

وفي ٢٠٠٩/٦/٢ حطت في مطار الملكة علياء الدولي أول رحلة تجارية ل (فلأي دبي)، أول ناقلة اقتصادية في دبي إلى الأردن مدشنةً بذلك انطلاق مرحلة جديدة لقطاع الطيران الاقتصادي بين الأردن والإمارات.

من خلال التجارة البينية بين الأردن والإمارات يمكنا أن نلامس هذا التطور من خلال حجم الصادرات والمستوردات الأردنية الإماراتية البينية حيث بلغت التجارة البينية لعام ٢٠٠٠م "٨٢,٥١٥" اثنان وثمانون مليون وخمسمائة وخمسة عشر ألف دينار وكان حجم الصادرات الأردنية إلى الإمارات "ب٤٧,٦٣٨" سبعة وأربعون مليون دينار وستمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار في حين بلغ حجم المستوردات الأردنية من الإمارات بنفس العام "٣٤,٨٧٧" أربعة وثلاثون مليون وثمانمائة وسبعه وسبعون ألف دينار ، وان ميزان التجارة يميل إلى صالح الأردن "١٢,٧٦١" اثنا عشر مليون وسبعمائة وواحد وستون ألف دينار ، وقد قفزت التجارة البينية بين الأردن والإمارات عام ٢٠٠٤م ،إلى"١٦٩، ١٨٠ " مائة وثمانون مليون ومائة وتسعه وستون ألف دينار ، وكان حجم الصادرات الأردنية إلى الإمارات "٧٧,٠٩١" سبعة وسبعون مليون وواحد وتسعون ألف دينار في حين بلغت مستوردات الأردن من الإمارات. "١٠٣,٠٧٨" مائة وثلاثة مليون وثمانية وسبعون ألف دينار وان ميزان التجارة يميل إلى صالح الإمارات في "٢٥,٩٨٧ "خمسة وعشرون مليون وتسعمائة وسبعة وثمانون ألف دينار أردني وتوالت القفزات في التجارة البينية فقد وصلت عام ٢٠٠٨م "٣٧٤,٦١٠" ثلاثمائة وأربعة وسبعون مليون وستمائة وعشرة ألف دينار أردني وان حجم الصادرات أردنية إلى الإمارات بلغت " ١٥٤,٨١٤" مائه وأربعة وخمسون مليون وثمانمائة وأربعة عشر ألف دينار أردني في حين بلغت المستوردات الأردنية من الإمارات " ٢١٩,٧٩٦ "مائتان وتسعة عشر مليون وسبعمائة وستة وتسعون ألف دينار أردني ، وان ميزان التجارة يميل الى صالح الإمارات " ١٦٤,٩٨٢" مائة وأربعة وستون مليون وتسعمائة واثنان وثمانون ألف دينار أردني.

اما من حيث التجارة الخارجية فأن الصادرات الأردنية متركزة في كل من الملابس والسجاد والحقائب المدرسية والحقائب المختلفة والأحذية والمنسوجات والأملاح وبعض مستلزمات البناء والأجهزة الالكترونية الكهربائية ،والمنتجات الكيماوية والخضار والفواكه والزيتون وزيت الزيتون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأشجار المثمرة ، والأثاث والأسمدة الحيوانية والأسمدة الكيماوية و مواد البناء والأملاح والمواد الكيماوية والدهانات ثم الأدوية.

ان معظم مستوردات الأردن من الإمارات من النفط والمشتقات النفطية وزيوت النباتية والأدوات الكهربائية والمواد الغذائية والتمور والأسماك واللحوم والأثاث والسجاد .

استثمارات إماراتية في المملكة الأردنية الهاشمية

شهدت السنوات الأخيرة إقامة مشروعات رأسمالية استثمارية مشتركة سواء على مستوى الحكومات أو الأفراد اذ استفادت الشركات الإماراتية والقطاع الخاص من المميزات التي يتيحها قانون الاستثمار الأجنبي المباشر بالأردن حيث توزعت معظم الاستثمارات الإماراتية بالأردن في قطاع الصناعة والفنادق والتطوير العقاري.

حيث أدرك المستثمر الإماراتي منذ مدة الواقع الاستثماري الأردني حيث بدأت الاستثمارات الإماراتية بالدخول إلى الأردن لتصبح حاليا الإمارات من اكبر الدول المستثمرة في المملكة.

ولزيادة فرص الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين تم إنشاء مجلس الأعمال الأردني وافتتاح مكتب تمثيلي لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية وعدد من النوادي والجمعيات الأردنية في الإمارات ، و في ظل العلاقات المتميزة بين البلدين تقوم بالترويج للمناخ الاستثماري الأردني في مختلف المؤسسات وكبريات الشركات الإماراتية.

وتم أخيرا التوقيع على اتفاقية لإنشاء لجنة وزارية مشتركة بهدف تنمية وتطوير علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين حيث ستعمل اللجنة على وضع البرامج العامة للتعاون بين الطرفين في جميع المجالات والبحث في إقامة المزيد من الاستثمارات المشتركة[١]. الأردن ومنذ قيام دولة الإمارات مطلع السبعينيات ساهم في بناء دولة الإمارات من خلال الكوادر البشرية الأردنية المتخصصة في العديد من المجالات منها القوات المسلحة والهندسة والتعليم والتمريض والإعلام وغيرها، وان أبناء الجالية الأردنية يزيد عددهم عن ٢٠٠ ألف فرد أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والإمارات بلغ ٥٢٤ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٨م وان حجم الاستثمارات الإماراتية القائمة في الأردن حوالي ٢ مليار دولار لعام ٢٠٠٨م. *

ان الاستثمارات الامارتية في الاردن تتوزع على استثمارات مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار بقيمة ٢٧٠ مليون دولار (الصناعة، الفنادق، الزراعة) ومشاركة استثمارات إماراتية في

---

١) http://www.manbaralrai.com/?q=node/16663 تاريخ ١/١٢/ ٢٠٠٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عطاء توسعة المطار الملكة علياء الدولي واستثمارات امارتية في قطاع البنوك واستثمارات إماراتية بقطاع الطاقة واستثمارات في القطاع العقاري والمدن السكنية.

انه تم الاعلان عن مشروع مرسى زايد في العقبة بكلفة ١٠ مليار دولار بهدف تطوير ٢ر٣ مليون متر مربع من اراضي الميناء الرئيسي وبواجهة بحرية جديدة لمدينة العقبة بطول ٢ كم وتطوير منطقة الميناء الرئيسي من خلال اقامة براج سكنية وأسواق تجارية ومرافق ترفيهية وإحياء سكنية متكاملة وفنادق ومنتجعات سياحية ومجمعات للأعمال، ومركز للأحياء البحرية لافتا الى ان المدة الزمنية لتنفيذ المشروع حوالي ١٠ سنوات.

ان الاستثمار في الأردن يرجع الى الاستقرار السياسي والأمني والسعي الجاد نحو الإصلاح والتنمية السياسية والاستقرار في السياسة الاقتصادية الكلية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ووجود إطار عمل مؤسسي ملائم وشبكة داعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستدامته وتوفر بنية تحتية متميزة وموارد بشرية مدربة تتميز بالكفاءة[١].

فنجد أن هناك اتفاق على دعوات ومشاركات واسعة بين البلدين في حضور الندوات والمؤتمرات والمعارض الدولية والتي تنعقد في كلا البلدين ،فتحرص كل منهما في الحضور والمشاركة ودليل على ذلك مشاركة أردنية واسعة في المعرض سيتي سكيب أبو ظبي ٢٠٠٩ في أضخم دورة له مع زيادة مساحته أكثر من ٣٠% مقارنة بدورة ٢٠٠٨، وبمشاركة أكثر من ٣٠٠ شركة عقارية تتوزع على مساحة أكثر من ٤٠ ألف متر مربع.

والتي سنحت للأردن بان يقدم الفرص الاستثمارية المتوفرة لديه في القطاعات المختلفة.

- العقبة الاقتصادية الخاصة تستعرض قصة نجاحها من خلال شركة تطوير العقبة.
- شركة المعبر تعرض مشروع مرسى زايد وسط اهتمام كبير على أعلى المستويات.
- شركة راية تقدم مشروعي بيوت راية الشاطئية وراية بلازا في العقبة.
- شركة الأرض القابضة تعرض مشاريعها المتنوعة على مستوى المنطقة.
- هيئة المناطق التنموية تقدم نماذج نجاح لثلاث مناطق تنموية في الأردن، منطقة معان التنموية، منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية، منطقة إربد التنموية[٢].

---

١) &http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=77&mid=754&newsid754=1142
الرأي ٢٠٠٩/٤/١٣

٢) **بانوراما ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٢/٢٧ ،أهم الإحداث والانجازات عام ٢٠٠٩م**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد شاركت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في معرض سيتي سكيب أبو ظبي ٢٠٠٩ إلى جانب شركة تطوير العقبة ، وتأتي مشاركة السلطة ضمن جهودها المبذولة لتحويل العقبة إلى بوابة للأعمال والترفيه والسياحة واللوجستيات على البحر الأحمر، وبوابة إمداد لوجستي لمنطقة الهلال الخصيب، حيث توفر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة فرصاً استثمارية للمطورين العرب والأجانب للاستثمار في المشاريع العقارية التي تم إطلاقها في منطقة العقبة وفرص جديدة لإطلاق مشاريع جديدة في مجالات التطوير المختلفة.

وإن المشاركة الواسعة والفعالة لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة ، تأتي في سياق الاهتمام الذي يوليه الأردن لرأس المال العربي عامة والخليجي خاصة من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتنوعة والواعدة التي توفرها، المنطقة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وان مشاركة شركة تطوير العقبة شركة التطوير المركزية لمنطقة العقبة الإقتصادية الخاصة كراعٍ فضي إلى جانب سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة في معرض سيتي سكيب إبوظبي ٢٠٠٩، يعد مشاركة للتطوير والاستثمار من القطاع الخاص في فعاليات المعرض الذي يعد تجمعاً إقليمياً وعالمياً من المستثمرين والمهندسين والمطورين والهيئات الحكومية وكبار صانعي القرار وكبار التنفيذيين المعنيين بالمشروعات التطويرية الخاصة والعامة ،وان المشاركة تهدف في التعريف بالبيئة الاستثمارية العقارية الفريدة في مدينة العقبة، وإلقاء الضوء على الفرص الاستثمارية العقارية المتعددة أمام المستثمرين العرب والدوليين، والإطلاع على خبرات وتجارب شركات التطوير العقاري في المنطقة، حيث حققت جملة من الإنجازات في مجال التطوير العقاري توّجت بتوقيع الحكومة الأردنية على اتفاقية تطوير عقاري مع شركة المعبر الدولية للاستثمار الإماراتية، والتي حصلت بموجبها على حقوق تطوير موقع الميناء الرئيسي في العقبة والمنطقة المحيطة به، لإنشاء مشروع مرسى زايد والذي سيسهم في تحويل موقع الكورنيش الشمالي للعقبة إلى أحد أهم المقاصد الإستراتيجية للسياحة والأعمال في المنطقة بالإضافة إلى مشاريع أخرى في الشاطئ الشمالي قيد التنفيذ.

تأتي هذه المشاريع ضمن جهود شركة تطوير العقبة كذراع تطويري لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في تنفيذ المخطط الشمولي المعتمد للمنطقة من خلال تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ،مما يعزز جاذبية الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

كما توفر شركة تطوير العقبة فرصاً استثمارية في المشاريع السكنية كالقرى العمالية ومناطق المساكن الخضراء إلى جانب إمكانية الاستثمار في مجالات أخرى كقصر المعارض والمؤتمرات في العقبة والفنادق ومناطق الترفيه والتطوير العقاري المتعلق باللوجستيات والقطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي إلى جانب فرص إدارة المرافق المختلفة، كما يمثل مطار الملك الحسين الدولي، عنصر أساسي في شبكة النقل والمواصلات المتعددة الأغراض في العقبة، أحد أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في الإستخدامات الملاحية والتجارية والسياحية والسكنية وأكاديميات الطيران واللوجستيات الجوية.

- مشروع مرسى زايد الذي يقام في العقبة بحجم استثمار ١٠ مليار دولار

ويعتبر المشروع الذي تعكف على تنفيذه شركة المعبر الإماراتية، أكبر المشاريع العقارية في الأردن، حيث سيرسم واجهة بحرية جديدة للعقبة، ويهدف المشروع إلى تطوير منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، حيث سيقام في منطقة ميناء العقبة على البحر الأحمر، وتبلغ مساحة الأراضي التي ستقوم شركة المعبر بتطويرها ثلاثة ملايين و ٢٠٠ ألف متر مربع، وهي تمتد على واجهة بحرية جديدة لمدينة العقبة بطول ٢ كيلو متر، وتشكل البنية التحتية للواجهة البحرية بيئةً صالحة، ستنتشر عليها وإلى جوارها أبراج سكنية وأسواق تجارية ومرافق ترفيهية وأحياء سكنية متكاملة وفنادق ومنتجعات سياحية ومجمّعات للأعمال.

وتمثل منطقة المارينا الدائرية المحاطة بالأبراج السكنية والمرافق السياحية، نواة هذا المشروع إذ تحتوي على مراسٍ لليخوت والقوارب السياحية وترتبط بها قناة مائية تحيط بها فلل وفنادق ومطاعم ومقاهٍي ، بالإضافة إلى مركز للأحياء المائية.

وستصل مساحة البناء الإجمالية للمشروع عند انتهائه إلى نحو ستة ملايين وأربعمئة ألف متر مربع، وهي تشمل كافة عناصره – من قطاع التعليم وقطاع الرعاية الصحية إلى الرياضة على أنواعها،بالإضافة إلى إنشاء مرسى للسفن السياحية ذي مواصفات عالمية، إضافة إلى مجمع لمراسي اليخوت والقوارب بمختلف أحجامها[١].

- شركة راية تقدم مشروعي بيوت راية الشاطئية وراية بلازا في العقبة.

حيث اشتركت شركة راية في جناح العرض في المعرض سيتي سكيب أبو ظبي ٢٠٠٩ مع منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومع شركة تطوير العقبة، وقدمت عرضاً لمشروعها (البيوت الشاطئية) في مدينة العقبة، والذي يحتوي على مجموعة واسعة من المرافق بما فيها المسابح والحدائق الخاصة بالإضافة إلى الحدائق المفتوحة للأسرة والأصدقاء، أن الشركة قامت بعرض مشروع راية بلازا المقام في موقع رئيسي في مدينة العقبة، والذي يشمل بلازا وساحة

١) بانوراما ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٢/٢٧ ،أهم الإحداث والانجازات عام ٢٠٠٩م .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتسوق بمساحة ٧٥٠٠٠ متر مربع، بالإضافة إلى مكاتب ومطاعم مشهورة ومرافق للترفيه ومجموعة كبيرة من المحلات التجارية الفاخرة وكذلك مساكن[١].

- هيئة المناطق التنموية.

شاركت كل من منطقة معان التنموية، ومنطقة الملك الحسين بن طلال التنموية في المفرق، ومنطقة إربد التنموية في معرض سيتي سكيب أبو ظبي تحت مظلة هيئة المناطق التنموية الأردنية،وتأتي مشاركة الهيئة والمناطق في المعرض لتقديم قصص نجاح لثلاثة مناطق تنموية في الأردن، ضمن سلسلة من المناطق في مختلف محافظات المملكة، من خلال قانون المناطق التنموية رقم (٢) للعام ٢٠٠٨ والذي يمثل أنموذجاً نحو تمكين القطاع الخاص وتعزيز الاستثمارات في كافة القطاعات.

أن المشاركة في هذا الحدث البارز لتأكيد على أن الفرصة الاستثمارية ما زالت سانحة، ضمن إطار من الواقعية والشفافية، وان المشاركة والشراكة ما هي الا مزج بين الإطار التشريعي والتنظيمي الممثل بالهيئة وبين المطورين والمستثمرين، نحو تقديم خطط تنموية شاملة ومتكاملة.

ففي مناسبة الاحتفال بعيد الإمارات الوطني الثامن وثلاثون ، الذي أقيم في فندق مرديان صرح السفير الإماراتي، محمد الشامسي وبحضور الحفل عدد كبير من المسؤولين وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي وسياسيين وصحافيين وممثلين عن الفعاليات الشعبية والأهلية بالإضافة الى الجالية الإماراتية في عمان " ان الفضل في العلاقات التاريخية المميزة بين الأردن والإمارات يعود إلى وحدة الرؤية والهدف بين القيادتين الأردنية والإماراتية على حد سواء، وان الأمن والاستقرار السياسي والأمني في الأردن عاملا جذب للاستثمارات رغم الأزمة العالمية وبالإضافة إلى موقع الأردن الجغرافي يجعله مؤهلا لجذب الاستثمارات العربية والعالمية على الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية مشيرا الى مشروع مرسى زايد في العقبة والذي يعد اكبر استثمار في المنطقة حيث تقدر تكلفته بعشرة مليارات دولار"[٢].

الخلاصة:

---

١) بانوراما ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٢/٢٧ ،أهم الإحداث والانجازات عام ٢٠٠٩م .

٢)
http://www.assawsana.com/home.asp?mode=more&NewsID=38367&CatID=66
تاريخ ٢٠٠٩-١٢-٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن العلاقات المتينة والقوية والممتدة لسنوات طويلة في كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية لم تأتي من فراغ بل نتيجة جهد مشترك وإرادة سياسية لكل البلدين من قبل صناع القرار السياسي والاقتصادي.

فقد حدث تحول في العلاقات الثنائية من علاقات ذات طبيعة سياسية – إستراتيجية، إلى علاقات ذات طبيعة اقتصادية سياسية، وتحولت العلاقات من التركيز على مفهوم التقارب والمشاعر المتبادلة الى التركيز على مفهوم المصالح المتبادلة فقد تطورت العلاقات وبدأت العلاقات تتحول من مشاعر الارتياح والتعاطف الى علاقات تحددها المصالح الذاتية لكل منهما.

كان إلى الاتفاقيات السياسية والاقتصادية وتبادل الزيارات أهميتها في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية من علاقات ، وان أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين هي اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة واتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين واتفاقية للتعاون التجاري والتقني واتفاقية بشأن الخدمات الجوية واتفاقية في مجال القوى العاملة وان زيادة التبادل التجاري وتدفقات الاستثمارية إلى الأردن نتيجة إلى تطور العلاقات السياسية والاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

البعدين السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية " المؤشرات والأثر"

تمهيد:

لدراسة أي علاقة ثنائية بين دولتين لا بد أن تشمل الدراسة المؤشرات العلاقات السياسية ومؤشرات العلاقات الاقتصادية وأثر المؤشرات الاقتصادية على السياسية فمن خلالهم ندرك البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الثنائية من مؤشرات العلاقات السياسية والاقتصادية والأثر، والسبب الرئيس هو هناك علاقة ما بين السياسة والاقتصاد فيما يسمى (بالاقتصاد السياسي) وهذه العلاقة تعود إلى القرن السادس عشر حينما كان يسمى بالاقتصاد السياسي الذي كان ينظر إلى السياسة بنظرة شمولية بإبعادها المختلفة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية إلا أن هذا لم يدم فقد حدث انفصال تدريجي بين علم الاقتصاد والسياسة، في بدايات القرن التاسع عشر، وأصبح يدرس علم الاقتصاد كعلم مستقل عن علم السياسة[١].

الكثير من المدارس الفكرية التي تناولت علاقة الاقتصاد بالسياسة وقد ظهرت هذه المدارس نتيجة إلى تعدد النظريات والتطورات، التي تناولت العلاقات بين الاقتصاد والسياسة عبر المراحل التاريخية المختلفة، فهناك مدارس فكرية اعتبرت أن الاقتصاد هو المحرك الأساسي وان السياسة هي نتاج القوى الاقتصادية (المدرسة الماركسية)، وهناك المدرسة الليبرالية بتفرعاتها المختلفة التي تنظر إلى السياسة كقائد للاقتصاد، وان مهمة الدولة تنحصر في تأطيرهاً قانونياً، وان القوة الخفية "العلاقات الاقتصادية" هي التي تعيد التوازن في العلاقات السياسية الاقتصادية، فيما رأت بعض المدارس الفكرية أن العلاقة بين الاقتصاد والسياسة علاقات جدلية (اللبيراليون الجدد).

فالمدرسة التجارية هي التي تناولت دور الدولة في الاقتصاد وضرورة تدخل الدولة الواسع في التجارة والصناعة فالمكاسب التي تحققها أي دولة تكون على حساب الدولة الأخرى [٢].

---

١) العلاونة، موسى محمد، رسالة ماجستير " اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من ١٩٩٠الى ٢٠٠٣م" جامعة اليرموك ٢٠٠٦/٨/١٠م.ص١١.

٢) هدسون مارك، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، ترجمة طه منصور، محمد عبد الصبور، دار المريخ للطباعة والنشر السعودية، ١٩٨٧م، ط١، ص ٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي القرن التاسع عشر حدث انقسام بالمدرسة الليبرالية بين المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية، فالمدرسة الماركسية من خلال ماركس تبين بأن التاريخ الإنساني تطور خلال مجموعة من المراحل أو ما يطلق عليه أساليب الإنتاج (إقطاع، رأسمالية وشيوعية) وإن ذلك التطور يتأثر إلى درجة كبيرة بقوى الإنتاج التي كانت هي المسولة في كل مرحلة من المراحل عن تشكيل علاقات الإنتاج للقوى الإنتاجية وبخاصة البناء الطبقي للمجتمع والدولة، وطبقا للتحليل الماركسي، فإن الظاهرة السياسية هي نتاج القوى الاقتصادية، فالأسس الاقتصادية للمجتمعات كان لها التأثير المباشر في تحديد الهياكل والبنى السياسية، كما أن القوى الاقتصادية الناشئة هي التي تتحكم في طبيعة وشكل النظام السياسي، وماركس بهذا الوصف اعتبر أن السياسة هي انعكاس مباشر للاقتصاد أو كما عرف السياسة بأنها اقتصاد مكثف[١].

هناك تربط بين الاقتصاد والسياسة فما هو علم السياسة وما هو مفهوم الاقتصاد وما هو اهتمام كل من علم السياسة والاقتصاد، فلكل منهم اهتمام ومفهوم فنجد أن علم السياسة يهتم بالتحليل السياسي لمفاهيم القوة والحكم والسلطة، وغالبا ما تخضع السياسة لاعتبارات المصلحة المرتبطة بالقوة[٢].

أما علم الاقتصاد فهو العلم الذي يهتم بتوظيف الموارد الاقتصادية المتاحة واستثمارها في التوظيف الأمثل من خلال الاستخدام العقلاني الرشيد للموارد المحددة لذا فإن علم الاقتصاد يسعى دائماً إلى إيجاد الحلول الممكنة للظواهر الاقتصادية، على حين فإن علم السياسة دائم التركيز على حسم الخيارات الاقتصادية المناسبة، ضمن الظروف والمعطيات المحيطة بالدولة[٣].

فنجد السياسيون يركزون على مصالحهم الخاصة لتعظيم عوائدهم عند التركيز على الحلول الاقتصادية من خلال تبنيهم ما يرفع شعبيتهم لزيادة احتفاظهم بالسلطة والقوة لذلك نرى أنه لا يمكننا أن نحلل السياسة على أساس المنفعة الاجتماعية بل تحليلها على أساس المنفعة الشخصية[٤].

---

١) مصطفى ناديا، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مرجع سابق ص ٢٢.

٢) العزام، عبد المجيد، مقدمة في علم السياسة، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٨، ص ٤٥.

٣) ناصر، ثابت، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر، عمان، ٢٠٠١م، ط٢، ص ١٢.

٤) العلاونة موسى محمد، الباقي عندك السياسة والاقتصاد وحكومة جديدة، جريدة الدرب بتاريخ ٢٠٩/١٢/٢١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة إلى الاقتصاديون فاهتموا دائماً بالتفاعل بين المؤسسات السياسية من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى في تحديد خياراتهم الاقتصادية، فالعلاقات المتبادلة وتأثيرها تكون في مرحلة لاحقه لأهدافهم الاقتصادية، فتعظيم العوائد الاقتصادية لا يرتبط بالأخلاق السياسية والسلوك السياسي بقدر ما تربط بنوع تلك الخيارات.

وبناء على ما تم إيراده يمكننا القول بأن رجال السياسة يهتمون بالتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال تدعيم علاقات القوة أو السلطة، وربطها بالمصلحة، لذا لم يتبنى علم السياسة القائم على الحيادية والافتراضات إلا في فترة لاحقة متأثر بعلم الاقتصاد من خلال المدرسة السلوكية.

على حين أن رجال الاقتصاد يهتمون بالتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل لها وذلك ضمن البدائل والخيارات المتاحة[١]، لذلك علم الاقتصاد تطور في اتجاه تبني النهج ألاستنتاجي وتبنى عدد من المسلمات الاقتصادية، متحاشياً التركيز على الاعتبارات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والأخلاقية.

قسم الباحث الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول مؤشرات العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية حيث سيتم مناقشته من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الاتفاقيات.

المطلب الثاني: القضايا الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: مؤشرات العلاقات الاقتصادية الأردنية الإماراتية.وسيتم مناقشته من خلال مطلبين.

المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري.

المطلب الثاني: الاستثمارات والعمالة

المبحث الثالث: اثر البعد السياسي والاقتصادي على مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية وسيتم مناقشته من خلال مطلبين.

المطلب الأول: أثرالمتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية.

---

١) دال، روبرت، التحليل السياسي، ترجمة علاء أبو زيد، علي الدين هلال، القاهرة، ١٩٩٣م، ط٥، ص١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

مؤشرات العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية

ترتبط المملكة الأردنية الهاشمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات سياسية متجذرة على درجة عالية من التميز، حيث يتوج هذه العلاقات ما يجمع الأسر الحاكمة في كلا البلدين من تفاهمات ويتضح ذلك من خلال المؤشرات العلاقات السياسية ومن خلال حالة التنسيق المستمرة فيما يتعلق القضايا الإقليمية و القضايا الدولية وخاصة القضية الفلسطينية والدفاع عن كافة حقوق الشعب الفلسطيني بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين والقدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي تفضي لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة الحياة، كما يسري هذا التعاون والموقف الموحد على جميع القضايا المشتركة، لا سيما في القضية العراقية حيث يصر البلدان الشقيقان على بذل الجهود من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، والحفاظ على وحدة العراق ورفض الدعوات والمساعي التي ترمي لتقسيمه.. والأردن يقف بقوة لجانب دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق من قضية الجزر الثلاث (أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى) التي احتلتها إيران، حيث يدعم مساعي دولة الإمارات لاستعادة حقوقها المشروعة في الجزر الثلاث. ويعتبر الأردن من الدول الأولى التي اعترفت باستقلال الإمارات وبقيام اتحاد دولة الإمارات العربية وجرى ذلك في اليوم التالي لإعلان قيام الدولة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢.

هذه العلاقات المتينة والقوية والممتدة لسنوات طويلة لم تأتي من فراغ بل نتيجة جهد مشترك وإرادة سياسية لكل البلدين من قبل صناع القرار السياسي والاقتصادي و بارتكازها على مبادئ وأسس متينة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتعمل عليها قيادة البلدين بشكل مستمر على تنمية هذه العلاقات وتوطيدها على مختلف الصعد السياسية، لدراسة هذا المبحث يكون من خلال المؤشرات السياسية في العلاقات الأردنية الإماراتية التي يبني عليها الباحث هذه العلاقة من خلال التحليل في مطلبين المطلب الأول الاتفاقيات، باعتبارها احد المؤشرات العلاقات السياسية وفي المطلب الثاني القضايا الإقليمية والدولية، للوقوف ومعرفة مدى التوافق والانسجام والتنسيق وتنافر بالنسبة للقضايا الإقليمية والدولية حيث سيتم مناقشة الكثير من القضايا ووجهات النظر لكلا البلدين ومنظورها الوطني لهذه القضايا وكيفية التعامل معها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الاتفاقيات

تعد الاتفاقيات السياسية احد المؤشرات العلاقات السياسية بين الدول والاتفاقيات قد تكون جماعية بين عدة دول كالأحلاف الدولية او مثل الاتفاقيات العربية داخل منظومة الجامعة العربية الدفاع المشترك والعديد من الاتفاقيات الجماعية، وقد تكون اتفاقيات ثنائية بين دولتين

الاتفاقيات الثقافية والبعثات التعليمية:

يرتبط الأردن بستين اتفاقية ثقافية مع الدول الشقيقة والصديقة ومن ضمنها اتفاقية ثقافية مع دولة الإمارات العربية فقد تم توقيع الاتفاقية الثقافية بين البلدين بتاريخ ١٩٧٧/٦/١ في دولة الإمارات العربية المتحدة[١] بالاضافة إلى ذلك وجود برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات ١٩٩٧-١٩٩٩[٢].

فالعلاقات الثقافية محط أنظار واهتمام قيادتي البلدين والعاملين في الحقول الثقافية فقد امتازت بالتنامي والازدهار منذ بداية ابتعاث أول طالب إماراتي إلى كلية الآداب في الجامعة الأردنية عام افتتاحها سنة " ١٩٦٤ "،وبعد ذلك التاريخ بدأت جموع الطلبة بالتوافد على جامعات الأردنية ومؤسساته التعليمية حيث التحق بالجامعة الأردنية ما بين العام ١٩٦٤-١٩٨٤ ما يقارب العشرين طالباً.

ففي عام ١٩٨٥ تم افتتاح المكتب الثقافي في الأردن مما عزز العلاقات الثقافية بين البلدين وأخذت تأخذ شكلاً آخر تمثل في توقيع أول برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين للسنوات (١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨) حيث نص الإنفاق في مجال البعثات الطلابية على تخصيص (٤٠) مقعداً في الجامعات الأردنية لطلبة الإمارات لمرحلة البكالوريوس سنوياً منها (١٢) مقعداً في تخصصات الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة وذلك مقابل تخصيص ستة مقاعد للطلبة الأردنيين في جامعة الإمارات سنوياً[٣].

---

١) **content&view=article&id=1625&Itemid=165&lang=ar**

٢) **http://www.mol.gov.jo/tabid/85/default.aspx**

٣) **http://www.uae-embassy.ae/Embassies/jo/Content/1254** سفارة الإمارات السفير الإماراتي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تطورة العلاقات في مجال الثقافة واشتملت على برامج تنفيذية والتزامات بالتعاون المثمر بين البلدين، تمثل ذلك من خلال تبادل الزيارات العلمية والتربية على كاف المستويات وقد اشتمل ايضا على تبادل أعضاء هيئات التدريس بين الجامعات في كلا البلدين وقد تعدى ذلك إلى التنسيق والتشاور فيما يتعلق بالبحث العلمي والمؤتمرات والندوات العلمية وتبادل الخبرات التربوية فقد حافظات الإمارات على نفس الامتيازات بالنسبة إلى اعداد الطلبة الدارسين في الجامعات الأردنية للعوام ١٩٨٩,١٩٨٨، ١٩٩٠م، وان سقف الامتيازات تم زيادته بالنسبة إلى اعداد الطلبة الدارسين في الجامعات الأردنية بالرغم من انتهاء البرنامج التنفيذي المتفق عليه بأن حصلت الإمارات على امتيازات خاصة بان تم تخصيص "٥٠" خمسون مقعد دراسي لطلاب البكالوريوس وبنفس الرسوم التي يدفعها الطالب الأردني أي في رسوم رمزية، فقد استقبل الأردن المئات في الدراسات العليا بالرغم ان البرنامج التنفيذي لم يشملهم، فقد كانت الإمارات تحصل على خمسة مقاعد او أكثر حسب الحاجة، فقد رصدت الملحقية الثقافية لسنوات ما بين ١٩٨٥-١٩٩٩م مئات الطلبة للدراسة في الجامعات الأردنية منهم حوالي ١٥٢ طالب وطالبة تم أفادهم على نفقة وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي اما الطلبة الآخرون موفدون على حساب جهات أخرى في الدولة مثل جهاز أبو ظبي للاستثمار والقوات المسلحة والشرطة ووزارة الصحة بالإضافة إلى عشرات الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة سواء في الجامعات الحكومية أو الخاصة أو كليات المجتمع، حيث تتولى الملحقية رعاية هؤلاء الطلبة وتقديم كل عون لهم لحظة وصولهم بلد الدراسة وحتى تخريجهم[١].

أما بالنسبة إلى التعاون في مجال الشؤون التربوية، فإن الزيارات السنوية لوفود البلدين تعزز العلاقات بين البلدين وتكرس دائما في مجال تبادل الخبرات في قطاعات المناهج والاختبارات والأنشطة الطلابية وأساليب التقويم وتقوم وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات بالتعاقد أو طلب إعارة عدد من المعلمين والخبرات الأردنية التي تحتاجها حيث بلغ عدد المعلمين الذين تم التعاقد معهم أو طلب إعارتهم في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، (٣٥٠) معلماً ومعلمة و (٢٥) أستاذ لجامعة الإمارات وبعض المدراء والمعلمين لمدارس خاصة في الدولة.

أما بخصوص التعليم العالي بين البلدين فهناك جامعة الإمارات والتي تستوعب سنويا عدد من الكوادر الأردنية وضمها إلى هيئاتها التدريسية وهناك الآن مشروع للتوأمة بين جامعة الإمارات والجامعات الرسمية في الأردن (الأردنية والتكنولوجيا واليرموك)[٢].

---

١)نفس المرجع.

٢) نفس المرجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد الكتب والمطبوعات والمنشورات العلمية والثقافية الثقافية منذ عام ١٩٩٦ وافتتاح مكتبة الملحقية حرصت الإمارات على إقامة علاقات ثقافية مع كافة المراكز العلمية والمعلوماتية في الأردن مثل المكتبة الوطنية ومكتبة أمانة عمان ومكتبات الجامعات الأردنية ومكتبة وزارة الثقافة وجمعية المكتبات الأردنية ومركز الأبحاث الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ومركز الموارد البشرية والجمعية العلمية الملكية ومعهد الإدارة العامة وغيرها، إلى جانب علاقاتنا مع كافة المراكز العلمية والبحثية في الدولة، ولقد أسهمت المكتبة في اطلاع الجمهور الأردني من اساتذه وطلبة وباحثين على منجزات دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة وفي مختلف الميادين وأصبحت مركزا هاما يرتاده الباحثين وطلاب الدارسين في الجامعات الأردنيه ولدى الإمارات مشروع طموح لحوسبة المكتبة ضمن الإمكانيات المتاحة لتلعب دورها بما يتناسب وعصر المعلوماتية، يجري دوما بدعم وتشجيع ورعاية كريمه من سفير ألدوله و الملحقية العسكرية في سفارة الإمارات في الأردن وعلى رأسهم سفير الإمارات[١].

اتفاقية التعاون القانوني والقضائي:

تم التوقيع على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة تاريخ الاتفاقية ١٩٩٩/٠٤/٢٤ لسنة ٢٠٠٠ رقم الاتفاقية (١٢) والتي تم توقيعها بين البلدين[٢].

ويأتي في هذا السياق المباحثات الأردنية الإماراتية لتعزيز التعاون القضائي والقانوني الأردن ودولة الامارت العربية المتحدة حيث زار عمان وفد من الإمارات لبحث سبل تعزيز التعاون القضائي والقانوني بين البلدين وإتاحة تبادل الخبرات القانونية والتشريعية بين البلدين، وتناول اللقاء الذي جمع وزير العدل الأردني بنظيره الإماراتي والوفد الإماراتي الذي يزور المملكة الأردنية الهاشمية، أواصر التعاون المشترك وطموحات البلدين نحو تطوير هذه العلاقات، وقد عرض الأردن إلى الوفد الضيف ابرز منجزات وزارة العدل وخططها التطويرية المستندة إلى استراتيجية تطوير القضاء، والخطط التشريعية والتعديلات القانونية التي تعمل عليها الوزارة بهدف الارتقاء بالتشريعات الأردنية لمواكبة التطورات المحلية والعالمية، وفي المقابل قدم أيضا الوزير الإماراتي والوفد شرحا للنظام القضائي في الإمارات واهم مشروعاته التطويرية وقد أبدا إعجابه بالتجربة الأردنية واهتمام بلاده بالإفادة منها وتطبيق بعض جوانبها في دولة الإمارات، فقد تمت

---

١) السفارة الإماراتية في عمان، http://www.uaeembassy.ae/Embassies/jo/Content/1254

٢) http://www.arablegalportal.org/criminal-laws/BilateralsLst.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإشارة من قبل وزير العدل الأردني بأن الأردن والإمارات يرتبطان باتفاقيتي تعاون، الأولى اتفاقية الرياض للتعاون القضائي وأخرى ثنائية، فقد بحث الجانبين آليات تطوير التعاون وسبل تفعيل الإجراءات القضائية في إطار الاتفاقيتين خاصة التبليغات القضائية والإنابات وطلبات الاسترداد[١].

اتفاقيات التعاون العسكري في المجالات المختلفة:

تم توقيع اتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات التعاون العسكري المختلفة كالتدريب والخدمات الطبية والمساحة العسكرية مبينا ان الاتفاقية ينبثق عنها تشكيل لجنة تعاون عسكري أردنية إماراتية عليا،وقد جرى التوقيع العديد من الاتفاقيات على هامش إقامة معرض العمليات الخاصة "سوفكس ٢٠١٠"[٢].

ووقع الاتفاقية عن الجانب الأردني رئيس هيئة الاركان المشتركة الفريق الركن مشعل محمد الزبن وعن الجانب الإماراتي رئيس الأركان الإماراتي الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي، كما أعلن الناطق الإعلامي الأردني إلى وكالة بترا.

وفي هذا السياق قام وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة آمر مدرسة خولة بنت الازور في الإمارات بهدف الاطلاع على التجربة الأردنية المتطورة في المجالات العسكرية كافة ومن ضمنها تطور الشرطة النسائية الأردنية، حيث قام الوفد بزيارة إلى قيادة الشرطة النسائية ومعهد الاميرة بسمة لتدريب الشرطة النسائية، واستمع الوفد إلى ايجاز قدمته قائد الشرطة النسائية، تناولت فيه نشأة وتطور قيادة الشرطة النسائية إضافة إلى دور القيادة ومعهد الأميرة بسمة في تنفيذ الخطط والبرامج التدريبية التي تضعها قيادة الجهاز سنويا لرفع كفاءة وصقل مهارات مرتبات الشرطة النسائية في مختلف المجالات الأمنية وذلك للقيام بالواجبات المناطة بهم على أكمل وجه، وقد شاهد الوفد عروضا عسكرية ورياضية قدمتها عدد من إفراد الشرطة النسائية عكست المستوى التدريبي المتميز الذي وصلت إليه الشرطة النسائية الأردنية، وقد أشاد رئيس الوفد الإماراتي بالمستوى المتميز الذي وصل إليه جهاز الأمن العام في كافة المناحي الشرطية لاسيما في مجال تطور وتنوع أعمال الشرطة النسائية[٣].

---

١) وكالة بترا الأردنية، ١٤ / نيسان / ٢٠٠٩م.

٢) http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=373932&pg=25

٣) وكالة بتراء بتاريخ ١٥ / أيار/٢٠١٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع:

تم التوقيع على اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٩٨[١].

اتفاقية تحديث اتفاقية النقل الجوي وتنظيم النقل والخدمات الجوية[٢]:

تم التوقيع على اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في شأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وما وراءهما مذكرة تفاهم حيث عقدت مباحثات ثنائية بين وفد سلطة الطيران المدني الأردني ووفد إدارة الطيران المدني لدولة الإمارات العربية المتحدة في عمان بتاريخ ١٢ – ١٣ / أيار ١٩٨٨، لمراجعة وتحديث اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين البلدين الشقيقين عام ١٩٧٢،

اتفاقية تسليم المجرمين:

توجد اتفاقية أردنية إماراتية موقعة بين الأردن ومجموعة من الدول العربية ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة، تسمى اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول الجامعة العربية، وهناك اتفاقية وقعت عليها المملكة الأردنية الهاشمية وهي اتفاقية" الرياض" في المملكة العربية السعودية للتعاون القضائي وهناك اتفاقية ثنائية موقعة بين الأردن ودولة الإمارات العربية.وان الاتفاقية الموقعة بين الأردن والإمارات لا تتعارض مع قانون تسليم المجرمين وإنها القانون الأسمى وتكون واجبة التطبيقان المطلوب تسليمه هو من رعايا الدولة المطلوب إليها التسليم، فالمادة رقم ٣٧ من اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين الأردن والإمارات لسنة ١٩٩٩ لا يجيز تسليم المطلوب تسليمه إذا كان من رعايا الدولة المطلوب إليها.([٣]).

اتفاقيات تعاون تبرمها اللجنة المشتركة الأردنية الإماراتية في أبو ظبي :

وقع الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة محضر الاجتماع الأول للجنة المشتركة، الذي حدد وسائل وآليات تعاونهما في الصحة والدواء والغذاء والطاقة والكهرباء والجيولوجيا والتعدين والسياحة والاتصالات والتعاون القنصلي وذلك بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠٠٩، وقد أبداء وكيل وزارة

---

١) http://www.mot.gov.jo/ar/agreements#15

٢) http://www.agreements.jedco.gov.jo/main/doc/Air_Services_Agreement_Emarats.htm

٣) http://www.khaberni.com/more.asp?ThisID=24773&ThisCat=1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحة الإماراتي بان الإمارات ستوفد لجنتين خلال الشهر المقبل إلى الأردن لإجراء مقابلات مع ممرضين وفنيين من مختلف التخصصات وخاصة في مجال طب الأسنان لاختيار الكوادر الأردنية وهذا يأتي في أوجه التعاون الصحي بين الأردن والإمارات للاستفادة من الخبرات[١].

اتفاقية التعليم و التدريب البحري والاعتراف بالشهادات البحرية بين البلدين:

وقع الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة في عمان اليوم مذكرة تفاهم لتبادل الاعتراف بالتعليم والتدريب البحري والشهادات البحرية الأهلية بين البلدين، ووقع مذكرة التفاهم بحضور وزير النقل الأردني مدير عام السلطة البحرية الأردنية ومدير عام الهيئة الوطنية للمواصلات الإماراتية،وتهدف المذكرة إلى تبادل الخبرات وتسويق خريجي الأكاديمية الأردنية للدراسات البحرية إلى سوق العمل الخارجي فضلا عن استقطاب الطلاب غير الأردنيين للدراسة في الأكاديمية، وتخرج الأكاديمية الأردنية الخريجين المؤهلين إلى سوق العمل الذي يواجه نقصا في الكوادر الأردنية المؤهلة للعمل في قطاع النقل البحري علما أن نسبة البطالة بين الدراسين لتخصص البحرية في المملكة هو صفر وبأن هذه الأكاديمية تأسست في عمان عام ٢٠٠٤، وجاء تأسيس الأكاديمية في ظل التطور والنمو السريعين في قطاع النقل البحري العالمي بصورة عامة والأردني بصورة خاصة بهدف توفير وتطوير كوادر أردنية وعربية استجابة لحاجة الأسواق المحلية والعربية لها، وتأتي أهمية توقيع المذكرة في إطار علاقات التعاون المشترك بين الأردن والإمارات في مجال النقل و التعاون[٢].يرى الباحث ان لهذه الاتفاقيات اثر على العلاقات الاقتصادية من حيث العمالة الاردنية وتسويقها ومن الخبراء و المعارين التي تحتاجها الامارات من اصحاب الكفاءات العلمية فلها مردود اقتصادي .

---

١) http://www.ammanchamber.org/ACCMagazine/052009/Circulations/Circ%20(1).htm

٢) وكالة بترا الأردنية، ١٢ حزيران /٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: القضايا الإقليمية والدولية

ما يميز العلاقات الأردنية الإماراتية قدرتها على التطور والتجدد المستمر في إطار التضامن العربي والعمل المشترك، والتنسيق المستمر إزاء القضايا العربية والإقليمية والدولية التي تهم البلدين، بجانب الدعم الذي يقدمه كل بلد للأخر في المحافل الإقليمية والدولية أسفرت على توطيد العلاقات الأردنية–الإماراتية بفضل ديناميكية حركة المسؤولين في كلا البلدين والزيارات المتبادلة والعديد من الاتفاقيات التي ربطت بينهما في شتى المجالات.

تعد كلا البلدان من الدول المتفاهمة و ذات رؤيا المنسجمة في منظورها إلى القضايا الإقليمية والدولية، فالأردن داعم أساسي لكافة حقوق وقضايا دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك الإمارات من الدول الداعمة إلى الأردن في جميع القضايا التي تواجهه وخاصة القضية الفلسطينية، ومعاهدة السلام الأردنية– الاسرائيلة ومشاكل الاقتصادية.

كما تعتبر الإمارات أن الأردن بقيادة الملك عبدالله الثاني من بين أهم الدول العربية قدرة على التواصل وإسماع الصوت العربي في المنابر الأمريكية والأجنبية. ويعيش الأردن في استقرار وأمن على الرغم من المشاكل والحروب والنزاعات الخطيرة التي تحيطه به، أبرزها النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على حدوده الغربية.

خلال تتبع مسيرة العلاقات الدولية، وجدنا أن هناك الكثير من القضايا الإقليمية والدولية والتحديات التي تواجه العالم والمجتمع الدولي، ومن هذه القضايا القضايا الإقليمية ودولية قضايا البيئية والاحتلال والصراعات وانتشار الأسلحة النووية والإرهاب الدولي التي تمارسه الدول في تسابقها بالحصول على الأسلحة النووية الفتاكة التي تهدد البشرية من إقامة وبناء مفاعلات نووية.

هذه القضايا الساخنة والمطروحة على الساحة الدولية التي تهدد السلام العالمي والدولي أشغلت بال القادة وصناع القرار فما هو موقف المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية من العديد القضايا المطروحة والتي تهم البلدين والمجتمع الدولي فما هي الآراء والمواقف ودرجة التنسيق والتوافق والانسجام بين البلدين حيال هذه القضايا.

يرى الباحث بضرورة طرح القضايا الإقليمية والدولية التي تهم البلدين وعلى تماس مباشر في بعض القضايا التي سيطرحها الباحث والقضايا الساخنة التي تهم البلدين مدار الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي ومفاوضات السلام:

تأخذ القضية الفلسطينية الحيز الواسع في اللقاءات العربية الثنائية وفي المؤتمرات العربية والقمم العربية حيث توليها اهتماما خاصا وتركز كلا البلدين على القضية الفلسطينية باعتبارها قضية المصير الواحد والقاسم المشترك في العلاقات السياسية بين البلدين على مختلف المستويات حيث تكون المحور الرئيسي في أحاديث المسؤولين أثناء اللقاءات القمم العربية وفي المحافل الدولية وفي الزيارات المتبادلة بين المسئولين من البلدين في جميع المستويات فهناك توافق على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الشرق الأوسط وعلى أنها مركز الصراع في منطقة الشرق الأوسط وتؤمن بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبضرورة انسحاب إسرائيل من فلسطين ومن الأراضي العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير مصيره.

كلا البلدان يدعما الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة دعما ماليا ومعنويا فالإمارات المربية المتحدة من أوائل الدول التي سددت إقساط حصتها في صندوق دعم نضال الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وهو الصندوق الذي قرر مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد إنشاءه لدعم الفلسطيني في " ١٠٠" مليون دولار[١].

وإن اللقاءات في القمم العربية والزيارات المتبادلة سواء كانت من المسؤولين في جميع المستويات أو التي كانت تم بين القائدان المرحومان الملك "حسين بن طلال" ملك الأردن "والشيخ زايد بن سلطان" رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة كانت لا تخرج عن أهم قضية كان يتناولها قضية فلسطين وضرورة تنقية الأجواء العربية لتحضير لمؤتمر قمة[٢].

وقفت الأردن والإمارات مع القضية الفلسطينية مؤكدة إيمانها "بأن تسوية قضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم بفرض واقع الاحتلال والاستيطان والحصار على الشعب الفلسطيني الذي يواجه حالياً أكبر أزمة إنسانية من جراء سياسات القتل المتعمد والدمار والتجويع والاعتقال الجماعي التعسفي" و "أن استمرار العدوان – الإسرائيلي – سيؤدي حتما إلى تفاقم العنف وتفجير الوضع الأمني ليس في الأراضي التي تحتلها – إسرائيل – فحسب وإنما في المنطقة برمتها".

يتضح موقف دولة الإمارات من القضية الفلسطينية من خلال دعم النضال الفلسطيني في قضيته العادلة في كل المحافل الدولية فقد أعلنت الإمارات ومنذ قيامها تأييدها المطلق لنضال

---

١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين الإمارات والأردن مرجع نفسه ص١٣..

٢) نفس المرجع ص ١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه الكاملة والمشروعة،' وأعلن رئيس الدولة الشيخ زايد رحمه اله " ان المعركة المصيرية التي يخوضها العرب تفرض عليهم جميعا الاتحاد لمحو العار وإعادة الكرامة للأمة العربية، فالوطن العربي ملك لأبنائه وكل فرد مطالب لرفع الخطر الذي يتعرض له كيان الأمة"فقد اعلن مندوب الإمارات لدى الأمم المتحدة بمناسبة قبولها عضوا في عام ١٩٧١ بقوله " أننا نؤيد جهاد أهل فلسطين لاستعادة حقوقهم في ارض جدودهم وسنقف مع المقاتلين في مصر وسوريا بكل ما نملك، فليس المال أغلى من الدم وليس النفط أغلى من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهة القتال في مصر وسورية " وعندما انطلقت الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٨٧م أعلن الشيخ زايد بن سلطان تأييده للانتفاضة وخاطبها بالقول "أقول للانتفاضة ورجالها وأطفالها ومن فيها استمروا واثبتوا حتى تحققوا ما تريدون، وتصلوا إلى يرضيكم، وهناك فكروا ولا تتعجلوا، فكروا وتشاوروا، ثم اتخذوا من تشاؤون تجاه انتفاضتكم" ونصح ياسر عرفات قائد منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج على ألا يقدموا شيئا أو يؤخروا شيئا،الا بعد الاستماع إلى قادة الانتفاضة الموجودين في الداخل والتشاور معهم[١].

كما أكد الشيخ زايد بن سلطان "دعم الإمارات العربية المتحدة بقوة لمفاوضات السلام الفلسطينية – "الإسرائيلية" بما فيها مفاوضات الحل النهائي، ونتائج اجتماع أنابولس.. معرباً في الوقت نفسه عن قلق الإمارات الشديد من استمرار عدم الجدية "الإسرائيلية" في التعامل مع هذه المفاوضات، داعيا المجتمع الدولي وبصفة خاصة مجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية إلى بذل المزيد من الضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإنهاء احتلالها لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري وبعض الأراضي اللبنانية وذلك امتثالا لقرارات الشرعية الدولية".

لم يقتصر موقف الإمارات بالدعم السياسي فقد كان لدعم المادي حضوره فقد قدّمت دولة الإمارات في شهر ديسمبر ٢٠٠٣ مبلغ ٥٠٠ ألف دولار أمريكي لصالح صندوق وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن العام ٢٠٠٤. بالإضافة أنها أعلنت في نوفمبر ٢٠٠٣ عن تبرعها الطوعي بمبلغ ٤٧٨ ألف دولار أمريكي لصالح الأنشطة الإنمائية التي تشرف على تنفيذها الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٤ بحيث يخصص مبلغ ٣٢٤ ألف دولار من إجمالي قيمة هذا التبرع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و ١٠٠ ألف دولار

---

١) سعيد، أحمد عبدالله، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي، المجمع الثقافي أبو ظبي، أبو ظبي، ٢٠٠٣م، من ص١٦٦-١٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لصندوق رعاية الطفولة (اليونيسيف) و ٥٤ ألف دولار لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون وبذلك يكون مجموع ما تبرعت فيه الإمارات ٩٧٨ ألف دولار[١].

ولم تخلُ زيارات المسؤولين من كلا البلدين من مناقشة وتنسيق حيال القضية الفلسطينية وعملية السلام والجهود المبذولة الداعمة إلى القضية الفلسطينية. ففي تاريخ ٢٠٠٨/٠٥/٠٦م زار رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي دولة الإمارات العربية المتحدة وستقبله الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس في قصره في ابوظبي، فقد نقل رسالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى رئيس دولة الإمارات وأطلعه على التطورات الأوضاع والجهود التي يبذلها الملك عبدالله الثاني واتصالاته مع مختلف الأطراف خاصة الإدارة الأمريكية للمحافظة على الزخم المطلوب لعملية السلام وصولا إلى سلام عادل ودائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبما يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعكست المقابلة الأردنية –الإماراتية تطابقا في وجهات نظر البلدين حيال عملية السلام ومختلف القضايا والتحديات التي تمر بها المنطقة والتي تتطلب موقفا عربيا موحدا لمواجهتها[٢]. وتأكيد على التطابق والتوافق في وجهات النظر وأنهما داعمين للقضية الفلسطينية على الصعيد الدولي، خطاب وزير الخارجية الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدورة في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨، أكد "دعم الإمارات العربية المتحدة بقوة لمفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية بما فيها مفاوضات الحل النهائي، ونتائج اجتماع أنابولس.. معربا بالوقت نفسه عن قلق الإمارات الشديد من استمرار عدم الجدية "الإسرائيلية" في التعامل مع هذه المفاوضات، داعيا المجتمع الدولي وبصفة خاصة مجلس الأمن وأعضاء اللجنة الرباعية إلى بذل المزيد من الضغط على "إسرائيل" لرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإنهاء احتلالها لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف والجولان السوري وبعض الأراضي اللبنانية مزارع شبعا وذلك امتثالا لقرارات الشرعية الدولية"[٣].

ولم يقتصر دعم الإمارات العربية المتحدة للقضية الفلسطينية وعملية السلام في الخطاب أمام الأمم المتحدة، فقد كان لها أيضا نصيب كبير في الحوارات واللقاءات الدولية الثنائية حيث

---

١) http://www.alamuae.com/uae/showtopics-117.html عن موقع الانترنت تاريخ ٢٠١١/١١/١٦

٢) http://www.alamuae.com/uae/showtopics-117.html عن موقع الانترنت تاريخ ٢٠١١/١١/١٦

٣) جريدة الدستور الأردنية، تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت تأخذ قسطا من الحوار البناء وتحث فيه الدول على الدعم والدفع إلى عملية السلام الفلسطينية الاسرائلية، ففي لقاء إلى وزير الخارجية دولة الإمارات العربية المتحدة مع وزير الخارجية جورج ميتشل المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط، الإمارات بتاريخ ٤/٨/ ٢٠٠٩، أكد بأن الإمارات ملتزمة بدعم الجهود الرامية للوصول إلى سلام شامل وعادل في المنطقة من خلال المبادرات المشتركة و تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط.

ومن حرص الإمارات على نجاح عملية السلام والدفع فيها إلى الأمام، فقد استضافت في فبراير/شباط ٢٠١٠ اجتماع وزراء خارجية ثماني دول عربية لبحث طرق دعم مبادرة جامعة الدول العربية للسلام مع "إسرائيل".

وقال وزير خارجية الإمارات "يجب على أمريكا وأوروبا والدول العربية مواصلة العمل معا من أجل الوصول إلى حل عملي لاستئناف المفاوضات الفلسطينية "الاسرائيلية"، موضحا ذلك لقد أجرينا اليوم محادثات بناءة أكدت التزام بلدنا تجاه السلام والاستقرار".

وقال وزير الخارجية الإماراتي، إن تعيين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ميتشيل كمبعوث خاص للسلام في الشرق الأوسط يؤكد الدور الحيوي الذي تلعبه الولايات المتحدة في دعم جهود تحقيق السلام في المنطقة.

يرى الباحث أن كلا من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية بينهما توافق وتنسيق ورؤية واحدة حيال القضية الفلسطينية لعملية السلام وصولا إلى سلام عادل ودائم بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وبما يكفل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م وان تقام الدولة الفلسطينية على الأراضي ما قبل الاحتلال وعاصمة الدولة الفلسطينية القدس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: قضية الاحتلال الإيراني إلى الجزر الثلاث الإماراتية:

عشية الانسحاب البريطاني من "المشيخات" الإمارات المتصالحة، الإمارات العربية المتحدة حاليا أقدمت إيران على احتلال ثلاث جزر إماراتية هي "جزيرة طنب الصغرى وجزيرة طنب الكبرى وجزيرة أبو موسى "في توطيء بريطاني واتفاق سري وضمني بين بريطانيا وإيران لمقايضة البحرين بالجزر الثلاث حيث كانت بريطانيا تعارض إيران بمطالبتها بالبحرين، فقد انسحبت بريطانيا من الخليج العربي في عام ١٩٧١ وكعادة بريطانيا الاستعمارية فإنها تبقي مشاكل وتضع مشكلة صعبة الحل كما هي مشكلة وعد بلفور إلى اليهود في فلسطين ومشكلة احتلال الجزر الإماراتية من قبل إيران في مباركة وموافقة بريطانية فقد أطلقت يد إيران على الجزر فقامت بغزو جزيرة أبو موسى ثم جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى واحتلتهما تتبع جزيرة أبو موسى إمارة الشارقة وتتبع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إمارة رأس الخيمة[١].

يرى الباحث والصحفي موسى علاونة" تواطؤ بريطانيا مع إيران بمسالة احتلال الجزر الثلاث وهو اتفاق بينهم لمقايضة البحرين بالجزر حيث كانت إيران تطالب فيها فالاحتلال احتلال وان احتلال إيران للجزر الامارتية كاحتلال إسرائيل فلسطين لا فرق بينهم بريطانيا أعطت إسرائيل جزءا من فلسطين واحتلت كامل فلسطين، وإيران أخذت موافقة بريطانيا الضمنية واحتلت الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى، فكانت ردود الفعل العربية من حق البحرين الاستقلال وعلى انه حق تقرير مصير وليست صفقة تجارية وانه لا رابط بين قضية البحرين وقضية جزر في سير المباحثات مع إيران، فقد شجبت معظم الدول العربية التحرك الإيراني واحتلالها الجزر فقد قطع العراق مباشرة علاقاته الدبلوماسية مع إيران كما قطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا متهما إياها بالاتفاق مع إيران لاحتلال الجزر لان البريطانيين بشكل قانوني مسئولون عن حماية المشيخات بذلك الوقت، وان احتلال إيران للجزر الامارتية كاحتلال إسرائيل فلسطين لا فرق بينهم بريطانيا أعطت إسرائيل جزءا من فلسطين واحتلت كامل فلسطين، فقد قدم العراق باسم الإمارات دعوة بالجزر العربية الإماراتية إلى مجلس الأمن وبمساندة الدول العربية يؤكد عروبة الجزر الإماراتية إلا أن مجلس الأمن الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية اجل القضية وأوصى بطرف ثالث لتدخل في حل النزاع والحقيقة ما هو إلا هروبا وانحياز لإيران كما تنحاز إلى إسرائيل في احتلالها لفلسطين فلاحتلال احتلال ولا فرق بين الأرضي عربية المحتلة من قبل إسرائيل أو الأراضي العربية المحتلة من قبل إيران،

---

١)الكفروي، محمد عبد الحميد، الإمارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث،، دار قتيبة، مصر ٢٠٠٩. ص٨٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأرضي المحتلة ارضي، عربية والاحتلال أجنبي إسرائيلي وإيراني، فقد عبرت الإمارات والشعوب العربية عن امتعاضها ونددت بالسياسة الأمريكية لمساندة إيران الشاه وإسرائيل[١].

فكانت ردود أفعال الإمارات بالغضب وهاجمت الممتلكات الإيرانية في المدن برمي البنوك والمؤسسات الإيرانية بالحجارة لذا رأت الدول العربية أن تلجا إلى التحكيم الدولي وأصرت الإمارات على نيل حقوقها كأمله في الجزر وقد ظهر هذا في صحافتها صحيفة الشروق و صحيفة الخليج. بالرغم من اعتراف إيران باستقلال دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٩ ديسمبر وباعترافها رسميا بدولة الإمارات إلا أن احتلالها الجزر الإماراتية خلق لها مشكلة وبقيت على موقفها الصريح في مطالبتها بالجزر[٢]. فقد أعلن مندوب الإمارات العربية المتحدة في مجلس الأمن احتجاج بلاده إزاء الاحتلال الإيراني للجزر، وبعد المناقشة اقر مجلس الأمن تأجيل البت في القضية مؤقتا والسماح لطرف ثالث للتوسط في الأمر بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة ترضي الاطراف المتنازعة[٣].

يرى الباحث أن استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة جاء في وقت كانت فيه الدول العربية كانت مثقلة في الهزيمة ١٩٦٧م وقد أنهكتها حروب الاستنزاف مع إسرائيل وكانت "إيران الشاه" بالنسبة إلى الولايات المتحدة احد قلاعها الإقليمية والحليف الاستراتيجي الأمريكي ومراقب النشاط العسكري للاتحاد السوفيتي والمنطقة كعين ورادار إلى الولايات المتحدة وما يجري من نشاط وتحركات في مياه الخليج والمنطقة.

فقد تم الإشارة لمسألة الجزر في هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٨٠ لكن دولة الإمارات لم تتابع المسألة بشكل جدي وبحرارة حيث لم ترد ان تتورط في الحرب بين العراق وإيران[٤]. وبسقوط نظام الشاه في إيران خسرت الولايات المتحدة الأمريكية قلعتها الإقليمية وحرمت من مراقبة النشاط العسكري للاتحاد السوفيتي والمنطقة بالإضافة إلى فقدانها وحرمانها من أوسع الأسواق للبضائع والخدمات الأمريكية وظهر ذلك جليا وتهديدا للمصالح الأمريكية بعد احتجاز

---

١) علاونه، موسى محمد، حلفاء أمريكا يتساقطوا بدءاً بالشاه وانتهاء فيمن، على المواقع الالكترونية، أخبار البلد + موقع اجبد، الزرقاء نيوز + وكالة رم + جريدة الدرب الأسبوعية، بتاريخ ٢٠١١/٢/١٠

٢) عبيد، نايف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، من ص ٣٠٨- ١١٢،

John D. Anthony. Arab Atates of the Lower Gulf People, Politics, Petroleum (Washington DC ; The Middle East institute, 1975)p.29.)3

٤) عبدالله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، دار القلم ١٩٨١م، ص ٣٨٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرهائن الأمريكيين في طهران، والغزو السوفيتي لأفغانستان بتاريخ ٢٥/ كانون الأول/ ١٩٧٩م[١].

أيد الأردن مطالب الإمارات وحقها بالجزر في نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث، طنب الكبرى و طنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، وأيد الأردن الإمارات بحقها في الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران في المحافل والمؤتمرات الدولية و بضرورة إعادة الجزر للإمارات في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الجامعة العربية وفي المحافل الدولية[٢].

كما جدّدت دولة الإمارات في خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٣ دعوتها إلى جمهورية إيران الإسلامية، لإعادة النظر في موقفها والتجاوب مع مبادرتها السلمية التي أعلنتها منذ سنوات، الداعية إلى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى التي تمّ تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وأشارت دولة الإمارات في كلمتها التي ألقاها معالي راشد عبدالله وزير الخارجية، إلى أن قضية الجزر الثلاث المحتلة لاتزال على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ أن احتلتها إيران في العام ١٩٧١. وأكدت مجدداً سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجُرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ودعت الحكومة الإيرانية إلى التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروح من الإيجابية لإنهاء الإحتلال الإيراني، وأعربت عن أملها في أن تؤدي الاتصالات واللقاءات الثنائية الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إيجاد حل لهذه القضية، يُرسّخ علاقات حُسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا، ويعزّز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة الهامة.

وأكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمته الرابعة والعشرين التي عقدت بدولة الكويت يومي ٢١ و٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣ على موقفه الثابت في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى

---

١) علاونه، موسى محمد، حلفاء أمريكا يتساقطوا بدءا بالشاه وأنتها فيمن، جريدة الدرب الأسبوعية وعلى المواقع الالكترونية مرجع سابق.

٢) خالد راكاد فهاد الخريشا رسالة ماجستير " النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الثلاث ة، الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣م" الفصل الثاني المبحث الثاني المواقف العربية من احتلال الجزر الثلاثة ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبوموسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجُرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات. وجدّد المجلس الأعلى، بعد تقييم شامل، تكليفه للمجلس الوزاري الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث. وأعرب، بعد اطلاعه على الاتصالات والزيارات المهمة المتبادلة بين دولة الإمارات وجمهورية إيران الإسلامية، عن تطلعه إلى أن تُثمر تلك الاتصالات والزيارات عن خطوات إيجابية ملموسة تُسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وإيران، وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أكد مجلس الاتحاد البرلماني العربي تأييده لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها لاستعادتها. ودعا المجلس في ختام دورته الثالثة والأربعين في ٤ يونيو ٢٠٠٣ في بيروت، جمهورية إيران الإسلامية إلى قبول دعوة الإمارات السلمية لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات المباشرة وفق جدول زمني محدد، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[١].

لم تنقطع دعوات الإمارات في هذا الاتجاه ففي كلمة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قد جدد وأكد الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية خلال كلمة الإمارات أمام الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨ على "أن استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ العام ١٩٧١ يمثل قضية مركزية لدولة الإمارات" مجددا مطالبة دولة الإمارات "استعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر، ومياهها الإقليمية، وإقليمها الجوي، وجرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات".

وللتأكيد على أن الجنوح إلى الحوار سبيلا لحل المشكلة، لا يعني التفريط بالحق، شددت دولة الإمارات في أكثر من ميدان على "أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي مازالت إيران تتخذها منذ احتلالها هذه الجزر باطلة وغير قانونية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ولا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال أمدها".

---

١) http://www.alamuae.com/uae/showtopics-107.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي لا يبقى الموضوع ثنائيا "دعت دولة الإمارات، المجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات الصادقة للإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية للقبول بتسوية هذه القضية عن طريق المفاوضات الجادة المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية"[١].

ثالثاً: موقف الأردن والإمارات من حرب أكتوبر ١٩٧٣م:

عند قيام حرب تشرين أول / أكتوبر قرر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قطع النفط عن الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول المساندة لكيان الصهيوني في ١٨ تشرين أول أكتوبر ١٩٧٣ فقد كان القرار مفاجئا للعالم بأكمله وهو موقف قومي مشرف للعرب والدول المناصرة للقضية الفلسطينية، فكانت استراتيجية النفط كسلاح في معركة حرب أكتوبر ١٩٧٣م، نفذت الإمارات استراتيجية النفط كسلاح في المعركة حرب أكتوبر التي نشبت بين الدول العربية مصر وسوريا وشاركت الإمارات مشاركة استراتيجية فكان أول مرة أن يدخل النفط كسلاح فعال في المعركة حيث بادرت الإمارات في قطع نفطها عن الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة موقفها العدائي للعرب والمناصر للصهيونية يقول الشيخ زايد ان الإجراءات التي أقدمت عليها الإمارات والدول العربية المنتجة للنفط لا يقصد منها توقيع العقوبات على الشعوب ولكن اجراء موجه ضد الحكومات التي تقف مساندا لإسرائيل ويردف قائلا حول موقف ان موقف الإمارات من ذلك عندما بادرنا بقطع البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية كان ذلك أعلانا بمسيراتنا مع المعركة العسكرية والسياسية إلى آخر الطريق أن البترول سلاح من الأسلحة المعركة وهو ليس اغلي من الدم العربي، انأ نحاول استثماره لصالح المعركة كل شيء وارد وسنستخدم كل سلاح في المعركة وأضاف نحن في دولة الإمارات لم ندخل المعركة العسكرية حتى الآن ولو دخل العالم العربي كله المعركة وشاركنا الاخوة بكل الثقل العربي فلن تقف اسرائيل مهما تساندها الولايات المتحدة في مواجهتنا وقال لقد أصدرت القرار ولم أكن أتطلع إلى تأييد ولم أكن أتطلع إليه لحظة واحدة وقد أصدرت قرار قطع البترول أبو ظبي لا يماني بأنني أودي واجبي كاملا تجاه أهلي وقومي"[٢].

---

١) جريدة الدستور الأردنية اليومية، بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨م.

٢) سعيد، أحمد عبدالله، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي ١٩٧١- ١٩٩٠. المجمع الثقافي أبو ظبي ٢٠٠٣ ص ١٨٣- ١٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة إلى الأردن قامت بالمشاركة العسكرية بالقتال إلى جانب سوريا بان أرسلت الوحدات العسكرية المقاتلة وعلى رأسها لواء أربعين المعروف في قوته وتدريبه العسكري وقدرته القتالية فهو معد إعداد جيد ويعد ومدرب ويملك قوة عالية ومعنوية متمرس في القتال ومدرب يحسب له الحساب على مستوى جيوش العالم نظرا إلى الدورات والحروب التي خاضها أفراده مع العدو الصهيوني في حرب الكرامة والاستنزاف.فموقف كلا البلدين مؤيد إلى مصر وسوريا في حربها لاسترجاع ما تم اغتصابه وكان موقف الإمارات قد لقي ترحيب سياسي وشعبي و ردود أفعال واسعة في المجتمعات العربية ولدى الحكومات فكان حديث الساعة ويعد في نظر الباحث انه هو الذي حسم المعركة ونتائجها إلى صالح الدول العربية مصر وسوريا فكل الدول تعتبر قد شاركت كل ضمن قدراته وإمكانياته.

لقد كان قرار حظر النفط قراراً سياسياً مسؤولاً وخطيراً في آن واحد لأنه وضع دولة الإمارات الفتية في أول مواجهة على الصعيد الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية واستمرارا بالنهج القومي لدولة الإمارات باستخدام النفط سلاحا في المعركة ضد هولندا نظرا لموقف الهولندي المؤيد المساند للكيان الصهيوني في حربه ضد العرب فقد أعلن الشيخ زايد قطع النفط عن هولندا اعتبارا من ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ ردا على الموقف الهولندي العدائي ضد الأمة العربية علما بأن هولندا كانت تستورد ما قيمته أربعة ملايين طن سنويا من نفط أبو ظبي[١].

يرى الباحث أن أهم الأحداث الدولية المصاحبة حرب أكتوبر ١٩٧٣ هو موقف الإمارات العربية المتحدة الدولة الفتية حديثة الاستقلال الشجاعة التي يعتبرها الباحث هي المنتصرة وسبب الانتصار دعوة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة "الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان" إلى إيقاف ضخ النفط إلى دول العالم فاستجابت له جميع الدول العربية. واشتهرت عنه مقولته: "النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي" وأنها المرة الأولى التي يستخدم فيها النفط العربي كسلاح ضاغط في السياسة الدولية.

ولم يقتصر دور الإمارات على إيقاف تدفق النفط بل دفعت ١٠٠ مليون دولار تبرعات أثناء الحرب فقد ورد ذلك على لسان الرئيس السوري حافظ الأسد عند عرضة إلى موقف دولة الإمارات العربية المتحدة[٢].

---

١) المرجع نفسه ص ٢٠٩،

٢) السخني، أحمد علي، الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، مكتبة الرائد العلمية، عمان ١٩٩٨، ص١٠١-١٠٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقف الأردن والإمارات من الحرب أكتوبر كل التأيد إلى مصر وسوريا، الأردن شارك في الحرب بأن أرسل قواته الجيش العربي الأردني إلى مساندة سوريا والإمارات قطعت إمدادات البترول عن الولايات المتحدة وأوروبا وخصوصا الدول الداعمة إلى إسرائيل وكان سلاح استراتيجي فعال وناجح اول مرة يستخدم، ويرى الباحث انه المفاجئة الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وأوروبا التي لم تحسب له حساب وكان بمثابة قنبلة نووية كالتي ألقيت على هيروشيما وان بطل هذه المعركة الذي حقق النصر هو الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

رابعاً: موقف الأردن والإمارات من اتفاقيتي كامب ديفيد "معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية":

فقد كان موقف البلدين واضحاً، فقد أعلن البلدين معارضته لعقد المعاهدات الثنائية بين الدول العربية والكيان الصهيوني للأسباب التالية:

١. لا يوجد ضمانات على استرجاع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتحرير كامل ترابه الوطني

٢. يرى البلدين أنها من ضمن مخططات الصهيونية للتطبيع تمهيدا إلى إلغاء المقاطعة العربية الإسرائيلية ودخول منتجاتها عن طريق مصر إلى الأسواق العربية فهي جزء من المخطط الصهيونية للبدء بمراحل التطبيع مع الدول العربية.

٣. إن اتفاقية سيناء ١٩٧٥ بين القوات المصرية والكيان الصهيوني أنها لا تناقش حق أية دولة عربية في استعمال الأساليب التي ترها لتحقيق انسحاب الكيان الصهيوني من أراضيها على ان لا يؤثر ذلك على القضية الفلسطينية وجوهرته القدس الشريف، مع التأكيد على دعم منظمة التحرير الفلسطينية ودول المواجهة بالوقت نفسه[١].

٤. الاتفاقية عاجزة عن تحقيق السلام العادل والشامل مع شعوب كافة المنطقة.

---

١) منظمة التحرير الفلسطينية الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٥ مؤسسة دراسات فلسطين، بيروت، ١٩٧٦. ص٢٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عارضت الإمارات زيارة الرئيس المصري السابق محمد أنور السادات إلى مدينة القدس وتوقيعه اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٦ وقد شاركت الإمارات الدول العربية الرافضة اتفاقيتي كامب ديفيد في مؤتمر بغداد ٢-٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨م، ودعا الحكومة المصرية الرجوع عن هاتين الاتفاقيتين والدعوة لعدم توقيع أية معاهدة مصالحة مع العدو الصهيوني، وقد اتخذ القرار بعد رفض مصر استقبال الوفد لمحاولة ثنيها عن هذه المبادرة وهذه القرارات[١]:

١. سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً.

٢. قطع العلاقات السياسية الدبلوماسية مع مصر.

٣. تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية.

٤. ان تكون مدينة تونس مقرا مؤقتا لجامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة ابتداء من توقيع معاهدة الصلح بين مصر والعدو الصهيوني.

خامساً: الحرب العراقية الإيرانية وموقف الأردن والإمارات:

اندلعت الحرب بين العراق وإيران في شهر أغسطس عام ١٩٨٠ ودامت قرابة ثمان سنوات أدت إلى انعكاسات أمنية وسياسية واقتصادية على المستوى الدولي والإقليمي والداخلي قد أودت بعشرات الآلاف من الضحايا بين الجانبين وأهدرت مليارات الدولارات بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية الاقتصادية لكلا البلدين وقد ألحقت خسائر كثيرة في دول المنطقة وزادت من تكلفة أعبائها الأمنية والدفاعية على حساب التنمية وتعرض ناقلات البترول لخطر وقد أدت إلى زيادة تدخل القوى الكبرى في المنطقة وإلى انقسامات داخل الأسرة العربية بين مؤيد ومعارض، بالنسبة إلى الأردن وقف لجانب العراق فأصبح الأردن البوابة الرئيسية التي يدخل منها الإمدادات العسكرية والمواد الغذائية وكل ما يحتاج إليه العراق وعن طريق الأردن وباسم الأردن يتم شراء الأسلحة والمولد التموينية التي تصل القوات العراقية فكان وقوف الأردن لجانب العراق واضح وصريح بل تجند بعض من الأردنيون لدفاع عن العراق ويعود ذلك إلى ان العراق يشكل للأردن العمق الاستراتيجي والدفاعي فقد وقف العراق مع الأردن في الحروب التي خاضها مع إسرائيل وقدم العراق المساعدات النفطية للاردن في وقت كان الأردن يحتاج اليها

---

١) عصام، أحمد عوده، الملف الكامل لمسير ة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الاوزل في القاهرة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان، عمان ١٩٨١، مؤتمر بغداد، ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى ان الأردن يقف إلى جانب قضايا القومية العربية هو يعتبر العراق جزءا من الأمة العربية وتوجد بينه وبين العراق اتفاقية الدفاع العربي المشترك الموقع عليها في الجامعة العربية ويعتبر الأردن هذا واجب قومي[١].

موقف الإمارات من الحرب العراقية الإيرانية، فقد حظيت باهتمام بالغ من قبل الدولة الإمارات حيث تمثلت بالمعادلة المركزية في سياستها الخارجية تجاه الحرب في محاولة منها بالتوفيق بين روابط (إقليمية، اقتصادية، دينية، اجتماعية وجوار مع إيران) وانتماء قومي عربي مع العراق فقد كان لتقدير الموقف ولنظرة دولة الإمارات انعكاساته على دولة الإمارات وعلى المنطقة، دور في تحديد تلك السياسة.

مع بداية الحرب العراقية الإيرانية طرح العراق احد مطالبه وهو إعادة الجزر الثلاث التي احتلتها إيران إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ونظرا للعلاقات الودية بين العراق وإمارة رأس الخيمة التي تعود إلى عام ١٩٧١م، فق راحت التقرير الصحفية تتكهن بأن هناك علاقة مابين أمارة رأس الخيمة والعراق، صحيح ان دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب بعودة الجزر إليها وإنها جزءاً لا يتجزأ من ترابها الوطني ولكن من خلال تصريحات المسؤولين الإماراتيين التي تدعو إلى تسوية هذه المشكلة بالطرق السلمية لا بالطرق العسكرية، وان تعاطف رأس الخيمة مع العراق لم يكن أكثر من تعاطف معنوي حيث وضح في مقابلة صحفية حاكم إمارة رأس الخيمة ذلك فقال العراق يدعى بحق له وان التفاهم واجب للوصول إلى حل ويعني حق العراق في الحصول إلى حقه ومن زاوية اشر أنني وقعت بها قبل وتفاديا لتكرار ما حدث عندما قامت إيران بطرد أهالي رأس الخيمة من طنب الصغرى قصدا بذلك انه يخشى أن يفقد العراق حقه مثلما فقد رأس الخيمة حقها في طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وان رأس الخيمة ترغب باستعادة الجزيرتين بالتفاهم والتفاوض في إجابة مباشرة له مما يؤكد عدم نية الحرب لديه، فقد حذرت إيران دول الخليج والجزيرة العربية ودولة الإمارات وبعض من المشيخات من السماح للعراق باستخدام منشآتها الجوية أو البحرية واعتبرت اية مساندة للعراق عمل عدائي يدعو إيران للانتقام، ان حمة رئيس دولة الإمارات من تجنب الخوض في هذه المعركة التي تدور نظرا بأن دولة الإمارات دولة صغيرة اتحادية وانها حديثة العهد بالاستقلال وانها تولي أهمية أكبر إلى بنائها الداخلي والحفاظ على تجربتها الوحدوية كما أن إمكاناتها بمقاييس القوة ضعيفة إذا ما قورنت بقوة إيران ومقدراها

---

١) علاونه، موسى محمد أحمد، رسالة ماجستير "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة الأردن مع دول الجوار العربي– فلسطين، السعودية العراق، سوريا " مرجع سابق من ص ١٣١الى ١٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكرية وإمكانيتها بالإضافة إلى تأثير عاملي الجالية الإيرانية والاقتصاد الذي يعتمد على سلعة واحدة أما من جهة العراق فهو غير قادر على حماية دول الإمارات نظرا لبعده النسبي وقصر خطة الساحلي بينما ستكون إيران أقدر على الانتقام وتوجيه ضربات قاصمة إلى دولة الإمارات فيما انحازت للعراق وان ما توليه الإمارات من أهمية هو الحفاظ علة أمنها الوطني وباختصار المحافظة على حدودها وسيادتها من اعتداء خارجي،أو من فوضى داخلية تضربها[١].

لذا اختار الإمارات الوقوف على الحياد إزاء طرفي النزاع، وقد رسخ في هذا الموقف الإماراتي بين طرفي الحرب العراقية الإيرانية بأن دول الخليج العربية ليس لديها الإمكانات التي تمكن دولة الإمارات من الاستناد إليها لتلافي خطر الانتقام الإيراني[٢].

تشير التقرير بأن الإمارات ساهمت في مساعدات مالية للعراق مع إبقاء العلاقات الدبلوماسية والتجارية قوية مع إيران، الا ان رئيس دولة الإمارات يصر على ان المساعدات كانت محدودة قياسا بدول الخليج العربية الأخرى وان المساعدات كانت من قبيل المساعدات الإنسانية وليست الحربية فقد أكد الشيخ زايد في مقابل صحفية مع صحيفة " لوموند " بتاريخ ١٩٨٨٢/٣/١١م " أننا لم نساعد طرفا ضد أخر، كل ما قمنا به أنا سهلنا للبلدين شراء بعض احتياجاتهما الطبية والمعيشية عن طريق موانئنا وهذا مما أدى إلى ارتفاع الأسعار لدينا، أننا لم نقدم السلاح والمال لأي من الطرفين وما قمنا به يندرج في إطار الخدمة الإنسانية"[٣].

دعا الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات البلدين في خطاب ألقاه في ٢٢ نوفمبر ١٩٨٠ ومنذ ذلك الوقت حافظ الشيخ زايد على الاتصال بين البلدين المتحاربين في محاولة للتوفيق بينهما ولجعل المسؤولين في البلدين يجلسون إلى طاولة المفاوضات[٤].

قامت إيران تهدد دولة الكويت منذ اندلاع الحرب بين الطرفين وكان ذلك جلياً في ممارسة إيران القوة وضرب الكويت فقد أقدمت قصف الطائرات الإيرانية لمنشآت نفط كويتية. وضربت حقل نفط أبو البخوش الإماراتي بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٨٦م التابع إلى أبو ظبي، والذي أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص وجرح ٢٤ شخصا آخرين وفقدان عشرة أشخاص علاوة على الأضرار

---

١) عبيد، نايف علي، السياسية الخارجية لدول الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ص٢٤١.

2) War in the Gulf A Staff Report to Committee on foreign Relationd USA August 20,1984, p35.

3) Le Monde (Frebch News Paper) March 11,1982.

٤) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لسنة ١٩٨٥ ص ٢٥- ٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادية الجسيمة التي لحقت بمنشآت الحقل الذي تبلغ طاقته الإنتاجية بين ٦٠ و ٨٠ ألف برميل يومي فقد أجاب الشيخ زايد على سؤال ما تشكله هذه الحرب من من خطر على دولة الإمارات قال ان دولة الإمارات عملت وما زالت تعمل على إنهاء هذه الحرب التي لسنا طرفا فيها إلا أن الاعتداءات على الملاحة في الخليج وخصوصاً حقل أبوالبخوش أصبحت لا تهدد الإمارات بل تهدد المنطقة بأسرها أننا لم نكن عداوة ضد احد او منحازين لأحد ولم نتطرق لأحد بأذى وانا قارون على مواجهة أي عدوان وأننا إن شاء الله سنقوم بواجبنا لو تكرر مثل هذا الأمر من أية جهة أو ن أي بلد فلم يكن رئيس دولة الإمارات يتوقع مثل هذا التصرف التي قامت فيه إيران، ففي المقابلة لصحيفة لوموند الفرنسية في تاريخ ١٩٨٢/٣/١١كان قد أجاب على سؤال إيران لم تهددنا ولا اعتقد بأننا سوف تهدد نا في يوم من الأيام من دولة جارة مسلمة[١] فإن تصرف إيران بمثابة كانت خيبة أمل له في إيران، وظلت الإمارات تحاول عدم استفزاز إيران وكظم ردود فعلها حيث لم تعلن عن الجهة التي قامت بقصف حقل أبو البخوش بل اكتفت بالقول ان طائرات مجهولة قامت بالعملية، فقد كان رد الفعل غير مناسب وقد اورد الباحث الأسباب عدم توفر الإمكانات وضعفها والحذر من تورط في النزاع وتوسيع رقعة الحرب.

فقد اكتشفت إيران فداحة غلطتها فأرسلت نائب وزير الخارجية الإيراني إلى أبو ظبي للاعتذار عما حدث وبدأ أن حكومة الإمارات غير مقتنعة بالتبريرات الإيرانية للعدوان الذي سبقته تحرشات بالناقلات البحرية والحقول البحرية بالوقت الذي استنكرت فيه وسائل الأعلام في الإمارات مكافأة الإمارات على موقفها المحايد والنشط باتجاه أنها الحرب، فموقف الإمارات واضح لم يصطف لجانب العراق ولا إيران بقي محايدا ولم يشترك في الحرب بالرغم الاعتداء على حقل أبو البخوش الإماراتي في قناعة الإمارات التي ترى عدم توفر الإمكانات للرد ولا ترغب من توسعت دائرة الحرب بل تحاول على إنهاء الحرب في قناعة منها ان المستفيد منها أعداء الإسلام، بينما الأردن اصطف لجانب الجمهورية العراقية ضد إيران انطلاقا من قناعته القومية وحرصه على بقاء العراق قويا في المعركة العراقية الإيرانية التي دامت أكثر من ثمانية سنوات.

موقف الأردن كان واضح مع العراق صريح وموقفه مخالف لموقف الإمارات فالمساعدات التي قدمتها الإمارات للعراق حسب تصريحات رئيس دولة الإمارات بأنها عبارة عن شراء بعض احتياجاتهما الطبية والمعيشية وهذا يندرج في إطار الخدمة الإنسانية.

---

١) Le Monde (Frebch News Paper) March 11,1982

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً: موقف الأردن والإمارات من قضيتي احتلال العراق الكويت في ٢ أغسطس/آب/ ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية:

كان احتلال العراق الكويت صدمة كبيرة وضربة موجعة إلى شعوب الأمة العربية والإسلامية وقادتها وإلى العالم، فقد كانت مفاجئه وفاجعة جعلت الحليم حيران ما هو موقف كل من الإمارات والأردن من هذا الاحتلال، علما الدولة المعتدي عليها والمحتلة ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي وان دولة العراق المحتل ضمن منظومة مجلس التعاون العربي، وبأن دولتي الدراسة كانتا منظومتي كل منهم في مجلس، دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلس التعاون الخليجي، والمملكة الأردنية الهاشمية في مجلس التعاون العربي؟

كان موقف دولة الإمارات واضحا ومعلنا من بين الدول التي عارضت بشدة هذا الاحتلال، و كان رد فعل رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان سريعا وصلبا. فقد قطع الرحلة التي كان يؤديها خارج البلاد، وعاد فورا ليتوقف في المملكة العربية السعودية ويجتمع مع الملك فهد بن عبد العزيز كما اجتمع مع الرئيس حسني مبارك في مصر، وكان موقف الإمارات مؤيدا إلى الدعوة قمة عربية فورية وقد انعقد اجتماع القمة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠ في القاهرة وكان اجتماعا عاصفا، وقد وافقت ١٢ دولة من أصل ٢٢ على إرسال قوات عربية إلى الكويت، وقد شاركت قوات الإمارات العربية المتحدة في تحرير الكويت ودخلت في تحالف دولي تشكل من ٢٨ دولة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و ساهم شعب الإمارات أيضا إذ تطوع الآلاف من الشباب الإماراتي لتلقي التدريب العسكري وفتحت مطاراتها وموانئها لقوات التحالف وشاركت بجيشها في المعركة. وهيأت سبل المواصلات من حافلات وطائرات لحمل من يرغب من الكويتيين اللجوء إلى الإمارات وقد استقبلت أكثر من ٦٦,٠٠٠ لاجئ كويتي بقوا فيها حتى تم تحرير بلادهم، وقد كانت قوات الإمارات العربية المتحدة من أوائل القوات التي دخلت مدينة الكويت في عملية التحرير في ٢٦ /فبراير – شباط/١٩٩١[1].

موقف الأردن لم يكن واضح بنظر بعض الدول التي تريد قرع طبول الحرب وتدمير العراق أمثال مصر "حسني مبارك" وسوريا "حافظ الأسد" والحقيقة الأردن لم يوفق على احتلال العراق للكويت، الأردن كان الداعي إلى حل الأزمة وإنهاء احتلال العراق للكويت من خلال الحوار داخل البيت العربي، دون تدخل الأجنبي وإنهاء الاحتلال، فالأردن له بعد نظر لا يريد أن يكون لهم حجة لمكوث وبناء قواعد عسكرية وتغلغل في المنطقة وهذا ما حصل بعدها إقامة

---

1) http://www.islamicnews.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قواعد عسكرية إلى الولايات المتحدة الأمريكية واحتلال العراق([١]) وبناء ترسانة إيران النووية التي أخذت تهدد المنطقة الخليج وجيرانها بل أدت إلى قتل ما لا يقل عن مليون عراقي من جراء الحصار ومن جراء التفجيرات والتدخل الإيراني وتغلغل في المنطقة وفي العراق وانتشار المدى الشيعي في المنطقة أن موقف الأردن غير واضح ولم يعطى الأردن الفرصة وبعد انتهاء تحرير الكويت أرسل الملك حسين ابنه الأمير عبدا لله بن الحسين آنذاك إلى دول الخليج وتفهمت الدول موقف الأردن.

سابعاً: قضية مسلمي البوسنة والهرسك:

موقف كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة من قضية مسلمين البوسنة والهرسك الداعم لهم فقد كان هذا الموقف جليا وواضحا من خلال المساعدات التي قدمتها كلا الدولتين أثناء تعرضهم للقتل والتشريد فقد قدمت كلا الدولتين المساعدات المادية والمعنوية فقد قدم الأردن المساعدات الدواء والمواد الطبية والعلاج وقدمت المساعدات من خلال تواجد القوات المسلحة الأردنية ضمن قوات حفظ السلام فقد قدم العلاج والمساعدات إلى البوسنيين والهرسك وستقبل الأردن العديد من عائلات اللاجئين البوسنيون ومن الهرسك وقدم لهم المأوى وكل ما يحتاجونه[٢] و وفي خطاب إلى الملك أشار لوقوف الأردن إلى جانب البوسنة والهرسك وان الأردن يريد ان يكون هناك سلام ويحفظ دماء المسلمين وأطفالهم ونساءهم وقد رد رئيس مجلس الأعيان على مشاركة الأردن في مساعدة البوسنة والهرسك ومشاركة القوات المسلحة في هذا الجانب من العالم ضمن دول حفظ السلام الذي قدم الأردن من خلاله العلاج والدواء والغذاء وقد تم إرسال القوافل والأغذية والأدوية من التبرعات الأردنية إلى البوسنة والهرسك[٣] وكذلك أعلن الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة استنكاره لما يحدث وقال " إننا نرى النظام الدولي الجديد يتخذ في بعض الأحيان مواقف متباينة وهذا غير مرض وان اعتداءات التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك الذي حصل على استقلاله حديثا وحرم عنه التسلح والحماية تتنافى مع العدالة والديمقراطية وان العدالة تقتضي من المجتمع الدولي أن يواجه المعتدي وسيرى المجتمع الدولي ان الجميع سيشاركون في هذه المواجهة سواء بالسلاح أو المال، أما أن يظل مليونان من سكان البوسنة والهرسك يواجهون نحو عشرون مليونا بعدتهم وعتادهم فهذا الصمت وهذا التجاهل لا يجوز والمطلوب ليس تأمين مواد الإغاثة لهم بينما هم يذبحون

---

١)الشياب، علي محمود قبيل، رسالة ماجستير بعنوان " العلاقات الاردنية السعودية دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (١٩٩٩الى ٢٠٠٨م) " جامعة آل البيت معهد الحكمة، الأردن، ٢٠٠٩م، ص ١٥٣.

3) http://www.parliament.jo/node/35

2) http://www.rjaf.mil.jo/index.php/ar/en/organization/jordan-armed

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطفالا ونساءا، وهم عزل من السلاح، أين مجلس الأمن؟ أين الأمم المتحدة من كل ما يجري؟ ان كل ما يفعل الآن هو رد كلام غير مقبول ولا يدعو إلى الارتياح"[١] وبتوجيه من الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة فقد قدمت الإمارات العربية المتحدة في مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية تبرعا "بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي" قال وزير الدولة للشؤون الخارجية" وبهذه المناسبة نعلن عن تبرع دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي مساعدة عاجلة لجهورية البوسنة والهرسك، ولكننا ندرك بأنهم بحاجة إلى أكثر من ذلك، وعلينا أن لا ندخر وسعا ونعمل جميعا من اجل وضع حدا لمحنتهم، وردع المعتدي لكي يبقى ذلك الشعب وبلده على خارطة العالم، ويمارس دوره وحقه الطبيعي في الحياة والوجود، وقد قدمت أيضا أربعة عشر مليون درهم لهذا الشعب وقدمت العديد من المساعدات الأدوية ومعالجة الكثير والعديد من أسر شعب البوسنة في مستشفيات دولة الإمارات وعلى النفقة الخاصة لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة[٢] كما فعل الأردن قام في معالجة الكثير من الشعب البوسني والهرسك في مستشفيات الأردنية المدينة الطبية ومستشفى الملكة عاليا ومستشفى الجامعة والكثير من المستشفيات الحكومية والخاصة.

يرع الباحث أن موقف كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة موف ايجابي وتوافق في مساعدة المسلمين في البوسنة والهرسك.

ثامناً: موقف الأردن والإمارات من الحصار العراق بعد مرور أربع سنوات على إخراج العراق من الكويت بواسطة دول التحالف.

الأردن لم يقم في حصار العراق بالرغم من التزام الأردن بالعقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة فقد كان الشعب الأردني يقوم بتزويد العراق بالمواد الغذائية عبر الحدود التي لا يشرف عليها المراقبين الدوليين عن طريق تهريب المواد الغذائية والطبية فإن موقف الأردني من الحصار بأنه جائر وظالم وان المحاصر الشعب العراقي وليس صناع القرار أو القادة في العراق أو الرئيس المرحوم صدام حسين، وان سياسة النفط مقابل الغذاء التي لعبتها الأمم المتحدة في تدابير أمريكية بريطانية لم تثني الشعب الأردني من تقديم العون والمساعدة بالرغم من المراقبين الدوليين متواجدين في ميناء العقبة وعلى الحدود الأردنية العراقية فقد أدرك الشعب الأردني بضرورة فك الحصار من خلال عمليات التهريب عبر الحدود التي لا يتواجد عليها مراقبين دوليين.

---

١) دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٣م، وزارة الثقافة الطبعة الثانية يناير ١٩٩٤، ص ٧٦.

٢) نفس المرجع، ص ٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالرغم من ارتكاب العراق الخطأ بغزوه للكويت كانت الإمارات تدعو إلى ضرورة التضامن العربي وتجاوز مرارات وتداعيات الخليج فكانت أول دوله خليجية تدعو إلى التسامح العربي وعودة العراق إلى الصف العربي الذي يعاني شعبه الحصار الاقتصادي فقد بدأت الإمارات بعد أربع سنوات من الحصار العراقي في فتح ذراعية للعراقيين بالعمل في الإمارات ففي سنة ١٩٩٦ تدفقات العمالة العراقية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، كما بدأت حملات لجمع التبرعات لترسلها للعراق لان الإمارات كانت تستشعر الصعوبات التي تعيشها قطاعات واسعة من الشعب العراقي وهي بذلك تحاول كسر الحصار الجائر بكل ما استطاعت عن العراق من خلال إرسال التبرعات العينية والأدوية الضرورية وحليب الأطفال كما أعيدت العلاقات التجارية بين البلدين منذ بداية ١٩٩٧ فقد تم افتتاح مكتب تجاري عراقي في دبي كما شارك العراق في مهرجان دبي التجاري السنوي وكان العراق يصدر التمور وأشجار النخيل[١].

وكانت مطالبة دولة الإمارات واضحة في القمة العربية في عمان في ٢٨/ ١٩٩٩/٣م عبر الشيخ زايد بن سلطان بضرورة رفع الحصار والعقوبات المفروضة على العراق كما عبر عن قلقة من تدهور الأوضاع المعيشية في العراق وان أبعاد الشعب العراقي وعزله ربما يؤدي إلى إبعاد شعبة عن شعوب دول الخليج العربية الأخرى وبالتالي يؤدي إلى صراعات على المدى البعيد لذا دعا إلى وضع خلافاتها جانبا في كلمته في ذكرى استقلال الإمارات في ١٩٩٩/١٢/٢، وفي تاريخ ٥أكتوبر ٢٠٠٠م هبطت في بغداد أول رحلة جوية (طيران الإمارات) تقل وفداً رسمياً كبيراً برئاسة وزير الصحة الإماراتي ومعدات وأجهزة طبية وأدوية مهدئة من شعب الإمارات إلى أطفال العراق ولم يقتصر عمل الإمارات على كسر الحصار والمبادرات التي ذكرنها فقد بادرت بفتح سفارتها في بغداد عام ٢٠٠٠م بالرغم من وقوف الإمارات لجانب الكويت في معركتها لإخراج القوات العراقية من الكويت[٢].

تاسعاً: موقف المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة من الحملة الأمريكية البريطانية لضرب واحتلال العراق.

رفضت وعارضت المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة، الحملة الإعلامية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمهيدا لضرب العراق في شهر مارس ٢٠٠٣م، كما جددت الدولتين في تمسكها بقرار القمة العربية في بيروت بآذار مارس ٢٠٠٢م

---

1) http://www.maktoobbiog.com 16/8/20011.

٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٠-٢٠٠١م. من ص١٠٦ إلى ١١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرافض لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ولأي عمل عسكري موجه ضد العراق مع التأكيد على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسيادة الإقليمية للعراق وطالبت الإمارات في مبادرة إلى الجامعة العربية، بعد تفاقم الوضع في منطقة الخليج وحشدت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠الف جندي بالإضافة إلى ٦ حاملات طائرات، وإصرار الإدارة الأمريكية في ضربه عسكرية قاصمة للعراق، وهذا ينذر بأسوأ نتائج وأفدح الأخطار ليس للعراق فحسب بل للوطن العربي برمته، لذا طرح الشيخ زايد بن سلطان، بعض الأفكار من خلال رسالة بعث بها إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في شرم الشيخ في الأول من شهر مارس ٢٠٠٣م لتجنيب العراق وشعبة العدوان الأمريكي الذي بات وشيكا عليه وحتى تحافظ على العراق وشعب العراق ووحدته أرضية وشعبه واستقرار العراق وحتى تحول دون حدوث كارثة مدمرة لو وقع العدوان ويتضمن حلا توفيقيا للازمة في بوتقة عربية دولية وكانت المبادرة[١] من أربع نقاط رئيسية":

١. أن تقرر القيادة العراقية التخلي عن السلطة، وتغادر العراق على أن تتمتع بكل المزايا المناسبة وذلك في غضون أسبوعين من تاريخ القبول بالمبادرة العربية.

٢. تقديم ضمانات قانونية ملزمة دوليا للقيادة العراقية بعدم التعرض لها أو ملاحقتها بأي صورة من الصور.

٣. إصدار عفو عام وشامل عن كل العراقيين داخل العراق وخارجه.

٤. تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على الوضع في العراق لفترة انتقالية يصار خلاله إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل عودة الأمور إلى حالتها الطبيعية وفق ما يرتأيه الشعب العراقي الشقيق.

كان لهذه الأفكار مناصرين واعتبروها جريئة وارتأى المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي تبنها وطرحها في الإطار العربي لمناقشتها وتقيمها، اعتبر العراقيين تدخلا في الشؤون الداخلية، إلا أن وزير الخارجية الإماراتي قال أن هذه الأفكار ليست تدخلاً في الشؤون الداخلية ولكنها أفكار لمنع كارثة محققة[٢].

---

١) عبيد، نابف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية، بين لنظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص، ٣٣٢-٣٣٤.

2) United Arab Emirates" The Economist Intelligennce Unit, country Report) may 2003 pp12-14

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث بالنسبة إلى موقف الأردن رافض في ضرب العراق واحتلاله إلا انه لم يملك من زمام الأمور شيء بعد ما عانى من حصار اقتصادي وعزله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج بسبب عدم مشاركته في إجلاء القوات العراقية من الكويت حيث كان ينادي في الحوار وحل الأزمة داخل البيت العربي ويرفض الحرب، مما اضطر الأردن إلى بيع موارده وخصخصة أهم الموال رد للخروج من هذه الأزمة فقد باع الفوسفات والاسمنت والبوتاس الخ.

عاشراً: موقف المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة من الإرهاب ومن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م.

يواجه العالم منذ أواخر القرن الماضي معضلة وآفة وظاهرة يطلق عليها "الإرهاب" تم حشد الجهود الدولية لمكافحته، وقبل ذلك تحديد الموقف منه، حيث تنوعت الاجتهادات لتحديد ما يمكن إدراجه تحت هذا التعريف.

الأردن وبحكم موقعه الجغرافي ليس بمنأى عن التداعيات الأمنية والسياسية في المنطقة، الأمر الذي حتّم عليه التصدي وبكل حزم لإفرازات وانعكاسات هذه التداعيات، حفاظاً على أمن واستقرار الأردن، اخذ بعين الاعتبار المعادلة بين الأمن والحرية، وكثيراً من المخططات المتواصلة ضد أمن واستقرار الأردن تم اكتشافها وتقويض معظمها في مهدها من قبل الأجهزة الأمنية، لا زال الأردن يشدد على إدانة ومقاومة الإرهاب بكافة إشكاله وبكل الوسائل، وسيبقى ملتزما بمكافحته، وعدم السماح او التغاضي عن استخدام أراضيه منطلقاً لأية نشاطات إرهابية

وضمن الجهود الرسمية لاجلاء الصورة الحقيقية للإسلام، في ظل تنامي تنظيمات إرهابية استخدمت الإسلام ذريعة لتبرير إعمالها.جاءت رسالة عمان (تشرين الثاني /٢٠٠٤)، لتؤكد الصورة الحقيقية المشرقة للإسلام، وأكد رفضه الاعتداء على الأبرياء، امتثالاً لقوله تعالى "من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"[١].

---

١) http://www.gid.gov.jo/ar/terrorism_ar.html موقع المخابرات العامة بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما قامت الحكومة الأردنية بتاريخ (٨ تشرين الأول/ ٢٠٠١) بإصدار قانون معدل لقانون العقوبات الأردني، وقد فرضت بموجبه عقوبات مشددة على أي فعل أو عمل يعد في نظر القانون من الأعمال الإرهابية واشتمل هذا القانون أيضاً على نصوص تجرم وتعاقب الأشخاص الذين يشكلون عصابات ومجموعات بقصد إجرامي أو إرهابي.

قامت الحكومة الأردنية، خلال العام/ ٢٠٠٦ بإقرار قانون منع الإرهاب رقم (٥٥) لسنة (٢٠٠٦)، والذي لا يتعارض مع أية قوانين أو تشريعات أردنية بل يكمّل بعض القصور في التشريعات العاملة وتعاطيها بالقضايا المرتبطة بالإعداد للأعمال الإرهابية وتمويل الإرهاب.

وفي سنة ٢٠٠١ انضمت المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى هذا الجهد الدولي، لمحاربة الإرهاب والتعاون الدولي لمحاربة الإرهاب وأدرجت دول العالم في تشريعاتها نصوصا دستورية بهذا الخصوص لمحاربة الإرهاب ومن ضمنهم دولتي الدراسة في أصدرتا في تشريعاتها مواد قانونية تحرم وتجرم الإرهاب بصورة وانضمتا إلى الاتفاقيات الدولية التي تحارب الإرهاب.

الحادي عشر: غمار أحداث "الربيع العربي":

كانت مواقف المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة مواقف منسجمة مع بعض وثابتة في دعمها للمشاركة السلمية، والحوار البناء، باعتبارهما الوسيلة الملائمة لتحقيق التغيير التقدمي وساندتا الدولتان الشعب الليبي في ليبيا، والجهود الدولية ضد نظام القذافي، من منطلق إنساني، يفرض على الحكومات حماية مواطنيها وخدمتهم، لكي يكون حكمها لهم شرعياً، فقد قدم الأردن لإغاثة إلى الشعب الليبي من المواد والمستلزمات الطبية والمستشفيات الطبية الميدانية المزودة في الأطباء والكوادر لعلاج المصابين من جراء الحرب الأهلية ولم يكتفي بذلك فقد نقل إلى الأردن العديد من المصابين وتم إجراء عمليات جراحية إليهم بصورة مستعجلة وكذلك قدمت الإمارات المساعدات الإنسانية العلاجية والمواد الإغاثة الغذاء والدواء فالموقف الأردني منسجم ومتناسق مع بعضة إما بالخصوص اليمن فقد قدمت الإمارات مبادرة ضمن المبادرة الخليجية التي تبنتها دول مجلس التعاون في وقف القتال وتصعيد وسماح في تسليم السلطة تمهيدا إلى انتخابات ديمقراطية ومشاركة شعبية مع ضمان عدم محاكمة الرئيس عبدالله صالح وقد وفق الأردن على تلك المبادرة وينادي بعدم أرقت الدماء وتسليم السلطة تمهيدا إلى انتخابات دستورية وإجراء إصلاحات، إما بالنسبة إلى الشأن السوري فقد تبنت الجامعة العربية إرسال مراقبين لتقصي الحقائق مع احتمال وضع عقوبات على سوريا الإمارات من ضمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول التي وفقت على ذلك الأردن نظرا إلى حساسية الموقف بالنسبة إلى سوريا بأنها جارة اعتذر عن المشاركة أو التدخل في الحصار إلا انه استقبل الآلاف من المهاجرين السوريون.

الثاني عشر: :موقف الأردن والإمارات من قضية أسلحة الدمار الشامل:

إن الأردن يدعو دائماً إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، ووقع على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بما في ذلك معاهدة حظر الانتشار النووي، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية و كان في طليعة الدول التي تسعى لتعزيز الجهود الدولية من اجل تطبيق كامل للاتفاقيات الدولية في مجال عدم الانتشار النووي وأبرزها معاهدة منع الانتشار النووي والبرتوكول الإضافي التابع لها[١].

كذلك تدعو الإمارات وباستمرار ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل ووقف سباق التسلح موقف من أجل ضمان أمن و استقرار العالم، فقد أودعت وثيقة تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة للحظر الشامل للتجارب النووية للعالم ١٩٩٦م والبروتوكول الملحق بها لدائرة القانونية بمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٩/ سبتمبر/ ٢٠٠٠م[٢].

وفي كلمة وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٨، دعوته للمنظمة الدولية، "إلى ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي يتطلب إلزام – إسرائيل – بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، فضلا عن انضمامها غير المشروط إلى معاهدة حظر الانتشار، أسوة بدول المنطقة، وحث إيران على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد أية مخاوف أو شكوك حول طبيعة وأغراض برنامجها النووي، ودعا الأطراف المعنية إلى ضرورة مواصلة نهجها السياسي والدبلوماسي بعيداً عن أي تصعيد أو انفعال غير مسؤول وذلك للتوصل إلى اتفاق سلمي يكفل الأمن والاستقرار لدول المنطقة وشعوبها"[٣].

---

١) http://allofjo.net/index.php?option=com من موقع كل الأردن تاريخ ٢٠١١/٧/١٧م

٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٠-٢٠٠١م، ص ١٢٠.

٣) جريدة الدستور الأردنية، بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مؤشرات العلاقات الاقتصادية الأردنية الإماراتية

لدراسة أي علاقات اقتصادية بينية لا بدء من وجود مؤشرات اقتصادية لهذه العلاقة للبناء عليها،على أساس أنها علاقة حقيقية متواجدة وليست عابرة، تتجدد من خلال المؤشرات وتتباين هذه المؤشرات من خلال الأرقام من عام إلى عام يعززها الاتفاقيات واللقاءات وتصريحات المسؤولين، وتدل عليها الأرقام فهي مقياس لهذه العلاقات واثبات ودليل على وجودها و وترسيخها في ذهن واهتمام صانع القرار في كلا البلدين ومن اجل الاستدلال على هذه العلاقات فإن الباحث سيتطرق إلى بعض المؤشرات التي يرى بأنها مهمة لبيان مدى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث يوجد مؤشرات أخرى لا يريد الباحث التحدث عنها باعتبارها ثانوية أو اقل أهمية بالنسبة إلى المؤشرات الرئيسة وهي المساعدات والتي يندرج تحتها المساعدات العينية والمادية في الأزمات كالوديعة (١) والقروض الميسرة وهي وقتيه اما المؤشرات الاقتصادية الرئيسة بالرغم أنها تندرج تحت المساعدات الا أنها استمرارية وتدخل في الناتج القومي وتعزز دخل الفرد، وتعالج كثير من المشاكل البطالة والفقر والاستقرار والأمن الاقتصادي...الخ.ولها أهمية ومساهمة كبيرة، لذا سيتطرق الباحث إلى مطلبين، المطلب الأول الاتفاقيات الثنائية والتبادل التجاري البيني " الأردني الإماراتي " والمطلب الثاني الاستثمارات والعمالة.

المطلب الأول: الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري

تعتبر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المختلفة من المؤشرات المهمة في العلاقات الاقتصادية لكونها تأتي في مقدمة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري البيني وبالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى التي لأتقل عنها في تعزيز التعاون الاقتصادي البيني في مختلف المجالات.

تولد إحساس لدى معظم الدول العربية ببطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في اطار العمل العربي المشترك مما أدى إلى تبني العديد من الدول العربية أسلوب الاتفاقيات والتجارة البينية على المستوى الثنائي وهذا أدى إلى انتشار الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والأردن والإمارات ضمن الدول التي تسعى وسعت على عمل اتفاقيات ثنائية فيما بينها من اجل زيادة

---

١) http://www.alrai.com/article/503574.htm الرأي تاريخ لأربعاء ٠٤ ابريل ٢٠١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي في مختلف المجالات حيث تقوم فلسفة التعاون الثنائي على مجموعة من المبررات هي[١]:

١-توفير المواد الأولية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

٢-ان عمليات تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج بين الدول هي أهم العمليات لتحقيق حدوث التكامل بين اقتصاديات هذه الدول في حين أن إقامة الحواجز الجمركية والقيود على حركة السلع والبضائع يؤدي إلى انفصال الاقتصاديات عن بعضها البعض.
٣- التعاون الثنائي يساهم في تخصيص الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة كما يوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع المنتجة والتي يتم تصديرها خارج المنطقة[٢].

٣- كما أن الاتفاقيات الثنائية تهدف إلى تكوين حالات التعاون من خلال تنسيق الشؤون الاقتصادية بينهما وتذليل القيود وتحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع ورؤوس الأموال فيما بينهما وفقا لاتفاق يقوم بين البلدين المتعاقدين ولتنفيذ الاتفاق وضمان تحقيق وتوسيع المنافع المتبادلة التي تتضمنها الاتفاقية المتفق عليها من قبل الطرفإن المتعاقدان على تأليف لجنة مشتركة تجتمع بصورة دورية على طلب احد الطرفين المتعاقدين[٣].

ارتبط الأردن والإمارات العربية المتحدة في مجموعة اتفاقيات في كثير من المجالات الزراعية والتجارية وتبادل الخبرات والتدريب والتأهيل واتفاقيات تربوية الإعارة والعمالة الماهرة والطاقة والكهرباء وتبادل التجاري وما من شأنه أن يحقق مصالحهم ويعزز من التعاون وفرص الاستثمار وتحسين الأوضاع الاقتصادية لكلا البلدين لتحقيق الصالح العام فقد وقع الأردن والإمارات العديد من الاتفاقيات فكانت السمة البارزة في السبعينيات على الاتفاقيات بأنها تربوية ثقافية على الأغلب وكانت محدودة جدا من نواحي النقل والزراعة وفي هذا المطلب سيتناول

---

١) الامام محمد محمود، الاعتماد المتبادل، تحليل الظاهرة وتحديد المفاهيم في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بيروت ١٩٩٠ ص ٢٦٠.

2) Said ali.abdl monem. regionlism in the middle eset : coopration under the condition of protracted conflict regional economic cooperation in the medetrian, edited by olaf kondegn, konard adenawar institute, 1997.p63.

٣) الكساسبة، أحمد، أثر الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية، وزارة الصناعة والتجارة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ص ٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحث الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والتبادل التجاري البيني"الأردني الإماراتي" نذكر منها ما يلي:

– اتفاقيات تعاون زراعي بين الأردن والإمارات، وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م[١] وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

١– دعم التعاون الزراعي بين البلدين في المجالات الزراعية والحيوانية وتشجيع الصناعة الغذائية والصناعات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعي بما يحقق الدعم اللازم للتنمية في كلا البلدين.

٢– وتضمنت الاتفاقية أن تقوم الحكومة الأردنية بتوفير الخبرات الفنية والإدارية في المجال الزراعي لتلبية احتياجات دولة الإمارات بناء على طلب جهات الاختصاص فيها.

٣– تبادل الزيارات بين المختصين في كلا البلدين وتبادل الخبرات الفنية الزراعية وتقديم لقاءات دورية وندوات تدريسية زراعية مشتركة.

٤– – تشكيل لجنة زراعية مشتركة تجتمع مرة في كل سنة بالتناوب في كلا البلدين وتقوم بدراسة المشاريع والبرامج التي يمكن القيام بها بالتعاون بينهما في المجال الزراعي ومتابعة تنفيذها.

٥– مدة الاتفاقية خمس سنوات.

اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخ توقيع الاتفاقية ١٩٨٩/٦/٨م[٢].

– اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين الأردن والإمارات وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م[٣]، لتشجيع حرية التصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية والثروات الحيوانية والطبيعية ذات المنشى المحلي وتشجيع التعاون بين المؤسسات والهيئات الرسمية والخاصة ذات الطابع التقني وتبادل الخبرات الفنية وتنسيق الجهود وتضمنت الاتفاقية تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين للبلدين لتقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة.

---

١) جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م.

2) http://WWW.JEDCO.GOV.JO/JEDCO

٣) جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم توقيع على الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ الموافق ١٧/صفر/١٤٢١ هجري في مدينة عمان بالأردن من نسختين أصليتين باللغة العربية واحتفظ كل طرف بإحداهما[١].

– اتفاقية التعاون الثنائي في مجال الكهرباء إلا أنه لم يكتب لها التنفيذ بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠.

– اتفاقية نقل بري في ٢٨/نيسان /١٩٩٧م.

– اتفاقية النقل البحري وقعتا بالأحرف الأولى في عمان إلا أن نشاطها معدوم.

– اتفاقية التعاون القضائي وقعت في عمان بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٤م، وتتضمن الاتفاقية تبادل الخبرات والمعلومات خاصة في ربط الحاسوب بين وزارتي العدل في الإمارات والأردن بما يخدم العدالة بشكل كبير حيث سيوفر المعلومات القانونية بين الطرفين اذا احتاجت الإمارات معلومة قانونية تستطيع الحصول عليها فورا عبر الحاسوب والعكس كذلك بالنسبة إلى الأردن ومن فوائد الاتفاقية أنها ستعمل على توحيد التشريعات بين الإمارات والأردن بحيث يكون القانون نفسه في كلا البلدين.

– اتفاق للتعاون الاقتصادي حيث جرت في أبو ظبي بين وزيري الاقتصاد بتاريخ ١٩٩٥/٣/٣٠م. وتوصل الاتفاق بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وإعداد اتفاق للتعاون الاقتصادي والتقني ينظم العلاقات المستقبلية.

– اتفاقية تعاون جمركي[٢]، وقعت اتفاقية تعاون جمركي بين الجمارك الأردنية وجمارك دبي يوم ٢٠٠٠/١٠/١١م، لتطوير علاقات التعاون لمذكرة التفاهم، حيث تتضمن الاتفاقية تبادل دائرة مؤانىء وجمارك دبي ودائرة الجمارك الأردنية تلقائيا أو بناء على طلب أي منهما المعلومات التي في حوزتهما والمتعلقة في مجال التهريب والوسائل المستخدمة لاكتشاف جرائم التهريب وكيفية مكافحتها والقيمة الجمركية والمعاينة الجمركية والتصنيف والنظام المنسق والتحليل المخبرية والأوضاع المتعلقة بالرسوم والإعفاءات والترانزيت العربي والدولي والقضايا الجمركية والتشريعات الجمركية في سبيل تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديث الإدارة وأنظمة

---

1) http://theuaelaw.com/vb/showthread.php?t=433

٢) دائرة الجمارك الأردنية على موقع الانترنت،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحاسب الآلي إلى جوانب قوائم البضائع التي يحتمل أن تشكل موضوع مخالفة أو تهريب كما وتتضمن الاتفاقية تبادل الخبرات في المجالات الفنية والإدارية والقانونية وكما نصت الاتفاقية على تبادل الزيارات بين الطرفين للاستفادة من تجارب وخبرات كل منهما في مختلف المجالات الإدارية والفنية المتعلقة بالعمل الجمركي بحيث تحدد الزيارات مرة كل سنة على الأقل وبحسب ما يراه مدير عام موانئ وجمارك دبي ومدير عام الجمارك الأردنية مناسبا، كما تتضمن الاتفاقية على ان يقوم الطرفإن بعقد دورات تدريبية لموظفي دائرة موانى وجمارك دبي ودائرة جمارك المملكة الأردنية الهاشمية بإعداد وتأهيل العناصر البشرية في المجالات الجمركية والأرشفة ونظم المعلومات وبما يتفق مع النظام المنسق وتطبيقاته المختلفة في مجال جداول التعريفة الجمركية وشروحها وكذلك إدارة العمل الجمركي في المطارات والموانئ البحرية والمناطق الحرة والمراكز الحدودية كذلك تضمنت التشريعات الجمركية والوسائل والطرق المختلفة المتبعة لتهريب المخدرات والسلع الثمينة وكيفية اكتشافها ومكافحتها إلى جانب الاستفادة من الخبرات الفنية في المختبرات الجمركية لكلا الطرفين وان يتم تحديد عدد المتدربين من الجانبين سواء فيما يتعلق بالكوادر أو الدورات التنشيطية للقياديين في الدائرة وفروعها بالاتصال المباشر بين مدير عام دائرة الموانئ وجمارك دبي ومدير عام الجمارك في المملكة الأردنية الهاشمية ونصت الاتفاقية أيضا بأن يدعم الطرفإن التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بموضوع هذه الاتفاقية الإدارية وان يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها.

– اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة[١]، تم توقيع على اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين الأردن والإمارات بحلول عام ٢٠٠٣م وتقضي الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠% بداية عام ٢٠٠١م، ٨٠% بداية عام ٢٠٠٢م، ثم ١٠٠% مع بداية عام ٢٠٠٣م وإنشاء منطقة حرة ين البلدين.

– اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حول التعاون في مجال القوى العاملة تاريخ التوقيع ٢٦/٥/ ١٩٨٢م.

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية بالعديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاقتصادية والتجارية التي ساهمت في زيادة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات متقدمة ومن أهمها:

– اتفاقية إنشاء لجنة وزارية مشتركة.

---

١) مناطق الحرة على موقع الانترنت www.free-zonees.gov.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني.

- إقامة منطقة تجارة حرة.

- تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة.

* اللجان المشتركة واجتماعاتها الأخيرة: عقدت اللجنة الاقتصادية الأردنية – الإماراتية اجتماعها الأول في شهر أبريل ٢٠٠٩ في أبو ظبي ناقشت اللجنة خلالها كافة الأمور الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين وسبل تنميتها وتطويرها.

اتفاقية إنشاء الأكاديمية العربية للنقل البحري (اتفاقية إنشاء الأكاديمية العربية للنقل البحري) [١] وهي اتفاقية متعددة الأطراف وقعت بتاريخ ١٩٧٤/١١/٠٩، وهي اتفاقية بإنشاء الأكاديمية العربية للنقل البحري بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اتحاد الإمارات العربية والعديد من الدول العربية. رغبة منها في التعاون في مجالات النقل البحري، ونظراً لما للنقل البحري من أثر بالغ الأهمية في نطاق التجارة الدولية، وضماناً لقيام مؤسسات النقل البحري في الوطن العربي وفقا لأفضل الأسس العلمية والاقتصادية والإدارية، ورغبة في تعليم وتأهيل ورفع مستوى العاملين في قطاع النقل البحري في الدول العربية وعملاً على تشغيل الأساطيل التجارية تشغيلا تجاريا سليما،وتحقيقا لأغراض ميثاق جامعة الدول العربية قد اتفقت على إنشاء الأكاديمية، تنشأ في نطاق جامعة الدول العربية منظمة عربية متخصصة تسمى الأكاديمية العربية للنقل البحري تكون لها الشخصية القانونية المستقلة.

- اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري التجاري والموانئ بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٩٨.

مذكرة تفاهم بين السلطة البحرية الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية والهيئة الوطنية للمواصلات في دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الاعتراف بالشهادات الأهلية ٢٠٠٨/٦/١٢[٢].

إن اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني في الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية عام ٢٠٠٠.

1) http://www.gcc-legal.org/MojPortalPublic/TreatyDetails.aspx?id=573
2) http://www.ameinfo.com/ar

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجتمعت اللجنة الاقتصادية الأردنية – الإماراتية المشتركة برئاسة كل من وزير الصناعة والتجارة الأردني " المهندس عامر الحديدي "ووزير الاقتصاد الإماراتي "المهندس سلطان بن سعيد المنصوري" في أبو ظبي بتاريخ ٣/كانون أول/٢٠١٠م للمرة الأولى منذ توقيع البلدين على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني في العام ٢٠٠٠، من أجل التوصل إلى العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الإمارات تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين الشقيقين تسهم في تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين القطاع الخاص الأردني ونظيره الإماراتي بالإضافة إلى تعزيز آفاق التعاون الأخرى لا سيما في مجالات الطاقة والزراعة والنقل وغيرها. و يرى وزير الصناعة والتجارة الأردني" المهندس عامر الحديدي"مع توفر الإمكانيات الكبيرة لدى كل من الأردن والإمارات ا انه بالإمكان زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مستويات أعلى، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لاتفاقيتي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والثنائية، من خلال مبادرة ودور فعال.

ومأمول من القطاع الخاص في عملية التبادل التجاري وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة في كلا البلدين وبخاصة في مجال المشاريع الصناعية والإنتاجية والخدماتية مثل تكنولوجيا المعلومات والسياحة وغيرها[١].

اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع لى الطرق:

اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية تم التوقيع عليها في تاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٩٨[٢].

يرى الباحث بضرورة أن تنعكس هذه الاتفاقيات الاقتصادية وعلى الجانب التبادل التجاري البيني وقبل الولوج في التبادل التجاري البيني خلال مدة الدراسة نرى انه لا بدا من ان نعرف التجارة الخارجية وأهميتها وبأنها احد فروع الاقتصاد وتهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية وتعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، وتكمن أهمية مؤشر التجارة الخارجية في بيان حجم واتجاهات التجارة البينية مما يعكس مؤشر الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والبروتوكولات بين القطاعات الإنتاجية المختلفة كما أنها تبين درجة تزكز الصادرات أو الواردات، وهل هي تتجه إلى عدد محدود من الشركاء التجاريين، أم تتنوع على عدد كبير منهم وفي الغالب فإن التبادل التجاري البيني يتم غالبيته بين

---

١) جريدة الغد بتاريخ ٤ / كانون أول /٢٠١٠م الموافق ٢٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ

2) http://www.mot.gov.jo/ar/agreements#15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية المجاورة لبعضهم او المسافات القريبة التي يسهل وصول السلع إليها وبتكاليف لا تكون ناهضة، كما يساعد التبادل التجاري على معرفة حجم الميزان التجاري واتجاهاته مما يعطي صورة واضحة لصناع القرار السياسي والاقتصادي لاتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة لتحسين الأوضاع ومعالجة السلبيات[١] ويتم قياس هذا المؤشر من خلال حجم الصادرات التي تصدرها الدولة وحجم الواردات بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي[٢].

توجد بين الأردن والإمارات اتفاقيات سبق أتطرق لها وتبادل تجاري، حيث يبين الجدول رقم (٢) التجارة بين البلدين الصادرات والمستوردات[٣] والميزان التجاري وهذا يمكن صانع القرار السياسي والاقتصادي في كلا البلدين لمعرفة الصادرات والواردات وما يعزز التبادل ويحسن مستوى التبادل التجاري وللوقوف على المعيقات وأسبابها وإيجاد الحلول لها، وهل هذا التراجع عائد تأثير البيئة الدولية والإقليمية أو أسباب أخرى هذه الدراسة تدفع صانع القرار في إيجاد طريقة في تحسين الأوضاع وتلافي الثغرات والمعيقات وإيجاد الحلول لها إذا توفر لدى الطرفين حسن النية والإرادة، وهذا يتطلب من كلا الدولتين تعزيز القدرات الإنتاجية وتطويرها وابتكار وبداع في الإنتاج حسب الموصفات والمقاييس العالمية وزيادة التبادل وتنويع المنتجات، وان ما بينه الجدول من تبادل تجاري سلعي بيني هو ما يمر عبر الحدود ومن جهات الرسمية وعبر اتفاقيات ثنائية، إلا أن هناك تبادل تجاري ينساب بين الدولتين يكون عبر نقله الأشخاص مع الأمتعة للمسافرين من كلا البلدين وهذا لا يتم تدوينه وتسجيله.

الجدول التجاري يبين ما مدى تبادل التجاري وما يمر عبر الحدود ومن خلاله نتعرف على الميزان التجاري لصالح إلى أي دولة من الدولتين خلال الأعوام مدار الدراسة والتي يمكننا التحليل على ضوئها.

---

١) العلاونة، موسى محمد، رسالة ماجستير " اثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا من ١٩٩٠الى ٢٠٠٣م" جامعة اليرموك ٢٠٠٦/٨/١٠م.ص. ٦٢-٦٣.

٢) مطر، موسى سعيد، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١، ص٢٣.

٣) اعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير البنك المركزي الأردني إعداد مختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول التبادل التجاري الأردني الإماراتي من سنة ١٩٩٩م إلى ٢٠١٠م بالمليون دينار أردني

السنة	الصادرات الأردنية	المستوردات الأردنية من الإمارات العربية	الميزان التجاري
١٩٩٩م	٦١,٧٤٨	٢٦,١٣٣	٣٥,٦١٥
٢٠٠٠م	٤٧,٦٣٨	٣٤,٨٧٧	١٢,٧٦١
٢٠٠١م	٥٨,٨٦١	٤١,٦٥٢	١٧,٢٠٩
٢٠٠٢م	٥٦,٥٧٠	٥٥,٦١٧	٩٥٣ و
٢٠٠٣م	٦٥,٧٤٠	١٠٢,٠٧٣	-٣٦,٣٣٣
٢٠٠٤م	٧٧,٠٩١	١٠٣,٠٧٨	-٢٥,٩٨٧
٢٠٠٥م	٩٥,٨٠٤	١٥٠,١٣٩	-٥٤,٣٣٥
٢٠٠٦م	١٧٢,٩٤٣	١٥٢,٣٨١	٢٠,٥٦٢
٢٠٠٧م	١٢٤,٢٧٦	١٩٤,١٠٣	-٦٩,٨٢٧
٢٠٠٨م	١٥٤,٨١٤	٢١٩,٧٩٦	-١٦٤,٩٨٢
٢٠٠٩م	١٤٦,٣٣٥	٢٣٧,٦٦٦	-٩١,٣٣١
٢٠١٠م	١٧٩,٧٣٨	٢٨٦,٠٠١	-١٠٦,٢٦٣
المجموع	١٢٤١,٥٥٨	١٦٠٣,٥١٦	-٣٦١,٩٥٨

جدول رقم (٢) من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير البنك المركزي الأردني من أعداد مختلفة

ومن خلال تحليل الجدول رقم (٢) الذي يبين حجم الصادرات والمستوردات الأردنية الإماراتية يتبين بأن الصادرات الأردنية بان الأردن ارتفعت صادرتها من ٤٧,٦٣٨ دينار سبعة واربعون مليون وستمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار عام ٢٠٠٠م إلى "٥٨,٨٦١" دينار ثمانية وخمسون مليون دينار وثمانمائة وواحد وستون ألف عام ٢٠٠١م وقد انخفض في عام ٢٠٠٢م إلى "٥٦,٥٧٠" دينار ست وخمسون مليون وخمسمائة وسبعون ألف دينار أردني في حين ان مستوردات المملكة من الإمارات في الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بلغت على التوالي ٣٤,٨٧٧ دينار أربعة وثلاثون مليون وثمانمائة وسبعة وسبعون ألف دينار، ٤١,٦٥٢ دينار واحد وأربعون مليون وستمائة واثنان وخمسون ألف دينار، ٥٥,٦١٧ دينار خمسة وخمسون مليون وستمائة وسبعة عشر إلف دينار أردني " فرغم انخفاض قيمة الصادرات عام ٢٠٠٢م عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠١م ألا أن الميزات التجاري في الأعوام الثلاثة يميل إلى صالح الأردن،وبداء يميل الميزان التجاري إلى صالح الإمارات للأعوام ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م، رغم ارتفاع الصادرات الأردنية، بنفس الفترة إلى ٦٥,٧٤٠دينار ٧٧,٠٩١ دينار ٩٥,٨٠٤ دينار إلا أن المستوردات الأردنية من الإمارات أيضا زادة قد زادت بنفس الفترة حيث أخذت بالارتفاع على التوالي ١٠٢,٠٧٣ دينار بالمليون، ١٠٣,٠٧٨ دينار بالمليون، ١٥٠,١٣٩ دينار بالمليون.

وفي عام ٢٠٠٦ ارتفعت الصادرات الأردنية إلى الإمارات ووصلت إلى "١٧٢,٩٤٣دينار مائة واثنان وسبعون مليون وتسعمائة وثلاثة وأربعون إلف دينار " في حين بلغت المستوردات الأردنية بنفس العام من الإمارات "١٥٢,٣٨١دينار مائه واثنان وخمسون مليون وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف دينار "، وفي الأعوام ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م، انخفضت الصادرات وزادت المستوردات الأردنية حيث بلغت الصادرات الأردنية على التوالي "١٢٤,٢٧٦دينار مئة وأربعة وعشرون المليون ومائتان وستة وسبعون ألف دينار، " ١٥٤,٨١٤" دينار، وبلغت المستوردات الأردنية من الإمارات على الأعوام ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م على التوالي ١٩٤,١٠٣ دينار مائة وأربعة وتسعون مليون ومائة وواحد ألف دينار، ٢١٩,٧٩٦ دينار مائتان وتسعة عشر مليون وسبعمائة وستة وتسعون ألف دينار فقد مال الميزان التجاري إلى الإمارات.

أما بالسنوات ٢٠٠٩م و٢٠١٠ فكان هناك انخفاض في الصادرات الأردنية في سنة ٢٠٠٩ حيث سجلت الصادرات تراجع إلى ١٤٦,٣٣٥" دينار " مئة وستة وأربعون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون إلف دينار، عن صادرات ٢٠٠٨م التي سجلت ١٥٤,٨١٤ في انخفاض ٨,٤٧٩ " ثمانية مليون وأربعمائة وتسعة وسبعون دينار،ويعود السبب كما يرى الباحث هو اعتماد الأردن على الزراعة ومعظم الإنتاج زراعي ونظرا إلى ارتفاع المحروقات وقلة الإمطار أدت إلى انخفاض الصادرات الأردنية مما جعل الأردن بأن يتحول إلى الأسواق القريبة إلى السعودية والعراق لخفض نفقات المحروقات أما في سنة ٢٠١٠ م سجلت الأردن ارتفع الصادرات الأردنية إلى الإمارات إلى" ١٧٩,٧٣٨دينار" مائة وتسعة سبعون مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار، وأيضا سجلت الإمارات ارتفاعا في صادراتها إلى الأردن للاعوام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م على التوالي "٢٣٧,٦٦٦"دينار مائتان وسبعة وثلاثون مليون وستمائة وستة وستون دينار" و "٢٨٦,٠٠١ دينار" مائتان وستة وثمانون مليون وألف دينار.

فنجد ان الميزان التجاري يميل إلى صالح الإمارات للأعوام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م حيث سجل الميزان التجاري للإمارات على التوالي "٩١,٣٣١- واحد وتسعون مليون وثلاثمائة وواحد وثلاثون ألف دينار "، " ١٠٦,٢٦٣- مئة وستة مليون ومائتان وثلاثة وستون ألف دينار " ويعوز الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في زيادة الصادرات والمستوردات إلى أهمية الاتفاقيات واللقاءات المتبادلة وتذليل العراقيل ووجود حسن النية والإرادة لدى صناع القرار في كلا البلدين في النهوض في التعاون والتبادل التجاري ويدل على متانة العلاقات الاقتصادية من قبل البلدين الصادرات الأردنية يعود إلى تحسن الوضع الإنتاجي الأردني ووجود اتفاقيات وزيارات متبادلة بين غرف التجارة الأردنية الإماراتية أسهمت في دفع وزيادة الصادرات مع العلم بأن الإمارات في الأعوام ٢٠٠٩و٢٠١٠م سجلت زيادة في الصادرات السلعية للأردن مضاعفة عشرات المرات إذا نظرا بأن صادرات الإمارات كانت سنه ١٩٩٩م إلى الأردن قد سجلت "٢٦,١٣٣" ستة وعشرون مليون ومائة وثلاثة وثلاثون الف دينار قياسا في زيادات الصادرات الإماراتية للأردن فقد سجلت ارتفاعا للأعوام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م على التوالي، "٢٣٧,٦٦٦ دينار " مائتان وسبعة وثلاثون مليون وستمائة وستة وستون ألف دينار عام ٢٠٠٩م، و " ٢٨٦,٠٠١ دينار عام ٢٠١٠م" مائتان وستة وثمانون مليون وألف دينار، وكذلك تضاعف صادرات الأردن للإمارات من سنة ١٩٩٩م من " ٦١,٧٤٨ دينار "واحد وستون مليون وسبعمائة وثمانية وأربعون ألف دينار، إلى "١٤٦,٣٣٥ دينار" و"١٧٩,٧٣٨ دينار": و للأعوام ٢٠٠٩مو٢٠١٠ على التوالي" مئة وستة وأربعون مليون و ثلاثمائة وخمسة وثلاثون إلف دينار عام ٢٠٠٩م، ومائة وتسعة سبعون مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار عام ٢٠١٠م.بالنسبة لمجموع الصادرات الأردنية للإمارات خلال الفترة مابين ١٩٩٩م إلى ٢٠١٠م بلغت" ١٢٤١,٥٥٨ دينار" ألف ومائتان وواحد وأربعون مليون وخمسمائة وثمانية وخمسون ألف دينار أردني، فحين بلغت صادرة الإمارات خلال الفترة ذاتها "١٦٠٣,٥١٦ دينار " ألف وستمائة وثلاثة مليون وخمسمائة وستة عشر ألف دينار أردني، ويشير الميزان التجاري في تفوق صادرات الإمارات للأردن خلال الفترة مابين ١٩٩٩م إلى ٢٠١٠ حيث بلغت زيادة صادرات الإمارات عن الصادرات الأردنية "٣٦١,٩٥٨- دينار " ثلاثمائة وواحد وستون مليون وتسعمائة وثمانية وخمسون ألف دينار أردني لصالح الميزان التجاري الإماراتي.

إن معظم مستوردات الأردن من الإمارات من النفط والمشتقات النفطية ومعظم الصادرات الأردنية من الخضروات والفواكه والصناعات والمنسوجات والملابس فرغم ميل الميزان التجاري إلا أن الصادرات الأردنية ارتفعت من"٤٧,٦٣٨دينار سبعة وأربعون مليون وستمائة وثمانية وثلاثون ألف إلى "١٥٤,٨١٤ دينار مائة وأربعة وخمسون مليون وثمانمائة وواحد وثمانون ألف دينار فإن الإمارات يعتبر السوق الثانية بالنسبة إلى الصادرات الأردنية بعد السعودية والدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الاستثمارات والعمالة

قبل الولوج في الاستثمارات الأردنية – الإماراتية المشتركة والعمالة باعتبارهم احد مؤشرات العلاقات الاقتصادية، لا بد من هذه المقدمة والإشارة بأن الأردن قد خطى خطوات وإجراءات إلى الإمام و قام ببناء قاعدة اقتصادية جعلت منه وجهة استثمارية وسياحية فريدة من نوعاها مستغلا الأمن والاستقرار الذي ينعم به الأردن وفي انفتاحه على العالم العربي والأوروبي والأمريكي من خلال ما ينعم فيه وما حققه من انجازات وإبرام اتفاقيات جعلته محط أنظار دول العالم وما يحظى به من قيادة حكيمة تلقى ترحيبا من الأوسط الدولية والإماراتية، وفتح أبوابه أمام الاستثمارات العربية ووفر لها مناخاً ملائماً يستند إلى مجموعة متكاملة من السياسات والتشريعات النابعة من رؤية شاملة وواضحة لتنافسية الأردن ومستقبله، حيث شهد الأردن تدفقات استثمارية كبيرة تجسدت في مشاريع ضخمة ستساهم في تحقيق نقلة نوعية في مسار التنمية الاقتصادية في الأردن الذي بات موطناً للاستثمار، ومركزاً إقليمياً للتجارة والأعمال، والتي ستكون دافعاً قوياً لتعظيم الاستثمارات الإماراتية في الأردن من خلال توظيف جزء من الفوائض المالية المتوفرة حالياً لدى دولة الإمارات الشقيقة، ومن أهمية الاستثمارات الإماراتية داخل الأردن فهي تدعم الأردن اقتصاديا و تعزز من فرص العمل في الداخل وتسهم في التنمية وتخفف من البطالة لذلك تسعى الإمارات في الاستثمارات داخل الأردن إلى أسباب كثيرة بالإضافة بأنها توظف الفوائض المالية لدها وان أجرة العمالة الماهرة الرخيصة إذا ما قورنت في الإمارات العربية المتحدة ولما يتمتع به الأردن من استقرار سياسي واقتصادي وعلاقات اقتصادية استطاع الأردن أن يعززها مع الدول العربية الشقيقة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية ودول رابطة ألافتا وسنغافورة واتفاقية أغادير التي تتيح تراكمية المنشأ بهدف التصدير إلى الاتحاد الأوروبي هذه الاتفاقيات تمكن الأردن من تحقيق مركزا متقدما في مجال الاستثمارات حيث جاء" ترتيب الأردن في المركز السادس عالميا في قائمة أفضل عشرين دولة في مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعام ٢٠٠٧ والذي شمل ١٤٢ دولة، كما يعتبر الأردن في المرتبة الأولى عربياً وعلى مستوى المنطقة من حيث الأداء في جذب الاستثمار، ولكنه بلغ المرتبة الرابعة على مستوى غرب آسيا في تمكنه من جذب الاستثمار في قائمة أفضل خمس دول في هذا المجال، إضافة إلى فتح أسواق تصديرية للمنتجات الأردنية لأكثر من بليون مستهلك"[١].

١) http://josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids=15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيتطرق الباحث بدا ذي بدء في تعريف مصطلح الاستثمار، وأنواع الاستثمار، ومزايا الاستثمار في الأردن و ابرز اللقاءات وندوات والمؤتمرات في الاستثمارات الإماراتية الأردنية المشتركة في الأردن والإمارات، وابرز الاستثمارات الإماراتية في الأردن وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأعداد العمالة التي توفرها الاستثمارات الإماراتية في الأردن، والاستثمارات الأردنية في الإمارات هي استثمار العمالة الأردنية في التنمية في دولة الإمارات، أسباب انتقالها ومميزات العمالة الأردنية وأهميتها لدولة المستضيفة و للاقتصاد الأردني والعوامل التي تؤثر على العمالة والحوالات العاملين بالخارج.

تعريف الاستثمار الدولي: يعرف الباحث الاستثمار، بأنه كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية فائضة يملكها بلد ما من البلدان العالم يقوم في استثمارها في بلد آخر وهذا الفائض المالي يتم استثماره في مشاريع معينة خلال حقبة معينة سنه أو أكثر يعرف في "استثمار الطويل الأمد" يكون في القطاع الغير نقدي مشاريع كبرى فنادق، عقارات، مباني صناعية موانئ الخ، أو استثمار بمعناه الضيق "استثمار قصير الأمد "في القطاع النقدي بورصات واسهم أو قروض بنوك الخ.

أنواع الاستثمار: تقسم من ناحية المصدر إلى قسمين هما[١]:

أ – الاستثمارات الخاصة: وهي المشروعات التي يقوم بها الأفراد أو المنشات الاقتصادية الخاصة داخل الدولة الواحدة أو مع أفراد أو منشات أجنبية خاصة.

ب– الاستثمارات الحكومية والتي تهتم بإقامة المشاريع الحكومية المحلية أو تلك المشاريع الحكومية الضخمة المشتركة.

وتقسم الاستثمارات من ناحية طبيعة النشاط الاقتصادي[٢]:

١- استثمارات مباشرة في حالة توظيفها في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كقطاع الزراعة والصناعة والخدمات، ويعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا عندما تزيد نسبة المساهمين في عن ١٠% حيث يحصل المستثمر بمقتضاها على جزء أو كل

---

١) الحمادي، علي مجيد واقع المناخ الاستثماري العربي واثره على عودة الاستثمارات العربية المهاجرة، مجلة شؤون استراتيجية، العدد ١٢، السنة الثالثة، عمان الأردن، ٢٠٠٤م ص ١٢٧.

٢) أبو قحف، عبد السلام، مقدمة في إدارة الإعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ٦٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقوق الإدارية في إدارة المشاريع المنوي الاستثمار فيها، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- الاستثمارات غير ا لمباشرة وهي التي تقوم على توظيفها في شراء الأوراق المالية والسندات الحكومية، والتجارة في البورصة، وتتميز بأنها استثمارات ذات أجل قصير فتسمى استثمارات قصيرة الأجل، حيث يستطيع المستثمر في أي وقت إنهاؤها.

أهم المزا يا الاستثمارية في المملكة الأردنية الهاشمية و هذه المزايا:

١- الموقع الإستراتيجي والفريد من نوعه: يقع الأردن عند التقاء أوروبا وآسيا وإفريقيا، ويمثل محور مواصلات بين دول الشرق الأوسط، وبالإضافة انه متصل بالبحر الأحمر ويطل على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة، والموانئ الأخرى من خلال الدول الأخرى المجاورة.

٢- البيئة السياسية المستقرة: حيث يهدي رأس المال والمستثمر في البيئة الأكثر استقرار وأمن[١]، والقيادة الحكيمة والرشيدة المخلصة والمستقرة في المملكة الأردنية الهاشمية والتي يساندها برلمان منتخب بطريقة ديمقراطية، بالإضافة إلى حرية المعتقد والكلام والصحافة والتنظيم الحزبي والالتزام الثابت من الأردن تجاه نظام المشروع الخاص والملكية الخاصة مضمونة ومصانة حسب القانون و الخصخصة مستمرة للمشاريع الحكومية الرئيسية.

٣- قوانين الاستثمار الأردنية الناظمة في الإصلاح الهيكلي والقانوني عبارة عن اقتصاد موجه نحو السوق الحر[٢]:

قامت الأردن بتطبيق قانون تشجيع الاستثمار (IPL)، الهادف والمصمم لتعزيز بيئة الاستثمار الأردنية، والذي جعل الاقتصاد منفتحا على بقية دول العالم مع العمل على جذب المستثمرين الدوليين للمساهمة في التحديث والنمو الاقتصادي إجمالاً، حيث هدف قانون تشجيع الاستثمار إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال تقديم رزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار الحوافز التالية للمستثمرين:

---

١) وزير المالية الأردني، عمان نت على الموقع الانترنت http://ar.ammannet.net/?p=118029 بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦ الاستقرار أهم مزايا البيئة الاستثمارية في الأردن

٢) البيئة الاستثمارية(الاستثمار في الأردن) على الموقع الكتروني http://images.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/gov/$$!!941/$$!!942/$$!!952/$$!!1145/$$!!1469

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) كافة المشاريع معفاة من ضريبة الدخل والخدمات العامة بنسب تصل إلى ٢٥%، ٥٠% و ٧٥% لمدة ١٠ سنوات تبعاً لموقع المشروع.

ب) إعفاءات جمركية كاملة على الموجودات الثابتة المستوردة بنسبة ١٠٠% من الضرائب والرسوم الجمركية، ويمكن إعفاء أيضا قطع الغيار للموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب[١].

ج) سهولة إجراءات الترخيص والتسجيل.

د) إعفاء العائدات على الصادرات من ضرائب الدخل حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

ه) لا تخضع الصناعات التصديرية للرسوم الجمركية فيما يتعلق باستيراد المواد الخام.

و) حرية استرجاع وإعادة رأس المال والأرباح والرواتب إلى وطن المستثمر الأصلي[٢].

ز) إعفاء إضافي من الجمارك وضريبة الدخل مضمون لتوسيع وتحديث وتطوير المشاريع القائمة.

ح) لأغراض التجديد فإنه يمكن للفنادق والمستشفيات أن تشتري الأثاث واللوازم بدون رسوم جمركية مرة كل سبع سنوات

لذلك اختار تقرير مؤسسة التراث للمنافسة العالمية لعام ١٩٩٨ الأردن كرائد في المنطقة، وهو الذي يتقدم في الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر وإسرائيل، حيث اعتمد قانون الاستثمار الأردني أسلوب السياسات الاقتصادية الموجه للخارج بقيادة القطاع الخاص وان الخصخصة مستمرة للمشاريع الحكومية الرئيسية.

---

١) مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن
http://www.jordaninvestment.com/AboutJIB/InvestmentPromotionLaw/tabid/207/language/ar-JO/Default.aspx

2) www.hmoud.com/ar/BenefitsOfInvestmentInJordan-ar.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- قانون العمل[١]

لقد حدد الحد الأعلى من ساعات العمل هو ٤٨ ساعة على مدى ستة أيام أسبوعياً. ويعتبر اليوم السابع عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر، وتعد الساعات الإضافية عملا إضافيا، و يعوّض عنه بنسبة ٢٥% على قيمة الراتب العادي، وباستثناء الحالات الطارئة، فإن الزيادة في ساعات العمل اليومي يجب أن تخضع لموافقة وزارة العمل،و يحق للموظفين الحصول على إجازة سنوية مرضية مدتها أربعة عشر(١٤) يوماً مدفوعة الأجر، ويمكن تمديدها أربعة عشر يوما أخرى في حال تم ادخال الموظف إلى المستشفى. ويحدد القانون شروطا للتعويض فيما يتعلق باصابات العمل. كما وتمنح الموظفات اجازة أمومة مدتها عشرة (١٠) أسابيع مدفوعة الأجر، ويجب على أصحاب العمل الذين يوظفون عشرين موظفة أو أكثر توفير رعاية نهارية لجميع للأطفال تحت سن الرابع.

٥- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة:

وفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، بالإضافة إلى وفرة نسبة عالية من الشباب المتعلم تعليماً عالياً بين السكان، حيث تبلغ النسبة ٨٧% من السكان متعلمين، ويتلقى ١٧% من الأردنيين التعليم العالي، وتعد نسب أجور ذات تنافسية عالية.

٦- بنية تحتية ونظام اتصالات على مستوى عالٍ:

هناك شركة هاتف حكومية تعمل على أساس تجاري، وقد تم خصخصة ما نسبة ٤٩% من ملكية الشركة.

اختيار موردي خدمات الإنترنت ذات الملكية خاصة، بالإضافة إلى رحلات طيران الملكية الأردنية المباشرة إلى ٤٧ مدينة رئيسية في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية، والتي تخدمها ٢٦ شركة طيران دولية ويعزز ذلك أيضا شبكة طريق سيارات سريعة وحديثة بالإضافة إلى خطوط شاحنات رئيسية لضمان حركة المواد الخام من وإلى ميناء العقبة وكذلك من وإلى موانئ الدول المجاورة، حيث يعمل ميناء العقبة الأردني كبوابة استراتيجية للأردن، ومنطقة البحر الأحمر النامية والشرق الأوسط ككل.

٧- توفر وسائل الحياة الحديثة ذات نوعية راقية ورخيصة.

1)http://www.arabworldnet.com/index.php?module=articles&id=6693&parent_id=676&level=2tp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبه إلى التعليم العام والخاص عالي الجودة ويقدم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ومستوى الخدمات الصحية في الأردن يضاهي المستويات العالمية وبأسعار معقولة، وتوفر شبكة متطورة من جمعيات الأعمال المحلية والدولية النشيطة والمراكز الثقافية و المهرجانات التقليدية والمناسبات الثقافية وثروة من المواقع الأثرية، و نوادي ومطاعم ممتازة.

٨- مؤسسة تشجيع الاستثمار و النافذة الاستثمارية التي أطلقها انطلاقاً من جهود مؤسسة تشجيع الاستثمار المتواصلة لاعتماد أحدث المعايير في توفير الخدمات فأنها تفتخر بإطلاق خدمة النافذة الاستثمارية الجديدة[1]، وتهدف هذه الخدمة إلى توفير خدمات الترخيص والتسجيل للمشروعات الجديدة ،حيث جاء الاعلان كما يلي

"النافذة الاستثمارية هي كل ما يحتاج إليه للبدء في مباشرة أعمالك وإدارتها. فهي تجمع ممثلين موجودين بمؤسسة تشجيع الاستثمار من معظم الأجهزة الحكومية المعنية بأمور تسجيل وترخيص المشروعات. "

توفر النافذة الاستثمارية خدمات للمشروعات ضمن القطاعات التالية:

الصناعة، الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري، السكك الحديدية، المجمعات الترفيهية، مراكز الاجتماعات والمعارض، فضلاً عن مشروعات خدمات نقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات البترولية عبر خطوط الأنابيب وكذلك استغلالها، أو أي مشروع استثماري يكون فيه حصة لغير الأردني بقيمة ٥٠٠٠٠ دينار أردني.

في النافذة الاستثمارية تلتزم بتسجيل وترخيص مشروع خلال ١٤ يوم عمل دون مقابل.

ونعمل بجد واجتهاد لتوفير أفضل الخدمات لك في الحاضر والمستقبل. وتشكل النافذة الاستثمارية الخطوة الأولى على الطريق لتبسيط الإجراءات حيث يتم تقييم الخدمات خلال ثلاثة أشهر من أجل تحسين التسهيلات وتقديم المزيد منها. الموسوعة العربية الاستثمارات. تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها، ومنح الحوافز الجمركية

1)http://www.arabworldnet.com/index.php?module=articles&id=6693&parent_id=676&level=2tp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة.[١]"

فقد تم الإعلان عن إطلاق النافذة الاستثمارية في المنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٤، وتم مباشرة العمل بالنافذة بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦ بحيث تتولى تسجيل المشاريع وإصدار التراخيص الخاصة بإقامة المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى السير بإجراءات حل المشكلات وإزالة العقبات التي قد تعترض المشروع قبل وأثناء وبعد التشغيل، وقد قلص العمل بالنافذة الاستثمارية المدة الزمنية[٢]، في الإنجاز والجدول رقم (٣) يوضح ويبين المعدّل المعياري لعدد الأيام قبل إنشاء النافذة بالحد الأدنى والحد الأعلى، "مقارنة بعدد الأيام كحد أدنى و كحد أعلى بعد إنشاء النافذة.

جدول رقم (٣) يبين المدة الزمنية المعيارية في إنهاء المعاملة قبل إنشاء النافذة وبعد إنشاء النافذة والوقت المعياري بعد إنشاء النافذة كحد أدنى و كحد أعلى بعد إنشاء النافذة.

المفوضين	الوقت المعياري قبل الإنشاء الحد الأدنى قبل الإنشاء	الوقت المعياري قبل الإنشاء الحد الأعلى قبل الإنشاء	الوقت المعياري بعد الإنشاء الحد الأدنى	الوقت المعياري بعد الإنشاء الحد الأعلى
وزارة الصناعة لتجارة	يوم	أسبوع	ساعة	يوم

1)http://www.arabworldnet.com/index.php?module=articles&id=6693&parent_id=676&level=2tp
2)http://www.arabworldnet.com/index.php?module=articles&id=6693&parent_id=676&level=2tp

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزارة الداخلية	١٤ يوم	٩٠ يوم	٣ ساعات	١٤ يوم
وزارة العمل	١١ يوم	١٤ يوم	يوم	٣ ايام
وزارة البلديات	٨ أيام	٢٠ يوم	٥ أيام	١٠ أيام
وزارة السياحة	٥ أيام	١٠ أيام	يوم	٣ أيام
وزارة الصحة والبيئة	٢٢ يوم	٣٢ يوم	٣ أيام	١٠ أيام
أمانة عمّان الكبرى	١٤ يوم	٦٠ يوم	١٠ أيام	٣٠ يوم
دائرة الأراضي والمساحة	١٢ يوم	٢٤ يوم	٨ أيام	١١ يوم
المجموع	٨٧	يوم ٢٥٠	٧ساعات و٢٨يوم	٨٢ يوم

جدول رقم (٣) من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن، وجدول يبين المدة الزمنية المعيارية في إنهاء المعاملة قبل إنشاء النافذة بالحد الأدنى والحد الأعلى وبعد إنشاء النافذة والوقت المعياري بعد إنشاء النافذة كحد أدنى وكحد أعلى بعد إنشاء النافذة.

حسب تقرير البنك الدولي تم تخفيض عدد الأيام اللازمة لبدء المشروع إلى ٣٦ يوم بعد إنشاء النافذة عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٩٨ يوم في عام ٢٠٠٣ قبل إنشاء النافذة"[١].

حددت مؤسسة تشجيع الاستثمار القطاعات الاستثمارية المختلفة في الأردن وهي كما يلي[٢]:

١) قطاع السياحة البحر الميت واستغلاله سياحياً علاجياً والمناطق الطبيعية في كل من وادي الموجب وضانا وعجلون وأم قيس وجرش والبلقاء والأزرق ورم وجرش والبترا الخ من المناطق.

٢) قطاع التعدين الفوسفات والبوتاس وزيت الصخري.

1)http://www.arabworldnet.com/index.php?module=articles&id=6693&parent_id=676&level
2)http://www.arabworldnet.com/index.php?module=articles&id=6693&parent_id=676&level

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- قطاع الرعاية الصحية والمستشفيات وصناعة الأدوية.

٤- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[١].

٥- مشروع تطوير منطقة العبدلي والزرقاء.

٦- فرص الاستثمار المتاحة لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير.

٧- فرص الاستثمار في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومحافظة عجلون.

٨- القطاع الخاص في التعليم الجامعي.

أما فيما يتعلق باستثمارات دولة الإمارات في الأردن، فقد بلغت على ما يزيد عن ١٥ مليار دولار.

أبرز الاستثمارات والشركات والمشاريع لدولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة الأردنية الهاشمية :

١- مشروع مرسى زايد يعد من أبرز الاستثمارات الإماراتية في الأردن وتقوم بتنفيذه شركة «معبر» الإماراتية، حيث تصل تكلفته إلى ١٠ بلايين دولار، ويعتبر اكبر مشروع عقاري وسياحي على مستوى المنطقة يهدف إلى تطوير ما مساحته ٣.٢ مليون متر مربع من الأراضي وبواجهة بحرية جديدة لمدينة العقبة بطول ٢ كلم. كما يوفر حوالي ١٥ ألف فرصة عمل[٢].

٢- شركة دبي كابيتال ولديها استثمارات في قطاعات الطاقة والعقارات والسياحية والاستثمارات المالية.

٣- شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري، تبلغ المساهمة الإماراتية في الشركة ما نسبته ٥٠% من رأس المال البالغ ١٠ مليون دينار أردني.

---

١) http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=77&mid=754&newsid754=1142 **بتاريخ** ٢٠٠٩/١٢/٢٧

٢) سفارة الإمارات العربية المتحدة في الأردن، عمّان – جبل عمان – شارع بومدين– الدوار الخامس – بناية رقم ٦٥ Location Map الصفحة الرئيسية على الموقع الكتروني الإمارات: ٩ Weather: Abu Dhabi25°C - Clear-Humidity 78%MOFA Website **في الأردن.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- بنك أبو ظبي الوطني وبنك دبي الإسلامي، حيث تم افتتاح فروع لهما مع بدايات عام ٢٠١٠ لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

٥- استثمار سياحي إماراتي في البحر الميت بقيمة ١٥٠ مليون دولار بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٧ وان المشروع يقع على أرض مساحتها ١٤٠ دونما وبحجم استثمار يبلغ ما بين ١٥٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار، سيكون على شكل منتجع سياحي ضخم يضم جميع المرافق السياحية المطلوبة من فنادق ومطاعم وشاليهات ومستشفى علاجي وقصر للمؤتمرات، من المتوقع ان يزيد من القدرة الاستيعابية لفنادق البحر الميت وان مدة العمل في المشروع ستكون لمدة ٥ سنوات[١].

٦- الاستثمارات الإماراتية في الأردن والتي استفادت من امتيازات قانون تشجيع الاستثمار بلغت لغاية ٣٠ كانون الثاني (يناير) الماضي/٢٠٠٩م نحو ٢٥٥ مليون دولار، موزعة على قطاعات الصناعة والفنادق والزراعة[٢].

٧- إطلاق شركة «أملاك» في شراكة بين القطاعين الخاص والحكومي.

وصرح السفير الإماراتي في عمان" الدكتور عبد الله ناصر العامري "أن الاستثمارات الإماراتية في الأردن تبلغ ٥٢٠ مليون دولار حالياً ارتفعت إلى الضعف و ستتضاعف أكثر في السنوات القليلة المقبلة إلى ١٥ مليار دولار بفضل حكمة قيادة البلدين الشقيقين[٣].

وقد حصل الباحث عن بعض المعلومات الاستثمارية الإماراتية في المملكة الأردنية الهاشمية من مؤسسة تشجيع الاستثمار، مع الملاحظة بِأَنَّ هذه الأعدادِ لا تُمثّلُ الكميةَ الكليّةَ للاستثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة في الأردن، وان هذه الإستثماراتَ فقط التي تَسْقطُ تحت القطاعاتِ أدرجتْ في قانونِ ترويجَ الإستثمار (زراعة؛ صناعة / تصنيع؛ الفنادق؛ المستشفيات؛ النقل؛ توزيع الماءِ، نفط، وغاز؛ مُدن ترفيهِ؛ مراكز معرضِ) وان الاستثمارات في القطاعاتِ الأخرى (مثل البناءِ والعقاراتِ) وما يقوم فيها بعض رجال الأعمال الإماراتيين في سوق عمان المالي أو مع الحكومة وفي مشاريع واتفاقيات ثنائية مشتركة لَمْ تُتضمّنْ هنا وان جدول الاستثمارات الإماراتية بالأردن والتي استفادةُ من قانونِ ترويجَ الاستثمار مِنْ ١٩٩٩ – ٢٠١٠ حسب تقرير مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية والذي نظمه الباحث في الجدول رقم (٤)

---

١) جريدة العرب اليوم العدد ٥٠١٥ الخميس ٢٦ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ – الموافق ٣١ أذار ٢٠١١م

2) http://josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids=15

3) http://josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids=15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الإحصائيات لسنوات الدراسة مدار الباحث حسب المعلومات المقدمة من مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي نظمها الباحث في الجدول.

جدول رقم (٤) الاستثمارات الإماراتية بالأردن والتي استفادةُ من قانونِ ترويجَ الاستثمار مِنْ ١٩٩٩م إلى ٢٠١٠م بالدينار الأردني.

السنة	إجمالي الاستثمارات بالدينار
١٩٩٩م	٨٥,٠٠٠
٢٠٠٠م	٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٠١م	٣٤٥,٠٠٠
٢٠٠٢م	٣٥٠,٠٠٠
٢٠٠٣م	١,٩٥٠,٠٠٠
٢٠٠٤م	٢,١٠٠,٠٠٠
٢٠٠٥م	٠
٢٠٠٦م	٣٩,٦٥٠,٠٠٠
٢٠٠٧م	١,٥٩٠,٠٠٠
٢٠٠٨م	١١٧,٥٠٠,٠٠٠
٢٠٠٩م	٦١,٢٧٧,٣٠٠
٢٠١٠م	١٦,٤٤٣,٩٠٠
المجموع	٢٤٦,٢٩١,٢٠٠

جدول رقم (٤) من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية من أعداد لسنوات المختلفة.

ولعل مشروع مرسى زايد يعد من أبرز الإستثمارات الإماراتية في الأردن وتقوم بتنفيذه شركة «معبر» الإماراتية، حيث تصل تكلفته إلى ١٠ ملايين دولار، ويعتبر اكبر مشروع عقاري وسياحي على مستوى المنطقة يهدف إلى تطوير ما مساحته ٣.٢ مليون متر مربع من الأراضي وبواجهة بحرية جديدة لمدينة العقبة بطول ٢ كلم. كما يوفر حوالي ١٥ ألف فرصة عمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يرى الباحث أن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظهر في مجال التشغيل الأيدي العاملة وتخفيض نسبة البطالة من الدولة المستضيفة بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين رأس المال في الدول المتلقية، وهى بذلك تساهم في توفير فرص العمل على مرحلتين، الأولى أثناء مرحلة الإنشاء، والثانية عند دخول الاستثمارات الجديدة مجال الإنتاج، ولعل أحد مظاهر العولمة الاقتصادية هو تنامي نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالى التكوين الرأسمالي.

كما وفرت الاستثمارات الإماراتية في الأردن حوالي ١٥ ألف فرصة عمل[١]. ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تعد وسيلة لفتح أسواق جديدة للشركات متعددة الجنسيات ولكن أيضا لتحقيق مزايا إنتاجية لهذه الشركات ضمن منظومة عالمية للإنتاج والتصدير، بالإضافة إلى دورها في نقل التكنولوجيا وتغطية الفجوة بين الادخار المحلي واحتياجات التنمية، لهذا تحصل على التشجيع والحوافز من كافة الدول. ولذا نجد أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي التكوين الرأسمالي قد تعدت ٣٠% في الإمارات.

وبالمقابل وصلت هذه النسبة إلى ما يقرب من ٩٨% في الأردن[٢]. بالإضافة إلى المساهمة في تقليل نسيبة البطالة في الأردن حيث وصلت ١٨% ١٩٩٢م وقد أسهمت الاستثمارات في تحفيظها إلى ١٢.٥ % حيث كشف وزير العمل الأردني أن معدلات البطالة في الأردن تراجعت من ١٤.٠ % عام ٢٠٠٦ إلى ١٢.٥ % في العام ٢٠١٠، ليبلغ عدد المتعطلين عن العمل ١٧٦١٨٦ متعطل %[٣].

الاستثمارات الأردنية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تستثمر الأردن الأيدي العاملة الأردنية في دولة الإمارات بالإضافة إلى بعض الاستثمارات المادية للقطاع الخاص التي يقوم فيها الافراد في فتح محلات تجارية أو المشاركة في المعارض التجارية التي تقام في الإمارات من قبل الجالية الأردنية وبعض المصانع والحرف، حيث يعتمد الأردن بصورة مباشرة في استثمار العمالة الأردنية المؤهلة والمدربة والماهرة فهي أساس رأس المال الأردني الإنسان المتعلم المعدود إلى أسواق العمل مؤهل ومدرب. ولتنظيم العمالة بين

---

١) http://www.alrai.com/img/221500/221476.jpg **عمان – الرأي يعرض في أبو ظبي المزايا التنافسية للاستثمار في الأردن بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٣.**

2) http://stocksexperts.net/showthread.php?t=3633

3) http://www.gerasanews.com/index.php?page=article&id=12427

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردن والإمارات وللمحافظة على حقوق العمالة باعتبارها المورد الرئيس وثروة الأردن هو الإنسان حيث شح الموارد والإمكانيات المادية وراء أسباب قلة الاستثمارات في دولة الإمارات و رؤوس الأموال والشركات الأردنية متواضعة اذا ما قورنت في إمكانيات الإمارات والفائض المادي لذا نظم الأردن والإمارات اتفاقية تعاون في مجال العمالة حيث توجد بين حكومة المملكة الأردنيه الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيه حول التعاون في مجال القوى العاملة تم توقيعها بتاريخ ١٩٨٢/٠٥/٢٦[١].

حيث تعتبر العمالة الأردنية المهاجرة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن المؤشرات العلاقات الاقتصادية الأردنية الإماراتية فهي أهم الثروات الموجودة والتي يفتخر فيها الأردن هو بناء الإنسان الأردني المتعلم المؤهل والمدرب يتخرج لسوق العمل مزود في سلاح العلم والمعرفة والحرفة متمكن منها، لذا يقيم الأردن المدارس النموذجية والحرفية والمعاهد والجامعات في مختلف التخصصات العلمية والعملية في بناء الإنسان الأردني ليكون طليعة إنتاجه في العمل سوى داخل الأردن أو في خارج الأردن بعد غرس المعرفة والعلم.

حيث الاعتماد على العمالة الأردنية باعتبارها الثروة الحقيقية للأردن، فهي تقوم في رفد خزينة الدولة من خلال أحوالات العاملين الأردنيين بالخارج وتشكل نسبة عالية في خزينة الدولة وهي التي تحرك السوق المحلي فهي التي تتيح فرص العمل للحرفين والمهنيين وتساهم في تشغيل العديد من أبناء الأردن وتقلل من نسبة البطالة وتسهم في رفع مستوى دخل الفرد في الأردن.

إن دراستنا التي ربطت الاستثمار والعمالة على أنهم مؤشر في العلاقات الاقتصادية لم تأتي من فراغ إذا أن هناك علاقة وترابط وثيق بين الاستثمارات والعمالة باعتباره استثمار ومؤشرا في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تظهر في مجال التشغيل الأيدي العاملة وتخفيض نسبة البطالة من الدولة المستضيفة بالإضافة إلى مساهمتها في تكوين رأس المال في الدول المتلقية، والعمالة الأردنية في الدولة المستضيفة تسهم في التنمية المستدامة وتنمية الاقتصادية وتحقق لها النمو والتنمية، ومقابل ذلك تسهم الأيدي العاملة الأردنية في رفد الاقتصاد الأردني بالأموال عن طريق الحوالات المالية للبنوك الأردنية لذلك تعد جزءا مهم بالنسبة للاقتصاد الأردني.

1) http://www.moa.gov.jo/Ir6ba6dole/itfakeattjareh/tabid/175/Default.aspx

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم العمالة الأردنية بالخارج وبالإمارات العربية المتحدة، واحوالات العمالة الأردنية المهاجرة للخارج.

ترتبط المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة في اتفاقيات ثنائية في تنظم انتقال العمالة بين البلدين حيث تم توقيع اتفاقية بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول التعاون في مجال القوى العاملة لسنة ١٩٨٢م بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٦م.

وإلى جانب الاتفاقية أبرم الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة في عمان اتفاقية لتدعيم مجالات التعاون المتعلقة بالقوى العاملة بينهما وتنظيم تشغيلها وانتقالها بما في ذلك التدريب المهني وتبادل الخبرات والمعلومات.

وقع الاتفاقية وزيري العمل في كلا الدولتين، واتفق الجانبان على تسهيل وتبسيط إجراءات انتقال وتشغيل عمال كل طرف لدى الطرف الآخر، وفق أحكام هذه الاتفاقية، وتبادل المعلومات حول احتياجات كل منهما من القوى العاملة، وإمكانيات الجانب الآخر في توفيرها، ووضع الآليات المناسبة للتعاون بين الطرفين لاستفادة الجانب الأردني، من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تقنية المعلومات وخاصة في تنظيم استخدام العمالة الأجنبية، وتزويد الجانب الأردني بالنظام المعمول به لدى وزارة العمل الإماراتية بهذا الخصوص.

وتوفر الاتفاقية الفرصة لكل من الطرفين للاستفادة من مراكز التدريب المهني المتوفرة في البلد الأخر وفق الاحتياجات التدريبية لكل منها ومتطلبات سوق العمل.

وبموجب الاتفاقية فإنه تم اعتماد مكاتب التشغيل الخاصة المرخصة في كل من البلدين لغايات تشغيل العمال وتلبية احتياجات أصحاب العمل من المهن المطلوبة اذ يجوز لصاحب العمل متابعة إجراءات اختيار العمال ومغادرتهم بعد موافقة الجهة المعنية على ذلك.

ويعفى صاحب العمل الذي يستخدم عمالا أردنيين في الإمارات بعد توقيع هذه الاتفاقية من الضمان المصرفي الذي تفرضه وزارة العمل الإماراتية ويشترط في ذلك ان يتم الاستخدام من خلال وزارة العمل الأردنية او بواسطة مكاتب التشغيل المرخصة بعد اعتماد إجراءاتها من وزارة العمل الأردنية كما يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من بلدهم إلى مكان العمل في البلد الآخر وكذلك نفقات عودتهم منه ويعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في حالة تركه العمل أو استقالته قبل انتهاء مدة العقد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتمتع العامل في كلا البلدين بالحقوق والمزايا التي تنص عليها التشريعات والأنظمة السارية المفعول.

وبحسب الاتفاقية فإن وزارة العمل في كلا البلدين تتولى مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وفي حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة طبقا للإجراءات القانونية المتبعة لتيسير الوصول إلى تسوية النزاع وديا وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي يحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة طبقا للقانون وفي حالة انتهاء العقد أو فسخه برضى الطرفين يحق للعامل البحث عن عمل آخر وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد المعني وإلا فيتم إعادته إلى بلده الأصلي على نفقة صاحب العمل بعد تسليمه جميع استحقاقاته القانونية.

وبموجب الاتفاقية فقد شكلت لجنة مشتركة من الجانبين تكون مهمتها التنسيق بين الدولتين في تنفيذ هذا الاتفاق واتخاذ التدابير الضرورية بهذا الشأن ومن ذلك تذليل أي عقبات أمام تشغيل العمال الأردنيين في سوق العمل الإماراتي وتفسير أحكام الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق.

ويرى الباحث أن ما يؤكد عمق العلاقات وجديتها وأهمية العمالة الأردنية تصريحات المسؤولين عقب توقيع الاتفاقية، وهو أعرب وزير العمل الإماراتي عن أمله بان تسهم هذه الاتفاقية في تعزيز العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين في كل المجالات بشكل عام، والمتعلقة بقضايا العمل والعمال بشكل خاص.

وأشار بأن الاتفاقية ستعمل على فتح سوق العمل بين البلدين وتسهل انتقال العمالة بينهما.

كما أكد على حرص الإمارات على تطبيق الاتفاقية والعمل من اجل إزالة أي عراقيل أو مصاعب تقف دون تنفيذها، واصفا الاتفاقية بالمهمة لمسيرة علاقات التعاون بين البلدين في مجال العمل.

ودعا جميع الجهات ذات العلاقة بالقوى العاملة والاستثمار في القطاعين العام والخاص في البلدين لتفهم الأهداف الاستراتيجية لهذه الاتفاقية والتعاون مع وزارتي العمل في البلدين حتى تصبح نموذجا في تسهيل استخدام القوى العاملة العربية داخل الأقطار العربية[١].

---

١) أيهم مندوب وكالة بتراء الأردنية في الإمارات بتاريخ ١٢/ ٢٠٠٩/٣م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالإضافة إلى ذلك الزيارات لكبار المسؤولين لكلا البلدين وعقد الاتفاقيات الثنائية المبرمة في اختيار العمالة والتعاقد معها والاطلاع على سوق العمل في الأردن لتسهيل على المستثمر، حيث قام الأردن في إعداد قاعدة بيانات متكاملة للكفاءات والعمالة الأردنية لتكون نافذة للمستثمرين وأصحاب الشركات داخل وخارج المملكة لتوفر لهم احتياجاتهم من الخبرات والأيدي العاملة الأردنية خاصة المعلمين والأكاديميين والأطباء والممرضين والعسكريين والمهندسين الخ[١].

واللقاءات التي تدور بين كبار المسؤولين حول تعزيز سبل العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين وخاصة في القضايا المتعلقة بسوق العمل حيث يشيد كبار المسؤولين في الإمارات الثناء المباحثات العمالية الأردنية الإماراتية بكفاءة العمالة الأردنية[٢].

تتضارب الأرقام في مختلف المصادر حول القوى العاملة الأردنية في الخارج إلا أن أكثرها يشير أن عدد المغتربين الأردنيين الذين يعيشون في الخارج (من العاملين أو غير العاملين) ٦٠٠ ألف مغترب أو ما نسبته ١٠% من إجمالي سكان الأردن البالغ عددهم ٥.٩ مليون نسمة.

حيث يبلغ عددهم في الإمارات ٢٥٠ ألف مغترب، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن أعداد العاملين في الإمارات ٥٤٨٣٤ عاملاً[٣]. يعملون في مختلف القطاعات تعتبر دولة الإمارات من بين أهم الدول المضيفة للعمالة الأردنية المدربة وذات الكفاءة العالية والمرحب بها، على الجهة المقابلة يتواجد في الأردن عدد من الطلبة الإماراتيين الذين يلتحقون ببرامج الدراسات المتوسطة والعليا في المعاهد والجامعات الأردنية، وكما هو حال مختلف الجوانب والقطاعات هناك تعاون وتبادل مكثف في الخبرات الثقافية والعلمية والإعلامية والفنية والعسكرية بين البلدين، وهناك مشاركات واسعة في أغلب الفعاليات والمهرجانات في مختلف المجالات التي تجري سنوياً.

---

١) وكالة بتراء الأردنية بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣

٢) وكالة بتراء الأردنية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٩م

3) http://www.labor-watch.net/index.php/reserchs/41-top-headlines/3335

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظم الباحث أعداد العاملين في بعض الدول العربية للاستفادة منه ولإثراء الدراسة

أعداد العمالة الأردنية في الخارج لهذه الدول لسنة ٢٠١٠م

الدولة	عدد العمالة الأردنية فيها
المملكة العربية السعودية	٥١٠٠٠
دولة الإمارات العربية المتحدة	٥٤٨٣٤
دولة قطر	٩٥٠٠
عمان	٣٣٩٦
الكويت	١٨٨٨٨
ليبيا	٣٥٥٠
البحرين	٥٠٠٠
اليمن	٥٠٠٠
المجموع	١٥١١٦٨

* جدول رقم (٥) من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير وما ينشر في الصحف المختلفة عن أعداد العمالة الأردنية في الخارج لعام ٢٠١٠م

تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على أكبر عدد من العاملين الأردنيين، حيث يبلغ عددهم ٥٤٨٣٤ عاملا، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن أعداد العاملين في السعودية تبلغ نحو ٥١ ألفا، وفي قطر ٩٥٠٠، وفي سلطنة عمان ٣٣٩٦، بينما تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على أكبر عدد من العاملين الأردنيين، حيث يبلغ عددهم ٥٤٨٣٤ عاملا أردنيا، وفي الكويت ١٨٨٨٨، وفي ليبيا يعمل نحو ٣٥٥٠ أردنيا وفي كل من مملكة البحرين وجمهورية اليمنية ٥٠٠٠ اردني بكل منهم.

ويقدر عدد أبناء الجالية الأردنية في الإمارات بنحو ٢٥٠ ألف شخص، وان العاملين يعملون في مختلف القطاعات وتعتبر دولة الإمارات من بين أهم الدول المضيفة للعمالة الأردنية المدربة وذات الكفاءة العالية والمرحب بها، على الجهة المقابلة يتواجد في الأردن عدد من الطلبة الإماراتيين الذين يلتحقون ببرامج الدراسات المتوسطة والعليا في المعاهد والجامعات الأردنية، وكما هو حال مختلف الجوانب والقطاعات هناك تعاون وتبادل مكثف في الخبرات الثقافية والعلمية والإعلامية والفنية والعسكرية بين البلدين، وهناك مشاركات واسعة في أغلب الفعاليات والمهرجانات في مختلف المجالات التي تجري سنوياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل ما زال اهتمام صانع القرار في دولة الإمارات بالعلاقات مع الأردن وبالتنامي والازدهار ومحط اهتمامهم في التعاون والعلاقات في مجالات مختلفة في حقول التعليم وكافة الحقول والمجالات العمل المختلفة فإن كبار المسؤولين يؤكدوا ذلك من خلال بعثات أبناءهم إلى الجامعات الأردنية منذ ان بدأت مجموعات الطلبة بالتوافد إلى الأردن لدراسة فيها وقد أشرنا لذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني، وقد تخرج منهم مئات الطلبة الذين يشكلون الآن جزءاً هاماً من الثروة والإمكانات البشرية لدولة الإمارات، ويعيش طلبة دولة الإمارات في الأردن في حالة الانسجام الثقافي والاجتماعي بسبب تقارب الثقافة وعادات وتقاليد المجتمعين والعلاقات الطيبة التي تربط قيادة البلدين والمؤثرة بعضهما ببعض والقائمة على الإحرام المتبادل،ويتمتعون بسمعة جيدة ولا يوجد لهم أي مشاكل حيث ينفذون تعاليم وقوانين وأنظمة الأردن دون مخالفات.

كما يزور الأردن سنويا أعداد كبيرة من السياح الإماراتيين منهم بقصد الاستمتاع بالأماكن السياحية والطبيعية ومنهم بقصد السياحة العلاجية التي تلقى رواجاً وسمعة طيبة في الإمارات.

وهناك تنسيق وتعاون بين كبار مسؤولي الإعلام والصحافة والتلفزيونات في كلا البلدين، ويعمل عدد كبير من رجال الإعلام والصحافة الأردنية في وسائل الإعلام والصحافة في دولة الإمارات[١].

وعلى صعيد نمو حوالات العاملين خلال السنوات الخمس الماضية، شهدت قيمتها نمواً مضطرداً، إذ بلغت نحو ١.٤ بليون دينار في العام ٢٠٠٣ ثم ارتفعت إلى ١.٤٥ بليون في العام ٢٠٠٤ وواصلت ارتفاعها إلى ١.٥٤ بليون دينار في العام ٢٠٠٥ ثم زادت إلى ١.٧٨ بليون دينار في العام ٢٠٠٦ وبعد ذلك سجلت مستوى قياسيا بوصولها ٢.١٢ بليون دينار في العام ٢٠٠٧م وبعد ذلك ارتفعت إلى ٢,٦٩٢ بليون دينار وانخفضت إلى ٢,٥٥٣ بليون.

وكانت حوالات العاملين قد بلغت خلال العام ٢٠٠٩ ما قيمته ٢.٥٥٣ بليون دينار مقارنة مع ٢.٦٩٢ بليون دينار خلال العام الذي سبقه وبتراجع نسبته ٥.٢ %.

رابعاً: أهمية الأيدي العاملة الأردنية المهاجرة بالنسبة إلى الدولة المضيفة.

تعتبر العمالة الأردنية بالنسبة إلى الدولة المضيفة دولة الإمارات العربية المتحدة مكسبا قد تحققه من العمالة الأردنية المدربة والمؤهلة والتي ستسهم في التنمية التي تتعطش لها دولة الإمارات فالمعلم الأردني بعد تجربة التعامل الإماراتية معه على مر العديد من العقود أدركت

١) وكالة بتراء الأردنية بتاريخ٢٠٠٩/٣/١٥م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية المعلم ومقدرته وتفانيه واخلاصة في أداء رسالته التعليمية في كل إخلاص وأمانة على سبيل المثال وان ما تمتاز به العمالة الأردنية انها متعلمة ومدربة ومؤهل تتأقلم بسرعة مع المجتمع الامارتي بحكم اللغة القريبة وسرعة التفاهم بالإضافة إلى العادات والتقاليد وان مقدار ما يأخذ العامل الأردني من مقابل يقدم المزيد وان انتجه العملي مشهود له ويقدره صاحب العمل لذا يكون التمسك بالعمالة الأردنية فالعمالة الأردنية عماله ماهرة متعلمة مؤهلة علميا وعمليا أثبتت وجودها في سوق العمل الإماراتي في كافة المجالات علاوة على اللغة والعادات والتقارب الاجتماعي والعقائدي الديني.

خامساً: أهمية الأيدي العاملة بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني.

تكمن أهمية الأيدي العاملة الأردنية بأنها تعد جزءا مهم بالنسبة للاقتصاد الأردني فهي ترفد الاقتصاد الأردني بالأموال عن طريق الحوالات المالية للبنوك الأردنية وليس مستغربا اذا ما علمنا ان هذه الحوالات تفوق إجمالي ما تحصل عليه الأردن من معونات أجنبية، أو استثمارات مباشرة، حيث شكلت التحويلات في عام ٢٠٠٦ (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلى في الأردن(٢٠,٣%) ولذلك فهي ذات تأثير هام على أداء الاقتصاد الكلي، وما يميز هذه التحويلات عن باقي التدفقات المالية باستقرارها النسبي، و دورها في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة التحويلات الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن تحويلات العاملين تمثل في المتوسط ٦% من الناتج الإجمالي فإن انخفاض التحويلات قد يتسبب في تراجع معدل النمو الاقتصادي وان لتحويلات الأثر المضاعف فهذه التحويلات تساهم في العادة في دعم الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي.

ويمكننا القول بأن حويلات العاملين في الخارج تفوق ما يحصل عليه الأردن من معونات أجنبية أو استثمارات[١].

ومن خلال تقرير البنك الدولي الذي أشار إليه المدير العام لمكتب العمل العربي في تقريره أن للتحويلات في عام ٢٠٠٧، الأردن (٢,٩ مليار دولار)، ، هذا بالإضافة إلى تحويلات غير رسمية وتحويلات عينية في شكل سيارات وآلات، وأدوات منزلية وملابس، وغيرها[٢].

---

١) وكالة الإنباء الأردنية بتراء. تقرير هاني سرحان.

٢) نفس المرجع وكالة الإنباء الأردنية بتراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدول رقم (٦) يبين حوالات الأردنيين العاملين بالخارج بالدولار وقد اخترنا الدولار لبيان أهمية الحوالات الأردنيين في توفير السيولة والمحافظة على سعر الدينار ووجود العملة الأجنبية في البنك المركزي لبيان أهمية التحويلات الأردنيين العاملين بالخارج.**جدول يبين احولات الأردنيين العاملين بالخارج بالدولار خلال فترة الدراسة ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٩م.**

السنة	حوالات العاملين الأردنيين بالخارج
١٩٩٩م	٨٦٧٨، مليون و٤٥ ألف دولار،
٢٠٠٠م	٨٩٨٣مليون ومائة ألف دولار
٢٠٠١م	٢مليار دولار وبنسبة ٩%
٢٠٠٢م	٢مليار ومائة وأربعون مليون دولار وسجلت نسبة نمو ٦,٥ %
٢٠٠٣م	٢ مليار ومائتان مليون دولار سجلت نسبة ٧%
٢٠٠٤م	٢مليار ومائتان وثلاثون مليون دولار بنسبة نمو ٦,٥ %
٢٠٠٥م	٢ مليار وخمسمائة مليون دولار سجلت نسبة ٧,٢%
٢٠٠٦م	٢,٥ مليار حافظت على نفس المستوى لعام ٢٠٠٥م
٢٠٠٧م	٣ مليار ومائة مليون دولار نسبة ١٨%
٢٠٠٨م	٤مليار ومائتان مليون دولار وسجلت نسبة ١٨,٥ %
٢٠٠٩م	٣مليار وستمائة مليون دولار وسجلت انخفاض عن العام السابق وبنسبة١٦%
المجموع	٢٤,٠١٣١,١٤٥,٠٠٠دولار أربعة وعشرون مليار ومائة وواحد وثلاثون مليون ومائة وخمسة وأربعون ألف دولار

* جدول رقم (٦) من إعداد الباحث من مصادر مختلفة+

، البنك المركزي الأردني وتقارير مختلفة وعن مواقع الإنترنت ورؤية الاقتصاد والمرصد الاقتصادي وصحف محلية وتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ويمكننا إجمال أهمية أحوالات العاملين الأردنيين في الخارج بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني حيث يكالتالي:

١- تشكل احوالات العاملين الأردنيين في الخارج أهم مصادر تغذية مخزون البنك المركزي الأردني من العملات الأجنبية، إلى جانب مقبوضات السياحة والسفر، وصافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والصادرات الوطنية لذلك تعتبر أهمية كبرى بالنسبة إلى الاقتصاد الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- احولات العاملين الأردنيين في الخارج تغطي جزا كبير من عجز الميزان التجاري.

٣- نمو حوالات العاملين يؤدي إلى دعم احتياطيات الأردن من العملة الصعبة حيث تشكل الحوالات جزءا مهما.

٤- الاعتماد بشكل مباشر على مبالغ حوالات العاملين في سد الفجوة بين مستوى الدخل والإنفاق.

٥- أن استقرار البيئة الاستثمارية داخل المملكة الأردنية الهاشمية ما يزال يشجع المغتربين الأردنيين لتحويل أموالهم لتشغيلها في قطاعات مختلفة أو ادخارها في أصول ثابتة.

٦- أن حوالات العاملين تعتبر ا لضمان للأمن المالي والمصرفي، وهذه مسألة مفصلية إذ أنها تمكن البنك المركزي من استخدام ما لديه من وفرة في العملة الصعبة لمواجهة الأخطار المصرفية التي قد تطرأ عند نشوب الحروب، الظروف الاستثنائية، وقوع الكوارث الطبيعية.

٧- ان حوالات العاملين توفر احتياطيا مناسبا يساعد أي اقتصاد على التعاطي مع التغيرات الطارئة على وضع الاقتصاد العالمي، أو سحب المستثمرين الأجانب لجزء كبير من استثماراتهم.

٨- أن حوالات العاملين تؤدي إلى زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة وبالتالي فإن الاحتياطي يلعب دورا مهما في تثبيت قيمة الدينار في حال مواجهة العملة المحلية للبلاد لأي أخطار من شأنها خفض قيمة سعر صرفها

٩- احوالات العاملين المودعة في البنوك تزرع الثقة في نفوس المستثمرين الأجانب بالأمن الاقتصادي وبقيمة واستتباب سعر صرف عمله المحلية، كما يمكن زيادة قوة التأثير المصرفي والمالي في الأنشطة الاقتصادية الدولية، ويعطيها المزيد من حق الكلام في المنظمات الاقتصادية الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

أثر البعد السياسي والاقتصادي على مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية

تطرقنا في مقدمة الفصل لدراسة أي علاقة ثنائية بين دولتين، لا بد أن تشمل الدراسة البعدين السياسي والاقتصادي ومؤشراتهم والأثر، بالإضافة إلى تاريخ العلاقات السياسية والاقتصادية والمدارس الفكرية المختلفة التي تناولت علاقة الاقتصاد بالسياسة فالعلاقات السياسية والاقتصادية من وجهة نظرهم، فالسياسيون يركزون على مصالحهم الخاصة، من خلال التركيز على الحلول الاقتصادية وكل ما من شأنه رفع شعبيتهم لزيادة احتفاظهم بالسلطة والقوة، أما الاقتصاديون فاهتموا دائما بالتفاعل بين المؤسسات السياسية من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى في تحديد خياراتهم الاقتصادية، فالعلاقات المتبادلة وتأثيرها تكون في مرحلة لاحقه لأهدافهم الاقتصادية، فتعظيم العوائد الاقتصادية لا يرتبط بالأخلاق السياسية والسلوك السياسي بقدر ما تربط بنوع تلك الخيارات أما رجال السياسة يهتمون بالتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال تدعيم علاقات القوة أو السلطة، وربطها بالمصلحة، أما رجال الاقتصاد يهتمون بالتعامل مع الموارد الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل وتبنى عدد من المسلمات الاقتصادية، متحاشيا التركيز على الاعتبارات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والأخلاقية.

ومع كثرة التفسيرات الاقتصادية للظواهر الاقتصادية وزيادة التفسيرات لهذه الظواهر وربطها مع السياسة وان هناك تداخل للاقتصاد مع السياسة أو العكس وأصبح ما يعرف بالاقتصاد السياسي، وان هناك تأثير وعلاقة متبادلة بينهم تركز في تحليل الظواهر الاقتصادية على مفهوم العقلانية والاختيار الرشيد للحكم وبالتالي أدى ذلك إلى تهميش الحلول السياسية للمشاكل السياسية والتركيز على الحلول الاقتصادية للمشاكل السياسية، فمن خلال تعظيم العوائد المتوقعة وتجنب الخسائر أو الحد منها إلى اقل قدر ممكن[١]

---

١) محمد شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة العدد ٢٧ يناير ١٩٩٧م ص ٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فظهور الاقتصاد السياسي ناتج عن الاختراق الاقتصادي والتدخل في علم السياسة، أدى إلى ظهور النظرية الليبرالية الجديدة والعولمة، وأصبح الاهتمام بالمتغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرات المتبادلة كل منهم على الآخر[١].

فمنذ التسعينيات وحتى الآن تأثرت البيئة الإقليمية العربية بأحداث و تعرض أمنها القومي إلى الخطر والانقسام خاصة بعد احتلال العراق للكويت بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م.

فقد شهد العالم برمته، والدول العربية خاصة، ازدياد ملحوظ في استخدام التفسيرات والتحليلات الاقتصادية والسياسية، للمشاكل السياسية والاقتصادية لدرجة حدوث هيمنة واثر وتأثير بسبب التأثير المتبادل الاقتصادي والسياسي وقد ظهر أثر هذا في العلاقات الأردنية الإماراتية مدار الدراسة خلال فترة الدراسة وما قبلها بعد الاحتلال العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق، وهذا الأمر يقودنا للحديث عن الاقتصاد السياسي الذي ينظر إلى السياسة و بنظرة شمولية، بكافة إبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فسم الباحث المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أثر المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية.

---

١) الغامدي، عبدالله، الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٤، ١٩٩٧م ص ٩٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول :أثر المتغير الاقتصادي على المتغير السياسي.

برز التعاون السياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات بالمرحلة التاريخية الأولى في بدايات تكوين دولة الإمارات العربية المتحدة ككيان سياسي، وأصبح العامل السياسي هو المسيطر في قيادة التطور الاقتصادي بارتكازه على مفهوم الأمن والقوة والدولة، ومحاولة تدعيم قوتها داخليا وخارجيا، فأصبحت التفاعلات الاقتصادية بين الدولتين هي المجال الأساسي للتعاون، حيث أصبح الاقتصاد أداة من أدوات رسم السياسة الخارجية

فالمصالح القومية المرتبطة بالقوة هي التي كانت مسيطرة من أجل تقوية الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاكها للثروات القومية فقد برز بالمرحلة التاريخية بين الأردن والإمارات العامل السياسي ثم العامل الاقتصادي كعامل رئيس في التعاون السياسي فبداية التنمية القطرية أظهرت فيه الأهمية للمتغير السياسي على حساب المتغير الاقتصادي من خلال جعل الاقتصاد وحركته خاضعين للسيطرة السياسية حيث هيمنت السلطة السياسية على الفائض الاقتصادي ووجهته لخدمة أهداف الدولة القطرية بالدرجة الأولى على حساب القومية العربية وان مؤسساتها التي لم تستطيع المشاركة بفاعلية في صنع القرار السياسي.

إن العلاقات الأردنية الإماراتية تتأثر بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، فقد تأثرت العلاقات الأردنية الإماراتية، بالقضايا العربية المصيرية والمركزية، قضية فلسطين المحتلة من قبل إسرائيل، والجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران وهي، جزيرة طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وجزيرة أبو موسى، كما تأثرت العلاقات الأردنية الإماراتية بالإحداث الإقليمية العربية كما حدث أثناء غزو العراق الكويت واحتلالها والاحتلال الأمريكي للعراق.

لذا نجد الأردن في سياسته الخارجية وسلوكه يتمحور في محورين في محيطها العربي والإقليمي، فالمحور الأول البيئة الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية وسلوكه في المحيط العربي الإقليمي، وهذا السلوك يتأثر في واقع إطارها الداخلي، مع إطارها الخارجي ببعديه الإقليمي والدولي، فالواقع أن الأردن يتأثر بالعوامل الخارجية والتي تؤثر في سلوكه تبعا إلى واقع إمكانيته وموارده ودرجة اعتماده على الخارج، فلا احد ينكر أن العوامل الخارجية تؤثر في سلوك الدولة تبعا لواقع إمكانيتها ومواردها، فلا توجد دولة تحوز القوة المطلقة والكاملة من كافة جوانبها ولا دولة ضعيفة في كافة مقوماتها لكل دولة جوانب قوة وضعف إلا أنها موزعة بصور نسبية.

أما المحور الثاني المحددات التي توجه السياسة الخارجية الأردنية لمحيطها العربي و يحكمها عاملان محددان، الأول خصوصية النظام الإقليمي كعامل محدد ضابط للسياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية العربية بشكل عام والثاني البعد التاريخي للأردن بشقيه الديني والقومي وهذا هو الذي عزز المحدد الأول في توجيه السياسة الخارجية الأردنية من منطلقه الديني والقومي في محيطه العربي فقد ركز على التضامن العربي و التعاون العربي الإسلامي لذا حرص على قضايا الدول العربية كحرصه على كيانه، لذا كان الأردن داعيا وحريصا على حل الأزمة بعد احتلال العراق للكويت، من خلال الحوار داخل البيت العربي بدون تدخل الأجنبي وإنهاء الاحتلال، فلم يفهم موقف الأردن وبعد نظره بأنه لا يريد أن يكون للأجنبي دور يمكنه في التغلغل والمكوث في المنطقة وهذا ما حصل بعدها قواعد عسكرية واتفاقيات حماية واحتلال العراق وترسانة إيران النووية وقتل وتشريد الملايين من العراقيين وظهور الإرهاب وانفلات أمني بالمنطقة، وقد شجع على ذلك قصار النظر التي شجعت على التدخل الأجنبي من بعض الدول العربية والتي لم تعطي للأردن فرصة في حل الأزمة ، فقد شجعت بعض الدول العربية في قرع طبول الحرب لتحقيق فوائد ومكاسب مالية واقتصادية واقصد كل من جمهورية مصر العربية "حسني مبارك" وجمهورية العربية السورية "حافظ الأسد"[١].

ويمكننا القول بأن القرار السياسي والاقتصادي لدولتي الدراسة الأردن والإمارات، عند إقرارهما يأخذان بالاعتبار البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، إذا ما علمنا أن محددات البيئة الداخلية ومحددات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية، قد قيدتا القرار السياسي والاقتصادي بما يتواءم معهما وبما يناسبهما، وقد افرد الباحث لهذه المحددات في العلاقات الأردنية الدولية و العلاقات الإماراتية الدولية في الفصل الأول مطلبين بحث فيهما محددات كل دولة في علاقاتها الدولية، فاذا ما علمنا ان محددات البيئية الخارجية والإقليمية والدولية، تختلف عن محددات البيئية الداخلية.

أ) فمحددات البيئية الخارجية الإقليمية والدولية، تشمل العوامل والمتغيرات خارج حدود الدولة، كأفعال وردود أفعال الدول الأخرى، ويتكون المحيط الخارجي من المحيط المادي الجغرافي "الفضاء الخارجي" ومن الدول والمجتمعات والثقافات وتتغير هذه العوامل بشكل دائم، تؤثر ويتأثر فيها القرار السياسي والقرار الاقتصادي والعلاقات السياسية والاقتصادية. ومن هنا تنبع أهمية وأبعاد القرار السياسي من خلال المتغيرات الرئيسية التي تؤثر وتتأثر في عملية صنع القرار.

---

[١] الشياب، علي محمود مقبل، رسالة ماجستير "العلاقات الأردنية السعودية : دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (١٩٩٩م-٢٠٠٨م)" جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، ص ١٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب) فالبيئة الداخلية هي البيئة الوطنية والقومية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما تحويه في إطارها النظامي وتنظيمي السياسي والحزبي وجماعات الضغط وما فيها من ظروف قائمة إيجابية أو سلبية وما تعاني من مشاكل وأزمات يفرض عليها تنسيق الجهود المحلية في الوضع الداخلي فالأنظمة الديمقراطية تتوسع فيها دائرة المشاركة في صنع القرار على العكس منه بالأنظمة الديكتاتورية لذا يتوجب عليها التنسيق المحلي والإقليمي والدولي. وإن المتغيرات الرئيسية التي تؤثر و تتأثر في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى المحددات الداخلية البيئية والمحددات الخارجية الإقليمية والدولية ولدولتي الدراسة مؤشرات للعلاقات السياسية والاقتصادية.

أن العامل الاقتصادي من العوامل التي تؤثر على صانع القرار السياسي الأردني في معظم مراحل علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية ومع دولة الدارسة فالإمارات تعد بالنسبة للأردن وللاقتصاد الأردني حيث تمثل السوق الرئيس لصادرات الأردنية ومستورداته من السلع والخدمات بالإضافة إلى أن الإمارات تستقبل العمالة الأردنية الماهرة والمؤهلة ومن أفضل الكفاءات من الأطباء والمهندسين ومعلمين ومدربين وهيئات التدريس في الجامعات الإماراتية فإن للمعلمين والبعثات الأردنية الإعارة والتعاقد وإلى هيئات التدريس في الجامعات الإماراتية مساهمة في التنمية وتطوير الإمارات تعليميا بالإضافة إلى المجالات المختلفة فقد درسوا في المدارس والجامعات الإماراتية واثروا تأثيرا مباشرا على ثقافات المجتمع الإماراتي بما يحملون من أفكار وأساليب علمية وعملية وتصورات ورؤية للنهوض في المؤسسات الإماراتية المختلفة وفي الإنسان الإماراتي الذي يعد عند صناع القرار في الإمارات من أهم الأولويات هو المواطن الإماراتي وهذا كان اهتمام المسئولين في كلا البلدين وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية أنه - كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

إن صانع القرار في الأردن يأخذ في الاعتبار حجم الموارد والإمكانيات الاقتصادية الأردنية المتواضعة وصغر حجم الاقتصاد الأردني مقارنة مع دول الجوار ودولة الدراسة الإمارات العربية المتحدة فإن الاقتصاد الأردني ضعيف جدا بالنسبة لها، لصغر المساحة وقلة الموارد الطبيعية فيه، حيث اعتماد الأردن على موسم الزراعي وعلى الإمطار ويعاني من قلة المياه ويعد من الدول الفقيرة بالمياه وان لصغر مساحته جعلته محروما من الموارد الطبيعية الأولية وحرمة من امتلاك مصادر الطاقة والتي تستنزف معظم ميزانيته فقد فرضت عليه الطاقة أعباء اقتصادية إضافية لاعتماده على استيراد هذه المادة ونظرا إلى تذبذب أسعارها وارتفاعها كان لها تأثير على الاقتصاد الأردني فقد فاقت المبالغ التي يدفعها من اجل استيراد النفط مجمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عائداته من الصادرات مما ترتب عليه بأن يلجا إلى الاقتراض من الخارج لتعويض فارق الأسعار[١] فقد كان لارتفاع الأسعار النفط الذي بدا عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣م والأردن شأنه شأن الدول ضعيفة الموارد تتأثر في البيئة الدولية والإقليمية من خلال ارتفاع أسعار البترول وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسة "أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية."

وهذا ما يدعونا للقول بأن العامل السياسي تعدى العلاقة التفاعلية والتداخليه في المدخلات والمخرجات بين الاقتصاد والسياسة، فقد امتزجت الجغرافيا مع الاقتصاد وتبدأ العملية التفاعلية وتبادل التأثير والتأثر فيما بينهم وبين السياسة الخارجية معلنا ان هناك علاقة بين الجغرافيا والاقتصاد وهذه العلاقة لا تقتصر على ما تفرضه جغرافية المكان على الأردن من أعباء اقتصادية نتيجة قلة الموارد الطبيعية الأولية ومحدودية أرضيه الزراعية ومصادر المياه والطاقة، فهي تشمل جغرافيا الموقع وما فرضته عليها من تداخل بين الاقتصاد الأردني والاقتصاديات العربية، فالاقتصاد الأردني يتأثر بمختلف التيارات والتوترات الاقتصادية والسياسية من حوله فهو يتأثر بالبيئة المحلية الإقليمية وبحكم موقعه والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٦٧م وحرب أكتوبر واحتلال العراق للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق والهجرات القسرية التي يستقبلها الأردن من الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين ومن العراق فالأردن أمام مشكلات يوجهها من البيئة الخارجية والمحلية أدت إلى زيادة عدد السكان أمام قلة الموارد فقد تضاعفت عليه الأعباء بسبب الإنفاق العسكري حيث يتحمل الأردن أعباء مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين وتوفير الخدمات الأساسية لهم من مدارس وعيادات ومستشفيات ومواد غذائية فالاقتصاد الأردني أكثر تأثراً بتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي، فالحروب المتتالية واحتلال العراق للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق واستقبال الأردن إلى مئات الآلاف من اللاجئين إلى الأردن من جراء هذه الحروب أدت إلى أنهاك قدراته الاقتصادية وخلفت دمارا في المرافق والمنشآت العامة وعطلت مسيرة التنمية بالإضافة إلى توقف الاستثمارات وهروبها وتوقف المساعدات المالية الهبات والمنح والقروض الميسرة نتيجة موقف الأردن من الاحتلال العراقي للكويت الذي سيء فهمه.وما ان عادت العلاقات وأصبحت البيئة الإقليمية اقربا للاستقرار عادة الاستثمارات والمساعدات والعمالة تؤدي دورها في البناء والتنمية بالرغم من تواضعها النسبي.

[١]) المومني، رياض، الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية من ١٩٦٧م– ١٩٨٨م، المستقبل العربي العدد ١٢٤، بيروت، حزيران، من ص ٧٧– ٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقرب الأردن من الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية جعلت الاقتصاد الأردني يتأثر بها وباقتصاديات الدول المجاورة ويتأثر بالتطورات الاقتصادية والسياسية فتتعامل البلدين الأردن والإمارات مع القضايا الإقليمية والدولية الخلافية كان من منطلق ما يخدم مصالح كل طرف من زاوية مصالحهم الذاتية وليس من منظور سياستها القومية فالسياسة الإماراتية أصبحت ركنا أساسيا من منظومة استراتيجيات الدوى الكبرى القوية التي تحتاج إلى السلع النفطية مما جعل الاقتصاد الإماراتي يمتاز بالقوة التي جلبتها له السلعة النفطية ويمتلكها لهذه القوة رأت السياسة الخارجية الإماراتية استخدامها مع ما يتماشى بها ويحقق مصالحها مع تلك التيارات الاستراتيجية.

وعلى الرغم من أن الأردن ضعيف اقتصاديا مقارنه مع دولة الإمارات ودول الجوار وبالرغم من أهمية تأثير الاحتياجات الاقتصادية المادية عليه وهي من المعضلات التي لازمة الأردن منذ نشوئه وما زالت تلازمه إلى الآن في حركته السياسية الخارجية وبالرغم من أهميتها فهي لا تقرر السياسة الخارجية الأردنية بقدر ما تحددها مصالح الأردن العليا فمحدودية قدراته الاقتصادية شكلت قيدا على حركة سياسته الخارجية من اجل التنمية المحلية، وقد حقق نجاح في أدائه السياسي الخارجي في تهدئة الاختلالات والتوترات الناشئة في المحيط الإقليمي وقد شكل احد العوامل اللازمة لا ستقراره الاقتصادي واحد الأولويات التي يعمل من اجلها في حركة سياسته الخارجية.

على أثر احتلال العراق للكويت في ١٩٩٠/٨/٢م تجمدت العلاقات و اللقاءات الثنائية بين الأردن والإمارات ولم يلتقيا المرحومان الملك حسين بن طلال والشيخ زايد بن سلطان الا عام ١٩٩٦م فقد ظلت العلاقات مجمدة فترة من الزمن إلى أن تسلم عبد الكريم الكباريتي رئيسا للوزراء الأردن، فقد بعثه الملك حسين طيب الله ثراه للإمارات في مهمة صعبة تحمل الرسالة تطورات الوضع الراهن وسبل إنجاح القمة العربية التي ستعقد بالقاهرة وسط انقسام مابين العراق وباقي دول الخليج تدهورت العلاقات في عهد عبد الكريم الكباريتي مع العراق وواصلت تدهورها بعد فرار صهري الرئيس العرقي في آب ١٩٩٥م وفتح الأردن مكتباً للمعارضة العراقية وجاءت زيارة الكباريتي لفتح صفحة وآفاق في العلاقات الأردنية الخليجية ودولة الإمارات العربية المتحدة دولة الدارسة وجاءت مناسبة عودة الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات للوطن بعد رحلة علاج فرضت على الملك حسين زيارة الإمارات للتهنئة الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات بالشفاء، وعقدا المرحومان اجتماعا في قصر روضة الريف في أبو ظبي بعد غياب على ما يزيد من ستة أعوام رافقه خلال هذه الزيارة رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي والذي جاء في تصريحه بأنه لابد أن يتخذ العراق الخطوات السياسية والقانونية التي تطمئن الرأي العام بشأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نواياه وأن يلتزم بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب الخليج لمساعدة جهودها في تخفيف العقوبات المفروضة عليه وأيد رئيس الوزراء الأردني الإمارات في نزاعها مع إيران حول الجزر الثلاث "طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى".

وأما محادثة الملك فقد ارتبطت محادثاته بالقضايا التي تعترض عملية السلام في الشرق الأوسط وسبل دفعها على جميع المسارات. هذه الزيارة الدافئة حركت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دولتي الدراسة والعودة إلى ما كانت عليه العلاقات بل زادت على ذلك اهتمام صناع القرار والمسؤولين في البلدين فالاتفاقيات أخذت تظهر على سطح العلاقات والزيارات والتشاور وتنسيق وطلب في تفعيلها بين الجانبين فقد كان للإرادة السياسة الدور البارز في عودة العلاقات فالاتفاقيات، التي سبق للباحث أن تناولها بهذا الفصل في المبحث الثاني في المطلب الثاني تحديدا كأحد مؤشرات العلاقات الاقتصادية الأردنية الإماراتية، مؤشر الاتفاقيات والتبادل التجاري البيني "الأردني الإماراتي".

فالاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المختلفة تعد احد المؤشرات المهمة في العلاقات الاقتصادية، لكونها تأتي في مقدمة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري البيني، وبالإضافة أنها جاءت بعد أن تولد إحساس لدى دولتي الدراسة ببطء مسيرة تحرير التجارة العربية البينية في إطار العمل العربي المشترك مما دفعهم إلى تبني وعقد الاتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون الاقتصادي البيني في مختلف المجالات و زيادة التبادل التجاري، حيث قامت هذه الاتفاقيات على فلسفة التعاون الثنائي لمجموعة من المبررات[١]، سبق أن اشرنا إليها خلال استعرضنا مؤشرات العلاقات الاقتصادية الإماراتية، وقد أسفرت معظم الاتفاقيات الثنائية الأردنية–الإماراتية، عن تنسيق الشؤون الاقتصادية والسياسية، وعلى تأثيرها على العلاقات السياسية" المتغير السياسي،" ومن خلال استعرضنا للبنود الاتفاقيات الاقتصادية فنجدها عند تنسيق الشؤون الاقتصادية فيما بينهم،بأن هذه الاتفاقيات الاقتصادية تسعى لتحقيق توسيع بالمنافع المتبادلة وربطها في العلاقات السياسية، من خلال ما جاء في بنود هذه الاتفاقيات الثنائية، تذليل القيود والعقبات التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع والبضائع، وتأليف اللجان المشتركة تجتمع

---

[١]) الامام محمد محمود، الاعتماد المتبادل، تحليل الظاهرة وتحديد المفاهيم في الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بيروت ١٩٩٠ ص ٢٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بصورة دورية أو بناء على طلب احد الطرفين وزيارات المتبادلة حيث تعد الزيارات من المؤشرات السياسية هي واجتماعات اللجان[١].

فقد ارتبطت دولتي الدراسة الأردن والإمارات بالعديد من الاتفاقيات المختلفة في كثير من المجالات، الزراعية، والتجارية، والصحية، والتدريب والتأهيل، والتربية والتعليم والإعارة، والاستثمار والعمالة، والطاقة الكهربائية، وكلها تهدف لتعزيز التعاون وتحسين الأوضاع في العلاقات الاقتصادية والسياسية لتحقيق الصالح العام لكلا الدولتين وقد سبق ان اشرنا بأن بواكير الاتفاقيات والتعاون والعلاقات في الستينيات كانت تعليمية تربوية وثقافية وكانت محدودة في النقل والزراعة.

وفي هذا السياق سيستعرض الباحث بعض هذه الاتفاقيات باعتبارها أحد مؤشرات العلاقات الاقتصادية "المتغير الاقتصادي" ومدى ارتباطها وتأثيرها على العلاقات السياسية "المتغير السياسي" من خلال استعرضنا إلى بنود هذه الاتفاقيات.

أ- اتفاقيات تعاون زراعي بين الأردن والإمارات، والتي وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م[٢] وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

١- دعم التعاون الزراعي بين البلدين في المجالات الزراعية والحيوانية وتشجيع الصناعة الغذائية والصناعات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج الزراعي بما يحقق الدعم اللازم للتنمية في كلا البلدين.

٢- وتضمنت الاتفاقية أن تقوم الحكومة الأردنية بتوفير الخبرات الفنية والإدارية في المجال الزراعي لتلبية احتياجات دولة الإمارات بناء على طلب جهات الاختصاص فيها.

٣- تبادل الزيارات بين المختصين في كلا البلدين وتبادل الخبرات الفنية الزراعية وتقديم لقاءات دورية وندوات تدريسية زراعية مشتركة.

٤- تشكيل لجنة زراعية مشتركة تجتمع مرة في كل سنة بالتناوب في كلا البلدين وتقوم بدراسة المشاريع والبرامج التي يمكن القيام بها بالتعاون بينهما في المجال الزراعي ومتابعة تنفيذها.

---

١) الكساسبة، أحمد، أثر الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية، وزارة الصناعة والتجارة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ص ٦٠.

٢) جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- مدة الاتفاقية خمس سنوات.

فمن خلال استعراض الباحث إلى بنود الاتفاقية فقد ربطت في طيات بنودها مؤشرات العلاقات الاقتصادية والسياسية فالبند الأول من الاتفاقية بأنه اقتصادي بحت دعم التعاون الزراعي والحيواني وتشجيع الصناعات الغذائية والمستلزمات الإنتاجية بما يحقق التنمية في كلا البلدين، والبند الثاني جاء أيضا مطلب إماراتي، اقتصادي بالنسبة إلى الأردن توفير الخبرات الأيدي العاملة الأردنية الماهرة الفنية والإدارية في المجال الزراعي لتلبية احتياجات دولة الإمارات وبالنسبة للإمارات سياسي يحقق التنمية المحلية في الإمارات،فالأردن في منظوره اقتصادي يستفيد من احوالات الأيدي العاملة ويخفف من البطالة أما البند الثالث والرابع يدخلان ضمن المؤشرات السياسية في العلاقات فالزيارات على كافة الأصعدة والمستويات تعد وتعتبر من المؤشرات السياسية[١] ولتنفيذ هذه الاتفاقية لا بداء ان يكون هناك تعاون في العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية فكلما كان هناك تعاون في الاتفاقيات الاقتصادية كلما كان هناك تعاون في الاتفاقيات السياسية لتنفيذ هذه الاتفاقية فالعامل السياسي مهم جداً وهذا يثبت صحة الفريضتان الفرعيتان الثالثة والرابعة على التوالي، "كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية"، و"كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة كلما زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية".

وكذلك تنطبق صحة الفرضيتان الفرعيتان على الاتفاقيات التالية ويندوها:

- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تاريخ توقيع الاتفاقية ١٩٨٩/٦/٨م[٢].

- اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين الأردن والإمارات وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م[٣]، لتشجيع حرية التصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية والثروات الحيوانية والطبيعية ذات المنشى المحلي وتشجيع التعاون بين المؤسسات والهيئات الرسمية

---

١) العلاونة، موسى محمد أحمد، رسالة ماجستير بعنوان "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين، السعودية، العراق، سوريا، مرجع سابق ص ٧٠.

2) HETTP;// WWW.JEDCO.GOV.JO/JEDCO

٣) جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخاصة ذات الطابع التقني وتبادل الخبرات الفنية وتنسيق الجهود وتضمنت الاتفاقية تشكيل لجنة مشتركة تضم ممثلين للبلدين لتقديم التوصيات والاقتراحات المناسبة.

– اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية. تم توقيع على الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ الموافق ١٧/صفر/١٤٢١ هجري في مدينة عمان بالأردن من نسختين أصليتين باللغة العربية واحتفظ كل طرف بإحداهما[١].

– اتفاقية تعاون جمركي[٢]، وقعت اتفاقية تعاون جمركي بين الجمارك الأردنية وجمارك دبي يوم ٢٠٠٠/١٠/١١م، لتطوير علاقات التعاون لمذكرة التفاهم، حيث تتضمن الاتفاقية تبادل دائرة مؤانىء وجمارك دبي ودائرة الجمارك الأردنية تلقائياً أو بناء على طلب أي منهما المعلومات التي في حوزتهما والمتعلقة في مجال التهريب والوسائل المستخدمة لاكتشاف جرائم التهريب وكيفية مكافحتها والقيمة الجمركية والمعاينة الجمركية والتصنيف والنظام المنسق والتحليل المخبرية والأوضاع المتعلقة بالرسوم والإعفاءات والترانزيت العربي والدولي والقضايا الجمركية والتشريعات الجمركية في سبيل تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديث الإدارة وأنظمة الحاسب الآلي إلى جوانب قوائم البضائع التي يحتمل أن تشكل موضوع مخالفة أو تهريب كما وتتضمن الاتفاقية تبادل الخبرات في المجالات الفنية والإدارية والقانونية وكما نصت الاتفاقية على تبادل الزيارات بين الطرفين للاستفادة من تجارب وخبرات كل منهما في مختلف المجالات الإدارية والفنية المتعلقة بالعمل الجمركي بحيث تحدد الزيارات مرة كل سنة على الأقل وبحسب ما يراه مدير عام موانئ وجمارك دبي ومدير عام الجمارك الأردنية مناسبا، كما تتضمن الاتفاقية على ان يقوم الطرفإن بعقد دورات تدريبية لموظفي دائرة موانى وجمارك دبي ودائرة جمارك المملكة الأردنية الهاشمية بإعداد وتأهيل العناصر البشرية في المجالات الجمركية والأرشفة ونظم المعلومات وبما يتفق مع النظام المنسق وتطبيقاته المختلفة في مجال جداول التعريفة الجمركية وشروحها وكذلك إدارة العمل الجمركي في المطارات والموانئ البحرية والمناطق الحرة والمراكز الحدودية كذلك تضمنت التشريعات الجمركية والوسائل والطرق المختلفة المتبعة لتهريب المخدرات والسلع الثمينة وكيفية اكتشافها ومكافحتها إلى جانب الاستفادة من الخبرات الفنية في المختبرات الجمركية لكلا الطرفين وان يتم تحديد عدد المتدربين من الجانبين سواء فيما يتعلق بالكوادر أو الدورات التنشيطية للقياديين في الدائرة وفروعها بالاتصال المباشر بين مدير عام دائرة الموانئ وجمارك دبي ومدير عام الجمارك في المملكة الأردنية الهاشمية ونصت الاتفاقية

---

[1]) http://theuaelaw.com/vb/showthread.php?t=433

[٢]) دائرة الجمارك الأردنية على موقع الانترنت،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيضاً بأن يدعم الطرفإن التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بموضوع هذه الاتفاقية الإدارية وأن يعمل بهذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها.

– اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حول التعاون في مجال القوى العاملة تاريخ التوقيع ١٩٨٢/٥/٢٦م.

– بريد الإمارات يوقع اتفاقية مع البريد الأردني لتحويل الأموال.

– اتفاقية التامين الأردنية الإماراتية:

اتفاقية التأمين الأردنية الإماراتية الموقعة في ٢ كانون أول ٢٠١٠م وأن الاتفاقية تمت برعاية من الاتحاد العام العربي للتأمين، فقد وقع سوق التأمين الأردني اتفاقية تعاون مع سوقي التأمين الإماراتي، وتم الاتفاق على أن يعمل الطرفإن على تنمية وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين، كما حث الطرفإن المؤسسات والمراكز والهيئات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين على دعم الصلات وتبادل الخبرات والزيارات بينهم، ودعوا إلى أن يعمل كل من الطرفين على توسيع أواصر التعاون فيما بينهما في مجال التخطيط الاستراتيجي للوقوف على الخطط والبرامج والمشاريع في مجالات التأمين وإعادة التأمين.

وأن يعمل كل من الطرفين على التعاون الثنائي في إطار القوانين والتشريعات على التعرف على القوانين والتشريعات التي تحكم أعمال التأمين وإعادة التأمين في كلتا الدولتين، والاستفادة من خبرات الدولتين في تطوير واستحداث التشريعات التي تنظم ممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين، بالإضافة إلى تبادل النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال التأمين وإعادة التأمين، وأن يعمل كل من الطرفين على تبادل الخبرات والمعارف في مجالات الدراسات والبحوث والمعلومات من خلال تبادل الدراسات والخبرات التي تجري في كل من الدولتين والتعاون في إجراء الدراسات والبحوث المشتركة، وتبادل المعلومات والآراء الفنية والإحصائية المتعلقة بنشاط سوق التأمين وإعادة التأمين، والعمل على استحداث نظم شبكات المعلومات والربط بينهما،وقد وحضر توقيع الاتفاقية بين السوق الأردني رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين جواد حديد،وبالنسبة إلى الجانب الإماراتي فقد حضر توقيعها رئيس الجمعية الإماراتية للتأمين صالح بن راشد الظاهري، بحضور نائب رئيس هيئة التأمين الإماراتية فاطمة ألعوضي. وتهدف الاتفاقية إلى تبادل الخبرات التأمينية بين الأردن والإمارات العربية، بالإضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات التأمينية والتشريعات المتعلقة بالتأمين والتدريب والخبرات الفنية في أسواق التأمين العربية[١].

يرى الباحث أن الكم الهائل من الاتفاقيات لاقتصادية الأردنية الإماراتية أنعكس مردودها على التبادل التجاري ومن خلال عودتنا إلى التبادل التجاري البيني وتحليل الجدول رقم (٢) الذي يبين حجم الصادرات والمستوردات الأردنية الإماراتية، يتبين بأن الصادرات الأردنية ارتفعت من "٤٧,٦٣٨ مليون دينار" سبعة وأربعون مليون وستمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار عام ٢٠٠٠م، الى٩٥,٨٠٤ مليون دينار "خمسة وتسعون مليون وثمانمائة وأربعة إلف دينار"، عام ٢٠٠٥م، في حين أن المستوردات الأردنية من دولة الإمارات لذات الفترة أيضا ارتفعت من ٣٤,٨٧٧ مليون دينار "أربعة وثلاثون مليون وثمانمائة وسبعه وسبعون ألف دينار" عام ٢٠٠٠م إلى ١٥٠,١٣٩ مليون دينار"مائة وخمسون مليون ومائة وتسعه وثلاثون ألف دينار" عام ٢٠٠٥م، وقد واصلتا الارتفاع فقد وصلتا عام ٢٠٠٩م و ٢٠١٠ على التوالي الصادرات الأردنية إلى الإمارات "١٤٦,٣٣٥مليون دينار" مائة وستة وأربعون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون دينار أردني، عام ٢٠٠٩م وفي عام ٢٠١٠ وصلت الصادرات الأردنية الارتفاع إلى ١٧٩,٧٣٨مليون دينار "مائة وتسعة وسبعون مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثون ألف دينار أردني" في حين أن المستوردات الأردنية من الإمارات قد ارتفعت أيضا ففي عام ٢٠٠٩م بلغت المستوردات من الإمارات "٢٣٧,٦٦٦ مليون دينار" مائتان وسبعة وثلاثون مليون وستمائة وستة وستون ألف دينار أردني، وفي عام ٢٠١٠م ارتفعت أيضاً المستوردات الأردنية من الإمارات حيث بلغت ٢٨٦,٠٠١ مليون دينار أردني" مائتان وستة وثمانون ألف مليون وألف دينار أردني، فمن الملاحظ من الأرقام الصادرات والمستورات الأردنية في تصاعد وارتفاع وهذا يدل على العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة التي أثبتت دعائمها الاتفاقيات الاقتصادية وعززته الزيارات والمتبادلة بين المسؤولين على مختلف المستويات بالإضافة إلى تنسيق اللجان المشتركة نظرا إلى المرونة السياسية والعلاقات السياسية وهذا يثبت صحة الفرضية الفرعية" كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية". فمن مفاد الفرضية كلما كانت العلاقات الاقتصادية جيدة كلما كانت العلاقات السياسية جيدة والعكس أيضا "كلما كانت العلاقات السياسية جيدة، فالعلاقة بينهما علاقة تبادلية، ففي تحليل الباحث لمؤشر الاتفاقيات والتبادل التجاري بين الأردن والإمارات كانت رؤية الباحث بضرورة أن تنعكس هذه الاتفاقيات الاقتصادية على الجانب التبادل

---

[1]) hiba.isawe@alghad.jo

mohammad.khraisat@alghad.jo تاريخ٤ كانون أول ٢٠١٠م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التجاري وكان الدور لنجاح ذلك لصناع القرار السياسي والاقتصادي في اتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة لتحسين الأوضاع ومعالجة السلبيات.

وفي عام ١٩٩٩م عندما عاد الملك حسين بن طلال إلى ارض الوطن اثر الأحوال الصحية التي ألمت به وأثرت على نشاطاته، وبعد عودته من العلاج أعلن الملك تعيين نجله الأمير عبدالله ولياً للعهد فقد تابع الشيخ زايد إجراءات الملك حسين بن طلال في تعيين الأمير عبدالله ولياً للعهد بدلاً من الأمير حسن بن طلال، فقد أيد إجراءات الملك بتعيين الأمير عبدالله ولياً للعهد وقال "لا أحد يعلم أكثر من الملك حسين بحال الأردن، وما فيه مصلحته وسعادته وخير الأسرة الهاشمية المالكة وأنه عرف الملك حسين وحكمته وبعد نظره ورؤيته الثاقبة وغيرته الصادقة على وطنه وأمته"، وأعلن أن الإمارات تدرس سبل دعم الأردن لتمكنه من الاستمرار في القيام بدوره الوطني والقومي واعتبر ما يجري بالأردن شأن داخلي خالص وأن علاقته المميزة مع الأردن تدعوه إلى أن يؤكد مجدداً دعمه الكامل وتأييده التام[١].

وعندما توفي المرحوم الملك حسين بن طلال طيب الله ثراه بتاريخ ١٩٩٩/٢/٧م اعتبر الشيخ زايد بن سلطان وفاته خسارة كبيرة للإمارات قيادة وشعباً، وشدد على الوقوف إلى جانب الأردن ودعمه بكل الوسائل، وشاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في تشييع جنازة الملك الراحل الحسين بن طلال بوفد رفيع المستوى لتمثيل الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وشعب الإمارات في نقل التعازي لصاحب الجلالة الملك عبدالله بن الحسين العاهل الأردني والأسرة الهاشمية والشعب الأردني وقد ضم الوفد الفريق الأول سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي وزير الدفاع والفريق الركن طيار الشيخ محمد بن زايد رئيس أر كان القوات المسلحة والشيخ عبدالله بن زايد وزير الإعلام والثقافة ووزير العدل والشؤون الإسلامية محمد نخيرة الظاهري.

فكانت المبادرة الأولى بمثابة ترجمة الأقوال بالفعال فمبادرة الإمارات العربية المتحدة بإيداع (١٥٠) مليون دولار وديعة في البنك المركزي بهذا التوقيت يعد من أهم المواقف التي لفتت أنظار كل الأردنيين وفهمها بأنها رسالة إلى الأردن في دعم واستقرار الأردن لقيت استحساناً وتقديراً واحتراماً من الشعب الأردني إلى رئيس دولة الإمارات وشعب دولة الإمارات. فقد بادر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يوم ٥ اشباط ١٩٩٩م بتنفيذ توجيهات الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات بإيداع ١٥٠ مليون دولار أمريكي كوديعة طويلة الأجل في البنك المركزي الأردني لتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية ودعم الاقتصاد الوطني

---

[١]) مركز زايد لدراسات والتنسيق والمتابعة، مرجع سابق، ص ٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني. وبعد أيام تسلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين رسالة من الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات تعبر عن العلاقات المميزة ووقوف الإمارات إلى جانب الأردن.

تبعها زيارات من وفد رفيع المستوى برئاسة الشيخ الدكتور سلطان بن خليفة رئيس ديوان صاحب السمو ولي عهد أبوظبي والرئيس الفخري لغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ولمدة يومين ٦و٧ آذار ١٩٩٩م لبحث العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وقد استقبل الملك الوفد يوم ٦ آذار ١٩٩٩م وعبر الملك عند استقباله الوفد عن شكر الأردن قيادة وشعبا على موقف الإمارات العربية المتحدة ومنها انطلقت مباحثات الوفد الاقتصادي الإماراتي بتأسيس شركة تتولى تنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدين بالإضافة إلى سبل زيادة التبادل التجاري وتشجيع الاستثمار وتعزيز التعاون الاقتصادي في مختلف الميادين[١].

الاستثمار:

تتأثر الاستثمارات في الأردن في البيئة المحلية والإقليمية والدولية فكان لطرد ٣٠٠الف عامل أردني يعملون في دول الخليج على أثر احتلال العراق للكويت،كان له الأثر البالغ على الاقتصاد الأردن[٢]، حيث تعد العمالة الأردنية في الخارج وفي الداخل استثمار وخاصة العمالة الأردنية الماهرة والمدربة والمؤهلة علميا وعمليا في دول الخليج حيث كانت حوالات الأردنيين العاملين تشكل رافداً مالياً واقتصادياً يمد الأردن بالعملة الصعبة ويسهم في التنمية في الداخل واستثمار الموارد البشرية الأيدي العاملة الماهرة والمدربة في الخارج وخاصة في دول الخليج ،وقد وبينا في هذا الفصل في المبحث الثاني في المطلب الثاني حجم العمالة الأردنية وقيمة المبالغ المحولة عن طريق المؤسسات المالية البنوك عدا ما يتم إرساله باليد مع المسافرين بدون أن يمر في المصارف البنوك المؤسسية لرصدها وبينا مزاياها وفوائدها للاقتصاد الوطني الأردني، وبسبب احتلال العراق للكويت تأثرت هذه الشريحة العاملة في الخليج فقد تم طرد العديد منهم وفي الألف وهذا زاد من الأعباء الاقتصادية على الأردن فقد زادت البطالة وأحتاج الأردن إلى أموال من اجل موجهة هذه الأزمة من اجل تأمين العائدين في فرص عمل ومدارس تستوعب أبناءهم فقد زاد ت فاتورة وكلفة التنمية، والذي زاد من الأعباء والمعاناة في الأردن من جراء هذه الازمة هو توقف الاستثمارات الخليجية في الأردن، مما اجبر الأردن على سن قوانين مشجعة و جالبة للاستثمار وبعد ان تحسن الوضع في العلاقات وتم استعادة الكويت وأصبحت البيئة

---

[١]) مركز زايد لدراسات والتنسيق والمتابعة، مرجع سابق ص ٣٥-٣٦.

[٢]) الشياب، علي محمود، رسالة ماجستير "بعنوان العلاقات الأردنية السعودية :دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (١٩٩٩م – ٢٠٠٨م)"، مرجع سابق، ص ١٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليجية شبه مستقرة تحسنت العلاقات على اثر الزيارة التي قام فيها الأمير عبدالله الثاني بن الحسين آنذاك مبعوث الملك حسين طيب الله ثراه إلى دول الخليج محمل في رسالة تعيد المياه إلى مجراها، فقد أسهمت الزيارة والرسالة الشفوية في ترميم العلاقات السياسية والاقتصادية واستعادته فعلا وعادة الاستثمارات الخليجية إلى الأردن وحضر العديد من الوزراء واللجان باحثين عن العمالة الأردنية المدربة والماهرة للعمل في دول الخليج فقد بلغت الاستثمارات الإماراتية في الأردن على ما يزيد عن ١٥ مليار دولار، و أبرز الاستثمارات والشركات والمشاريع لدولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة الأردنية الهاشمية:

١- مشروع مرسى زايد يعد من أبرز الاستثمارات الإماراتية في الأردن وتقوم بتنفيذه شركة «معبر» الإماراتية، حيث تصل تكلفته إلى ١٠ بلايين دولار، ويعتبر أكبر مشروع عقاري وسياحي على مستوى المنطقة يهدف إلى تطوير ما مساحته ٣.٢ مليون متر مربع من الأراضي وبواجهة بحرية جديدة لمدينة العقبة بطول ٢ كلم. كما يوفر حوالي ١٥ ألف فرصة عمل[١].

٢- شركة دبي كابيتال ولديها استثمارات في قطاعات الطاقة والعقارات والسياحية والاستثمارات المالية.

٣- شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري، تبلغ المساهمة الإماراتية في الشركة ما نسبته ٥٠% من رأس المال البالغ ١٠ مليون دينار أردني.

٤- بنك أبو ظبي الوطني وبنك دبي الإسلامي، حيث تم افتتاح فروع لهما مع بدايات عام ٢٠١٠ لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

٥- استثمار سياحي إماراتي في البحر الميت بقيمة ١٥٠ مليون دولار بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٢٧ وأن المشروع يقع على أرض مساحتها ١٤٠ دونما وبحجم استثمار يبلغ ما بين ١٥٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار، سيكون على شكل منتجع سياحي ضخم يضم جميع المرافق السياحية المطلوبة من فنادق ومطاعم وشاليهات ومستشفى

---

[١]) سفارة الإمارات العربية المتحدة في الأردن، عمّان – جبل عمان – شارع بومدين– الدوار الخامس – بناية رقم ٦٥ Location Map الصفحة الرئيسية على الموقع الكتروني الإمارات: ٩ - Weather: Abu Dhabi25°C Clear-Humidity 78%MOFA Website في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاجي وقصر للمؤتمرات، من المتوقع ان يزيد من القدرة الاستيعابية لفنادق البحر الميت وان مدة العمل في المشروع ستكون لمدة ٥ سنوات[١].

٦- الاستثمارات الإماراتية في الأردن والتي استفادت من امتيازات قانون تشجيع الاستثمار بلغت لغاية ٣٠ كانون الثاني (يناير) الماضي/٢٠٠٩م نحو ٢٥٥ مليون دولار، موزعة على قطاعات الصناعة والفنادق والزراعة[٢].

٧- إطلاق شركة «أملاك» في شراكة بين القطاعين الخاص والحكومي.

وصرح السفير الإماراتي في عمان" الدكتور عبد الله ناصر العامري " أن الاستثمارات الإماراتية في الأردن ٥٢٠ تبلغ مليون دولار حاليا ارتفعت إلى الضعف و ستتضاعف أكثر في السنوات القليلة المقبلة إلى ١٥ مليار دولار بفضل حكمة قيادة البلدين الشقيقين[٣].

وإن الاستثمارات الإماراتية بالأردن والتي استفادةُ من قانونِ ترويجَ الاستثمار مِنْ ١٩٩٩ – ٢٠١٠ حسب تقرير مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية والمبينه في الجدول رقم (٤) حيث يبين الإحصائيات الاستثمارية في الأردن لسنوات الدراسة مدار الباحث حسب المعلومات المقدمة من مؤسسة تشجيع الاستثمار.

فمن الملاحظ ان الاستثمارات قد ارتفعت في الأردن وان الباحث يوعز هذا الارتفاع في الاستثمارات في الأردن إلى استقرار البيئة المحلية في الأردن وشبه استقرار في البيئة الإقليمية والدولية وهذا إجابة على التساؤل الفرعي - ما هو أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الإماراتية؟ ويؤكد صحة الفرضية الرئيسة "أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية". وأيضا على صحة الفرضية الفرعية -"كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية ". فكان لأثر أزمة الخليج الواضح الذي نتج عنه عدم استقرار البيئة المحلية والإقليمية فقد تأثر العامل الاقتصادي المتمثل في الاستثمارات وكذلك عامل العمالة وهذا مما دعا الباحث عن إعلان صحة الفرضية الرئيسة والفرعية.

---

[١]) جريدة العرب اليوم العدد ٥٠١٥ الخميس ٢٦ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ – الموافق ٣١ أذار ٢٠١١م

[2]) http://josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids=15

[3]) http://josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids=15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تأثر المتغير السياسي على العمالة: كان لأزمة الخليج واحتلال العراق للكويت بالغ الأثر على الشريحة الأردنية العاملة، فكان للعودة الجماعية للفلسطينيين والأردنيين العاملين في دول الخليج بسبب أزمة الخليج أثر بالغ على الاقتصاد الأردني حيث أحدثت اختلالات كثيرة في الموازين الاقتصاد الأردني نتج عنها ضغوطات كبيرة على سوق العمل الأردني، فقد قدر العمالة الأردنية العائدة في ٣٠٠ ألف عامل[١]، نتج عنها ارتفاع نسبة البطالة في الأردن إلى ٢٥% من إجمالي القوة العاملة الأردنية المقيمة، وبذلك نقلت قضية العمالة الأردنية المهاجرة من سياسة الدنيا إلى السياسة العليا، فعاملتها على أنها من مسائل الوطن وسيادة الدولة واستقرارها بعد أن كانت تعد العمالة المهاجرة أحد أبعاد تطلعات الاعتماد العربي المتبادل والتكامل الإقليمي[٢]، فهي بذلك أسهمت وعززت من دعم الانتماء السياسي القطري متجاوزة بذلك المصالح القومية والوطنية وتعتبر المرة الأولى التي يستخدم فيها المتغير السياسي في الضغط على المتغير الاقتصادي الممثل بالعمالة فالعمالة الأردنية تشكل نسبة ٢٨% من حجم الناتج المحلي في الاقتصاد الوطني الأردني، وحتى يستوعب الأردن الكم الهائل من العمالة العائدة عليه ان يقوم في الاستدانة او اللجوء إلى الخصخصة وبيع المشاريع الاستثمارية وخاصة بعد ما تبعها توقيف للمساعدات ايضا، مما كلف الخزينة نفقات باهظة من مدارس ومستشفيات ومياه ورعاية صحية الخ مما أوقف الحكومة أمام مطالب شرعية مطالبة في فرص عمل ووظائف مرهقا بذلك الخزينة وعلى الحكومة موجهة أزمة البطالة وأزمات مالية هو بالأساس يعاني منها لقلة الموارد الطبيعية ومعظم الأراضي الأردنية صحراوية وقلة مياه واعتماد الأردن على مياه الأمطار وعلى السياحة التي ضربت هي أيضا مما دفعه للخصخصة وبيع المشاريع الاستثمارية الناجحة كل ذلك ناجم عن حرب الخليج بعد إيقاف المساعدات أيضا للأردن وعودة العمالة الأردنية من الخليج.

فقد أشرت بعض الدراسات ان حجم العمالة الأردنية العاملة في دول الخليج عام ١٩٩٠ بلغت نحو ٣٣٩ ألف شخص وبسبب الأزمة عاد عدد كبير من العمل الأردنيين تقدر بحوالي ٧٠ ألف عامل وبذلك نزل العدد إلى ٢٦٩ ألف عامل[٣].

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط، العدد رقم ٦٢٩٦، على موقع الكتروني الانترنت http://www.aawsat.com

٢) الفاتح، عبدالله عبد السلام، حرب الخليج الثانية، وتداعياتها على العلاقات العربية – العربية، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٦٠.

٣) الشياب، علي محمود، رسالة ماجستير " بعنوان العلاقات الأردنية السعودية: دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي (١٩٩٩م – ٢٠٠٨م)"، مرجع سابق، ص١٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختلف الباحث مع هذه الدراسة حيث تتضارب الأرقام في مختلف المصادر حول القوى العاملة الأردنية في الخارج إلا أن أكثرها يشير أن عدد المغتربين الأردنيين الذين يعيشون في الخارج (من العاملين أو غير العاملين) ٦٠٠ ألف مغترب أو ما نسبته ١٠ % من إجمالي سكان الأردن البالغ عددهم ٥.٩ مليون نسمة.

حيث يبلغ عددهم في الإمارات ٢٥٠ ألف مغترب، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن أعداد العاملين في الإمارات ٥٤٨٣٤ عاملاً[١]. يعملون في مختلف القطاعات تعتبر دولة الإمارات من بين أهم الدول المضيفة للعمالة الأردنية المدربة وذات الكفاءة العالية والمرحب بها، على الجهة المقابلة يتواجد في الأردن عدد من الطلبة الإماراتيين الذين يلتحقون ببرامج الدراسات المتوسطة والعليا في المعاهد والجامعات الأردنية، وكما هو حال مختلف الجوانب والقطاعات هناك تعاون وتبادل مكثف في الخبرات الثقافية والعلمية والإعلامية والفنية والعسكرية بين البلدين، وهناك مشاركات واسعة في أغلب الفعاليات والمهرجانات في مختلف المجالات التي تجري سنوياً.

فمن خلال العودة إلى جدول رقم (٥) وقد سبق الإشارة إليه بهذا الفصل في المطلب الثاني من المبحث الثاني، أن الإمارات العربية المتحدة تستحوذ على أكبر عدد من العاملين الأردنيين، حيث يبلغ عددهم ٥٤٨٣٤ عاملا، وتشير الأرقام الرسمية إلى أن أعداد العاملين في السعودية تبلغ نحو ٥١ ألفا، وفي قطر ٩٥٠٠، وفي سلطنة عمان ٣٣٩٦، بينما تستحوذ الإمارات العربية المتحدة على أكبر عدد من العاملين الأردنيين، حيث يبلغ عددهم ٥٤٨٣٤ عاملا أردنيا، وفي الكويت ١٨٨٨٨، وفي ليبيا يعمل نحو ٣٥٥٠ أردنيا وفي كل من مملكة البحرين وجمهورية اليمنية ٥٠٠٠ أردني بكل منهم.

ويقدر عدد أبناء الجالية الأردنية في الإمارات بنحو ٢٥٠ ألف شخص، وان العاملين يعملون في مختلف القطاعات وتعتبر دولة الإمارات من بين أهم الدول المضيفة للعمالة الأردنية المدربة وذات الكفاءة العالية والمرحب بها، على الجهة المقابلة يتواجد في الأردن عدد من الطلبة الإماراتيين الذين يلتحقون ببرامج الدراسات المتوسطة والعليا في المعاهد والجامعات الأردنية، وكما هو حال مختلف الجوانب والقطاعات هناك تعاون وتبادل مكثف في الخبرات الثقافية والعلمية والإعلامية والفنية والعسكرية بين البلدين، وهناك مشاركات واسعة في أغلب الفعاليات والمهرجانات في مختلف المجالات التي تجري سنوياً.

[1]) http://www.labor-watch.net/index.php/reserchs/41-top-headlines/3335

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي المقابل مازال اهتمام صانع القرار في دولة الإمارات بالعلاقات مع الأردن وبالتنامي والازدهار ومحط اهتمامهم في التعاون والعلاقات في مجالات مختلفة في حقول التعليم وكافة الحقول والمجالات العمل المختلفة فإن كبار المسؤولين يؤكدوا ذلك من خلال بعثات أبناءهم إلى الجامعات الأردنية منذ ان بدأت مجموعات الطلبة بالتوافد إلى الأردن لدراسة فيها وقد اشرنا لذلك في المبحث الأول من الفصل الثاني، وقد تخرج منهم مئات الطلبة الذين يشكلون الآن جزءاً هاماً من الثروة والإمكانات البشرية لدولة الإمارات، ويعيش طلبة دولة الإمارات في الأردن في حالة الانسجام الثقافي والاجتماعي بسبب تقارب الثقافة وعادات وتقاليد المجتمعين والعلاقات الطيبة التي تربط قيادة البلدين والمؤثرة بعضهما ببعض والقائمة على الإحترام المتبادل،ويتمتعون بسمعة جيدة ولا يوجد لهم أي مشاكل حيث ينفذون تعاليم وقوانين وأنظمة الأردن دون مخالفات.

كما يزور الأردن سنويا أعداد كبيرة من السياح الإماراتيين منهم بقصد الاستمتاع بالأماكن السياحية والطبيعية ومنهم بقصد السياحة العلاجية التي تلقى رواجاً وسمعة طيبة في الإمارات.

وهناك تنسيق وتعاون بين كبار مسؤولي الإعلام والصحافة والتلفزيونات في كلا البلدين، ويعمل عدد كبير من رجال الإعلام والصحافة الأردنية في وسائل الإعلام والصحافة في دولة الإمارات[١].

ويمكننا القول بأن العلاقات الأردنية الخليجية الاقتصادية كانت أسيرة تأثير المتغير السياسي وجاء الانفراج بعد زيارة الملك المرحوم الحسين بن طلال السعودية عام ١٩٩٦م وزيارة رئيس الوزراء الأردني عبد الكريم الكباريتي الإمارات بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢م حاملا رسالة من الملك المرحوم الحسين بن طلال طيب الله ثراه إلى أخيه المرحوم الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه فقد جاءت زيارة الملك للأمارات على اثر عودة الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات لأرض الوطن بعد رحلة علاج فكانت مناسبة ان يقوم بها الملك بزيارته للتهنئة بالشفاء وعقد اجتماعا معه في قصر الروضة بابوظبي فكانت الزيارة بعد غياب ستة أعوام رافقه بهذه الزيارة رئيس الوراء آنذاك عبد الكريم الكباريتي[٢]، اتبعت بعدها العديد من الزيارات لكبار المسؤولين لكلا البلدين وعقد الاتفاقيات الثنائية المبرمة في اختيار العمالة والتعاقد معها والاطلاع على سوق العمل في الأردن لتسهيل على المستثمر، حيث قام الأردن في إعداد قاعدة بيانات متكاملة للكفاءات والعمالة الأردنية لتكون نافذة للمستثمرين وأصحاب الشركات داخل وخارج المملكة

---

١) وكالة بتراء الأردنية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥م

٢) مركز زايد لدراسات التنسيق والمتابعة، أبو ظبي يناير، ٢٠٠٢م، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتوفر لهم احتياجاتهم من الخبرات والأيدي العاملة الأردنية خاصة المعلمين والأكاديميين والأطباء والممرضين والعسكريين والمهندسين الخ[١].

واللقاءات التي تدور بين كبار المسؤولين حول تعزيز سبل العلاقات الثنائية المشتركة بين البلدين وخاصة في القضايا المتعلقة بسوق العمل حيث يشيد كبار المسؤولين في الإمارات اثناء المباحثات العمالية الأردنية الإماراتية بكفاءة العمالة الأردنية[٢].

وعلى صعيد مساهمات العاملين بالخارج فأن جدول رقم (٦) المذكور بالفصل الثاني وبالمبحث الثاني المطلب الثاني يبين من خلاله نمو أحوالات الأردنيين العاملين بالخارج بالدولار وقد اخترنا الدولار لبيان أهمية الحوالات الأردنيين في توفير السيولة والمحافظة على سعر الدينار ووجود العملة الأجنبية في البنك المركزي لبيان أهمية التحويلات الأردنيين العاملين بالخارج وقد سبق ان تطرق لها وهذه الحوالات فقط المسجلة لدى المؤسسات المصرفية البنوك حيث هناك أحوالات تكون باليد أو على شكل سلع وآليات سيارات وأدوات كهربائية الخ.

وخلص الباحث ان أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الإماراتية كان حاضرا وله دور في توتر العلاقات وهذا يثبت بأن لوزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية. ويثبت صحة الفرضية الفرعية - كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية.

تأثر المتغير السياسي بالمتغير الاقتصادي وأن المتغير الاقتصادي له تأثير على المتغير السياسي.

---

١) وكالة بتراء الأردنية بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٣م.

٢) وكالة بتراء الأردنية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٩م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية

العلاقات الأردنية الإماراتية مرت في مراحل عديدة قبل ظهور الإمارات ككيان سياسي، وبعد ظهورها ككيان سياسي، هناك محطات تقارب وفتور في العلاقات، كان للمتغيرات في داخل الإقليم العربي، سببا في فتور العلاقات وكان لها تأثير لبعض الوقت، فالبيئة المحلية و الإقليمية والدولية لها تأثيرها على العلاقات بين دولتي الدراسة، فاستقرار البيئة المحلية والإقليمية والدولية أعاد العلاقات على أفضل مما كانت عليه و لدراسة مستقبل العلاقات لا بد من الإشارة إلى المراحل التي مرت بها العلاقة وهي مرحلتين وهي مرحلة الماضي ومرحلة الحاضر اما مرحلة المستقبل مجهولة لغاية الآن، وتحتاج إلى دراسة وهي مدار البحث، فقد قسم العلماء مراحل الزمن في العلاقات إلى ثلاث مراحل وهي[١]:

مرحلة الماضي: وهي الحقيقة المختزنة في ذاكرة التاريخ السياسي والاقتصادي في العلاقات الأردنية الإماراتية وكل ما هو سابق على الحال القائم، حيث أصبح حقيقة غير ممكن تغييرها، ولا جدوى من تدخل الإرادة السياسية والإنسانية فيه.

مرحلة الحاضر: وهو كل ما هو واقع حاليا وقائم فهو في عملية متحركة لم تكتمل بعد وأن التدخل في مسارها لا يكون إلا بالقدر النسبي من التأثير، كتعديل لاتفاقيات وتلافي سلبيات وذليل العقبات والمعيقات وتسهيل في الإجراءات، وزيادة حجم الاستثمارات وتبادل تجاري البيني، التنسيق وتبادل الخبرات والزيارات وندوات واللجان، التوافق في وجهات النظر حيال القضايا المحلية والإقليمية والدولية والتنسيق في الآراء والمواقف في كافة المجالات.

مرحلة المستقبل وهو الآتي بعد الحاضر، ويُمّثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة السياسية والإنسانية للتدخل فيها، غير أنّ عملية التدخل تتطلّب من صانع القرار الوعي الكافي واخذ كافة الاحتمالات التي قد تنطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية، وهذا الأمر يحتاج إلى منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية.

التنبؤ بمستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية ليس بالموضوع السهل، ولمعرفة مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية علينا أن نعرف ما المقصود بالمستقبل،وان نأخذ بعين الاعتبار

---

١) على الموقع بتاريخ ٢٠١٢/٤/٦م **http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=44**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة التي قام عليه السؤال المحوري الرئيس، وهو ما هو واقع العلاقات الأردنية الإماراتية خلال فترة الدراسة، وما تفرع عنه من أسئلة نذكر منها ماهو مؤشرات العلاقات السياسية والاقتصادية بين دولتي الدراسة وقد تمت الإجابة عليه بهذا الفصل في المبحث الأول والثاني على التوالي والسؤال الفرعي القائم ما هو اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الإماراتية. والفرضية الرئيسة هي وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثير على العلاقات الأردنية الإماراتية حيث تفرع عنها الفرضية كلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية أدى ذلك إلى تحسن العلاقات الأردنية الإماراتية وهذه الأسئلة والفرضيات تحتاج إلى إجابة وتأكد من صحة الفرضية أو عدمها ودراسة مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية لا يخرج عن التساؤل والفرضيات وفي هذه الحال سيأخذ الباحث بعين الاعتبار التغير في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية وتحديات التي تواجه العلاقات من صراعات والعوامل التي تؤثر عليا وتتأثر بها وتطورات عملية السلام والاحتلال الإسرائيلي إلى الأراضي العربية، فلسطين والجولان ومزارع شبعه اللبنانية والاحتلال الإيراني إلى الجزر الإماراتية الثلاثة، جزيرة طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى خاصة فيما يسمى بالربيع العربي، والاحتلال الأمريكي للعراق، المدخلات التي ستحدد المستقبل، وجمع المعلومات وتصنيفها، وتفسير الواقع وتحليله وربط الواقع بالمتطلبات اللازمة والتنبؤ بالمستقبل من خلال السيناريوهات المحتملة، مع الأخذ في الاعتبار ثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية لكلا الدولتين والتي تعطي كل منهما دورا مؤثرا في غيره من الدول كما تتأثر دول الجوار لدولتي الدراسة من خلال المتابعة التاريخية والتحليل نجد ان العلاقات الأردنية الإماراتية قد أصابها بعض التأرجح بين الفتور والدفء.

الدراسة مبنية على الملاحظات العامة والشخصية، وإنها عملية استنباط أكثر من استقراء، وللوصول إلى عملية التنبؤ للمستقبل لابد من اعتماد الباحث على أساليب البحث العلمي للوصول إلى عملية التنبؤ بمستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية من خلال فهم واقع هذه العلاقات في الوقت الحاضر ورصد الواقع السياسي وتصويره، ورصد عمليات التغير والتطور الذي أصابت العلاقات بالإضافة إلى التحديات واهم هذه التحديات والعوامل المؤثرة عليها.

وقد عرفت الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"[١].

1) Edward Cornish-The Study of the Future,World Future Society, Washington, 1977, pp.83-92

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الدكتور نظام بركات "إن عملية التنبؤ بالمستقبل يكون من خلال محاولة الباحث للوصول إلى تصورات محددة لظاهرة ما تتسم بالتغير عبر الزمن، فمن خلال فهم الباحث واقع الظاهرة الحالية وتتبع عملية التغير وطبيعتها واتجاهاتها، لتحديد الوضع الجديد الذي ستؤول له الظاهرة في المستقبل."[١].

بينما يرى دكتور أمين المشاقبة "أن عملية استشراف المستقبل تكون من خلال المعرفة الكاملة لبنية الظاهرة ومكوناتها واستجابتها وبذلك تنطلق عملية الاستشراف للمستقبل من خلال سيناريوهات موضوعة من قبل الباحث أو احتمالات لبدائل التغير، وما تسفر عنه الدراسة من نتائج تربط بالمتطلبات اللازمة لأي احتمال من الاحتمالات وأن دراسة المستقبل لا يمكن أن تكون إلا من خلال إسقاط مجريات الأمور بالوقت الحاضر على المستقبل خاصة في منطقة غليان كمنطقة الشرق الأوسط[٢].

يرى الباحث أن هناك فرق بين الدراسة المستقبلية والتنبؤ بالمستقبل، فالدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة، بينما التنبؤ بالمستقبل أن الباحث حسم الأمر من خلال أن الظاهرة ستتخذ مساراً معيناً بينما الدراسة المستقبلية لا تزعم مثل ذلك أبداً.

وكما ذكرنا أن استشراف مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية مبني على الملاحظات العامة والشخصية وإنها عملية استنباط أكثر من استقراء، فمنطقة الشرق الأوسط والإقليم العربي بالذات يعج في الصراعات فالصراع العربي الإسرائيلي واحتلال إسرائيل للأراضي العربية فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وعملية السلام المتوقفة والتي ما زالت تراوح مكانها وما تقوم فيه إسرائيل من انتهاكات ومجازر وحشية في حق الشعب الفلسطيني من تهجير قسري وتدمير للممتلكات و مصادرة الأراضي وقتل وسجن إلى الأطفال والشيوخ والنساء وحربها الوحشية على غزة واستخدامها المادة الممنوعة دوليا البودرة الفسفورية الحارقة وهي محرمة دوليا وتوقف عملية السلام منذ انطلاقاتها بالرغم من الاجتماعات واللقاءات الفلسطينية الاسرائيلة لتي لم تسفر ولم تثمر عن شيء ولم تصل إلى نتيجة ولا يوجد بريق أمل في السلام أو أي تطور ملموس على الواقع أو ما يشير إلى بصيص أمل أو تفاؤل نتيجة التعنت الإسرائيلي.

---

١) الشياب، علي محمود قبيل، رسالة ماجستير" العلاقات الأردنية السعودية دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م" جامعة آل البيت عام ٢٠٠٩م، ص ١٧٥.

٢) المشاقبة، أمين مهنا، السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي، اوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، مشاركة، نظام بركات، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي، دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م ص ص ٢٨٥-٢٨٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد تقدمت السعودية في مبادرة للسلام ووافقت عليها الدول العربية، لم ترد عليها إسرائيل ولم تكلف نفسها في دراستها أو الحوار ،فهي تريد السلام على ما يبدو مقابل سلام وبدون الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو التنازل عن الأرضي العربية التي احتلتها.وهذا يعني أن المنطقة مرشحة إلى انفجار في اي وقت وإنها مازالت في حالة غليان وصراع فلا وجود إلى الإرادة السياسية الإسرائيلية في المضي قدما في عملية السلام.

أما منطقة الخليج تعاني أيضا من الحروب المتكررة وعدم الاستقرار ومن الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة، جزيرة طنب الصغرى وجزيرة طنب الكبرى وجزيرة أبو موسى كما يرى الباحث لا يقل عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فالأرض ارض، وكل الأراضي العربية واحده وعزيزة على العرب وعلى شعوبها، إذا ما تم استثناء الجانب الديني والمقدسات الإسلامية المسجد الأقصى، فكلا الدولتان تشكلان إزعاجا إلى الدول العربية وإلى دولتي الدراسة، وان المنطقة مرشحة إلى الانفجار في أي وقت ممكن حيث أن كلا دولتي الاحتلال الإسرائيلية والإيرانية متعنتتان ولا تقبلان الحوار والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، فقد شهدت منطقة الخليج عدة حروب، الحرب العراقية الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، وحرب تحرير الكويت، والاحتلال الأمريكي للعراق، فالمنطقة مضطربة، بالإضافة لوجود سياسات لبعض الدول انفعالية تخضع إلى اعتبارات شخصية وليست بالضرورة قرارات مبنية على وقائع ومدخلات، وعملية تحول وتغير سريع لدى شعوب المنطقة والدول العربية فيما يعرف بالربيع العربي أخذت تطالب في تغير الحكام والإطاحة بهم، هروب زين العابدين من تونس وقتل الرئيس الليبي معمر القذافي، ومحاكمة الرئيس المصري المخلوع محمد حسني مبارك بعد الإطاحة به، والإطاحة في الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وسوريا وما يجري فيها من انقسام وانشقاق وقتل وتدمير مرشحة الأخرى إلى تغير وإلى حرب أهلية مدمرة، والتدخل الإيراني في جمهورية العراقية ومملكة البحرين، وتصدير الثورة الإيرانية والتمرد على الحكام والتدخل في شؤون الداخلية لقد حذر الملك عبدالله الثاني بن الحسين من الامتداد الشيعي في المنطقة والتدخل الإيراني الشيعي.

التحديات موجودة وتشكل أهم مدخلات مستقبل العلاقات واهم التحديات الأمن القومي (الوطني) للأردن والإمارات وهناك تحديات خارجية عسكرية استراتيجية تشكل مصدر خطر بالإضافة لوجود عوامل محرضة مثل النفط، الدين، العرق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية والإماراتية:

هناك ثوابت ومرتكزات تقوم عليها سياسة الدولتين الخارجية الأردنية والإماراتية وهذه السياسات تعطي لكل دولة دورا لأن يكون مؤثرا في غيره من الدول كما تتأثر من الدول هذه الثوابت والمرتكزات مبنية على عوامل خارجية وداخلية بالنسبة إلى دولتي الدراسة وسيتناول الباحث هذه المرتكزات للأردن والإمارات على التوالي:

أ) مرتكزات السياسية الخارجية الأردنية والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة هي كما يلي:

١- العامل الخارجي يعد المحدد الرئيس لسياسة الخارجية الأردنية وبالذات القضية الفلسطينية[١]، فالأردن في علاقاته الخارجية الدولية يحمل الهم الفلسطيني ومشكلة الفلسطينية على عاتقة ويعتبرها من أولويات سياسته الخارجية فهو يركز جل اهتمامه على القضية المركزية باعتبارها القضية المركزية للصراع العربي الإسرائيلي، وقد سلك الأردن في عملية السلام مع إسرائيل ووقع على اتفاقية وادي عربة، وقد دخلت منظمة التحرير الفلسطينية تحت مظلة الأردنية في المفاوضات السلام حيث مهد الأردن الطريق وأرضية للفلسطينيين في "منظمة التحرير الفلسطينية" الممثلة عن الشعب الفلسطيني، وبعدها خرجت منظمة التحرير الفلسطينية عن المظلة الأردنية في مفاوضها في أسلو وأصبحت تدير المفاوضات بنفسها بدون المظلة الأردنية وبين الحين والأخر يدفع الأردن بالمفاوضات إلى الأمام ويحثهم على التفاوض للوصول إلى سلام عادل بإعادة الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧م عسى ان تثمر وتسفر المفاوضات عن بروز دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس، ويتدخل الملك عبدالله الثاني في تحريك عملية السلام في خطابه أمام الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية وفي الندوات والاجتماعات مطالبا المجتمع الدولي في تدخل في حل القضية الفلسطينية ودفع بالمفاوضات السلام، فالأردن غير مستعد ان يقدم على مخاطر بإتباع سياسات لا ترضى عنها الدول العربية خاصة سوريا والعراق والسعودية والدول العربية لذلك يركز في جل اهتمامه على القضية الفلسطينية وخاصة ان إسرائيل متعنتة وبين الحين والأخر يطلق رجال الساسة في إسرائيل من المتطرفين بأن الأردن الدولة البديلة إلى الفلسطينيين وان فلسطين إلى إسرائيل وهذا يعني ان الوجود الصهيوني الإسرائيلي يهدد المنطقة وانه

---

١) المشاقبة، أمين، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص ص ١٦-٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير جاد في عملية السلام والمنطقة مرشحة في بقاء الصراع ما دام التعنت الإسرائيلي وأنها غير جادة في دخول عملية السلام خاصة بعد أن تقدمت السعودية في مبادرة تبنتها الدول العربية ولم تكلف إسرائيل نفسها في دراستها أو الرد عليه أو الإشارة إليها لا من قريب آو بعيد.

٢- العوامل الداخلية وهي ممثلة بالمحددات الداخلية في العلاقات الأردنية الدولية وقد تناولها الباحث بالفصل الأول بالمبحث الأول وبالمطلب الأول وهي الموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية والعامل الاقتصادي وهو المحور الرئيس في توجيه السياسة الخارجية نحو السعودية والإمارات ودول الخليج لكون الأردن يتوجه إقليميا لدول العربية[١].

٣- صانع القرار بالقيادة الأردنية: يتعامل صانع القرار في القيادة الأردنية في سياسته الخارجية من خلال منطق الأمور والأحداث و ببصيرة ورؤية واضحة فالسياسة الأردنية توصف بأنها واقعية وبرجماتية ونرى أنها مرنة بالرغم وجود الكثير من التحديات والصعوبات المحيطة بها والمؤثرة، فمنذ انطلاق الأردن ككيان سياسي وعبر تاريخ الأردن استطاع الملك المؤسس المرحوم عبدالله بن الحسين أن يثبت استقلال الأردن ويضعه على الخارطة السياسية بالرغم من الصعوبات والتحديات الداخلية والخارجية، فقد كان لعامل القيادة الدور البارز في ذلك فقد جمع الملك المرحوم الحسين بن طلال من مميزات الشخصية وخبرات المكتسبة وتدريبه السياسي وميله إلى الاعتدال والمرونة والواقعية والذكاء والبصيرة والخبرة الحضارية والثقافية التي اكتسبها من إقامته وعلاقاته الدولية ومعرفته بالعادات والتقاليد والقيم وأسعفه وساعده بذلك خبرته بالعشائر واستقامته على المبادئ السامية من الشرف والكرم والحكمة بالإضافة ما تميز به من فضائل الصبر والذكاء السياسي كلها حقائق فرضت نفسها على احترامه ووثوق في قدرته على احتواء المشاكل واتخاذ القرارات الحاسمة والخطيرة فقد مثل المغفور له الملك حسين بن طلال عاملاً ذا أثر واضح ورئيس لفهم السياسة الأردنية الخارجية. وقد جاء من بعده "الملك عبدالله الثاني بن الحسين" سائراً على نهج والده مدافعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني وان من أهم ألأولويات عنده المواطن الأردني ومعترف له بالذكاء والحنكة السياسية وقد ساعده على ذلك خبرته العلمية والعملية فقد تربى في مدرسة الحسين بن طلال المعلم الاول والسياسي المحنك وله مقدرة في التعامل مع الاحداث الجارية وخاصة الربيع العربي فالأمور تمر في الأردن في سلام عكس الدول العربية المجاورة

١) تليلان، أسامه عيسى، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مرجع سابق، ص ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا عائد إلى حسن تصرفه وإدراكه إلى الإبعاد عنده بعد نظر وخبرة في كيفية التعامل مع مجريات الأمور بالإضافة إلى ذلك فهو أيضا خريج المدرسة والمؤسسة العسكرية وانه يحظى بتأييد شعبي وعشائري كبير من الداخل وتقدير خارجي دولي من الدول العربية ومن دول الخليج العربي ومصر وسوريا والعراق والمغرب العربي فالسياسة الأردنية وصانع القرار وهو الملك تعطي الأردن مميزات تتجاوز أثرها العوامل التقليدية فالسياسة الأردنية تستند إلى موروث رسالة الثورة العربية الكبرى ولها إبعاد فهي تمتلك الشرعية الدينية والتاريخية والقومية وهي التي تعطي السياسة الخارجية الأردنية خصوصية مميزة وإبعاد.

٤- توجه السياسة الخارجية الأردنية لجانب القضايا العربية الشرعية، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والوقوف لجانب الشعب الفلسطيني في نضاله ومباحثاته في توصل إلى سلام عادل ودائم يعيد الأرضي المحتلة عام ١٩٦٧م وإقامة دولة فلسطينية عليها وعاصمتها القدس،ووقوفه لجانب الإمارات في استعادة الجزر الإماراتية الثلاثة التي احتلتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها قضية عادلة وشرعية للإمارات وان احتلال إيران لهذه الجزر لا يقل عن الاحتلال الإسرائيلي إلى فلسطين، فالقضية الفلسطينية بحكم التصاقها الجغرافي بالأردن، اجبر الأردن واضطر بعد احتلالها إلى مواجهة إسرائيل عبر أطول حدود بالرغم من عدم وجود التوازن بالإمكانيات العسكرية بينها وبين إسرائيل فإن موقع الأردن وجواره الإقليمي فرض عليه أثار وتبعات بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين باستقبال الأردن الهجرات القصرية من النازحين الفلسطينيين مما ترتب على الأردن أعباء عسكرية واقتصادية وسياسية و توفير الخدمات و المتطلبات المعشية إلى مليون ونصف نازح من فلسطين ممات ترتب على الأردن زيادة نسبة البطالة وازدياد نسبة الفقر والديون وعجز بالموازنة فقد فرضت على الأردن أعباء وتحديات تجاوزت مقدرة وقدرات الأردن على تحملها فقد تجاوزت تأثيرها على الأردن وأثرت على الدول العربية فلم تعد قضية شعب شقيق بل قضيته الداخلية والخارجية الأولى وأصبح يتعامل مع القضية الفلسطينية وبتداولها صانع القرار والساسة والإعلاميين في أحديثهم في وسائل الإعلام المختلفة يوميا شانها كالشأن الأردني[١].

---

١) المشاقبة، أمين، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، أوراق ووثائق المؤتمر الثالث ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م، مرجع سابق، ص ١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الإطار الإقليمي العربي: وهو احد محددات سياسته الخارجية فقد أتسم بالتحالفات والتكتلات الإقليمية لذا نجد الأردن تأثر في جوار العربي باعتباره مدخل إلى القومية. فمنذ بدأ الصراع العربي الإسرائيلي والأردن جزء من هذا الصراع حيث يقف الأردن على أطول حدود عربية مواجهة مع إسرائيل بعد احتلالها فلسطين فهو دولة العازلة بينها وبين السعودية ودول الخليج فقد لعبت الدول العربية المجاورة دورا بارزا في التأثير على الأردن من خلال موقعها وثقلها العربي والإقليمي مثل السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق ومصر وسوريا، لذا يحصل الأردن على الدعم من السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق.

مرتكزات السياسة الخارجية الإماراتية وأهدافها، والعوامل الخارجية والداخلية المؤثرة وهي كما يلي:

١- أنها توازن بين إمكانياتها وقدراتها وأوضاعها الداخلية أي بين بيئتها الداخلية بكل جزئياتها وبين البيئة الخارجية بكل ما تعنية من توازنات دولية وإقليمية وتحالفات، وبذلك يحدد الشيخ زايد معالم السياسة الخارجية لدولة الإمارات بقوله " نحن في الخليج نسير سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين، فنحن في علاقتنا مع الدول العربية والإسلامية نعتبرها علاقة الأخوة في الإسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف، ونحن نتعامل مع هذه الدول معاملة الأخ لأخيه، أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول الغير الإسلامية، فهو خط إنساني بحث فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير فعلينا واجب، ونتعامل معها كبشر نحترمهم كبشر ويحترموننا كبشر ونكن لهم بقدر ما يكنون لنا من صداقة وود[١].

٢- ومن الركائز الأساسية أيضاً والتي تقوم عليها سياسة الإمارات الانفتاح على العالم الخارجي،ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وسياسة الإمارات اتجاه العالم العربي والإسلامي ستكون مشاركة وفعاله ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، باعتبار دولة الإمارات العربية جزء من الوطن العربي الكبير والإسلامي كما تؤكد المادة السادسة من الدستور على أن "الاتحاد جزء من الوطن العربي تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ المشترك، وركز أيضا على ان الشعب الاتحاد جزء من الأمة العربية "وجاء أيضاً بالمادة السابعة من الدستور أن الإسلام مصدر الدين الرسمي للاتحاد، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، وان لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية، وبهذا السياق يقول الشيخ زايد بن

١) دولة الإمارات العربية المتحدة الكتاب السنوي ٢٠٠٠-٢٠٠١م، ص ٨٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلطان طيب الله ثراه" أن دولة الإمارات جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الواحد تجمعنا وإخواننا في العروبة وحدة الماضي والحاضر والمصير المشترك[١]، و حيث يقول أيضا " أننا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن بقية دول العالم، ونحن نصادق في شرف ونتعاون في كرامة ونساند دون زهو أو مفاخرة ونناصر مبادئ المساواة والعدل[٢]، وفي هذا السياق يقول الشيخ زايد رحمه الله " أن احد الاتجاهات التي تتحرك فيها سياستنا الخارجية الانفتاح على العالم بأسره.

٣- حل الخلافات بين الإمارات والدول المجاورة بالطرق الودية من خلال تسوية خلافاتها الخارجية بالطرق السلمية، وهذه الركيزة بالواقع ما هي إلا انعكاس لإدراكه وتصوره للواقع الذي تعيشه دولة الإمارات، وضرورة حل الخلافات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى بالطرق السلمية، حيث يقول الشيخ زايد " أننا نسعى دائما أن تكون علاقتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام، ولا يمكن أن نسعى في يوم من الأيام إلى ما يسيء إلى أصدقائنا أو جيراننا، وإذا كان هناك نزاع أو سوء تفاهم بيننا وبين الجار لنا أو صديق أو شقيق فإننا دائما نتجه إلى الله ونطلب منه أن يلهمنا الصبر والمقدرة على ان نصل مع الصديق والجار إلى تفاهم يفيد الطرفين دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين أو يقودهما غالى النزاع المسلح"[٣].

٤- توسيع قاعدة الاتحاد وفي ذلك يقول الشيخ زايد "نحن نؤمن إيمانا مطلقا بأهمية الوحدة بين دول منطقة الخليج أساسا للوحدة العربية الشاملة"[٤].

٥- اتبعت سياسة مرنه في علاقاتها.

٦- توظيف قدراتها الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية والبشرية أيضا في سبيل تحقيق أهدافها الخارجية.

---

١) مجموعة احاديث الشيخ زايد بن سلطان، أبو ظبي، وزارة الاعلام، مركز التوثيق الاعلامي، ١٩٩٣م، ص٨الى ٩.

٢) تمام، حمدي، زايد القائد والمسيرة الطبعة الثانية، طوكيو، شركة داي نيبون، للطباعة لميتد، ١٩٨١م، ص١٩٥.

٣) الضعيفي، شمس الدين، والسكسك، محمد خليل، القيادة، مرجع ستابق، ص ٤٤١-٤٤٢.

٤) المرجع نفسه، ص ١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- تستمد ركائز سياستها الخارجية من الإسلام والثقافة الإسلامية والتقاليد المتأصلة في هذه المنطقة حيث يقول رئيس دولة الإمارات "أننا في كل خطواتنا لن نحيد عن تراثنا الإسلامي، ولن تغرينا الحضارة عن التمسك بقيمنا وأخلاقنا السمحة ولن تبعدنا عن جذور الأرض التي نشأنا فيها ومنها[١]، ويقول أيضا في هذا السياق " نحن أمة عريقة وغنية بتراثها وقيمها الروحية وعلينا أن نوازن بين الاعتبارات المادية والروحية، ولدينا كتاب الله وطريق رسول الله ما يغنينا عن العقائد التي يضعها البشر لأنها عقائد هزيلة كالجمال الضعيفة[٢].

٨- دعم القضايا العربية والتنسيق مع الدول العربية في السياسة الخارجية والاقتصادية وفي كل المجالات الإيمان العميق بالانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وفي هذا السياق يؤكد الشيخ زايد بن سلطان رحمة الله ذلك بقوله " رغم العزلة التي خضعت لها الإمارات لم نتخل أبدا عن عروبتنا وظلت مشاعرنا كعرب حية نابضة رغم كل الظروف[٣]، ويعتبر القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وبذلك يقول الشيخ زايد بن سلطان طيب الله ثراه، ان إيماننا بقضية فلسطين بعض من إيماننا بعروبتنا تاريخا ونشأة وكيانا ومصيرا وهي قضية العرب أجمعين وأمانة مقدسة في أعناقهم"[٤]. فقد كانت من أوائل الدول العربية التي التزمت بتقديم الدعم المعنوي والمالي غير محدود لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم السلطة الفلسطينية والتي تلقت مساعدات تتجاوز ٢٠ مليار دولار لغاية عام ١٩٨٧م لدعم مقاومة الشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على ارض المحتلة[٥] ومن علم ١٩٨٧ وصلت المساعدات لغاية ٢٠٠٨م ما يعادل عشرون مليار دولار أيضاً ومجموع ما حصلت عليه منظمة التحرير والسلطة والشعب الفلسطيني من مساعدات إماراتية بلغت أربعون مليار دولار[٦].

---

١) الضعيفي، شمس الدين، والسكسك، محمد خليل، القيادة، أبو ظبي، ديوان الرئاسة ١٩٨١م ص ١٣٩.

٢) تمام، حمدي، زايد القائد والمسيرة، طبعة٢،طوكيو، شركة داي نيبون للطباعة ليمتد، ١٩٨١م ص٥٢١.

٣) المرجع نفسه، ص ٣٧٣.

٤) المرجع نفسه، ص ٣٧٣.

٥) العليكم، حسن حمدان، الإمارات والمسألة الفلسطينية، شؤون اجتماعية، العدد ١٤ الشارقة، صيف ١٩٨٧م، ص ٣- ٣١.

٦) العلاونة، موسى، محمد، مبادرات واستجابات ومساعدات إماراتية لدول والقضايا العربية، جريدة الكاشفة الأسبوعية العدد ١٠٣ في ٢/ديسمبر /٢٠٠٨م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى الباحث أن أهداف السياسة الأردنية الإماراتية متقاربة بالأهداف وهي تسعى إلى ما يلي:

أ) الحفاظ على استقلال الكيان السياسي لكل منهما وحماية سيادتها ووحدت أرضيها.

ب) الحفاظ على نظامها وطابعها الملكي الهاشمي الأردني، وعلى الاتحاد الإماراتي وأدمة نظام الحكم القائم الملكي الأردني والاتحاد الإماراتي.

ج) الحفاظ على استقرار القرار السياسي من التأثيرات الخارجية وهو أهم الأهداف السياسية الخارجية لأي دولة[١].

ولضمان تحقيق الأهداف وللمحافظة عليها، وضع صانع القرار في كلا الدولتين نصب أعينهم ما يلي:

١- إبعاد مصادر الخطر الخارجي وصد وتحييد أكبر قدر من المخاطر والتأثيرات والاختراقات الخارجية غير مرغوب فيها فتسعى كلا الدولتين على توظيف الإمكانيات وتسخير الموارد من أجل صد كل ما يمكن صده من محاولة الهيمنة الخارجية والتبعية والإلحاق بسياسات ومواقف الدول الأخرى[٢]، وصد كل ما من شأنه أن يعكر الأمن والاستقرار سوى كان الخطر من إسرائيل أو إيران أو بعض الأنظمة الثورية العربية المتربصة بالأنظمة الملكية حيث كان ينظر على أنها رجعية وقد أثبتت الأيام عكس ذلك وان هذه الثورات ما هي ألا شعارات عاليه الهمة تنظريه عاجزة على تنفيذ ما يحتوي مضمونها من معاني على ارض الواقع فقد حصدت هذه الثورات والأنظمة الجمهورية الكثير من الأرواح وفتكت في شعوبها وأثبتت الأيام أن النظام الملكي الوراثي والأميري والمشيخي نظام استقرار، وأن النظام الجمهوري والثوري قائم على التنظير والشعارات ومبادئ ليست لها صلة ولا يمكن ترجمتها على أرض الواقع ولم تحقق من الإنجازات ما حققته الأنظمة الملكية والأميرية الوراثية، بل حققت الدمار والخراب لشعوبها لكونها قائمة على التنظير وليس على الواقع. وإذا ما وصل حزب أو مجموعة إلى السلطة حتى يقوم بإقصاء الآخر بالقوة ونعته بالخيانة والرجعية ويكون ذلك على حساب التنمية والفلاتان الأمني وانتشار الفساد المالي والإداري بل أصبحت شبح تهدد المنطقة لا تقل عن العدو الخارجي كإسرائيل وإيران. وقد شهدت المنطقة العربية الكثير

---

١) عبدالله، عبد الخالق، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات إستراتيجية العدد ٦٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص١٧.

٢) نفس المرجع، ص١٧الى ١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الثورات البعث السوري والبعث العراقي وضباط الأحرار في مصر فلقد فتك جمال عبد الناصر في الإخوان المسلمين وادخل الدول العربية في حرب لم تكن مصر مستعدة لها ولا الدول العربية مما أسفر عنها احتلال فلسطين والجولان وسيناء وكانت وباء وخطر على المنطقة وقد شهدت المنطقة الخليج عدم الاستقرار بسب الحرب العراقية –الإيرانية ولم تدخل الإمارات في هذا الصراع بالرغم من أن إيران تحتل لها جزرها الثلاث فهي تريد ان تجنب المنطقة ويلات الحروب وكانت تسعى الإمارات على إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وتعمل بكل جهد على إنهائها باعتبارها أن إيران دولة ليست عربية إلا أنها مجاورة والعراق دولة عربية ولكن ليس له حدود معها كإيران وان موقفها من الحرب كان معتدل العراق دولة عربية وإيران دوله ليست عربية ولكنها مسلمة ولها حدود ملاصقه لها كان احتلال العراق للكويت كارثة على دول مجلس التعاون الخليجي وعلى الدول العربية وعلى الأمة الإسلامية وما زالت أثارها حتى الآن بالرغم من رحيل صدام حسين رحمه الله، فالعراق رزخ تحت الاحتلال الأمريكي ويعاني عدم الاستقرار بل المنطقة العربية برمتها.

٢- التزام كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة على الصعيد القومي في مختلف المجالات، فقد كان أول قرار سياسي خارجي مهم اتخذته دولة الإمارات العربية المتحدة لحظة ولادتها وظهورها ككيان سياسي هو قرار الانضمام إلى جامعة الدول العربية والتوقيع على ميثاقها والالتزام بكل الالتزامات والواجبات والتبعات الواردة في الميثاق، كما التزمت بما ورد في معاهدة الدفاع العربي المشترك وعدم إبرام أي اتفاقية تتعارض مع بنود المعاهدة وألا تسلك في علاقاتها الدولية مسلكا يتنافى مع أهداف الأمة العربية[١]، فهي تنظر إلى العالم من خلال منظار العالم العربي وعبر المنظار تحدد أولويات سياستها الخارجية وتحدد قائمة الأصدقاء والأعداء وما ينبغي التعامل معهم أو تجنب التعامل معهم على الساحة الدولية فمن هو من حلفاء الأمة العربية فهو من حلفاء الإمارات ومن يبدو من أعداء الأمة العربية فهو من أعدائها وما دام القائمة موضحه ومبين فيها الأعداء والأصدقاء، فهي أهم مرشد للعمل السياسي الخارجي،ومن ناحية أخرى انضمت الإمارات إلى كل المنظمات والهيئات والاتحادات العربية التابعة لجامعة الدول العربية، فهناك حوالي ٢٠٠ اتحاد ومنظمة وهيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية عربية، ودولة

---

١) هلال، علي الدين، ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية في تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ١٩٨١م، ص ٧٧-٩٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمارات إما عضو مؤسس وإما عضو فاعل فيها جميعا، ويوجد في الإمارات المقر الدائم إلى أهم المنظمات العربية وأغناها وأنشطها صندوق النقد العربي[١].

٣- إتباع كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة الحيادية الايجابية وعدم الانحياز، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومراعاة ميثاقها، وأن يكون كل منهما بلداً مستقلاً وقد منح كلاً من الدولتين حق العضوية في أسرته الدولية الكبيرة.

٤- الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

من خلال ما ذكر يرى الباحث أن المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة تبنت مجموعة من العناصر التي تشكل مبادئ ضمائر سياستهم الخارجية وتوجهاتهم والتي تعتمد على مبادئ عدم الانحياز ومبادئ الأمم المتحدة والتي تنطلق من أسس ومبادئ أخلاقية.

ثابتة وهي:

١- احترام سيادة كل دولة وحقها في الحياة والوجود وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون تدخل واملئوها عليها من قبل أي دولة.

٢- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

٣- رفض استخدام القوة أو التهديد بها، والتأكد على ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية والقانونية والمفاوضات واللجوء إلى التحكيم الدولي، محكمة العدل الدولية، الأمم المتحدة ومجلس الأمن إذا اضطر الأمر لذلك، فالقضاء هو الفيصل في حل النزاعات.

٤- صيانة السلم والأمن الدوليين في العالم وإزالة شبح الحرب.

٥- الالتزام في ميثاق وقرارات الأمم المتحدة.

بالنسبة إلى العلاقات الأردنية الإماراتية المختزنة في ذاكرة التاريخ أن الأردن والإمارات العربية المتحدة على علاقات سياسية واقتصادية جيدة وعلى وفاق دائم فقد كان الأردن دائماً إلى جانب دولة الإمارات قبل استقلاله وظهوره ككيان سياسي.

---

١) عبدالله، عبد الخالق، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات إستراتيجية العدد ٦٥، مرجع سابق ص ٥٩- ٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد مرت العلاقات بين الدولتين في مراحل عديدة وتطورات قد أشار إليها الباحث بهذه الدراسة في الفصل الأول في كافة المجالات ومنها المجال العسكري الذي لم يتحدث فيه بكل إبعاده، فقد انتهج الأردن من خلال الرؤى وتوجيهات القيادة الهاشمية الملهمة، التي تعتبر القضايا العربية على سلم أولوياتها و محور تحركاتها وانطلاقها نحو آفاق المستقبل الأرحب فقد سعت الأردن لان تكون علاقات حميمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومع كافة دول الخليج العربي، وقد انعكس ذلك على إيجاد أرضية قوية للانسجام والتفاهم حول مجمل القضايا وخاصة المصيرية منها وهذا لم يكن بالمصادفة بل كان نتاجاً طبيعياً لحكمة القيادتين، فالسياسة الأردنية انطلقت من مبادئ ورحم الثورة العربية الكبرى وتبنت في مبادئها المناداة في الوحدة العربية وبالحرية والاستقلال وهذا ينسجم مع رؤية قائد الإمارات وشعب الإمارات في المبادىء والقيم التي انطلق منها الاتحاد الإمارات العربية المتحدة فهناك توافق في المبادئ والرؤية بالإضافة إلى الدين واللغة والمصير المشترك[١].

ويرى الباحث أن العلاقات الأردنية الإماراتية تمثل نموذجاً عربياً يسعى الجميع إلى تقليده والاستنارة بآرائه وأفكاره التي أثبتت الأحداث والتطورات صدق توجهها وعظيم أثرها في تجنب المنطقة الكثير من المصاعب والأحداث.

وتجسيداً لمبادئ التعاون والعلاقات بين الأردن–الإمارات، عمل الأردن على تبني العديد من قضايا الأمة وإقناع الرأي العام العالمي بها، ودافع عنها بكل ما يملك من إمكانيات دبلوماسية واحترام واستثمار لعلاقاته المتميزة مع الدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما اوجد مساحات واسعة لدى الغرب في تفهم هذه القضايا والوقوف إلى جانب أصحابها، و من مبدأ الحرص على وحدة الأمة وتماسكها في سبيل الدفاع عن قضاياها ومستقبل أبنائها[٢].

ينطلق الأردن في توجهاته وعلاقاته الأردنية الإماراتية وتطورها في مختلف المجالات على سلم أولويات البلدين، بفضل الاهتمام والمتابعة من القيادتين، باعتبارها استمراراً طبيعياً للعلاقات الطيبة التي انتهجها قيادتا البلدين على مدى السنوات الماضية وعنوانها التواصل والتنسيق الدائم والمستمر وتبادل المصالح والخبرات والمنافع على اعتبار أن كل دولة تمثل عمقاً استراتيجيا للأخرى، وبما يخدم مصالح الشعبين اويسهم في دفع عجلة العمل العربي المشترك وخدمة مصالح الأمة وقضاياها وبما يعود بالنفع والفائدة على أبناء الأمة جمعاء،فكان التعاون العسكري

١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين الإمارات والأردن، أبو ظبي يناير ٢٠٠٢، ص ص ١٤–١٢.

٢) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ، العلاقات بين الإمارات والأردن، مرجع سابق ص ١٨– ٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأردني الإماراتي على رأس أولويات التعاون، بفضل توجيهات قيادتي اللبلدين، ومتابعة مستمرة من قبل القيادة العسكرية في الجيشين، مما أرسى قواعد متينة من التعاون العسكري بين الجيشين، تمثل في العديد من مجالات التعاون بالنشاطات التدريبية أو من خلال إيفاد عدد من الضباط والأفراد من كلا البلدين لتلقي التدريبات الأساسية والهامة في معاهد ومدارس القوات المسلحة، بالإضافة إلى إبتعاث عدد من المدربين الأردنيين لتدريب إخوانهم في الجيش الإماراتي في مدارس ومعاهد القوات المسلحة الإماراتية كما تقوم الإمارات بإيفاد العديد من الضباط والإفراد للتدريب والمشاركة في التمارين والنشاطات العسكرية مع القوات المسلحة الأردنية وخاصة المشاركة في دورات كلية القيادة والأركان وكلية الدفاع الوطني بالإضافة إلى الدورات المختلفة في المعاهد والمدارس العسكرية الأخرى[١].

وقد تمت مشاركة عدد من الضباط والأفراد من كلا الجيشين في قوة واحدة ضمن قوات حفظ السلام الأردنية مما أسهم في زيادة الانسجام والتفاهم بين المشاركين، وزيادة الخبرة والكفاءة العسكرية لديهم والذي أسهم في تميزهم العسكري وهذا من شأنه أن يعزز تبادل المعارف والخبرات العسكرية، وزيادة قدرات ومهارات العاملين في الجيشين من كافة الرتب[٢].

كما أسفر التعاون العسكري الأردني الإماراتي بإيجاد شراكة استراتيجية في مجال الصناعات الدفاعية من خلال مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير وتعزيز وتشجيع رعاية المعارض العسكرية مثل معرضي آيترايدكس وسوفكس اللذين يعقدان بالتناوب في البلدين ويوفران فرصة ثمينة لتبادل المعارف والخبرات في مجال صناعة المعارض ومختلف مجالات التصنيع العسكري، فقد وقعت الإمارات والأردن اتفاقا لتصنيع ناقلات جند بقيمة ٤٠٢٥ مليون، وان "١٥٠٠ " سيارة سيتم تصنيعها وإدخالها في الخدمة خلال عامين أو ثلاثة وقد تم تصنيعها وأدخلت الخدمة[٣].

ويرى الباحث أن هذا التعاون المشترك وفي مختلف الجوانب والمجالات وعلى مختلف الصعد يزيد من الإسهام في تعزيز الأمن القومي العربي ونشر الأمن والاستقرار الذي يفضي إلى توفير الأجواء المناسبة لتطوير مجالات الاستثمار والتبادل التجاري بين الأردن و دولة الإمارات العربية المتحدة مما يعود بالنفع والفائدة على الشعبين ويزيد من قوة الترابط والتعاون بين للوصول

---

١) نفس المرجع، من ص ٣٩الى ٤٧.

٢) نفس المرجع، ص ٤٧.

٣) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين الإمارات والأردن، مرجع سابق ص٧٤. وجريدة الخليج الامارتية بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢١م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى التكامل العسكري والأمني وبما يسهم في مواجهة قضايا التطرف والإرهاب التي تعاني من ويلاتها الكثير من الدول وتفويت الفرصة وإحباط أي مخطط أو محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل عام، والأردن ودولة الإمارات العربية بشكل خاص[١].

ففي الأزمة ما بين العراق والكويت أثر احتلال العراق للكويت جاءت المصلحة الذاتية متقدمة عن طبيعة التقارب والتعاطف في رأي بعض الدول الخليجية والعربية في حين كان الأردن بالحقيقة يرى المصلحة الذاتية ومصلحة العامة لكافة الدول العربية في حل اللازمة سلميا داخل البيت العربي لذا تم إساءة فهم الموقف الأردني وكان المحرض على هذا الرئيس المصري المخلوع "محمد حسني مبارك" أطماعه الشخصية والمالية وأن تستعيد مصر مكانتها كقوة عربية وثقل عربي بعد أن سحبت العراق منها ذلك، وخرجت في حينها شعارات تحدثت عن "الرفض" بصورة مطلقة للحرب وتسم الخطاب السياسي بالعنف فالعلاقات بين البلدين استمرت فترة طويلة خارجة عن السياق التراكمي الايجابي فلا يفهم إلغاء الذات القطرية في سبيل كامل للمصلحة الثنائية فكل بلد يحرص على تحقيق أهدافه القطرية ومصالحه[٢].

إن تلاقي القياديتين الأردنية والإماراتية يعطيهم الفرصة في أن يقيما علاقات قوية ومتينة مبنية على الاحترام والتنسيق والتشاور في القضايا الإقليمية والدولية وفي كل الأزمات الموجودة خاصة بعد ارتحال النظام العراقي السابق "الرئيس العراقي المرحوم صدام حسين" فلم يعد وجود لتوترات وما يعكر صفاء الأجواء والعلاقات العربية العربية وبالذات الأردنية –الإماراتية و الأردنية– الخليجية بالرغم من وجود الكثير من القضايا الاقليمية والدولية والإحداث التي تثور هنا وهناك، في لبنان وحرب حزب الله اللبناني مع إسرائيل، والمدعوم من قبل إيران وسوريا وفلسطين وعملية السلام المتعثرة والتي تراوح مكانها بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والحرب الإسرائيلية على غزة والتناحر الفلسطيني الفلسطيني، والحرب الأهلية الصومالية الصومالية، والحرب الأهلية السودانية السودانية وانقسام السودان وتمزيق أواصره، والثورات الشعوبية على حكامها فيما يعرف في "الربيع العربي" ابتدأ من هروب و رحيل زين العابدين الرئيس التونسي السابق وهروبه إلى السعودية، و قتل الرئيس الليبي "معمر القذافي"، وخلع ومحاكمة الرئيس المصري المخلوع "محمد حسني مبارك"، وتسليم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح السلطة بعد حرب وثورة الشعب عليه وتدخل خليجي ومبادرة إماراتية وضمانات على عدم محاكمته والبقاء على حياته، وما يحدث في سوريا من ثورة شعبية ضد النظام العلوي البعثي السوري بشار حافظ

---

١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ، العلاقات بين الإمارات والأردن، المرجع السابق، من ص ٥٥الى ٧٢.

٢) المشاقبة، امين، السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي، المرجع السابق ص ٧٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسد وهو مرشح الأخر في سقوط، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة "طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى" وتعنت الإيراني بعدم حل هذه القضية بالطرق السلمية، والمفاعل النووي الإيراني، والتدخل الإيراني الشيعي في العراق وفي البحرين وإذكاء النزعة الطائفية ودعم التمرد الشيعي ضد ملك البحرين والنظام البحريني، والاحتلال الأمريكي للعراق وإطلاق يد الامتداد الشيعي في المنطقة في العراق ولبنان وسوريا، والتدخل الشيعي الإيراني السافر في العراق المحتل بعد رحيل النظام العراقي السابق "صدام حسين" فالعراق يعاني من أزمة عدم الأمن والاستقرار ومن تدخل شيعي ومن نهب ثرواته النفطية وتقاسمها من قبل أصحاب النفوذ والمصالح وصناع القرار.

فالموضوع الذي يطرحه الباحث هو، ما هو مستقبل العلاقات الأردنية– الإماراتية في خضم هذه الأزمات والإحداث والمشاكل والقضايا الإقليمية والدولية المتفاوتة النسب في أجواء تخلو من الأمن والاستقرار ولا تنبئ في أمل أو خير، فمستقبل العلاقات الأردنية أمام العديد من التحديات والعوامل المؤثرة على المدخلات والمخرجات العلاقات الأردنية الإماراتية، إذا ما علمنا من بروز اثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الإماراتية. كما أن لوزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثير على العلاقات الأردنية الإماراتية عقب الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية تحرير الكويت والثالثة الاحتلال الأمريكي للعراق، وسيتناول الباحث ثمار الانفراج في العلاقات الاردنية الخليجية ودولة الدراسة، بالإجابة على السؤال المحوري ما هو واقع العلاقات الاردنية الاماراتية خلال فترة الدراسة وعلى التساؤل الفرعي، ما هو أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الإماراتية؟واثبات صحة أو عدم صحة الفرضية، أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية، والفرضيات الفرعية التالية:

- كلما كان هنالك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – الإماراتية.

- كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

- كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة كلما زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية.ومن ثم سيتناول أهم التحديات والعوامل المؤثرة على المدخلات والمخرجات التي تشكلت أمام المدخلات والمخرجات لمستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على صعيد العلاقات السياسية والاقتصادية فقد أدى انتهاء التوتر والفتور في العلاقات السياسية مع الدول الخليجية ودولتي استأنف الزيارات واللقاءات بعدعام ١٩٩٦ بعد زيارتي الأمير سعود الفيصل والأمير طلال بن الوليد الأردن ولقاءه مع الملك حسين طيب الله ثراه وزيارة الملك الحسين بن طلال السعودية مرتين[١]، أما مع دولة الدراسة الإمارات العربية المتحدة فقد كانت زيارة عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء إلى دولة الإمارات بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢م حامل رسالة من الملك حسين بن طلال إلى الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم جاءت زيارة الملك حسين بن طلال إلى أبوظبي ير افقه رئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي، بعد عودة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من رحلة علاج للتهنئة بالشفاء، وعقد اللقاء في قصر روضة الريف بأبوظبي بعد غياب ما يزيد عن ستة أعوام[٢].

أما نجاحات التي تحققت من جراء التقارب على صعيد الاقتصاد الأردني كانت كما يلي.

١- قلة نسبة البطالة في الأردن بعد عودة العلاقات وعودة العاملين وازدياد الطلب لدول مجلس التعاون الخليجي على العمالة الأردنية الماهرة والتي تسهم في تطوير مؤسساتها والتنمية فيها، فقد انخفضت البطالة إلى ١٣% حسب التقارير الدراسات للجامعة الأردنية وإشارة الحكومة إلى أن نسبة البطالة ١٢% لعام ٢٠٠٩م، وهذا يثبت صحة الفرضيات الفرعية الأولى والثانية على التوالي، كلما كان هنالك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – الإماراتية، والفرضية الآخرة كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

٢- عودة تدفق احوالات العاملين في الخارج إلى الأردن بعد أن خسر الأردن نسبة كبيرة من تدفق الاحوالات والتي لها مساهمة كبيرة في الاقتصاد الأردني تحدث عنها الباحث في هذا الفصل الثاني المبحث الثاني بكل الأرقام والإبعاد خلال فترة الدراسة. ففي تصريح لمحافظ المركزي الأردني إلى د، أمية طوقان لجريدة العرب الدولية للشرق الأوسط بتاريخ ٢٠٠١/٨/١٥م أفاد بأن حوالات الأردنيين من الخارج بلغت خلال (٢٥ سنة) ما بين عام ١٩٧٦م إلى ٢٠٠٠م بلغت ٢٥,٣ مليار دولار وأنها حققت وفرة في ميزان الخدمات والحد

---

١) العلاونة، موسى محمد، رسالة ماجستير بعنوان " أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة الأردن مع دول الجوار العربي، فلسطين، السعودية، العراق، سوريا." مرجع سابق ص ٧٠.

٢) كمركز زايد للتنسيق والمتابعة، مرجع سابق ص ٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من عجز الحساب الجاري للأردن[١]. وقد أشارت التقرير أن خسر الأردن من احوالات العاملين التي كانت تقدر في عام ١٩٩٠ ما بين ٨٠٠ مليون ومليار واحد ومائة مليون دولار وهو ثاني أكبر مصدر للعملات، بعد الصادرات. أمّا الضرر الآخر، فهو ناجم عن توقّف تحويلات الأردنيين، العاملين في الكويت "نحو ٣٠ ألف عامل"[٢]، فقد بلغت احوالات العاملين الأردنيين من الخارج خلال فترة الدراسة ما بين ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٩م بلغت ٢٤,٠١٣١,١٤٥,٠٠٠ دولار أربعة وعشرون مليار ومائة وواحد وثلاثون مليون ومائة وخمسة وأربعون ألف دولار خلال عشر سنوات وهذ يثبت صحة الفرضية - كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة كلما زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية.

٣- عودة فتح الأسواق الخليجية والعراقية للمنتجات الأردنية وتعزز تبادل التجاري بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي وخاصة مع دولة الدراسة الإمارات العربية المتحدة والتي تهمنا ففي العودة إلى الجدول رقم (٢) التبادل التجاري البيني نرى أن هناك ارتفاع في الصادرات الأردنية والمستورات الأردنية من الإمارات العربية المتحدة دولة الدراسة ففي سنة ١٩٩٩م على سبيل المثال كانت الصادرات الأردنية لدولة الإمارات "٦١,٧٤٨ " واحد وستون مليون وسبعمائة وثمانمية وأربعون ا لف دينار،و ارتفعت في عام ٢٠٠٥ إلى "٩٥,٨٠٤" خمسة وتسعون مليون وثمانمائة وأربعة ألف دينار ووصلت الارتفاع في عام ٢٠١٠م إلى" ١٧٩,٧٣٨" مائة وتسعة وسبعون مليون وسبعمائة وثمانية وثلاثون ألف، ومجموع الصادرات الأردنية إلى الإمارات العربية المتحدة خلال فترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠١٠م،" ١٢٤١,٥٥٨" "لف ومائتان وواحد وأربعون ألف مليون وخمسمائة وثمانية وخمسون الف دينار بينما المستورات الأردنية من الإمارات لنفس الفترات عام ١٩٩٩م بلغت " ٢٦,١٣٣"ستة وعشرون مليون ومائة وثلاثة وثلاثون مليون دينار وصلت الارتفاع في عام ٢٠٠٥م إلى " ١٠٣,٠٧٨" مائة وثلاثة مليون وثمانية وسبعون ألف دينار وفي عام ٢٠١٠م ارتفعت المستوردات الأردنية من الإمارات إلى"٢٨٦,٠٠١" مائتان وستة وثمانون مليون وألف دينار، ومجموع المستوردات الأردنية من الإمارات من ١٩٩٩م إلى ٢٠١٠م " ١٦٠٣,٥١٦" ألف وستمائة وثلاثة مليون وخمسمائة وستة عشر ألفاً.

---

١) جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، العدد ٨٢٩٦، تار يخ ٢٠٠١/٨/١٥م على موقع الانترنت .www.Awsat.com

2) http://arabic.rt.com/forum/showthread.php?t=64837

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يثبت صحة الفرضيات الفرعية التالية - كلما كان هنالك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – الإماراتية.

- كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

ويوعز الباحث ذلك إلى استقرار البيئية الإقليمية والدولية فلم يعد هناك ما يعكر الأجواء بعد رحيل النظام السابق صدام حسين وأن أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الإماراتية كان هو سبب تردي الأوضاع وعندما عادت الأجواء أصبح هناك استقرار في العلاقات السياسية والاقتصادية أسهمت في نموها وهذا ما أثبتته الفقرات ١,٢,٣، على التوالي.

٤- عودة جميع دول الخليج وعلى رأسهم الكويت والسعودية والإمارات في تقديم الدعم للموازنة الأردنية والمساعدات المالية والعينية فقد أمر رئيس دولة الإمارات العربية المرحوم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عقب وفاة الملك الحسين طيب الله ثراه المصرف المركزي لدولة الإمارات بإيداع مبلغ " ١٥٠ مليون دولار أمريكي في البنك المركزي كوديعة حرصا منه على الاستقرار في الأردن ولتعزيز احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية للمحافظة على سعر صرف واستقرار الدينار ودعم الاقتصاد الأردني[١].

٥- تدفق الاستثمارات الخليجية للأردن فقد بلغت الاستثمارات الإماراتية داخل الأردن حوالي ١٥ مليار دولار[٢]، أبرز الاستثمارات والشركات والمشاريع لدولة الإمارات العربية المتحدة في المملكة الأردنية الهاشمية مشروع مرسى زايد وهو من أبرز الاستثمارات الإماراتية في الأردن وتقوم بتنفيذه شركة «معبر» الإماراتية، حيث تصل تكلفته إلى ١٠ بلايين دولار، وشركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري، تبلغ المساهمة الإماراتية في الشركة ما نسبته ٥٠% من رأس المال البالغ ١٠ مليون دينار أردني، واستثمار سياحي إماراتي في البحر الميت بقيمة ١٥٠ مليون دولار[٣].

---

١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة مرجع سابق، ص ٣٥.

٢) سفارة الإمارات العربية المتحدة في الأردن، عمّان – جبل عمان – شارع بومدين– الدوار الخامس – بناية رقم ٦٥ Location Map الصفحة الرئيسية على الموقع الكتروني الإمارات: ٩ Weather: Abu Dhabi25°C - Clear-Humidity 78%MOFA Website في الأردن.

٣) جريدة العرب اليوم العدد ٥٠١٥ الخميس ٢٦ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ – الموافق ٣١ أذار ٢٠١١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستثمارات إماراتية في الأردن استفادت من امتيازات قانون تشجيع الاستثمار بلغت لغاية ٣٠ كانون الثاني (يناير) الماضي/٢٠٠٩م نحو ٢٥٥ مليون دولار، موزعة على قطاعات الصناعة والفنادق والزراعة[١]، بالإضافة إلى العديد الاستثمارات لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية والكويتية والبحرينية والقطرية والعمانية والتي تقدر في المليارات.

ويوعز ذلك الباحث إلى تحسن العلاقات الأردنية الإماراتية وهذا يثبت صحة الفرضية الرئيسة "أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية. ويثبت أيضاً صحة الفرضيات الفرعية.

- كلما كان هنالك استقرار في البيئة الدولية والاجتماعية كلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الأردنية – الإماراتية.

- كلما كان هناك علاقات تعاون اقتصادية كلما تحسنت العلاقات السياسية وكلما أدى ذلك إلى تحسن في العلاقات الاقتصادية والثقافية.

- كلما كانت العلاقات السياسية الأردنية الإماراتية جيدة كلما زادت وتحسنت فرص العمالة الأردنية في الإمارات وفي الأردن نتيجة الاستثمارات الإماراتية.

وهذا يثبت أن أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية – الإماراتية موجود وله تأثير متبادل على المستويين السياسي والاقتصادي وعلى مستقبل العلاقات بين البلدين. فمن خلال المعطيات نجد ان العلاقات الأردنية الإماراتية خاصة والعلاقات الأردنية مع مجلس التعاون الخليجي تسير في الاتجاه الايجابي المبشر في الخير ويحقق مصالح الشعوب لكلا الدول فلم يعد هناك توتر او نفور في العلاقات الأردنية الإماراتية دولة الدراسة خاصة ودول الخليج عامة.

أ) استعادة الأردن ديونها على العراق، بعد رحيل النظام السابق صدام حسين.

ب) استعاد الأردن مكانته في الترانزيت والسياحة ليعود في الاستفادة منها فهناك اتفاقيات بين الأردن وشركة الطيران الإماراتية تم الإشارة إليها في هذا الفصل في المبحث الثاني المطلب الأول.

1) http://josad.com/default.php?p=ASSOCIATION&ids=15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج) عودة المنح النفطية التي تقدم من قبل دول مجلس التعاون الخليجي السعودية والكويت والإمارات.

د) تغلب الأردن على مشكلة عودة المغتربين من الأردنيين والفلسطينيين العائدين للأردن من الكويت والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي والذين اخذوا يزحمون الأردنيين في وظائفهم ولقمة عيشهم وهذا مما زاد نسبة البطالة لذلك سلك الأردن سياسة الخصخصة وبيع مواردها ومشاريعها الاستثمارية الناجحة للأسف إلى الأجانب فقد بيعت أسهم شركة الإسمنت وبيعت أسهم شركة البوتاس وأسهم شركة الفوسفات حتى تؤمن مشاريع التنمية من مدارس ومستشفيات وخدمات مياه وكهرباء وبناء إسكان لهم وكلها أصبحت ضرورة ملحة، وتأمين المتطلبات المعشية للعائدين وفرص عمل، وقدر عدد العائدين من الأردنيين والفلسطينيين والعراقيين في ٣٠٠ ألف وبعد الإحصائيات قدرتها في ٤٠٠ ألف فالأردن بالأساس يعاني من مشكلة البطالة والفقر وشح المياه ونقص في الخدمات، عدا النازحين من العراق قدر عددهم في مليون تقريبا[١]. وسط هذه الضغوطات أجبر الأردن على أن يسلك سياسة الخصخصة.

٦- عودة نشاط السياحة العلاجية والاستجمام للاردن ونشطت السياحة وأخذ مكانتها ودورها في رفد الاقتصاد الأردني حيث ازداد عدد السياح بعد الاستقرار وتحسن العلاقات الأردنية الخليجية ودولة الدراسة فقد أخذت والرحلات السياحية والتدفقات السياحية العربية والأجنبية تتوافد على الأردن بقصد العلاج أو الاستجمام.

٧- فتحت الموانئ الأردنية ورفع الحصار عنها.

٨- عودة قطاع الشحن والنقل الأردني في ممارسة عملة ونقل الخضار إلى دول مجلس التعاون فقد تعرضت السيارات والشاحنات الأردنية إلى سوى المعاملة في عملية عدم مرورها وتفتشها وتخريبها مما يؤدي إلى كساد الخضار، وكذلك، صعد الأردن الأزمة، فأصدر قراراً، يمنع الشاحنات السعودية من المرور عبر أراضيه، بعد أن منعت المملكة العربية السعودية مرور الشاحنات الأردنية عبر أراضيها. وقد سبب هذا الإجراء ضرراً بالأسواق الخليجية. فارتفعت أسعار السلع والخضراوات نحو ٣٠٠%؛ إذ إن الأردن كان مصدرها الأساسي. كما أن قراره، في شأن مرور الشاحنات عبر أراضيه، شمل منع

---

١) الحقيقة الدولية بتاريخ ٥/ أيار /٢٠١٢م الحقيقة الدولية على الموقع الإلكتروني
www.factjo.com/pages/artdetail,5hdhv2012
1) www.factjo.com/pages/artdet www.factjo.com/pages/artdetail ail ، أيار ٢٠١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشاحنات، السورية والتركية، كذلك، من المرور عبْره إلى المملكة العربية السعودية، ومنها إلى دول الخليج. ولم يسلم الأردن نفسه من الآثار السلبية لقراره، لكون الأسواق الخليجية، هي المستورد الأول للمنتجات الزراعية الأردنية، وهي منتجات معرضة للتلف السريع. فأصبح مضطراً إلى تصديرها إلى العراق، خارقاً الحظر عليه خرقاً واضحاً، وهو ما يمكن أن يعرض الأردن للعقوبات الدولية، أو على أقل تقدير سيحرمه المعونات، التي توجه إلى الدول المتضررة من الحظر الاقتصادي على العراق. إضافة إلى ذلك، فإن المعونات الخليجية للأردن، قد أوقفت منذ الغزو، فضلاً عن الاستغناء عن عدد كبير من العاملين الأردنيين في بلدان الخليج، وهو ما يمكن أن يلقي بأعباء ثقيلة على الاقتصاد الأردني وبعد أن تحسنت العلاقات الأردنية الخليجية عادة الأمور إلى ما كانت عليه بل تحسنت إلى الأفضل.

فمستقبل العلاقات الأردنية يقف أمام العديد من التحديات والعوامل المؤثرة على المدخلات والمخرجات العلاقات الأردنية الإماراتية، إذا ما علمنا من أهمها بروز أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الإماراتية. كما أن لوزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثير على العلاقات الأردنية الإماراتية عقب الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية تحرير الأردن والإمارات، وهناك العديد من التحديات فما هي؟ وما أهم الإحداث والتحديات التي تشكلت ويتوقع تشكلها أمام مدخلات ومخرجات مستقبل العلاقات الأردنية الإماراتية ؟ وما هي مصادر الخطر المحتملة؟ تساؤلات مهمة يراها الباحث ويطرحها لإثراء الدراسة.

أولاً: أهم التحديات التي تواجه العلاقات الأردنية الإماراتية والعوامل المؤثرة على مداخلات ومخرجات العلاقة ومستقبلها لكل من الأردن والإمارات. وتشمل ما يلي:

أ) التحديات بالنسبة إلى الأردن.

١- تحديات الأمن القومي "الوطني" وهذا هو أهمها فهو يدور حول المحافظة على الوطن والهوية الوطنية وسلامة أراضي الدولة وشخصيتها ونظامها بالإضافة إلى حماية مقوماتها الوطنية ومؤسساتها من كافة التهديدات الداخلية والخارجية، التهديد الإرهابي والدولي والإسرائيلي بذات. فهو بالرغم من توقيع عملية السلام يصدر عن المتطرفين الاسرائليين أقوال بأن الأردن الدولة البديلة للفلسطينيين، بالرغم من توقيع الأردن عملية السلام عام ١٩٩٤م معاهدة وادي عربة وان تعثر المسار الفلسطيني والسوري واللبناني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعدم جدية إسرائيل من السلام بالرغم من المبادرة العربية التي لم تلقى أي انتباه أو أي دراسة أو تعليق من قبل الجانب الإسرائيلي.

٢- المحافظة على استمرار النظام وشرعيته والمشاركة في صنع القرار من خلال المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية سواء كان في الترشيح أو الانتخاب خاصة بعد استأنف الحياة البرلمانية والسير في الانتخابات النيابية لاختيار مجلس التشريع والمحافظة على الديمقراطية وان تكون حاضره في الأذهان، كما تضمنها الدستور الأردني في مواده.

٣- المحافظة على الوحدة الوطنية والهوية الوطنية الأردنية والمطالبة في حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

٤- صد ومقاومة التهديدات الخارجية التي تهدد الأردن ووحدة أراضية وأخذ حقوقه من المياه الذي يعد شريان الحياة.

٥- البطالة والفقر وهي من أهم التحديات التي يواجهها الأردن وحلها لا يستقيم إلا من خلال إقامة المشاريع وجلب الاستثمارات وإيجاد فرص عمل للأردنيين في الداخل والخارج.

٦- التحديات وجود اسرائيل الذي يهدد الامن والاستقرار في المنطقة وانها غير جادة في سير في عملية السلام.

٧- الموقع الاستراتيجي الأردني وجود الأردن مجاور إلى دول عربية تختلف عنها في نظام الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية وكلا هما يعاني حاليا عدم الاستقرار سوريا تعاني من ثورات شعبية تطالب في رحيل النظام والرئيس السوري بشار الأسد ويقوم النظام في التعامل مع شعبه في القوة العسكرية لا إخماد هذه الثورات بكل وحشية وقسوة، والنظام العراقي السابق يعاني من عدم الاستقرار والأمن بعد الاحتلال الأمريكي وان نظامه ضعيف يعاني من التدخل الإيراني الشيعي فيه وهو المسؤول عن عدم الاستقرار في العراق، والنظام اللبناني الضعيف وممارسة حزب الله وتسببه في حرب مع إسرائيل انتصر فيها حزب الله في دعم من الجمهورية الإيرانية وهذا مما يعني ان هناك تنامي شيعي وتمدد فكري شيعي في المنطقة في العراق ولبنان وسوريا وتذكي الثورات ضد النظام الحكم في البحرين ودول الخليج في السعودية باعتبارها دولة خليجية مجاورة للأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- الهجرات القسرية التي تصل الأردن من الدول المجاورة من جراء عدم الاستقرار والأمن وبسبب الحروب والثورات وعدم الاستقرار فيها من الشعب الفلسطيني ومن السوريين و العراقيين واللبنانيين، فهو يتأثر في البيئة الإقليمية والدولية وهذا ما يثبت صحة الفرضية، أن وزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية هي الأكثر تأثيراً على العلاقات الأردنية – الإماراتية.

٩- الأحزاب السياسية التي تلعب دور في الساحة الأردنية وتنفذ أجندات أجنبية تزعزع الأمن والاستقرار تعامل معها الأردن ورجال الأمن العام بكل حرفيه فلم يجعل الأمور تفلت كما في الدول العربية من ثورات فيما يعرف في الربيع العربي.

١٠- المفاعل النووي الإسرائيلي يهدد الأردن والمنطقة وعدم رذوخ إسرائيل لتفتيش مفاعلها النووي قابله استياء واستهجان عربي في حين يطالب الأردن في إقامة مفاعل أردني سلمي يستفيد منه في الطاقة السلمية كان هناك اعتراض من الجانب إلاسرائيلي على إقامته.

١١- فاتورة النفط العالية التي يدفعها الأردن من جراء تأمين متطلبات الإنتاج والطاقة.

أما التحديات بالنسبة إلى الأمن الوطني الإماراتي.

١- المحافظة على الاتحاد واستمرار الاستقرار السياسي للنظام ومنع قيام حركات معارضة من خلال توسيع مظلة الشورى ومجلس الوطني للاتحاد والحرص على إبقاء الإجماع الوطني.

٢- استثمار موارد الدولة المادية والبشرية في التنمية وتحقيق أفضل السبل لتحسين مستوى المعيشة للمواطنين من حيث إقامة المدارس والجامعات وتوفير الخدمات الكهرباء والماء وربط الإمارات والقرى والمدن في شبكة مواصلات والصرف الصحي توفير خدمات الاتصالات وبناء المستشفيات والمراكز الصحية والعلاجية المجانية للمواطنين والوافدين والمحافظة على البيئة والتراث الشعبي.

٣- الفوائض المالية الكبيرة لدى المواطنين والدولة، لحلها تلجا إلى استثمار الفائض من الأموال من خلال تشجيع الاستثمار وجلب الاستثمارات الأجنبية لداخل مع التكنولوجيا والاستثمار الفائض من الأموال في الدول العربية والصديقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- اعتماد الإمارات على السلعة الأساسية والرئيسية البترول كسلعة واحدة في الاقتصاد وهذه السلعة ناضبة وموجهة إلى التصدير خام وهي معرضة إلى تذبذب وارتفاع الأسعار وبين العرض والطلب وهذا يؤدي في حال توقف الطلب عنها أو إيجاد بديل عنها يتكشف الاقتصاد الإماراتي وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة والشاملة لذلك تلجا في استثمارات فوائضها المالية في الخارج من أجل التنوع في مداخلها الاقتصادية وإيجاد صناعات متعلقة في الصناعات البترولية كزيوت للسيارات وهناك محاولات جادة في الإمارات بالتحول إلى الزراعة وإلى الصناعات الغذائية وزارعة الخضار والأشجار المثمرة التي تناسب البيئة كأشجار النخيل والرمان والعنب وإقامة المزارع السمكية باعتبارها الثروة السمكية دخل ثاني تعمل على تصديرها إلى الدول العربية والأجنبية حيث تستورد الأردن منها الأسماك الطازجة والفله.

٥- ارتفاع نسبة النفقات العسكرية على المستوى المحلي واستيراد الأسلحة على صعيد تمويل النشاطات العسكرية التدريبية في الداخل وعلى المستوى الإقليمي وتحسبنا إلى ما لا يحمد عقباه بعد حرب الخليج الأولى والثانية.

٦- العمالة الوافدة وازدواجية الولاء والانتماء حيث أن نسبة المواطنين للوافدين قليلة ٢٠% مواطنين ٨٠% وفادين أكثرهم من الدول الأسيوية الهند وبنغلادش وباكستان وإيران ونسبة العرب والمواطنين قليلة والحقيقة إنها بلد عمل يفد إليها الناس من كل قطب ودولة إلا أن هذا يؤثر على الهوية الوطنية وشخصيتها وعادتها والذي يمر فيها كأنه يمر في احدي الدول الأسيوية كانها خالية من المواطنين والعرب فهي بهذا النسيج الاجتماعي المختلف الدولي يجعلها تراعي كل تصرفاتها وسلوكها في سياستها الخارجية فلا تستطيع ان تقف ضد أي دولة أو ان تمارس عليها ضغوط سياسية واقتصادية وهذا يعدنا إلى الذاكرة بالرغم ان إيران تحتل جزرها الثلاث إلا ان لها علاقات اقتصادية وسياسية فلا تستطيع أن تقوم في إجراء ضد إيران حتى لا يرتكب على أراضها أعمال إرهابية وتخريبية.

٧- تنوع اللغات المستخدمة في دولة الإمارات من العربية إلى الإنجليزية إلى الأوردو وإلى الفرنسية والفلبينية والبنغالية الخ وكذلك العادات والتقاليد لهذه الشعوب فنجد هناك تداخل في اللغة مما يؤدي إلى تغيب اللغة العربية أثناء الحديث مع المواطنين وهذا ما لا نؤمله من شعب يريد التمسك في عروبته فهناك بدائل في الاستغناء عن هذه العمالة بالعمالة العربية وخاصة الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- دولة الجوار الإيرانية التي تهدد أمن الإمارات، ولا تراعي حق الجوار والحق وإعادة الجزر الإماراتية التي احتلتها إيران من الإمارات وهي "طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى" ولم تقبل أي وساطة في حل هذه الأزمة ، وعدم انصياعها إلى التحكيم الدولي الذي تطلبه الإمارات فهي كإسرائيل تشكل تهديدا إلى الأردن وتحتل الأراضي العربية فلسطين والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية ولا تقبل الانصياع إلى قرارات مجلس الأمن وإلى الامتثال إلى الحق أن تهديد إيران إلى دول الخليج وتدخله في أذكا الثورات ضد الحكام من أتابعها من الشيعة كما تفعل في مملكة البحرين، كانت الإمارات قد سبق لها أن رفضت طلب للولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان عام١٩٧٩ حصولها على قواعد وتسهيلات عسكرية في منطقة الخليج، حيث كانت الإمارات تتدد بالسياسة الأمريكية المساندة لإسرائيل انطلاقا من إيمانها بالقضية الفلسطينية، وبعد احتلال العرق للكويت ٢ أغسطس ١٩٩٠م، تغيرت الصورة بعد فشل الجامعة العربية في حل الأزمة وإرغام صدام حسين على الانسحاب من الكويت فقد شاركت الإمارات في مجموعة من القوات الإماراتية إلى جانب قوى التحالف في حرب تحرير الكويت وتطورت العلاقات بين الإمارات والولايات المتحدة بأن تم التوقيع على برنامج للتعاون العسكري المشترك بين البلدين تبعها زيارة ولي العهد الذي استقبل استقبال الرؤساء وتحسنت العلاقات الإماراتية الأمريكية تخللاها الاتفاق على العديد من الصفقات العسكرية والاتفاقيات[١].

ثانياً: مصادر الخطر المحتملةعلى دولتي الدراسة والمنطقة الاقليمية:

أ) إسرائيل .

تشكل إسرائيل خطرا على المنطقة وعلى العالم العربي والإسلامي وعلى السلم والأمن الدولي والعالمي ابتداء من تواجدها و من واقع وجودها بالمنطقة وتعاملها وإنها قامت على كذبة سوقها الكيان الصهيوني الإسرائيلي عن فلسطين بأنها ارض بل سكان، وأخذت الهجرات الصهيونية تتوافد على الأراضي الفلسطينية ساعدها في ذلك الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا وتبنت وجودها والمحافظة عليها الولايات المتحدة الأمريكية بعدها، فهي شكل مصدر الخطر والتوتر بالمنطقة فقد اغتصبت الأراضي العربية الفلسطينية وقتلت وشردت سكانها لكونها كيان صهيوني قام على اغتصاب الأرض العربية الفلسطينية.

---

١) عبيد، نايف علي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات بين النظرية والتطبيق مرجع سابق.ص ١٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدة أسباب يدرجها الباحث على انها هي مصدر الخطر بالماضي والحاضر وبالمستقبل وهذه الأسباب هي:

١- قيام إسرائيل في اغتصاب الأراضي الفلسطينية، فقد قتلت وشردت سكانها ومعالم جريمتها موجودة لغاية الآن الشعب الفلسطيني في الشتات في جميع دول العالم وما زال محافظا على هويته وشخصيته وانتمائه بالرغم من موت الأجداد فأحفادهم لم يهملوا حقهم في فلسطين ولم ينسوا يوماً أراضي آبائهم وأجدادهم وجذورهم.

٢- إسرائيل دولة توسعية قامت في احتلال الضفة الغربية والجولان السوري وصحراء المصرية سيناء في حزيران عام " ١٩٦٧"ومازالت تحتل فلسطين والقدس وجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، بدعم ومباركة وتشجيع من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بعد حربها مع الأردن ومصر وسوريا.

فقد أقامت السلام مع مصر بعد هزيمتها في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ودخلت مع مصر في عملية سلام مع إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد الموقعة في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨ وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، فكان أول خرق عربي للموقف من دولة إسرائيل، كما انسحبت إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام ١٩٦٧. كما وقعت معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن على الحدود الفاصلة بين الدولتين والمارة بوادي عربة في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، إلا ان إسرائيل مازالت تشكل خطرا على الأردن فين الفينة والأخرى يتحدث أساسه الإسرائيليون المتطرفين على أن الأردن الدولة البديلة للفلسطينيين تهدف من ذلك بث الفتنة وزعزعت الأمن والاستقرار في الأردن وان يتناحر الشعبين الأردني والفلسطيني إلا أن الوعي الأردني والفلسطيني أكبر مما تظن إسرائيل، فالأردن إلى الأردنيون والفلسطينيون متمسكين في فلسطين، والذي يؤكد أن المنطقة ستكون في حالة توتر وقلق واضطراب هو توقف عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وعدم وجود أي تقدم أو بريق أمل في جدية إسرائيل في السلام.

٣- امتلاك إسرائيل أسلحة بيولوجية تهدد المنطقة برمتها.

٤- حربها على لبنان وعلى غزة.

٥- قدرة إسرائيل في ضرب الأهداف العسكرية في أي مكان وفي أي دولة عربية ضربها المفاعل النووي العراقي وضربها المفاعل النووي السلمي السوري فهي تهدد جميع الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- امتلاك إسرائيل العديد من المفاعلات النووية وعدم موافقتها ورفضها المستمر في إخضاع منشئاتها النووية للتفتيش، بالإضافة بأن مفاعل 'ديمونة' النووي الإسرائيلي متهالك منذ أكثر من ٥٠ عام ولا توجد عنه معلومات واضحة نظراً لعدم خضوعه للرقابة الدولية[١] فقد حذر مسؤول بالجامعة العربية من خطورة مفاعل 'ديمونة' الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط نظرا لقدمه وعدم خضوعه لرقابة 'الوكالة الدولية للطاقة الذرية'.

وفي تصريح إلى رئيس اللجنة العلمية في نقابة الجيولوجيين الأردنيين حذّر من أن خطر انفجار المفاعل النووي الإسرائيلي 'ديمونة' أصبح وارداً لوجود تصدعات هائلة بدأت تبرز على هيكله الخارجي، بالإضافة احتمال تعرض المنطقة لزالزلين مدمرين، مؤكداً احتمالية ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض السرطان في الأردن نتيجة التسرب الإشعاعي من مفاعل 'ديمونة'.

ويذكر ان خبراء في علم الزلازل حذروا من تعرض مفاعل 'ديمونة' الاسرائيلي لخطر تسريب مواد نووية في حال حدوث هزة أرضية مشابهة لتلك التي حدثت في اليابان و تسببت بدمار كبير، خاصة وان منطقة المفاعل تتعرض لهزة كل مائة عام اخرها عام ١٩٢٧. و طالب الرئيس السوري بشار الأسد بضرورة تفعيل الرقابة الدولية على النشاط النووي الإسرائيلي، وأن يلتزم الجميع بالقانون الدولي ولا تستثنى إسرائيل من المعاهدات الدولية،و'لو كان لدى احدى الدول العربية مفاعل غير مراقب لقامت الدنيا ولم تقعد'[٢].

٧- تعاظم الخطر الإسرائيلي في ظل الربيع العربي.

الدراسات والتقرير الإسرائيلية تعتبر بما يسمى بالربيع العربي شكل نعمة إلى إسرائيل وأن الأخطار الحقيقية قد تلاشت فالجيش المصري منشغل ويتعرض من أطراف عديدة إلى مخططات لجره إلى صدامات وصراعات، كذلك، الجيش السوري منشغل في ملاحقة المسلحين المدعومين من دول الخليج، والجيش العراق منهك. وتقول التقارير التي صدرت عن مراكز البحث والمؤسسات الأمنية والسياسية في إسرائيل، تتمثل في حزب الله وقوته المتزايدة، والبرنامج النووي الايراني الذي يهدد وجود إسرائيل كدولة. وان ما يسمى بالربيع العربي ومستقبل الساحات غير المستقر تماما، وأن المراكز البحثية في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي ترى أن هناك جوانب مضيئة في التغيير الذي يجتاح العالم العربي، لصالح إسرائيل، وبعد انتهاء حالة عدم الاستقرار تأتي مرحلة النضوج وتطور العلاقات والبحث عن فتح صفحات جديدة مع اسرائيل،

1) www.allofjo.net/index.php?page=article&id=13509
2) www.allofjo.net/index.php, 27-06-2011

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالاسلام السياسي الذي تدعمه الولايات المتحدة وتسلمه مقاليد الحكم في الدول العربية سيقدم الكثير إثباتا لحسن نواياه اتجاه اسرائيل وما وعد به واشنطن. وتقول التقارير ان اسرائيل قد تواجه بعض الصعوبات في التعامل مع الأنظمة الاسلامية الجديدة، لكن، ذلك سيزول سريعا وسوف تصبح العلاقة كما هو معتاد في العلاقات السياسية بين الدول، علاقة مصالح، واسرائيل قادرة وتجيد اللعب في هذا الميدان وبكفاءة عالية، وترى التقارير لا اساس لوجود تخوف من مستقبل السلام بين مصر واسرائيل،، فإن المصلحة المشتركة للبلدين تفرض عليهما التعاون مع بعضهم البعض للابقاء على ثمار وفوائد هذا السلام الذي يساهم في الابقاء على حال الاستقرار بين البلدين[١].

٨- جميع الدول العربية بما فيها الأردن ومجلس التعاون الخليجي تحت مرمى الطائرات الإسرائيلية والصواريخ، أن إسرائيل ليس ما هو هناك بعيد عنها لقد قامت في سابقة لها في ضرب أهداف عراقية في العراق وضربت أهداف في تونس وضربت أهداف في السودان وضربت أهداف في لبنان وسوريا، وإرسال الموساد الإسرائيلي الصهيوني عملائها في قتل واغتيال احد القادة الفلسطينيين المبحوح في أحد فنادق الإماراتية في إمارة دبي وهذا هو الإرهاب في عينه، الأردن يقف على أطول خط دفاعي مع إسرائيل وهو يعتبر دولة عازلة بالنسبة إلى السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وان صمود الأردن مهم بالنسبة لدول العربية فهو دولة عازلة أمام توسع إسرائيل البري إلا أن أجواء الدول العربية وبما فيها الأردن معرضة إلى اختراقات الطائرات الجوية لعدم امتلاك الأردن تكنولوجيا متطورة تستطيع التقاط هذه التحركات وعلى ارتفاعات عالية فأمن الأردن من أمن الدول العربية والمن الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي من أمن الأردن فإسرائيل ما زالت تشكل الخطر المحتمل على الأردن وعلى الدول العربية.

ب) الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمفاعل النووي الخطر على الدول العربية

تملك إيران من المقومات والمؤهلات بأن تكون الخطر المحدق بهذه المنطقة حيث تشكل خطر على البيئة الإقليمية والدولية في رأي كثير من الأكاديميين والسياسيين والعسكريين والصحفيين والمتابعين وذلك نظرا لما يعرف عن إيران من تدخلها في الشؤون الداخلية وانه تريد تصدير الثورة الإيرانية وترويج للمذهب الشيعي من خلال عملاءها فلا تكاد تخلو وسيلة إعلامية على الصعيد العربي والغربي من خبر أو مقال سياسي يحذر من الخطر الإيراني المتنامي في

1) www.manar.com/atemplate.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة العربية، وأنها لا تقل خطرا عن إسرائيل، الاحتلال الإسرائيلي جعل المنطقة في حالة عدم الاستقرار والأمن وكذلك الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاثة، طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى، الاحتلال احتلال والأرض ارض وكل الأراضي العربية واحدة إذا ما استثنينا المقدسات الإسلامية القدس، سوى كان الاحتلال من دولة إسلامية أو تدعي الإسلام أو من دولة إسرائيلية فهو يعد في نظر العرب احتلال واغتصاب الأرض بالقوة فالأراضي العربية غالية على أصحابها ومواطنها فهي تشكل العداء الحقيقي إلى دول المنطقة وضد الأنظمة العربية السنية ويرى الباحث أنها تشكل تهديدا لعدة أسباب وهي:

١- إيران قامت ببناء نفسها عسكرياً واقتصادياً، وأصبحت خلال السنوات الأخيرة قوة إقليمية لا يستهان بها.

٢- العراق أصبح ملعباً للسياسة الإيرانية، أصبح لقمة سائغة لإيران تفعل به وبساسته ما تشاء، وتصبح الآمر الناهي في قراراته الداخلية والخارجية، كما فعلوا سابقاً في لبنان، ويخططون لسورية.

٣- وان وجود هذه المفاعلات قرب او على الأراضي العربية، خاصة عقب كارثة فوكشيما وقبلها تشرنوبل، يجعل المحيط الذي نعيش فيه غير آمن[١]، النووي الإسرائيلي والإيراني كلاهما خطرين مرتبطان بالمنطقة العربية،وان خطورة المفاعل النووي الإيراني بوشهر الذي يحمل فيروسا خطرا لا يزال موجودا فيه، وأن استمرار العمل في المفاعل بدون التخلص من هذا الفيروس قد يؤدي إلى إنفجار المفاعل في كارثة مشابهه لكارثة فوكوشيما، أو تعرض المنطقة كلها لأخطار بيئية كارثية تنتقل عبر الماء والهواء.

٤- الأطماع الإيرانية في الهيمنة على المنطقة.

٥- تشكل الجمهورية الإيرانية خطر على البيئة الإقليمية والدولية، وخاصة على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى المنطقة العربية ويمكنها ان تزعزع الأمن والاستقرار فيها وتعرض الأمن والسلام الدولي والعالمي إلى الخطر وعدم الاستقرار والأمن في المنطقة وتجعلها في حالة اضطرابات وتوتر واستنفار وحذر فانا من خلال المساندة إلى الشيعة في المملكة البحرين وفي السعودية وفي اليمن على التمرد.

1)http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today\02qpt480.htm&arc=data\2012\02\02-02\02qpt480.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- خطورة إيران أن لديها مفاصل تتحرك بها، ولديها خلايا في دول الخليج وفي العالم العربي، أنها تحسن القفز بين الدين والسياسة، الفكر لخميني يقول الفقهاء هم الموكلون بإقامة هذه الحكومة الكونية (ولاية الفقيه ولاية عامة) الله جعل له نبي في الأرض والنبي جعل له إمام والإمام جعل له خليفة والخليفة الغائب هو الفقيه فالخميني الذي توفي عام ١٩٨٩م هو من صدر الثورة وولاية الفقيه وأن أرض فارس هي التي تصدر الحضارات والآن تصدر ولاية الفقيه.

٧-تصريحات مختلف المسئولين الإيرانيين ان الوهابية تمثل خطرا عليهم وما أصبحت ما تمثله من خطر على مصالحنا في الخليج الفارسي، ما وصلت اليه الجمهورية الخمينية وما أصبحت تمثله من خطر على دول الخل الخليج العربي وأهل السنة جميعا، وهم الآن يعدون العدة والخطط لكيفية تدميرنا استناداً إلى قوتهم وعملائهم المنتشرون فى كافة دول الوطن العربي[١].

٨-التكنولوجيا النووية التي تملكها إيران لن تكون سلمية كما يزعمون وانها سوف توجه إلى أهل الخليج وليس على الكيان الصهيوني كما يدعى الإيرانيون،الجيش الايرانى الضخم وتسليحة،فتعداد الجيش الإيراني يقدر ب ٣٥٠ الف و ٣٥٠ ألف احتياطي، والتسليح الإيراني وإن لم يكن متطوراً فإن هذا لا يقلل خطره فهم يجمعون الكم والكيف للقضاء على السنيين بأي شكل ممكن، ولا ننسى حصولهم على الكثير من التكنولوجيا من روسيا والصين وكوريا الشمالية، العملاء المنتشرون فى كل الدول السنية خاصة السعودية والكويت وأخيراً فى مصر.

٩- للدلالة اعتراف نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي اعتبر أن إيران "تشكل خطراً استراتيجياً بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل وهذه مسألة خطيرة". جاء ذلك في أعقاب استدعاء وزارة الخارجية الإيرانية للسكرتير الأول في السفارة الكويتية في طهران بعد اتهامات كويتية لإيران بتنظيم لقاءات داخل الكويت مع الشيعة الكويتيين، وقامت باستدعاء القائم بالأعمال الإيراني في الكويت لهذا الغرض. مجمل هذه التطورات تدفع إلى مزيد من التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وهذا التوتر تزداد خطورته كلما كان قريباً من التداعيات التي تحدث داخل العراق[٢].

1)wwwalwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=189922&YearQuarter=20122
2)www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1943&lang

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠- تمسك ايران في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة الجزر "طنب الصغرى وطنب الكبرى وجزيرة أبو موسى" التي تحتلها إيران تعود لأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية وعسكرية الجزر تقع على المدخل الشمالي لمضيق هرمز، والطرف المسيطر عليها قادر على التحكم في حركة الإمدادات النفطية على مضيق هرمز، ويعني هذا أن إيران بامتلاكها هذه الجزر تملك التأثير على حرية الملاحة البحرية ضد دول الخليج العربي وبقية الدول العربية، وهذا ما لا تقبل فيه إيران بتخلي عن هذه الجزر فإن حركة الإمدادات النفطية لكثير من الدول العربية محكومّة بحرية الملاحة عبر المضيق وهذا يعني أن سيطرة إيران على الجزر يساعدها على تنفيذ الخنق الاستراتيجي النفطي ضد الدول العربية، في حين لا تؤدي سيطرة الدول العربية على الجزر إلى الخنق الاستراتيجي النفطي ضد إيران[١].

ج-الأزمة الاقتصادية العالمية.

د-التغيرات والثورات الشعبوية العربية فيما يعرف في ربيع الشباب العربي.

١- الغزو الفكري والثقافي وانفتاح الفضائيات.

1) http://kharej-alserb.com/archives/10443/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستنتاجات:

١- كان واقع العلاقات الأردنية الإماراتية خلال فترة الدراسة من خلال المعطيات السياسية والاقتصادية هناك تقارب وتعاون وتنسيق وتوافق بالمواقف بين دولتي الدراسة لمختلف المجالات السياسية والاقتصادية من زيارات متبادلة وبروتوكولات ولجان وزيارات على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات من التعليمية والعسكرية والقضائية والتجارية والصحية إلى آخره من المجالات التي تهم البلدين، هناك تعاون وتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات والطلب على العمالة والمدربين والمعلمين والزيارات في دفع التبادل التجاري والاستثمارات والتنمية في البلدين لتحقيق طموحات الشعبين ومصالحهم وبناء اتفاقيات جديدة في مختل المجالات وهناك تعاون وهناك إرادة سياسية بين صناع القرار في بناء علاقات قوية ومتينة تحقق مصالح الشعبين.

٢- هناك توافق بين دولتين الدراسة المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول القضايا الإقليمية والدولية من خلال ما تم طرحه من القضايا الإقليمية والدولية ومن خلال مؤشرات العلاقات السياسية والزيارات المتبادلة، والقضايا الإقليمية والدولية وإن أهم مشكلتين هي الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية.

٣- هناك دولتان تهددان استقرار المنطقة بصورة مباشرة هما إسرائيل والجمهورية الإيرانية الإسلامية، ، دولة الاحتلال الاسرائيلية لفلسطين والمقدسات الإسلامية (القدس)، والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية إسرائيل وعدم جديتها في الالتزام بمعاهدة السلام وتوقف المسار لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وبناء المستوطنات وعدم الاهتمام في مبادرة السلام العربية التي قدمها الملك عبد الله بن عبد العزيز وحربها على لبنان وغزة والضربات الشبه يومية إلى الشعب الفلسطيني بالإضافة إلى الاعتقالات والاستيلاء على الأراضي وتدمير البيوت والمباني الفلسطينية واعتقالات الأطفال والشباب والشيوخ والنساء واغتيال الشخصيات الفلسطينية في الداخل والخارج أمثال المبحوح في الإمارات العربية المتحدة إلى آخره من الأعمال والحشية التي تؤجج المنطقة وتشعلها غيظاً وحقداً وخاصة تصريحات المتطرفين اليهود بأن الأردن الدولة البديلة للفلسطينيين، والجمهورية الإيرانية الإسلامية من خلال تدخلها في المنطقة في العراق وفي لبنان وسوريا والبحرين والكويت والسعودية واليمن في تغذية التمرد الشيعي المذهبي وتحريك الفتن وعدم استقرار المنطقة وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي والامتداد الشيعي الإيراني في المنطقة والتشيع وتصدير الثورة، والجمهورية العراقية بالرغم من رحيل النظام السابق وإعدام المرحوم صدام حسين من قبل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشيعة مقتدى الصدر وأعوان إيران فإن تدخل الإيراني في النظام العراقي وسيطرة الغالبية العظمى في النظام تابعين إلى إيران التي تتحكم في السياسية الخارجية في العراق ولها تأثيرها على مستقبل العلاقات في المنطقة.

٤- كان هناك تأثير للبيئة الإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الإماراتية أثناء حرب الخليج الثانية بعد احتلال العراق الكويت وتحريرها حيث أثرت سلباً على العلاقات بين دولتي الدراسة وانقطعت الزيارات بين البلدي على المستويات المختلفة لمدة ست سنوات بالإضافة إلى تأثر التجارة البيئية والاستثمارات والعمالة والتوفق بالعمل بالاتفاقيات وقد استأنفت الزيارات بعد عام ١٩٩٦ حيث حدث انفراج بعد زيارة رئيس الوزراء الأردني عبد الكريم الكباريتي وزيارة "الملك حسين بن طلال" ولقائه رئيس دولة الإمارات "الشيخ زايد ابن سلطان آل انهيان" على أثر عودة الشيخ زايد من رحلة العلاج لتهنئته بالسلامة وبعدها حدث تحرك على المستويات المختلفة في كافة المجالات بعد أن أدركت دول الخليج بعد نظر الأردن وأنها كانت تريد حل الأزمة داخل البيت العربي بدون التدخل الأجنبي وبعد الخسائر أدركت دول الخليج والدول العربية نتائج الخسائر والأعباء التي تكبدتها من جراء الحرب لو تم إيجاد حل داخل البيت العربي لكفتهم هذه الخسائر ، وبعد أن تحسنت العلاقات وأصبحت البيئة الإقليمية والدولية أكثر استقراراً ١٩٩٦ واستئناف الزيارات على كافة المستويات وعقد الاتفاقيات المختلفة والدفع بها وتذليل العقبات مما أدى إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية بين البلدين وكانت ثمارها زيادة في التبادل التجاري البيني والاستثمارات الإماراتية في الأردن والاعتماد على العمالة الأردنية الماهرة المدربة في التنمية داخل الإمارات العربية المتحدة من أجل مصلحة الشعبين وهذا يثبت أن للبيئة المحلية والإقليمية والدولية تأثيرها على العلاقات فبعد الانتهاء من تحرير الكويت أصبحت البيئة مستقرة ثم إعادة العلاقات وهذا يثبت صحة الفرضية كلما كان هناك استقرار في البيئة الإقليمية والدولية والاجتماعية كلما تحسنت العلاقات الأردنية الإماراتية.

٥- كان لآثار البيئة المحلية والإقليمية والدولية آثار عديدة على الاقتصاد الأردني الذي بدا واضحاً بعد عودة العاملين من الكويت ومجلس التعاون الخليجي مما اضطر الأردن وشركاته ومشاريعه الناجحة بدءاً من شركة الإسمنت والفوسفات والبوتاس والاتصالات وفتح المجال للاستثمارات وتنازل عن العديد مما كان متمسك به من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

٦- استخدمت الإمارات كما استخدمت دول الخليج العامل الاقتصادي في الضغط على الأردن حيث توقف التبادل التجاري وأصبح شبه متوقف حيث منعت السعودية الشاحنات الأردنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخول أراضيها لدول مجلس التعاون الخليجي مما سبب خسارة للأردن بأن توجهت للعراق وتسبب ذلك بارتفاع الأسعار في دول الخليج إلى ٣٠٠%.

٧- أثر أزمة احتلال العراق للكويت وبعد تحرير الكويت تم إنهاء عمل الأردنيين والفلسطينيين العاملين في الإمارات مما أفقد الأردن أهم مصدر للخزينة حيث كانت تمثل نسبة ٢٨% حجم الناتج المحلي الأردني عام ١٩٩١ وكان أول مرة يستخدم فيها مؤشر العمالة المهاجرة كأحد أدوات الضغط السياق الخارجي في الإمارات على الأردن فقد نقلت القضية من ساحة السياسات الدنيا إلى ساحات السياسات العليا فعاملتها على أنها من مسائل الأمن الوطني وسيادة الدولة واستقرارها بعد أن كانت العمال المهاجرة بين الدول العربية تعتبر أحد أبعاد الاعتماد العربي المتبادل والتكامل الإقليمي.

٨- زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات واحوالات العاملين نتيجة تفعيل الاتفاقيات واستقرار البيئة الاقليمية والدولية والإرادة السياسية بين القيادتين.

٩- كان هناك تأثير للمتغير المستقل، المتغير الاقتصادي على المتغير التابع السياسي ، الايجابي على مستقبل العلاقات بين البلدين وهذا التأثير كان ناتج عن أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات الأردنية الإماراتية يعني ذلك أن لوزن البيئة الدولية والإقليمية والداخلية الأثر الكبير على العلاقات الأردنية الإماراتية فكلما كان هناك استقرار في البيئة الدولية والإقليمية والاجتماعية كلما أدى ذلك تحسن العلاقات الأردنية الإماراتية والعكس صحيح كلما كان عدم استقرار في البيئة الدولية والإقليم والاجتماعية كلما أدى ذلك لتردي العلاقات الأردنية الإماراتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Dimensions of Political and Economic in Jordan - Emirates Relations (1999- 2009)

Researcher: Elias Mohammad Ali

Supervisor: Dr. Mohammad Al-Meqdad

ABSTRACT

This study aimed to analyze the political and economic dimension in the Jordanian-UAE relations during the period (1999-2009), since that period witnessed the leadership of King Abdullah II bin Al-Hussein and the leadership of Sheikh Khalifa bin Zayed Al Nahyan, in addition to the regional and local, internal and international developments during that period.

The researcher adopted system analysis, to test study hypothesis, which emphasizes on the central system, and analysis unit as a major analysis unit, and role theory which indicates the significance of the political system. The role theory discussed the limitations of its efficiency and its impact on decision making in the society.

The system, in this study, means a set of elements or parts functionally related together in a systematic method, with what interaction includes of inputs and outputs, a mutual accreditation. Consequently, the system becomes a status of communication between the parts. Regarding the bilateral political and economic relations related to the external policies, they come within the interpretation of the external behavior of the system. That means that dealing with the external policies of the state as a system, within its orbit moves a group of functional interaction parts to the extent of mutual reliance. This system achieves the basic external political system, i.e., external political decision making and execution for the benefit of its target objectives. Thus, the external political system moves within the framework of a compound system that includes the local internal environment and the external regional international environment, which embodies the total circumstances that surround the system.

In addition to using systems' analysis, the researcher used integration of scientific historical and statistical methodologies to be employed in this study, through using the political indicators, trade exchange agreements, investments, labor and expatriates' money transfers, in order to know that fact and strength of political and economic relations and their role in impact on political and economic relations and behavior.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

١-دستور الإمارات العربية المتحدة، الباب السابع، المواد ١٢٠، ١٢٣ الخاصة في توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

١- إبراهيم، سعد الدين إبراهيم، التجارب الوحدوية المعاصرة، تجربة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط٤، ١٩٩٩م.

٢- إبراهيم، الدجاني، الاقتصاد العربي بين الماضي والحاضر، الاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٨، ج٦.

٣- أحمد، عبدالله سعيد ، ، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة اتجاة الوطن العربي من ١٩٧١- ١٩٩٠ ، المجمع الثقافي أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٣م.

٤- أحمد علي السخيني، الشيخ زايد فلسفة حكم وانبعاث أمة، مكتبة الرائد العلمية، عمان ١٩٩٨ .

٥- أسامة الغزالي، وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي، مصالح ثابتة وسياسات متغيرة في السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١م.

٦- أسامه، عيسى تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، المكتبة الوطنية ط٢، عمان، ٢٠٠١.

٧- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٣، ١٨٣م.

٨- إلياس الحديثي، عملية صنع القرار السياسي الخارجي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.

٩- بطرس، غالي بطرس، دراسات في الدبلوماسية العربية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٣.

١٠-جواد، العناني، فلسفة الاقتصاد الأردني بين الفكر والتطبيق خلال النصف قرن الماضي، في الاقتصاد الأردني : المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان ١٩٩٤م.

١١-خالد يوسف الزعبي، زايد والأمة، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠١.

١٢-دال، روبرت، التحليل السياسي، ترجمة علاء أبو زيد، علي الدين هلال، القاهرة، ١٩٩٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣-راكز سالم العرود، رسالة ماجستير بعنوان "السياسة الخارجية الأردنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي في عهد الملك عبدالله الثاني من ١٩٩٩الى ٢٠٠٦م الإمارات العربية أنموذجاً" جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م.

١٤-سعد أبو دية ،عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية العربية مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩١.

١٥-السيد، سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٩، ١٥١-١٧١.

١٦-طارق، اسماعيل، العلاقات الدولية للشرق الاوسط المعاصر، جامعة سيراكوز، نيروك، ١٩٨٦م.

١٧-عبد الحق يوسف إبراهيم، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

١٨-عبد الخالق، عبدالله، المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١م.

١٩-عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الإعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٠-عبد الله الأشعل، العلاقات الدولية لمجلس التعاون، ذات السلاسل للطباعة والنشر، جدة، ١٩٨٣، ص١٩٥.

٢١-عبد المجيد، العزام، مقدمة في علم السياسة، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٨.

٢٢-عبدالله، محمد مرسي، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، دار القلم ١٩٨١م.

٢٣-عبيد محمد كامل، نظم الحكم ودستور الإمارات، ط٢، مطابع البيان، دبي، ١٩٩٧م.

٢٤-علي حسن الحمداني،دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطورها، مكتبة المعلا، الكويت ١٩٨٦م.

٢٥-علي محمود قبيل الشياب ، رسالة ماجستير بعنوان "العلاقات الأردنية السعودية، دراسة في البعدين السياسي والاقتصادي من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٨م" جامعة آل البيت معهد بيت الحكمة، ٢٠٠٩م.

٢٦-علي، محافظة، ورقة بحث بعنوان الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية المحددات الطبيعية والسياسية، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م، العزام، عبد المجيد، ورقة بحث بعنوان، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٧-غازي صالح نهار، القرار السياسي الخارجي الأردني اتجاه أزمة الخليج، دار مجدلاوي السنه بلا.

٢٨-غانم محمد صالح، الخليج العربي والتطورات السياسية والنظم والسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٩٢م.

٢٩-الفارس محمد فارس، دراسات في تاريخ الإمارات قراءة في الوثائق البريطانية، وحدة الدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة ٢٠٠٣م.

٣٠-فاطمة، الصايغ الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، مركز الخليج للكتب، دبي، ١٩٩٧.

٣١-فوزي، غرايبة، وآخرون، البعد الديمغرافي في الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الدراسات الإستراتيجية الأردنية، عمان ١٩٨٩م.

٣٢-فيصل الرفوع السعودي ، ملامح عامة في السياسة الخارجية الأردنية، مكتبة الوطنية، عمان ١٩٩٥.

٣٣-مازن إسماعيل الرمضاني ، اطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٧٧م.

٣٤-مازن الغريبة ، ورقة بحث بعنوان، الدور في السياسة الخارجية إطار تحليلي مقترح، تحرير أمين المشاقبة، وآخرون، السياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات، أبحاث ووقائع المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية المنعقد في عمان الموافق ٢٨-٢٩ نيسان ١٩٩٨م، دار الحامد، عمان-الأردن، ١٩٩٩م.

٣٥-محمد، راشد علي وأحمد خليفة السويدي، الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي، مطابع البيان التجارية، دبي، ١٩٨٨م.

٣٦-محمد، محمود الإمام، السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة ١٩٩٦م.

٣٧-محمد إبراهيم، فضة، مشكلات العلاقات الدولية، دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان ١٩٨٠م.

٣٨-محمد علي- راشد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارة ساحل عمان وبريطانيا، من ١٨٠٦ إلى ١٩٧١م، اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، دار الخليج للصحافة و الطباعة والنشر، الشارقة ١٩٩٨٩م

٣٩-مركز زايد للتنسيق والمتابعة، العلاقات بين الإمارات والأردن، دولة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي، ٢٠٠٢م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٠-موسى، محمد أحمد العلاونة ، رسالة ماجستير بعنوان "أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية مع دول الجوار العربي فلسطين السعودية – العراق – سوريا من سنة ١٩٩٩٠م إلى ٢٠٠٣م" جامعة اليرموك،

٤١-موسى سعيد مطر ، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١

٤٢-ناجي صادق شراب، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في السياسة والحكم، العين – الإمارات ، دار الكتاب الجامعي ١٩٨٧م.

٤٣-نادر فرجاني، أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الإمارات، في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٩م

٤٤-ناصر، طهبوب ، السياسة الخارجية الأردنية والبحث عن السلام، مطبعة القبس، عمان ١٩٩٤،

٤٥-ناصر، ثابت، العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي، دار المناهج للنشر، عمان، ٢٠٠١م،.

٤٦-نظام، بركات، مستقبل العلاقات السياسية الأردنية ومجلس التعاون الخليجي في السياسة الخارجية تحرير أمين المشاقبة، أوراق المؤتمر الثالث من ٣-٤ نيسان ٢٠٠١م.

٤٧-نوفل سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربية وجنوب الجزيرة معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٦٠.

٤٨-هدسون مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه منصور، محمد عبد الصبور، دار المريخ للطباعة والنشر السعودية، ١٩٨٧م.

٤٩-هلال، علي الدين، وكارين،أبو الخير، السياسة الخارجية الأردنية عناصر الانكشاف ومقومات الاستمرار، في السياسات الخارجية للدول العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

٥٠-يوسف، أبو الحجاج، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مسحية شاملة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا الدوريات:

١- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت، ذات السلاسل، ١٩٩٣، ١٨٣م.

٢- الأمانة العامة، لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية العدد١٥، ٢٠٠٠م.

٣- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م.

٤- بانوراما ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٢/٢٧ ،أهم الإحداث والانجازات عام ٢٠٠٩م.

٥- تقرير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة اللاجئين ١٩٩٥.

٦- جريدة الثورة بغداد، في ٤/ آذار ١٩٨٤.

٧- جريدة الدستور الأردنية، تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨م.

٨- جريدة الرأي الاردنية بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨م.

٩- جريدة الرأي الأردنية بتاريخ ١٩٨٦/٦/٨م.

١٠- الجريدة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة العدد ٢٤٥ نوفمبر ١٩٩٢.

١١- جريدة العرب اليوم العدد ٥٠١٥ الخميس ٢٦ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ – الموافق ٣١ أذار ٢٠١١م.

١٢- خليل، إبراهيم السامرائي، وآخرون، العرب والقوى العظمى، العرب والولايات المتحدة الأمريكية، سلسلة المائدة الحرة ١٩، بيت الحكمة، بغداد، شباط ١٩٩٨م.

١٣- دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي ٢٠٠٠،- ٢٠٠١، لندن.

١٤- دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٣.

١٥- دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي، ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.

١٦- رياض، المومني، الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية من ١٩٦٧م- ١٩٨٨م، المستقبل العربي العدد ١٢٤، بيروت، حزيران.

١٧- عبدالله الغامدي، الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد ٤، ١٩٩٧م.

١٨- العلاونة، موسى، محمد، مبادرات واستجابات ومساعدات إماراتية لدول والقضايا العربية، جريدة الكاشفة الأسبوعية العدد ١٠٣ في ٢/ديسمبر /٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩- علي مجيد الحمادي ، واقع المناخ الاستثماري العربي واثره على عودة الاستثمارات العربية المهاجرة، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد ١٢، السنة الثالثة، عمان الأردن، ٢٠٠٤م.

٢٠- غانم، الجاسم، ملامح السياسة الأمريكية في الخليج، مجلة قضايا دولية، مركز الدراسات الآسيوية، إسلام أباد، العدد ٢٣٥،تموز يوليو ١٩٩٤.

٢١- غنيم، عبد الرحيم، والشاعر محمد إبراهيم، الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مكان النشر بلا، دمشق ١٩٧٨م.

٢٢- الكتاب السنوي لدولة الإمارات ١٩٩٩م.

٢٣- الكتاب السنوي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٠م.

٢٤- مجدي حماد ، مستقبل الجامعة العربية مدخل إلى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٩، ديسمبر ٢٠٠٣م، مطابع سياسة الكويت.

٢٥- محمد شوقي، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة العدد ٢٧ يناير ١٩٩٧م.

٢٦- موسى محمد علاونه ، حلفاء أمريكا يتساقطوا بدءا بالشاه وأنتها فيمن، جريدة الدرب الأسبوعية.

٢٧- ناظم عبد الواحد جاسور،، العراق المعادلة الخليجية الإقليمية رؤية مستقبلية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد العدد ٦، ١٩٩٩م.

٢٨- هاني الحديثي ، العراق ومحيطة العربي، دور العراق كموازن إقليمي، مركز دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد٦.

٢٩- هاني، الحوارني، الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية، نظرة حول المستقبل في ندوة العلاقات الأردنية – الفلسطينية ومستقبلها، عمان من ١٠-١١ كانون الأول ١٩٩٤م مجلة الندوة، المجلد السادس العدد٢، آذار ١٩٩٥م.

٣٠- وكالة الإنباء الأردنية بتراء، ٢٠٠٩/١٢/١٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المراجع باللغة الانجليزية.

1- Benjamin Shwadran Jordan: A state of Tenion, New York, 1959

2- David, Easton, a system analysis of political life, New York, 1966, p.30-34.

3- Edward Cornish-The Study of the Future,World Future Society, Washington, 1977, pp.83-92

4- United Arab Emirates" The Economist Intelligennce Unit, country Report) may 2003

5- Franke Heaard–By, From Trucial Start to United Arab Emirated, Asocicy in Traamsition. London, 1982

6- Hussien Omar: To go: The National Security Adminisstration of the Hashemite Kingdom of Jordan: Los Angeles, Calfornia

7- John D. Anthony. Arab Atates of the Lower Gulf People, Politics, Petroleum (Washington DC ; The Middle East institute, 1975

8- Lauri A. Brand, Jordan-Arab Relations Center: The Political Economy of AlIiance Making Jordan A State of Tension, New york, 1994, pp-8.

9- Le Monde (Frebch News Paper) March 11,1982

10- Said ali, abdl monem,regionlism in the middle eset : coopration under the condition of protracted conflict regional economic cooperation in the medetrian, edited by olaf kondegn, konard adenawar institute, 1997.p63.

11- War the Gulf A Staff Report to Committee on foreign Relationd USA August 20,1984, p35

12- William Rugh. Diplomacy and Defense Policy of the United Arab Emirates, Abu Dhabi: The Emirates Center for Studies and Research, 2002,

13- Wiliam Rugh "The foreign policy Of the united Arab Emirates" The Middle East ,volume 50,N1, Winter,1976. journal

مواقع الانترنت:

١- على موقع الانترنت بتاريخ ٦/٦/ ٢٠١٠. WWW.ALBAINH.NET

٢- بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٩م /HTTP://WWW.ALKHALEEJ.AE/PORTAL

www.manaraa.com

٣- بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٠م http://www.alkhaleej.ae/portal/

٤- صحيفة البيان http://www.uaeec.com/articles-action-show-id-5154.htm

٥- المستشار الثقافي الإماراتي. http://uaecultural-jo.org/Relations.html

٦- مناطق الحرة على موقع الانترنت .WWW.FREE-ZONEES.GOV.JO

٧- على الموقع الانترنت تاريخ ٢٠٠٨ /١٢/١
http://www.manbaralrai.com/?q=node/16663

٨- http://www.assawsana.com/home.asp?mode=more&NewsID=38367&CatID=66 تاريخ ٢٠٠٩-١٢-٣

٩- http://www.mol.gov.jo/tabid/85/default.aspx

١٠- http://www.uae-embassy.ae/Embassies/jo/Content/1254 سفارة الإمارات السفير الإماراتي

١١- http://www.arablegalportal.org/criminal-laws/BilateralsLst.htm

١٢- http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=373932&pg=25

١٣- http://www.mot.gov.jo/ar/agreements#15

١٤- http://www.agreements.jedco.gov.jo/main/doc/Air_Services_Agreement_Emarats.htm

١٥- http://www.khaberni.com/more.asp?ThisID=24773&ThisCat=1

١٦- http://www.ammanchamber.org/ACCMagazine/052009/Circulations/Circ%20(1).htm

١٧- http://www.alamuae.com/uae/showtopics-117.html عن موقع الانترنت تاريخ ٢٠١١/١١/١٦

١٨- http://www.alamuae.com/uae/showtopics-117.html عن موقع الانترنت تاريخ ٢٠١١/١١/١٦

١٩- http://www.alamuae.com/uae/showtopics-107.html

٢٠- http://www.islamicnews.net

٢١- http://www.parliament.jo/node/35

٢٢- .http://www.rjaf.mil.jo/index

٢٣- .http://www.maktoobbiog.com 16/8/20011

٢٤- HTTP://WWW.MOT.GOV.JO/AR/AGREEMENTS#15

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٢٥- وزير المالية الأردني، عمان نت على الموقع الانترنت http://ar.ammannet.net/?p=118029 بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٦ الاستقرار أهم مزايا البيئة الاستثمارية في الأردن.

٢٦- البيئة الاستثمارية (الاستثمار في الأردن) على الموقع الكتروني http://images.jordan.gov.jo/wps/wcm/connect/gov/$$!!941/$$!!942/$$!!952/$$!!1145/$$!!1469

٢٧- مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن http://www.jordaninvestment.com/AboutJIB/InvestmentPromotionLaw/tabid/207/language/ar-JO/Default.aspx

٢٨- الحقيقة الدولية بتاريخ ٥/ أيار /٢٠١٢م الحقيقة الدولية على الموقع الإلكتروني www.factjo.com/pages/artdetail,5hdhv2012

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com